

د. محمد أنس الزرقاء: ~~مشاركته~~

د. نزيه كمال حماد: ~~مشاركته~~

د. محمد أمين اللبائبي: ~~مشاركته~~

د. محمود عبدالدام: ~~مشاركته~~

توقيع الطالب: ~~محمد~~

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه والأصول

# الخزائن المصرفية غير الاستثمارية

## وحكمها في الشريعة الإسلامية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب

محمد الحسين صالح اللبائبي

١٤٨٥ هـ

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد أمين اللبائبي

المشرف الاقتصادي

فضيلة الأستاذ الدكتور

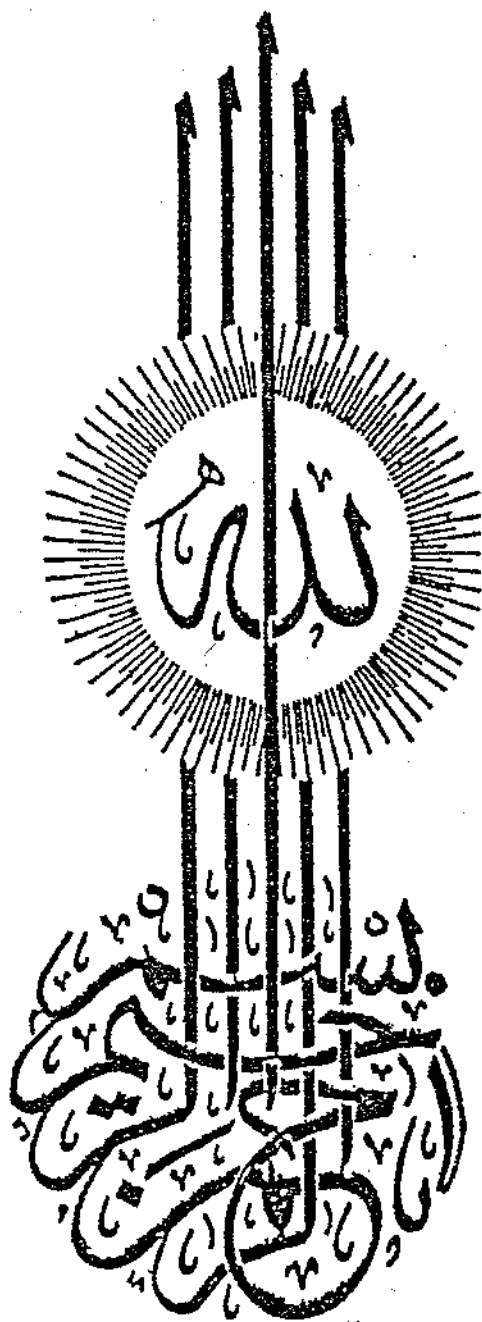
محمود عبد الدائم

المشرف الفقهي



١٤٠٧ هـ - ١٤٠٨ هـ

١٩٨٧ م



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه الى يوم  
الدين .

وبعد ..

فله الحمد والشكر سبحانه وتعالى أولا وآخرا على ما أنعم على  
من نعمة طلب العلم وتيسير طريقه لي ، وأسأله تعالى أن يجعلني  
من الشاكرين الذاكرين .

وأتوجه بالشكر والعرفان لحكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة فسي  
احدى مؤسساتها العلمية الأصيلة وهي جامعة أم القرى بمكة المكرمة  
التي كانت وما زالت قبلة طلاب العلم المسلمين من مختلف بلاد العالم ،  
فالشكر للقائمين عليها على جهودهم المخلصة في خدمة العلم وطلابه ،  
ولهم من الله حسن الجزاء .

وأخص بالمزيد من الشكر كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالجامعة  
رائدة التعليم الجامعي في هذه البلاد الخيرة ، وأشكر للقائمين عليها  
تهيئتهم للطلاب والباحثين الأسباب والوسائل التي تعينهم على البحث  
والتحصيل ، وأدعولهم باطراد التوفيق والتقدم .

وأقدم بجزيل شكري لأستاذي الفاضلين العالمين الجليلين فضيلة  
الأستاذ الدكتور محمود عبد الدائم علي والأستاذ الدكتور محمد أمين اللبابيدي  
المشرفين على الرسالة - على ما بذلاه من جهد في الاشراف ، وما أسدياه  
لي من نصح وتوجيه ، وما أهدياه من تल्पف وسعة صدر وصبر على ما كان

يظهر مني من تقصير ، وأدعو لهما بطول المعرفي طاعة الله وخدمة  
العلم وطلابه .

والشكر موصول لكل من أعانني في انجاز هذه الرسالة بمد يد العون  
أو بالتشجيع .

مقدمة

-----

ان الحمد لله أحمده سبحانه وأستهديه ، وأستغفره وأتوب اليه ،  
وأعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا  
مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأصلي وأسلم على نبي الهدى  
والرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .  
أما بعد ،،

فانه منذ قبولي في برنامج "الدكتوراه" فرع الفقه وأصوله بقسم  
الدراسات العليا الشرعية ، وأنا أفكر في اختيار موضوع فقهي يكون  
شديد الارتباط بواقع مجتمعنا الاسلامي المعاصر لأجعله موضوع بحثي  
الذي أتقدم به للحصول على درجة "الدكتوراه" . وقد استعنت في هذا  
الاختيار - بعد الله - بأساتذتي واستشرت فيه بعض زملائي ، وأخيرا  
هداني الله تعالى الى اختيار موضوع "الخدمات المصرفية غير الاستثمارية  
وحكمها في الشريعة الاسلامية" .

وكان من أهم الأسباب التي دعيتي لاختيار هذا الموضوع - بجانب  
الرغبة في الاستزادة من معين الفقه الاسلامي - الصحة الاسلامية التي شملت  
معظم أقطار العالم الاسلامي والمطالبة بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في  
كل المجالات وخاصة المعاملات سواء على المستوى الرسمي أو الفردي وبصفة  
خاصة في مجال المعاملات المصرفية والتي استحدثها الفكر الاقتصادي والمادي  
الأوربي اليهودي والتي تعتمد على أشد ما حرمه الله تعالى وهو الربا ،  
وانتشار هذه المعاملات في عالمنا الاسلامي عبر مؤسسات مصرفية بحجة تمويل  
البلاد وتنميتها ، مما جعل المسلمون يتعاملون في حياتهم الاقتصادية  
عبر قنوات هذه المؤسسات .

وفي ظل هذه الصحوة الاسلامية أخذ بعض العلماء والباحثين المسلمين يدرسون المعاملات المصرفية دراسة دقيقة ، ويبحثون في تراثنا الاسلامي الخالد عن البديل الخالي من الربا المحرم ، وقد ساعدت هذه الدراسات والبحوث على قيام الكثير من المؤسسات الاقتصادية القائمة على أساس الشريعة الاسلامية وخاصة المضتاراف الاسلامية .

وبالرغم من اسهام العلماء والباحثين المقدر في مجال المعاملات المصرفية ، الا أن المؤلفات في هذا المجال قليلة ومعظمها جاء مغطيا لكل الأعمال والخدمات المصرفية في المؤلف الواحد مما يقيد الباحث بالتزام الاختصار عند تخريج العمليات المصرفية على أساس العقود الشرعية وعدم التعرض لأحكام وقواعد تلك العقود بصورة موسعة . ولما تقدم رأيت البحث في جانب معين من المعاملات المصرفية والذي يشمل ما يعتبر خدمة من المصرف لعملائه يستحق عليها عمولة ، وايفاؤها حقها من البحث والدراسة ، وبيان التصور الفقهي لهـذـه الخدمات بشيء من التوسع .

أما منهجي في البحث ، فاني قسمت الخدمات المصرفية المعنية الى مجموعات ، وجعلت لكل مجموعة بابا ، وامت بدراسة كل خدمة من ناحية العرف المصرفي وذكر القواعد والأحكام المتعلقة بها ، بجانب دراستها من الناحية القانونية ، وبيان الطبيعة القانونية والآراء القانونية المختلفة في ذلك وترجيح ما أراه راجحا .

وبعد ذلك قمت بدراسة الخدمة المصرفية من الناحية الشرعية بوضع التصور الفقهي المناسب لها ، وبيان العقد الشرعي الذي تقع في نطاقه ،

ونذكر أحكامه وقواعده الفقهية في المذاهب المختلفة مع بيان آراء الفقهاء  
ونذكر أدلة كل رأى - عند اختلاف الآراء - وترجيح ما أراه راجحا تبعا  
لقوة أدلته دون تعصب لمذهب معين ، ثم أقوم ببيان الحكم الشرعي  
على ضوء ذلك .

وقد التزمت باستعمال المصطلحات العربية بدلا من المصطلحات  
الأجنبية \* .

ولقد صادفت في بحثي بعض الصعوبات والتي بذلت جهدي فسي  
التغلب عليها ، وتتلخص هذه الصعوبات في ندرة المراجع في مجال  
العمليات المصرفية باللغة العربية ، كما أن معظم تلك المراجع تعتبر  
مؤلفات دراسية . وقد حاولت جهد طاقتي الإلمام بالموضوع وتجميع مادته .  
وقسمت الموضوع الى مقدمة ، وتمهيد ، وستة أبواب وخاتمة بالإضافة  
للفهارس .

#### المقدمة :

ذكرت فيها النظرة العامة للموضوع ، وسبب اختياري له ، ومنهج  
الدراسة ، وخطة البحث .

#### التمهيد :

بينت فيه المقصود بالخدمات المصرفية غير الاستشارية والفرق بينها  
وبين الخدمات غير الاستشارية .

#### الباب الأول :

وهو باب تمهيدى في الجهاز المصرفي والربا ، ويشتمل على  
فصلين :

\* استعملنا مصطلحين فقط للضرورة .

التصور الفقهي المناسب ، ثم ذكرت حكم الودائع المصرفية النقدية . والبديل الاسلامي عن الفائدة على الودائع .

### المبحث الثالث :

وخصصته للحسابات الجارية - تعريفها وتحديد طبيعتها القانونية ، والمدفوعات في الحساب الجارى ، وآثار الحساب . ثم ذكرت التصور الفقهي للحساب الجارى وحكمه الشرعي والبديل الاسلامي .

### الفصل الثاني :

وهو في الودائع المستندية ، وتناولت فيه عقد ايداع المستندات في العرف المصرفي والقانون . ثم في الشريعة الاسلامية وتحديد العقد الشرعي الذى يقع في نطاقه ، وحكم ايداع المستندات .

### الباب الثالث :

في التحويلات المصرفية ، ويحتوى على فصلين :

### الفصل الأول :

في التحويل المصرفي العادى ، ويشتمل على مبحثين :

### المبحث الأول :

يشتمل على التعريف وصور التحويل المصرفي العادى وآثاره ، وكيفية تسوية الحقوق والديون بين المصارف ، والنظريات القانونية المختلفة في تحديد طبيعته النظامية والراجح منها .

### المبحث الثاني :

وهو في التحويل المصرفي العادى في الشريعة الاسلامية ، ويحتوى على تحديد التصور الفقهي له وذكر العقود الشرعية التي يشتهب بها ، وبيان حكم التحويل المصرفي .



## الفصل الثاني :

في بيع وشراء العملات الأجنبية ، ويشتمل على مبحثين :

### المبحث الأول :

تناولت فيه عملية بيع وشراء العملات الأجنبية الحاضرة والآجلة .

### المبحث الثاني :

تحدثت فيه بيع وشراء العملات الأجنبية في الشريعة

الاسلامية ، وحددت العقد الشرعي للعملية وبيان حكمها الشرعي .

### الباب الرابع :

تناولت فيه الاعتمادات المصرفية ، ويحتوى على تهديد بينت

فيه تعريف الاعتماد المصرفي وصوره ، وفصلين :

### الفصل الأول :

في الاعتماد المصرفي بالوفاء ، وفيه ستة مباحث :

### المبحث الأول :

تحدثت فيه عن فتح الاعتماد المصرفي - في العرف المصرفي

والقانون ، وفي الشريعة الاسلامية حيث بينت التصور الفقهي للاعتماد

وحكمه والبديل الاسلامي الذي نراه .

### المبحث الثاني :

في الاقتراض المصرفي ، وتحدثت فيه عن تعريف القروض

وطبيعتها وأنواعها ، كما بينت حكم الاقتراض المصرفي في الشريعة الاسلامية ،

والبديل الاسلامي عن الفائدة على القروض المصرفية .

### المبحث الثالث :

تناولت فيه خصم الأوراق التجارية وتعريفه ، والأوراق التجارية التي يقوم المصرف بخصمها ، وتحديد الطبيعة القانونية لعطية الخصم . كما بينت التصور الفقهي للخصم وحكمه في الشريعة الاسلامية والبديل الاسلامي .

### المبحث الرابع :

في الاعتماد المستندي ، وبينت فيه تعريف الاعتماد المستندي وصوره والعلاقات التي يرتبها ، وطبيعته النظامية . كما تحدثت عن التصور الفقهي للاعتماد المستندي وحكمه الشرعي ، والبديل الاسلامي في الحالة التي يشتمل فيها الاعتماد على الفائدة الربوية .

### المبحث الخامس :

تناولت فيه خطاب الاعتماد - تعريفه وأنواعه وتحديد الطبيعة النظامية له - كما تناولت خطاب الاعتماد وحكمه في الشريعة الاسلامية .

### المبحث السادس :

تحدثت فيه عن البطاقة الائتمانية من حيث تعريفها ونشأتها وفوائدها ومشاكلها . كما بينت فيه التصور الفقهي لها وحكمها الشرعي والبديل الاسلامي الذي نراه .

### الفصل الثاني :

في الاعتماد المصرفي بالضمان ، ويشتمل على ثلاثة مباحث :

### المبحث الأول :

تحدثت فيه عن الكفالة المصرفية وقواعدها في العرف المصرفي والقانون . كما بينت أحكام وقواعد عقد الضمان والكفالة في الفقه الاسلامي ،

وحكم الكفالة المصرفية بناءً على أنها تقع في نطاق عقد الكفالة في الفقه الإسلامي .

### المبحث الثاني :

تحدثت فيه عن خطابات الضمان - تعريفها وأنواعها وخصائصها وطبيعتها القانونية ، كما بينت التصور الفقهي لخطاب الضمان وحكمه في الشريعة الإسلامية ، والبديل عن الفائدة في الحالة التي يكون فيها خطاب الضمان مكشوفاً كلياً أو جزئياً .

### المبحث الثالث :

تناولت فيه قبول الأوراق التجارية في العرف المصرفي ثم في الشريعة الإسلامية وبيان حكمه الشرعي ، والبديل الإسلامي عند دخول القرض بالفائدة في عملية القبول .

### الباب الخامس :

وهو في تحصيل الحقوق والتوكيل في الوفاء ، ويحتوي على فصلين :

#### الفصل الأول :

وهو في تحصيل الأوراق التجارية في مهتين :

#### المبحث الأول :

تحدثت فيه عن عملية التحصيل ، وتعريف الأوراق التجارية

وأنواعها .

#### المبحث الثاني :

تحدثت فيه عن تحصيل الأوراق التجارية وحكمه في الشريعة

الإسلامية .

## الفصل الثاني :

وهو: في الخدمات المتعلقة بالأوراق المالية ، ويشتمل على

مبحثين :

### المبحث الأول :

تناولت فيه الأوراق المالية بالتعريف ، وتعداد وطبيعة

الخدمات المتعلقة بالأوراق المالية في العرف المصرفي .

### المبحث الثاني :

بينت فيه حكم اخذات الأوراق المالية في الشريعة الاسلامية

بعد تحديد العقود الشرعية التي تقع في نطاقها .

## الباب السادس :

ويحتوى على خدمات متنوعة ، ويشتمل على ثلاثة فصول :

### الفصل الأول :

وهو عن ايجار الخزائن الحديدية ، ويحتوى على مبحثين :

### المبحث الأول :

تناولت فيه ايجار الخزائن الحديدية من ناحية العرف المصرفي

والقانون وتحديد التزامات كل من المصرف والعميل وبيان طبيعة العقد .

### المبحث الثاني :

تحدثت فيه عن ايجار الخزائن الحديدية في الشريعة الاسلامية

من حيث التصور الفقهي والحكم الشرعي .

## الفصل الثاني :

تحدثت فيه عن تقديم المصرف للمعلومات المصرفية لعملائه ،

ويشتمل على مبحثين :

### المبحث الأول :

تناولت فيه تقديم المعلومات المصرفية في العرف المصرفي والقانون  
وبيان مسئولية المصرف في هذا الصدد .

### المبحث الثاني :

تحدثت فيه عن تقديم المعلومات المصرفية وحكمه في الشريعة  
الاسلامية .

### الفصل الثالث :

تحدثت فيه عن الشيكات السياحية وادارة أعمال العميل وسداد  
مدفوعاته باعتبارها من الخدمات المصرفية الحديثة ، وبينت أهمية تلك الخدمات  
ثم تحدثت عن هذه الخدمات وحكمها في الشريعة الاسلامية .

### الخاتمة :

تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها في هذا البحث .  
الفهارس .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُلْهِمَنَا الصَّوَابَ وَيَجْنِبَنَا الزَّلَلَ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .

تمهيد

يعرف الاستثمار بأنه " الانفاق الذى يتم على السلع التى لا تستهلك فى الفترة الجارية كالمصانع والبواخر وغير ذلك ، أى هو الانفاق الذى يتم لخلق أصول جديدة .

وتتم عملية الاستثمار فى أى أصل ما اذا كانت المنافع المنتظرة من أى أصل تزيد على التكاليف الحالية لهذا الأصل ، وعلى المنافع المنتظرة من أى أصل آخر يتساوى معه فى التكاليف" (١) .

ويقسم البعض الاستثمار الى استثمار حقيقي ويقصد به " احدث السلع الاستثمارية الجديدة مثل الآلات والمصانع والمباني وغيرها . وهو يؤدي الى خلق وظائف جديدة ونتاج جديد " واستثمار مالي ويقصد به " شراء الأسهم والأذونات والسندات الموجودة أو الأصول المستعملة ، وهـذا بالتالى لن يكون لها تأثير على وضع الوظائف" (٢) .

ويمكن تقسيم الأعمال المصرفية الى أعمال الخدمات وأعمال الاستثمار ، وتشمل أعمال الخدمات كافة أنواع النشاط المصرفي بما فى ذلك الاقراض والذى يعتبر أحد أوجه الاستثمار المصرفي ، الا أننا اعتبرناه خدمة لأن المصرف عادة لا يبدأ المعاملة وإنما يكون الابتداء من العميل المقترض مما يرجح القول باعتباره من أعمال الخدمات . وتشمل أعمال الخدمات قبول الودائع والاعتمادات المصرفية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية

(١) أبو اسماعيل ، أحمد ، أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية - القاهرة ،

طبعة ١٩٢٩ م .

(٢) خليل ، سامي ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الثاني - النظريات

والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع -

الكويت ، طبعة ١٩٨٢ م .

غير المغطاة غطاء كاملا ، وعمليات تحصيل الأوراق التجارية والكفالات وتأجير الخزائن الحديدية وحفظ المستندات وتقديم المعلومات المصرفية والخدمات المتعلقة بالأوراق المالية غير أنه يجب أن يكون بيع وشراء الأوراق المالية لحساب العملاء والا كانت عملا استثماريا .

أما أعمال الاستثمار فهي الأعمال التي يستهدف منها المصرف توظيف أمواله أو جزء منها في شراء الأوراق المالية مثلا أو هي كل أسلوب يعتمد على توظيف أموال المصرف بحيث يزيد الناتج عن هذا التشغيل عن تكلفته مثل شهادات الاستثمار ذات الفائدة وذات الجوائز التي تصدرها بعض المصارف وغير ذلك من الأعمال .

ويمكن القول بناء على ما تقدم أن المصرف في كل أعماله وخدماته اذا كان يقوم بتلك الخدمات والأعمال لمصلحة عملائه دون استخدام أمواله في قيامه بها انتظارا لعائد يزيد عن تكلفة الخدمة أو العملية وإنما يكتفي بتحصيل المصاريف الفعلية للخدمة أو العملية ، فان تلك الأعمال والخدمات تكون غير استثمارية .

وعلى هذا الأساس أطلقنا على الخدمات التي بحثناها خدمات غير استثمارية ، لأن جانب الخدمة فيها يتغلب على نية المضاربة والاستثمار . والخدمات المغنية تشمل الودائع المصرفية بنوعيتها المستندية والنقدية بما فيها الودائع لأجل إذ بحثناها هنا على أساس أنها ودائع ليست للاستثمار ، كما تشمل عمليات التحويل المصرفي والاعتمادات المصرفية بأنواعها ، وعمليات تحصيل الأوراق التجارية وخدمات الأوراق المالية ، لصالح العملاء وعمليات تأجير الخزائن الحديدية وتقديم المعلومات المصرفية بالإضافة الى ما يعتبر خدمات مصرفية حديثة وهي نظام الشيك السياحي

وقيام المصارف بإدارة أعمال عملائها وسداد مدفوعاتهم نيابة عنهم .  
هذا واننا أثناء البحث عندما تكون الخدمة في بعض الحالات لمصلحة  
المصرف نمشير الي أنها تعتبر من الأعمال الاستشارية .



# الباب الأول

تمهيدى

الجهاز المصرفى - الربا

# الفصل الأول

المصنف

تعريفها

نشأتها

تطورها

أنواعها

## المبحث الأول

### تعريف المصارف

#### تعريف المصارف في اللغة :

أخذت كلمة مصرف من مادة "صرف" ، وللصرف معان عدة ، قال  
الزمخشري " صرف الدراهم : باعها بدراهم أو دنانير ، واصطرفها :  
اشترها . تقول لصاحبك : بك اصطرفت هذه الدراهم ؟ فيقول :  
اصطرفتها بدينار . وفلان صراف وصيرف وصيرفي وهو من الصيارفة ...  
وللدراهم على الدرهم صرف في الجودة والقيمة أي فضل .. وصرفه من  
أعماله وأموره فتصرف فيها .. " (١)

وجاء في المعجم الوسيط أن الصراف هو من يبذل نقدا بنقد ، والصرافة  
مهنة الصراف ، والمصرف بكسر الراء مكان الصرف وبه سمي البنك  
صرفا . (٢)

وتقابل كلمة مصرف كلمة " Bank " في اللغة الانجليزية ، وهي  
مشتقة من الكلمة الايطالية " Banco " (٣) ومعناها المنضدة أو الطاولة  
ويرجع ذلك الى أن الصيارفة واليهود المشتغلين بأعمال الصرافة في

(١) الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر ، أساس البلاغة ،

الجزء الثاني ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية

١٩٧٣ م ، ص ١٤ .

(٢) أنيس ، ابراهيم ، المعجم الوسيط ، بالاشتراك مع آخرين ، مجمع

اللغة العربية - القاهرة ، مطابع دار المعارف - القاهرة ،

الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، ص ٥١٣ .

(٣) وتلفظ كذلك " Banca " ، انظر معنى كلمة

" لمبارديا " بايطاليا كانوا يجلسون في الأماكن العامة للاتجار بالنقود ،  
ويضعون الأنواع المختلفة من النقود التي يتعاملون فيها على مناضد لها  
واجهات زجاجية ، وكانوا اذا عجز أحدهم عن الوفاء بالتزاماته قبل غيره ،  
حكوا عليه بأن يحطم الجمهور زجاج منضدته علنا تحقيرا له . ( ١ )

ويتبين مما سبق ارتباط كلمة " بنك " بعمل الصيرفي من بيع  
للنقود المختلفة الموضوعة على المنضدة والتصرف فيها ، ثم أطلق لفظ  
المنضدة وهو " البنك " على كل " محل تجارى يقوم بتجارة المصان  
النفيسة والنقود والأوراق المثلثة للنقود ، ويحقق الاتصال بين أصحاب  
رؤوس الأموال ومن تعوزهم هذه الأموال ... " ( ٢ )

ونجد أن هناك ترابطا بين الاستعمال العربي لكلمة " مصرف "  
وبين الاستعمال الأوربي لكلمة " بنك " فالمكان الذى يزاوئ فيه الصيرفي  
عمله من قروض وبيع وشراء للنقود وغير ذلك هو الجامع بين الاستعمالين ،  
الا أن المكان في الاستعمال العربي عام ، وفي الاستعمال الأوربي خاص  
ومحدد بمناضد البيع والشراء عن طريق الصيرفي الذى توصل بالمشاركة  
مع غيره الى فكرة انشاء المصارف بصورتها الحالية ثم تطورها من بعد . ( ٣ )

( ١ ) صدقي ، كمال الدين ، بنوك الودائع ، بدون طابع وبدون

تاريخ ، ص ٥ .

( ٢ ) مرعي ، عبد العزيز ، النظم المصرفية والنقدية ، مكتبة الأنجلو

القاهرة ، مطبعة الرسالة القاهرة ، ص ١٢٤ .

( ٣ ) الهمشري ، مصطفى عبد الله ، الأعمال المصرفية والاسلام ، من

مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية ، القاهرة ، الشركة المصرية

للطباعة والنشر القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٠ .

ويرى بعض الكتاب المعاصرين أن كلمة " مصرف " في اللغة العربية لم تحل تماما محل كلمة " بنك " الأوربية سواء في الاستعمال أو في مجالات التشريع (١) ، إلا أن الواقع يخالف هذا القول إذ أنه في العديد من الدول العربية وخاصة في سورية ولبنان والأردن والعراق وليبيا نجد أن كلمة مصرف حلت محل كلمة " بنك " الأوربية في الاستعمال وفي مجالات التشريع. (٢)

(١) حمود ، سامي حسن أحمد ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، مطبعة الشرق ومكثتها ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الثانية :

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) انظر في مجموعة قوانين المصارف والنقد والائتمان بالدول العربية ، من مطبوعات اتحاد المصارف العربية :

أ - المرسوم التشريعي رقم ٨٧ في ١٩٥٣/٧/٢٨ م وتعديلاته ، الباب الثالث والرابع ، ص ٢٦/٧ .

ب - قانون النقد والتسليف اللبناني المنشور رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١٩٦٣/٨/١ م وتعديلاته حتى ١٩٧٧ م من المادة ١٢ ، ص ٩/١٤ - ١١١/١٤ .

ج - قانون المصارف الليبي رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ م وتعديلاته ص ٥/١٥ .

وانظر أيضا :

الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية ، سيد عبود السامرائي ، مكتبة الآداب النجف ، طبعة ١٩٨٣ م .  
نشأة وتطوير التشريع المصرفي في الاردن ، د. عدنان حسن الهندي وآخر ، معهد الدراسات المصرفية التابع للمصرف المركزي الاردني ، طبعة ١٩٨٢ م .

## تعريف المصارف في الاصطلاح المصرفي والقانون :

ليس هناك تعريف منضبط للمصرف من الناحية القانونية ، فبعض شراح القانون - اذ يقررون عدم وجود تعريف في أى تشريع - يفضلون عدم وضع تعريف جامع لصعوبة ذلك ، الا أنهم يشترطون معيارا يعتبر الحد الأدنى من خصائص المؤسسة لكي تعتبر مصرفا ، فيشترطون أن يكون من اختصاصها قبول النقود من العملاء وديعة ، وتحصيل الشيكات المستحقة لهم وايداع حصيلتها في حساباتهم لديها ، وكذلك وفاء الشيكات والأوامر الصادرة من العملاء على حساباتهم ، بالإضافة الى فتح حسابات جارية في دفاتر المؤسسة . ويمكن أن تضاف أعمال أخرى الى هذه الوظائف ، الا أن تلك الأعمال تعتبر في نظر الشراح هي الحد الأدنى اللازم والا فلا تعتبر المؤسسة أو المنشأة مصرفا . ( ١ )

وعلى ما تقدم تعرف بعض التشريعات المصارف بأنها "المؤسسات التي تقوم - على سبيل الاحتراف - بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان ، أو في العمليات المالية . ( ٢ )

( ١ ) عوض ، علي جمال الدين ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

دار النهضة العربية ، القاهرة ، دار الاتحاد العربي للطباعة

القاهرة ، طبعة ١٩٨١ م ، ص ٤ .

( ٢ ) كمال ، حسن محمد ، ود . حسن أحمد غلاب ، البنوك

التجارية - دراسة في التنظيم المحاسبي - مكتبة عين شمس

القاهرة ، طبعة ١٩٨٩ م ، ص ٢٤ .

وأیضا تعرف بعض التشريعات المصارف بأنها : " المؤسسات التي يكون عملها الأساسي والذي تمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ، ومنح القروض والسلف ، وإصدار الشيكات وقبضها ، وطرح القروض العامة أو الخاصة ، والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة ، وغير ذلك من عمليات الائتمان أو ما قضى العرف باعتباره من أعمال المصارف . " ( ١ )

ويعرف البعض المصرف بأنه " المنشأة التي تقبل ديونها - ممثلة في الودائع المودعة طرفها - في تسوية الديون بين أفراد المجتمع ومؤسساته ، أي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا . " ( ٢ )

ويجب عند البحث في تعريف المصارف التمييز بين تعريف المصارف عامة وبين المصارف التجارية بصفة خاصة ، إذ يمكن تعريف المصارف التجارية - ويطلق عليها أيضا اصطلاحا " مصارف الودائع " بأنها : " عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير ، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل . "

وعلى هذا لا تعتبر مصارف تجارية المصارف التي ينحصر نشاطها الأساسي في مزاوله عمليات الائتمان طويل الأجل كمصارف الأعمال

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٦ .

( ٢ ) عساف ، محمود ، إدارة المنشآت المالية - البنوك وشركات

التأمين والبورصات ، دار الناشر العربي بالقاهرة ، مطابع شركة

النصر للتصدير والاستيراد بالقاهرة ، الطبعة الثانية ( ٧١-١٩٧٢م )

ومصارف الرهن العقارى وما إليها ، أو مالا تضطلع بقبول الودائع القابلة  
للسحب لدى الطلب في المؤسسات الائتمانية . ( ١ )  
ولاشك أن التفرقة بين المصارف التجارية وغيرها من المصارف أو  
بمعنى آخر تقسيم المصارف إلى تجارية وغير تجارية ، يجعل من السهل  
تعريف كل نوع على حدة ، ولهذا فقد عرفت بعض التشريعات المصارف  
التجارية بأنها التي \* تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب ،  
أو بعد أجل لا يجاوز سنة \* وعرفت المصارف غير التجارية بأنها \* المصارف  
التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى والسبب  
لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسية . \* ( ٢ )

وعلى الرغم من أن ما أوردناه من تعريفات للمصارف التجارية فيه  
الكثير من الصحة ، إلا أن النشاط المصرفى قد شهد تطوراً كبيراً ، فاتسع  
نطاق العمليات التي تارسها المصارف التجارية ، فأصبحت تارس - فى  
العديد من الدول - الكثير من أوجه النشاط التي تقوم بها ، \* مصارف  
الأعمال \* كمنح الهيئات العامة والمشروعات الائتمان الطويل الأجل اللازم  
لتمويل رؤوس الأموال الثابتة أو توسيعها ، وشراء السندات والمساهمة فى  
المشروعات الصناعية ، بعد أن كان نشاطها يقتصر على القيام بعمليات  
الائتمان القصيرة الأجل كتلقى الودائع وخصم الكمبيالات وضح القروض القصيرة  
الأجل . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) شافعى ، محمد زكى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة  
العربية القاهرة ، المطبعة العالمية القاهرة ، طبعة ١٩٦٤م ، ص ١٧٨  
( ٢ ) د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، نفس المصدر السابق .  
ص ١٧٧ .  
( ٣ ) د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، نفس المصدر  
السابق ، ص ١٧٩ .



مدى تخصص المصارف التجارية : ( ١ )

تثار مشكلة تخصص المصارف التجارية عند الحديث على المجال المأمون لنشاط هذه المصارف ، أو بعبارة أخرى عند مناقشة المجالات التي يتعين على المصارف التجارية استثمار أموالها فيها . وتختلف درجة تخصص المصارف التجارية من بلد لآخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي ودرجة تمام النظام الائتماني ، وطبيعة التقاليد المصرفية التي تجرى عليها المصارف في ممارسة نشاطها .

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك مذهبين في هذا الموضوع :

المذهب الأول :

يقوم هذا المذهب على التعاليم المصرفية التي توطدت في القرن التاسع عشر في إنجلترا . وتذهب هذه التعاليم الى الفصل بين عطيات الائتمان الطويل الأجل وعطيات الائتمان القصير الأجل ، كما تذهب الى القول بتخصص المصارف التجارية في القيام بعطيات الائتمان القصير الأجل مثل خصم الكمبيالات وتقديم العروض القصيرة الأجل لتمويل الصناعة والتجارة والأعمال هرووس الأموال العاملة .

ومع ذلك فلم يذهب المذهب المصرفي في إنجلترا الى حشد القول بتحريم توظيف المصارف لأموالها في شتى ضروب الاستثمار الطويل الأجل ، فالمصارف الانجليزية تقوم باستثمار جانب من مواردها في الأوراق المالية المضمونة وخاصة الأوراق المالية الحكومية لما تدره من دخل ثابت

( ١ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ،

نفس المصدر السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ، بتصرف .

المقدار ومجز . الا أن هذه المصارف تستند خصيصتها البارزة فسي هذا المجال من تجنب استثمار مواردها في انشاء المشروعات الصناعية ، أو الاشتراك في رؤوس أموالها ، أو في تقديم القروض الطويلة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة برؤوس الأموال الثابتة أو توسيعها .

### المذهب الثاني :

وهو مذهب مصارف القارة الأوروبية وخاصة المصارف الألمانية . ويذهب الى القول بعدم تخصص المصارف ، أي يمكن للمصارف التجارية القيام بجميع أنواع العمليات المصرفية دون تخصص أو تخصيص ، فيمكنهم بجانب ما تقوم به من عمليات الائتمان القصير الأجل ، أن تقوم بتقديم القروض الطويلة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة برؤوس أموالها الثابتة أو توسيعها . ثم القيام بانشاء هذه الصناعات والشركات وتوثيق ارتباطها بها عن طريق التمثيل في مجالس اداراتها بما تملكه من أسهم . وقد ضاعف هذا الارتباط الوثيق بين هذه المصارف والمشروعات الصناعية من فداحة الخسائر التي لحقت بالمصرف في الأزمة العالمية الأخيرة ١٩٢٠ م ، كما أدى الى تمتع رجال المصارف بقوة اقتصادية عظيمة .

### العوامل التي يتوقف عليها نطاق تخصص المصارف : (١)

يرجع تخصص المصارف أو عدمه الى عوامل اقتصادية متعددة ، مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والتنظيم الائتماني اللذين تمارس فيهما

(١) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، بتصرف .



المصارف عملياتها .

ومن هذه العوامل مرحلة النمو الاقتصادي وسرعته ، ودرجة نماء السوق النقدي والسوق المالي ، ونوع الودائع التي تحتفظ بها المصارف .

وقد أدت سرعة النمو الصناعي في ألمانيا عنها في إنجلترا إلى اعتماد الصناعات على المصارف في مداها برؤوس الأموال الثابتة عن طريق تجميع مدخرات الأفراد ووضعها تحت تصرفها ، هذا بجانب مداها برؤوس الأموال العاطلة .

وما يساعد المصارف في توجيه مواردها إلى الاستثمار الطويل الأجل في الصناعة أن معظم ودائعها تتخذ صورة الودائع لأجل أو الودائع باعطار .

وقد تجد المصارف التجارية نفسها مدفوعة إلى توجيه جزء من مواردها إلى الاستثمار الطويل الأجل في الصناعة سواء بفرض استثمار ما يصنعه الأفراد تحت تصرفها من موارد ، أو نزولا عند واجبها العام في مد يد العون إلى الصناعة أيضا ، ويحدث هذا حيث لا تتوفر مختلف أنواع الأصول التقليدية السائلة التي تفضل المصارف التجارية استثمار أموالها فيها - كالكسيالات وسندات الخزينة ( ادون الخزنة ) بكميات كافية ، أو حيث لا تجد المصارف في الأوراق المالية الحكومية وسيلة مأمونة لاستثمار مواردها ، أو حيث لا توجد مؤسسات ائتمانية متخصصة في تجميع مدخرات الأفراد وتقديم القروض الطويلة الأجل للصناعة .

## المبحث الثاني

### نشأة المصارف وتطورها

اقتضت الظروف والتطورات الاقتصادية وجود المصارف ، فلم تكن مجرد فكرة خطرت على ذهن فرد معين ثم قام بتنفيذها . وقد عرف العالم القديم الايداع وتعامل به قبل ظهور المصارف وايداع الأمانات فيها ، حيث كان أصحاب الأموال يضعون ثقتهم في أحد الناس من يتصفون بالأمانة والخلق الحسن فيأتمنونه على أموالهم ، فاذا أخذ مالا من أحدهم أعطاه به ايضالا ، واذا سحب المودع شيئا مما أودعه خصه على ظهر الايصال ، وقد يتفق الطرفان على جواز تحويل هذا الايصال الى أى شخص آخر ، وربما كان ذلك أصل نظام الشيكات الحالي ، بل لعله أول خطوة لتكويين المصارف . ( ١ )

على أنه يمكن ارجاع فكرة ابراز المصارف بصورتها الحالية الى الصيرافة والصاغة .

### الصيرافة :

نشأ نظام الصرافة مع استخدام المعادن النفيسة في المبادلة ، فقد كان التجار يتبادلون السبائك الذهبية والفضية بيعا وشراء حسب الوزن وبعد التأكد من جودتها . وعندما أصبح لكل دولة نقدها الخاص بها بعد

( ١ ) د . عبد العزيز مرعي ، النظم النقدية والمصرفية ، مرجع

بعد ضرب العملة ، أصبح التجار يتلقون من عملائهم نقودا مختلفة ، كما أصبح الأجانب يستبدلون عملاتهم بنقد الدولة التي يصلون اليها . ومن هنا نشأت عطية صرف النقود . ( ١ )

وقد أدى انتشار التعامل بالعملات المعدنية المختلفة الوزن والعيار والجنس في مراكز التجارة والأسواق في أوروبا في أواخر القرون الوسطى الى تخصص فريق من الأفراد في عمليات المصارفة - أى في فرز المسكوكات المعدنية والتحقق من وزنها وصرف النقود الأجنبية بالنقود الوطنية أو مبادلتها ببعض . وتفرغ عن ذلك التخصص قيام الصيارفة بتلقي تلك العملات المختلفة وفرزها ووزنها وقيد قيمتها المعدنية لحساب من يريد ايداع أمواله لديهم ، هذا مع تعهدهم واستعدادهم لرد هـنـذـه القيمة للمودع أو لمن يعينه عند الطلب . ويستخدم الصيارفة في حساب القيمة المعدنية الوزن الرسمي لوحدة النقد المحلية أو وزنا اعتباريا الغرض من استخدامه تسهيل الحساب . ( ٢ )

" ومن هنا استمدت عمليات الايداع تلك ماكان لها من أهمية كبيرة في ذلك الحين ، حيث تكن التجار باستعمال تلك الوحدات المصرفية المنضبطة الوزن أداة للوفاء بالالتزامات ( وذلك عن طريق التعامل بأوامر الصرف أو الشيكات ) أن يحققوا لأنفسهم ما تتطلبه حاجات التداول النقدي من التماثل والملاءمة والأمان " ( ٣ )

( ١ ) مصطفى الهشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق

سابق ، ص ٢١ .

( ٢ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقد والبنوك . . . ، مرجع سابق ، ص ١٨١

( ٣ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك . . . ، نفس المصدر

السابق ، ونفس الصفحة .

ومن جانب آخر فقد يَسَّر الصيارفة للتجار الوفاء بالمدفوعات عن طريق بيع الكمبيالات المسحوبة على مختلف الأسواق ومراكز التجارة ، وما ترتب على ذلك من تقليل الحاجة الى نقل النقود المعدنية من مكان الى آخر حيث كانت عطية نقل المعادن النفيسة والنقود عسيرة ومحفوفة بالمخاطر .

وكان الصيارفة يعطون كل من يودع لديهم ذهبا أو نقودا سندا يثبتون فيه قيمة ما أودع ، ثم تدرج الأمر وتعامل المودعون فيما بينهم بهذه السندات نظرا لسهولة تداولها وانتقالها من يد الى أخرى ، فضلا عن أن حامل السند يمكنه التقدم به الى مصدره اذا رغب في الحصول على مقابله من الذهب أو النقود ويتسلم هذا المقابل منه . ( ١ ) وبهذا أخذت الأوراق التجارية تحل محل النقود .

وما تقدم يمكن أن نلخص مهمة الصيرفي في تلك الفترة المسهدة لانشاء المصارف ، في الاحتفاظ بما يودع لديه من أموال لتكون تحت طلب مودعيها ، ثم تحويل العملات المختلفة الى عملات أخرى ، وأخيرا نقل وتحويل الأموال من مكان الى آخر ، وكان الصيرفي يتقاضى أجرا نظير قيامه بهذه الأعمال . ( ٢ )

---

( ١ ) الجمال ، غريب ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جدة ، الطبعة الأولى للبلاد العربية ، بدون تاريخ ، ص ١٩ .

( ٢ ) مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

على أنه بتطور الزمن اكتشف الصيارفة أن الأموال المودعة في خزائهم تبقى مددا طويلة وأن المودعين لا يطلبون استردادها الا بنسيئة زهيدة خاصة بعد أن ألفت المودعون التعامل بالسندات التي يصدرها الصيارفة .

وقد تبين للصيارفة أن ما يتم استرداده بالفعل من أموال أو من الذهب المودع لديهم خلال عام أو أكثر لا يتجاوز عشر مقداره وتبقى تسعة أعشاره في خزائهم ، لذا بدأوا التفكير في استثمار هذه الأموال المخزونة عن طريق اقراضه بالربا - أي نظير فوائد يتقاضونها من المستقرضين - مع حرصهم على توفير الضمانات الكافية لسداد هذه القروض عند حلول أجلها . وعند سداد هذه القروض مع فوائد المرتفعة يعيدون اقراضها مرة أخرى وهكذا \* ( ١ )

#### الصاغة :

ارتبط ظهور الصاغة باستخدام المعادن النفيسة كالصيارفة . وقد اشتهر اليهود بحرفة الصاغة ، ان كانوا يقومون بالمعطيات الخاصة بالمعادن النفيسة وصرف النقود الأجنبية شأنهم في ذلك شأن الصيارفة . ( ٢ )

( ١ ) د . غريب الجعال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ،

مرجع سابق ، ص ٢٠ .

( ٢ ) مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع

سابق ، ص ٢٣ .

وقد كان للصائغ دوره الهام ، ان كان الأغنياء يدفعون أموالهم ومصوغاتهم الذهبية للصائغ لحفظها في خزائهم ثم يستردون منها بقدر ما يحتاجون اليه ، وكل ذلك خوفا على أموالهم من مخاطر السرقة والضياع . وكانوا يدفعون أجرا للصائغ نظير حفظ هذه الودائع . ( ١ )

وكان صاحب المال أو الذهب المودع لدى الصائغ اذا أراد الانتقال من بلد الى آخر وخاف على ماله من الضياع أو السرقة ، فانه يأخذ من الصائغ أمرا الى زميل له في البلد الآخر بتسليمه المبلغ المطلوب ، وكان هذا بمثابة مولد الشيك أو أمر النقل المصرفي والحوالة . ( ٢ )

وكان الصائغ - كالصيارفة - يعطون كل من يودع لديهم نهباً سنداً يشتون فيه قيمة ما أودع ، وأيضا صار المودعون يتعاملون بهذه السندات فيما بينهم لسهولة تداولها وانتقالها من يد الى أخرى . ( ٣ )

ثم تطورت عمليات الصائغ ، فأخذوا يستخدمون الأموال المودعة لديهم في اعطاء قروض تزيد قيمتها على قيمة النقود التي لديهم مقابل فوائد يحصلون عليها من المقرضين ، وكانوا يقومون بعمليات الاقراض اعتمادا على أن المودعين لن يطلبوا كلهم استردادها بأكملها دفعة واحدة ، وبالتدريج أصبحت عملية قبول الودائع والاقراض بفائدة عملية مربحة ما جعل كثير من الصائغ يتخلون عن حرفتهم الأصلية وتخصصوا في هذه العملية المربحة . ( ٤ )

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، مرجع

سابق ، ص ١٩٠ .

( ٢ ) د . غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، نفس المرجع

السابق ونفس الصفحة .

( ٣ ) د . غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، نفس المصدر

السابق ، نفس الصفحة .

( ٤ ) جامع ، احمد ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، دار النهضة

العربية ، الطبعة الثانية ١٩٧٥ م ، ص ٢٤٠ .



وقد تطورت عطيات الاقراض التي يقوم بها الصائغة والصارفة ،  
فجانب انتفاعهم بالأموال المودعة لديهم باقراضها ، فانهم أخذوا يشجعون  
أصحاب الأموال على ايداع أموالهم لمدد طويلة في نظير أن يدفعوا لهم  
فوائد سنوية صغيرة - لأصحاب الأموال - بدلا من أن يأخذوا منهم أجرا  
على الايداع ، ليتكثروا من اقراض هذه الأموال بفائدة أكبر ويحصلوا على  
فرق السعر ربحا لهم . ( ١ )

كما أنهم صاروا - بعد تأكدهم من أن المودعين لا يستردون أموالهم  
الا بنسبة تساوى ١٠ ٪ - يحدثون على قوة الذهب المودع لديهم اثتانا ،  
ذلك أنه اذا أودع أحد أصحاب الأموال عند أحد الصائغة أو الصارفة من  
الذهب ما قيمته عشرة دنانير مثلا ، فإنه يكتب مقابل هذا القدر عشرين  
وثائق يسجل في كل واحدة منها أن لديه لمن يحمل هذه الوثيقة ما قيمته عشرة  
دنانير من الذهب ، وواحد من هذه السندات من وراء الرصيد الحقيقي ،  
أما التسعة الباقية فليس ورائها أى رصيد أو غطاء ، ومع هذا يتم اقراضها  
بالرأى اعتمادا على أن السحب في عطية الايداع بنسبة ١٠ ٪ \* ( ٢ )

ثم أخذ هؤلاء المرابون من الصائغة والصارفة والتجار يحتكسرون  
الأموال ويستغلونها في عطيات الاقراض بالفائدة ، وقد كان للحروب الصليبية  
دور هام في تكريس هذا الاحتكار ، حيث تهيأت - نتيجة لتلك الحروب -  
الفرصة أمام أوروبا للاتصال التجارى بالشرق ، وخلقت فرصا واسعة أما تجار  
مدن جنوب أوروبا وخاصة مدينة البندقية الذين تجمعوا لديهم ثروات ضخمة

( ١ ) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

( ٢ ) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، نفس المصدر السابق

ما دفعهم لاستغلال حاجة أمراء الاقطاع الى الأموال لتأمين نفقات حروبهم الخاصة ، فصاروا يقرضونهم مقابل فوائد باهظة. (١)

وقد ظهرت الى جانب ماتقدم - من عمليات الايداع والاقراض والنقل المصرفي - عطية مصرفية وهي عطية \* جعل الدين الى أجل مقابل سند على المدين ، وامكان خصم هذا السند من قبل الدائن لدى أحد المقرضين وتسوية الديون عن طريق المقاصة التي تجرى في السوق بين الديون والحقوق التي نشأت عن العمليات التجارية التي نمت فيها \* . (٢)

وعلى ضوء ماتقدم يمكن القول بأن المصارف بدأت بفكرة أنها مكان أمين لايداع مايزيد من الأموال عن حاجة أصحابها حفاظا عليها من السرقة والضياع وغير ذلك من المخاطر مقابل أجر يدفع عن ذلك ، ثم تطورت فكرة الأمانة - الايداع - الى النقل المصرفي والاقراض بفائدة .

وقد بدأت أول خطوة لانشاء المصارف بصورتها الحالية بعد ظهور حركة التصنيع في اوربا واتساع مجال الصناعة ، حيث أسس بعض رجال الصناعة مثل \* آل ووكر \* و \* مؤسسة بولتي \* وغيرهما مؤسسات خاصة الغرض منها توفير النقد المعدني وتحرير صكوك الدفع ، وان كان الهدف الأول منها هو أن تكون سخرجا لرأس المال المتزايد . (٣)

(١) البراوى ، راشد ، النظام الاشتراكي من الناحية النظرية والعطية ،

مكتبة النهضة القاهرة ، بدون ، ص ٢٧ .

(٢) د . غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، مرجع

سابق ، ص ٢٠ .

(٣) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ،

ص ٢٦ .

وأخيرا تجمع المرابون والطوائف الاحتكارية ووحدا صوفهم بعد أن كانوا يعملون بصورة فردية ، وتوسعت أعمال أصحاب رؤوس الأموال وانتشرت فروعها ، وأخذ البعض ينشئ شركات مالية ، وهكذا برزت السي حيز الوجود هذه المصارف التي نراها الآن . ( ١ )

ويعتبر أول مصرف جدير بهذا الاسم - أي مصرف - ما كان في مدينة البندقية بايطاليا عام ١١٥٧ م ، ثم جنوة وفلورنسا بعد ذلك ، ثم في مدينة برشلونة باسبانيا ، وقد حاربت الكنيسة فكرة القرض بفائدة باعتبار أنه يخالف الدين ولا يجوز السماح به ، إلا أن التطور الفكري والصناعي بالاضافة الى الأرباح الناتجة عن استغلال رؤوس الأموال خفف من حدة هذه المعارضة ، ومن ثم استمرت القروض بفائدة حتى الآن . ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر مصرف امستردام عام ١٦٠٩ م ، ومصرف انجلترا عام ١٦٩٤ م ، ومصرف فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر . ( ٢ )

ونتيجة لتنوع العمليات المالية تعددت أنواع المصارف واختص كل منها بعمليات اشتهر بها ومن ثم أطلق عليه اسم خاص يدل على مايقوم به من نشاط .

وإذا تأملنا العالم القديم ، نجد أن البابليين والفينيقيين قد عرفوا تجارة النقود وبلغت عندهم شأنا كبيرا في ذلك الوقت ، حيث كان القائم بأعمال المصارف آنذاك يزاول هذه المهنة ، كما كان كبار التجار يقومون

( ١ ) د . عبد العزيز مرعي ، النظم النقدية والمصرفية ، مرجع سابق ،

ص ١٢٤ .

( ٢ ) د . عبد العزيز مرعي ، النظم النقدية . . ، نفس المصدر السابق ،

ص ١٢٣ .

بعمليات اقراض النقود مقابل رهن منقول ، ويقومون كذلك بعمليات مالية  
مختلفة . ( ١ )

كذلك كان للاغريق دور بارز في النهوض بالفن المصرفي ونشره  
في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأخذوا عنهم الرومان . وانتشر العمل  
بالأصول المصرفية الاغريقية في معظم أرجاء العالم القديم باتساع دائرية  
النفوذ الروماني . وبقي التنظيم المصرفي قائما في الامبراطورية الرومانية  
حتى قضى اضطراب الأمن وانقطاع طرق المواصلات في العصور المظلمة  
على ما خلفته المدنيات القديمة من نظم الائتمان . ( ٢ )

أما العرب ، فقد كانوا في جاهليتهم ثم تحت ظل الحضارة  
الاسلامية يمارسون عمليات الايداع والاقراض وعمليات الصرف والحوالة ، فقد  
كان عند النبي صلى الله عليه وسلم - وقد عرف بين قومه بالأمانة - ودائع  
تواصلت الى حين قيامه مهاجرا الى المدينة ، فأمر علي بن أبي طالب  
- كرم الله وجهه - أن يتخلف بعده بحكمة للقيام عنه برؤسها الى  
أصحابها . ( ٣ )

( ١ ) د . عبد العزيز مرعي ، النظم النقدية والمصرفية ، مرجع سابق ،

ص ١٢٢ .

( ٢ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ١٨٠ .

( ٣ ) ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري ، السيرة النبوية

الجزء الثاني ، تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة

الكلية الأزهرية ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، طبعة جديدة

منقحة ، بدون ، ص ٩٢ .

وكان عبيد الله بن عباس رضي الله عنه - " يأخذ الورق بحكة على  
أن يكتب بها الى الكوفة " (١) . وكذلك كان عبد الله بن الزبير يأخذ  
من الناس دراهم بحكة ثم يكتب لهم بها الى أخيه مصعب بالعراق فيأخذونها  
منه . (٢)

كذلك كان العرب يمارسون الاقراض ، وقد كانت الفائدة على القروض  
متفشية في معاملاتهم حتى حرّسها القرآن الكريم والسنة النبوية لأنها ربا . (٣)  
وأىضا وردت الكثير من الأحاديث النبوية التي تدل على أن العرب  
كانوا يعرفون الصرف ويمارسونه ، فقد روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : " اني أبيع الابل بالبيع فأبيع  
بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير " فقال عليه  
الصلاة والسلام : " لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقا وبينكما  
شيء " . (٤)

- 
- (١) السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، الجزء الرابع عشر ، مطبعة  
السعادة ، الطبعة الاولى : ١٣٢٤ هـ ، ص ٠٣٧ .
- (٢) ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد : المغني على مختصر  
الخرقي - تصحيح د . محمد خليل هراس ، الجزء الرابع ، مكتبة  
ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية ، القاهرة ، بدون ، ص ٠٣٢ .
- (٣) انظر البحث الثاني - الفصل الثاني من هذا الباب ص : ٥٣ وما بعدها
- (٤) البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ، السنن الكبرى ،  
الجزء الخامس ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،  
حيدرآباد بالهند ، الطبعة الاولى ١٣٥٢ هـ ، ص ٠٢٨٤ .

### المبحث الثالث

#### أنواع المصارف ووظائفها

يختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي ، ودرجة الحرية التي يتمتع بها هذا الجهاز في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه ، أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز وتنظيمه . وتختلف المصارف فيما بينها تبعا لنوعية الوظائف التي تقوم بها وطبيعة العطلات التي تتوفر عليها ، فلا يمكن اعتبار المصارف التجارية هي النوع الوحيد من أنواع المصارف بالمعنى العام ، إذ تقوم الى جانبها العديد من المؤسسات الائتمانية التي تمارس أعمالا مصرفية بالاضافة الى تخصصها في تقديم نوع معين من الائتمان ، أو في توجيه خدماتها للوفاء باحتياجات مجال معين من مجالات النشاط الاقتصادي .

ويمكن تقسيم المصارف الى نوعين هما : المصارف التجارية ، والمصارف غير التجارية ( ١ ) ، الا أن هذا التقسيم لا يرجع بصفة جوهرية الى عامل التخصص ، وإنما يرجع لعوامل متصلة بالتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية ، وتختلف هذه العوامل بطبيعة الحال من بلد الى آخر ، بل من وقت الى وقت بالنسبة للبلد الواحد ، وإنما يتحصل جوهر التفرقة بين نوعي المصارف فيما تتميز به المصارف التجارية وحدها من مقدرة على إصدار النقود أي على إصدار وسائط الدفع . ( ٢ )

( ١ ) راجع تعريف المصارف التجارية والمصارف غير التجارية في المبحث

الأول من هذا الفصل : ص : ٧ ، ٨ .

( ٢ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ١٢٩ .

وبصفة عامة يتكون الجهاز المصرفي من أنواع من المصارف أبيتها

فيما يلي :

### أولا - المصارف التجارية :

وهي منشآت مالية تسعى لتحقيق الربح ، وقد سبق تعريفها ،  
وتتخصص الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في قبول الودائع من الأفراد  
والمؤسسات ، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية بأنواعها وآجالها ،  
وتحويل الودائع من حسابات بعض العملاء الى حسابات بعضهم الآخر ،  
فضلا عن نقل النقود من مكان الى آخر .

كما تقوم المصارف التجارية بحفظ أموال العملاء وأشياءهم الثمينة  
ومستنداتهم في خزائن خاصة ، هذا بالإضافة الى ادارة أموال عملائهم  
وتنظيم استثماراتهم ، وتقديم المشورة والمعلومات وسداد مدفوعاتهم الدورية  
كما تشرف المصارف في بعض البلاد على تنفيذ وصايا عملائها وغير ذلك  
من الخدمات المصرفية .

ويمكن تقسيم هذا النوع من المصارف - أي التجارية - الى

أنواع وفقا لحجم نشاطها وتنظيمها الإداري وملكيتها .

### أ - المصارف ذات الفروع :

وهي منشآت تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ، ولها فروع في  
كافة الأنحاء الهامة من البلاد ، وتدار بطريقة اللامركزية حيث لا يرجع السي  
المركز الرئيسي للمصرف الا فيما يتعلق بالمسائل التي ينص عليها فسي  
لائحة المصرف .

وتمنح هذه المصارف قروضا قصيرة الأجل لامتداد فترة استحقاقها عن ستة شهور مثلا قابلة للتجديد ، كما تمنح قروضا طويلة الأجل بشروط يتم الاتفاق عليها بين المصرف والمقترض. (١)

ب - مصارف السلاسل :

وهي عبارة عن عدة مصارف منفصلة عن بعضها اداريا ، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة . وتكون ادارة الوحدة - أي المصرف - في أيدي واحد أو أكثر من الأفراد . ويفتقر هذا النوع من المصارف للتنظيمات المستقرة والخدمات التي يقدمها المركز الرئيسي كما في نظام المصارف ذات الفروع . ولا يوجد هذا النوع من المصارف الا في الولايات المتحدة الأمريكية. (٢)

ج - مصارف المجموعات :

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة مصارف فتتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياساتها وتقوم بتوجيهها ، غير أن المصرف يحتفظ بذاتيته ، وهذه المصارف كمصارف السلاسل تنتشر بصفة خاصة في الولايات المتحدة. (٣)

(١) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٢) خليل ، سامي ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول -

النقود والبنوك ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ،

الطبعة الأولى يناير ١٩٨٢ م ، ص ٢١٧ .

(٣) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك ... ، نفس

المصدر السابق والصفحة .



د - المصارف الفردية :

وهي منشآت صغيرة يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة .  
وتتميز هذه المصارف عن غيرها بأنها تقصر توظيف أموالها ومواردها على  
الأصول القابلة للتحويل الى نقود في وقت قصير وبدون خسائر ، ويرجع  
ذلك الى أن هذه المصارف لاتستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض  
متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها . وتوجد هذه المصارف في  
الدول المطبقة للنظام الرأسمالي . ( ١ )

هـ - المصارف المحلية :

وهي مصارف تنشأ لتنشط في منطقة جغرافية محددة قد تكون  
محافظة أو ولاية أو مقاطعة أو مدينة محددة . وتوجد مثل هذه المصارف في  
بعض الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا حيث تعرف بمصارف  
" الكميون " ( ٢ ) وتتكون مواردها من رأس المال الذي يدفعه المؤسسون  
( وهم المجلس الاتحادي أو لجنة الشعب في الكميون ) وما تحصل عليه  
من أموال من صندوق الاستثمار بالكميون . وتوجد المصارف المحلية أيضا  
في الولايات المتحدة . ( ٣ )

( ١ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

( ٢ ) الكميون : هو الوحدة السياسية والاقتصادية والادارية الدنيا  
في يوغوسلافيا .

( ٣ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

ثانيا - المصارف المتخصصة :

وهي مصارف تعمل على تمويل مشروعات اقتصادية صناعية أو زراعية أو عقارية وذلك وفقا لتخصص المصرف. ويرجع السبب في هذا التخصص السي ما تقتضيه ظروف تمويل كل من هذه المشروعات ذات الطبيعة المتباينة. ويمكن تعريف المصارف المتخصصة بأنها : " وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات والحكومة أو القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات اذا احتاجت لها لغرض التوظيف الاستثماري . " ( ١ )

وتعرف بعض التشريعات ( ٢ ) المصرف المتخصص بأنه " كل مؤسسة أو هيئة أنشئت وهدفها الرئيسي منح القروض لأغراض خاصة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئناس برأى محافظ البنك المركزي " ( ٣ )

وتقوم المصارف المتخصصة - كما يتضح من تعريفها - بتشغيل

مواردها في قروض ، ويفلب على هذه القروض أن تكون طويلة الأجل .  
والمصارف المتخصصة على أنواع ، أهمها :

- 
- ( ١ ) شيحة ، مصطفى رشدي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدارالجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، طبعة ( ١٩٨١ م ، ص ٣٨٤ .
- ( ٢ ) قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ م ، المادة الثانية .
- ( ٣ ) رمضان ، زياد ، ادارة الأعمال المصرفية - دراسة تطبيقية - الاردن - طبعة ١٩٧٧ م ، ص ٢٠٥ .

### أ - المصارف الصناعية :

وهي مصارف تتخذ الشكل التقليدي من حيث اعتمادها على مصادرها من رأس المال وودائع رجال الصناعة والسندات التي تصدرها وتساهم فيها المصارف التجارية والمصرف المركزي لتمويل انشاء وتجديد الصناعات . وغالبا ما ترتبط عمليات المصارف الصناعية بالصناعات التقليدية والصغيرة والحرفية ، أى أنها تتخصص في نوعية معينة من الائتمان وهو الائتمان الصناعي والحرفي . ( ١ )

وتقوم المصارف الصناعية باقراض المنشآت الصناعية مقابل ضمانات تختلف طبيعتها وفقا لسياسة المصرف ، إلا أن ما يؤخذ على هذه المصارف ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها .

### ب - المصارف العقارية :

وهي مصارف متخصصة في تقديم قروض عقارية بضمان أراض زراعية أو قابلة للزراعة ، أو عقارات مبنية ، أو أراض معدة للبناء ، وتقديم قروض لجمعيات وهيئات ومؤسسات لبناء مساكن للحكومة أو للأفراد ، كذلك تقدم هذه المصارف قروضا لتأسيس شركات مساهمة لانشاء مساكن أو شركات عقارية ، أو اقراض مثل هذه الشركات بضمان أوراق مالية . ( ٢ )

( ١ ) د . مصطفى رشدى شичه ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ،

مرجع سابق ، ص ٣٩١ .

( ٢ ) الهوارى ، سيد ، ادارة البنوك ، مكتبة عين شمس القاهرة ، طبعة

١٩٨١ م ، ص ٢٠١ .

وتعتمد هذه المصارف في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من المصرف المركزي والمصارف الأخرى ، والسندات التي تصدرها ، ومعظم القروض التي تمنحها هذه المصارف طويلة الأجل ، والقليل منها متوسط وقصير الأجل .

#### ج - المصارف الزراعية :

وهي عبارة عن مؤسسات قد تأخذ شكل شركات مساهمة يمتلكها الأفراد أو الحكومات ، أو قد تأخذ شكل مؤسسات ائتمانية تعاونية تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بإنشائها أو المساهمة فيها . ( ١ )

وتقوم المصارف الزراعية بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل استصلاح الأراضي البور أو أراضي جديدة وتحسين طرق الري والصرف ، كما تمنح قروضا متوسطة الأجل تخصص لتمويل شراء وتربية الماشية والدواجن واقامة صناعات زراعية . كما تقوم بمنح قروض قصيرة الأجل لتمويل شراء التقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية ، بالإضافة الى ما تقوم به من ارشاد المزارعين عن وسائل الغن الانتاجي المتقدم لرفع كفاءة الأراضي الانتاجية ، كما تقوم بتسويق مدخلات الانتاج والمنتجات الزراعية . ( ٢ )

#### د - مصارف التجارة الخارجية :

وهي مصارف متخصصة في تمويل التجارة الخارجية والعماسلات الاقتصادية الدولية ، ويعتمد مصرف التجارة الخارجية في تمويل عطياته على

( ١ ) البرعي ، محمد خليل ، النقود والبنوك ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة

طبعة ٧٦ - ١٩٧٧ م ، ص ١١٦ .

( ٢ ) د . محمد خليل البرعي ، النقود والبنوك ، نفس المصدر السابق

موارده التي تتكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة ، وصـنـ  
التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها من مصارف أجنبية . ( ١ )  
وفي كثير من الدول تقوم المصارف التجارية أو المصارف المسماة  
بشركات الاعتمادات للتصدير بهذه الوظيفة . وتوجد في إنجلترا مصارف  
تسمى مصارف التجار ، وظيفتها الأساسية قبول الأوراق التجارية لتسهيل  
تمويل التجارة الخارجية . ( ٢ )

### ثالثا - مصارف الادخار :

وهي مصارف تتكون من وحدات صغيرة تنحصر وظيفتها الأساسية  
في تجميع مدخرات الأفراد الضئيلة ، وتوظيف المدخرات في استثمارات  
قصيرة أو طويلة الأجل .  
ومصارف الادخار لا تستهدف الربح بصفة عامة ، وانما تهدف الى  
نشر وتنمية الوعي الادخاري بين المواطنين ، ومساعدة ذوي الدخل الصغيرة  
والمتوسطة في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لزيادة قدراتهم المالية  
وتنمية النشاط المحلي ثم الوطني بزيادة الاستثمار في جميع المناطق المحلية  
وامداد الصناعات الصغيرة والحرفية بالأموال اللازمة لرفع كفاءتها . ( ٣ )

( ١ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية . . . ، مرجع سابق ،

ص ٦٢ - ٦٩ .

( ٢ ) د . سيد الهوارى ، ادارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٣ .

( ٣ ) هويدى ، عبد الجليل ، نشأة بنوك الادخار وأغراضها في الدول

الآخري ، بحث مستخرج من مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٤٦

السنة ٢٢ أكتوبر ١٩٧١ م ، ص ٤١ - ٤٢ .

وفي كثير من الدول تقوم مصارف الادخار بتشجيع المدخرين عن طريق عدد من الحوافز مثل الفوائد التي تتراوح بين ٢٪ و ٦٪ سنويا ومثل شهادات الادخار . وفي بلادنا العربية توجد مصارف الادخار في جمهورية مصر العربية ، والتي تختلف عن مثيلاتها في الدول الأجنبية في أنها لا تتقاضى فوائد على ماتمنحه من قروض ، كما أنها لا تمنح المدخرين فوائد عن مدخراتهم ، إلا أنها تستثمر هذه المدخرات في مشروعات انتاجية ، ويقتسم المدخرون الأرباح الناتجة عن هذا الاستثمار كل بقدر مساهمته (١) إلا أن هذه المصارف توقفت وحل محلها بعد فترة " بنك ناصر الاجتماعي " .

#### رابعا - مصارف التسليف الشعبي :

وهي مصارف شعبية صغيرة يؤسسها عدد من المواطنين . وتقوم بجمع المدخرات من أعضائها ومن غيرهم في مناطق نشاطها ، كما تقوم بمنح التسهيلات الائتمانية للمشروعات الانتاجية الصغيرة ، كما تمد أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة بالتمويل اللازم ليقوموا بعملياتهم الانتاجية ، هذا فضلا عن تقديم القروض لذوى الدخل المحدود . (٢)

#### خامسا - المصارف المركزية :

المصرف المركزي هو الهيئة التي تتولى اصدار الورق النقدي ، والاشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ، ويضمن سلامة أسس النظام المصرفي . (٣)

(١) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٦

(٢) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، نفس المصدر السابق ص ٧٠

(٣) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الاول ،

فالمصرف المركزي هو منشأة عليا لاستهداف الربح ، وانما تهدف الى تدعيم الأوضاع الاقتصادية في الدولة ، ونظرا لأهمية هذا الهدف ، فان المصارف المركزية أصبحت مملوكة للدولة . وفي البلاد التي لا تكون فيها هذه المصارف مملوكة بالكامل للدولة ، فان الدولة تخضعها لرقابة صارمة ، ويقوم المصرف المركزي بوظائف عديدة نجعلها في الوظائف الآتية :

أ - المصرف المركزي هو السلطة الوحيدة التي تقوم باصدار الورق النقدي الا أن هذه السلطة ليست مطلقة بل تخضع لقيود تختلف من دولة لأخرى . وتتصل هذه القيود بصفة أساسية بنوع الأصول التي يجب على المصرف تغطية الورق النقدي بها ، ونسبة رصيد الذهب أو العملات الأجنبية أو العنصرين معا التي يجب الاحتفاظ بهما في غطاء الاصدار . والهدف من هذه القيود تحديد سلطان المصرف المركزي في اصدار الورق النقدي حتى لا يتوسع المصرف في الاصدار مما قد يؤثر على قيمة العملة الوطنية . ( ١ )

وجدير بالذكر أنه في ظل نظام قاعدة الصرف بالذهب كان الغطاء الذهبي هو المستخدم ، ولكن بعد أن تخلى العالم عن قاعدة الذهب أصبح الغطاء - أي غطاء الاصدار - يتكون من أذون الخزانة وصكوك الحكومة والعملات الأجنبية .

وتتمثل كمية الورق النقدي الذي يصدره المصرف المركزي خصوم المصرف ، بينما تشكل بنود الغطاء أصوله . وبالطبع فسان مجموع الأصول يعادل مجموع النقد الورقي المصدر . ( ٢ )

( ١ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ص ٢٦٨

( ٢ ) أبو علي ، محمد سلطان ، محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، مطبعة م . ك الاسكندرية ، طبعة

ب - يقوم المصرف المركزي في معظم الأقطار بدور مصرف الحكومة ومستشارها العالي ، ان تحتفظ الحكومة لديه بايراداتها ، ويقوم بتسديد التزاماتها ، ويقدم لها في حالة حدوث عجز مؤقت فسي ميزانيتها قروضا قصيرة الأجل . وايضا ينوب عن الحكومة في اصدار سندات الديون العامة وسداد قسائمها واستهلاكها داخل البلاد وخارجها . كما يقدم للحكومة خبرته ونصائحه في كل ما يتعلق باتفاقيات الدفع التي تعقدها مع الدول الأخرى . كما يقوم بالرقابة على الصرف ويتولى ادارة النقد الأجنبي . ( ١ )

ح - يعتبر المصرف المركزي - في النظام المصرفي للدولة - مصرف المصارف ، حيث يقوم في حالات الأزمات أو عند الضرورة بمساعدة المصارف التجارية باعتباره المقرض الأخير في النظام المصرفي . وتحتفظ المصارف التجارية لديه باحتياطياتها النقدية وبناء على ذلك يقوم بالاشراف على عمليات المقاصة فيما بين هذه المصارف ، وتسوية الحسابات المتخلفة عن هذه العمليات وذلك خصا على ما للمصارف من أرصدة دائنة لديه . ( ٢ )

د - ومن الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي هي قيامه بوظيفة المقرض الأخير للنظام الائتماني ، ويترتب على ذلك أنه يتعين على المصرف أن يكون مستعدا دائما لمعاونة السوق الائتماني في حالات

( ١ ) يوسف ، عبد النبي حسن ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة عين

شمس القاهرة ، مطابع دياب بالقاهرة ، طبعة ١٩٨١ م ،

ص ٢٢٢ ، ٢٢٨ .

( ٢ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ،

ص ٢٢٥ .



الضيق المالي أو عند الضرورة ، ووضع مايلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف المصارف التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية وذلك بتقديم القروض مباشرة إليها أو بإعادة خصم الأوراق المقبولة التي تقدمها إليه . ويمكن للمصرف فرض أسعار الفائدة التي يراها حتى يحول دون استعمال المصارف التجارية لهذه الرخصة بما لا يتفق مع الصالح العام. ( ١ )

وقد يعمل المصرف على تخفيف ما قد يحدث من أزمات من تلقاء نفسه وذلك بالقيام بعمليات السوق المفتوحة للمحافظة على سيولة النظام الائتماني ومرونته. ( ٢ )

هـ - وأهم وظائف المصارف المركزية هي الرقابة على الائتمان ، وذلك لأن التقلبات في حجم الائتمان عن طريق حدوث تقلبات في القسوة الشرائية للنقود وفي المستوى العام لأسعار السلع والخدمات قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية مؤثرة ، وبالرقابة على الائتمان يمكن تحقيق مستوى عالي من النشاط الاقتصادي ، والتوظيف واستقرار المبادلات الدولية. ( ٣ )

وتتارس المصارف المركزية ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة على النشاط

الائتماني للمصارف التجارية ، وهذه الأنواع هي :

( ١ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، نفس المصدر السابق

ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

( ٢ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، نفس المصدر السابق ،

ص ٢٧٤ .

( ٣ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الاول ،

مرجع سابق ، ص ٥٤٥ .

## أولا - الرقابة الكمية :

الهدف من الرقابة الكمية هو التأثير على حجم الائتمان المسموح به للمصارف التجارية بصرف النظر عن وجوه الاستثمار التي يراد استثماره فيها. ويستهدف المصرف المركزي من هذه الرقابة المحافظة على استقرار كميّة وسائل الدفع في المجتمع وبالتالي استقرار النشاط الاقتصادي. وتتمثل وسائل المصرف المركزي في مباشرة الرقابة الكمية على الائتمان في ثلاث سياسات :

- ١ - سياسة سعر إعادة الخصم : سعر إعادة الخصم يقصد به سعر الفائدة التي يحصل عليها المصرف المركزي من المصرف التجاري عند إعادة خصم الأوراق التجارية من كمبيالات وأذون وغيرها وهي الأوراق التي سبق أن خصمها المصرف التجاري لعملائه ، وتقوم المصارف المركزية من وقت لآخر بنشر الأسعار التي تريد إعادة الخصم بمقتضاها . ( ١ )
- والتغيير في سعر إعادة الخصم يؤثر في حجم الائتمان ، فعندما يرفع المصرف المركزي هذا السعر فإنه يهدف الى تقييد حجم الائتمان ، وعندما يخفض السعر فهذا يعني رغبة المصرف في زيادة حجم الائتمان . ( ٢ )

---

( ١ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

( ٢ ) د . مصطفى رشدي شيهه ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

٢ - سياسة السوق المفتوحة : وصورتها أن المصرف المركزي عندما يريد تخفيض حجم الائتمان ، يقوم بعرض مالمديه من الأصول المالية ( أدونات الخزنة والأوراق التجارية والمالية ) في السوق النقدية لامتناس كميات من النقود القانونية الموجودة في هذه الأسواق وبالتالي التأثير في سيولتها والتي هي أساس وغطاء كل عملية اصدار لقروض أو احدات ائتمان ، وبالعكس من ذلك فعندما يرغب المصرف في تشجيع الائتمان فانه يشتري من السوق أو يطالب ببعض الأصول المالية الموجودة ومقدا النقود القانونية لأصحاب هذه الأصول المتنازلين عنها ( المصارف التجارية ) ويزيد بالتالي من سيولة السوق النقدية ما يوسع دائرة منح القروض واحداث الائتمان . ( ١ )

وبجانبا الأصول المالية المذكورة ، قد يمتد تعامل المصرف

في هذا المجال الى الذهب والعملات الأجنبية . ( ٢ )

٣ - سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني : يحتفظ كل مصرف تجارى بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعها في صورة رصيد دائن لدى المصرف المركزي ، وعندما تزداد هذه النسبة تقل مقدرة المصرف التجارى على التوسع في منح الائتمان ، أما اذا خفض المصرف المركزي هذه النسبة زادت قدرة المصرف التجارى على التوسع ، في منح الائتمان . ( ٣ )

---

( ١ ) د . مصطفى شيهه ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق

سابق ، ص ٢٤٩ .

( ٢ ) جامع ، احمد ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٥٠٢ .

( ٣ ) د . عبد النبي حسن يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ٢٤٢ .

ثانيا - الرقابة الكيفية :

\* تهدف الرقابة الكيفية الى تنظيم ذلك الجزء من الحجم الكلي للائتمان الذي يستخدم في وجه يعينه من وجوه استخدام الائتمان . وعن طريق هذه الرقابة فانه يمكن تنظيم الاتفاق في وجوه معينة بالذات ، وذلك عن طريق بسط أو قبض الائتمان الخاص بهذه الوجوه . \* ( ١ )

ومن أنواع الرقابة الكيفية رقابة الائتمان الاستهلاكي والتي تهدف الى تقييد استخدام الائتمان من أجل الحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة ، أى من أجل تمويل شراء هذه السلع بالتقسيط بعبارة أخرى ، ويتم هذا التقييد عادة برفع قيمة القسط الأول الذى يتعين على المشتري دفعه ، وتخفيض المدة الكلية التي يجب أن يتم فيها دفع جميع الأقساط . ( ٢ )

ثالثا - الرقابة المباشرة :

الهدف منها التأثير بطريق مباشر على النشاط الائتماني للمصارف اعتمادا على التعليمات والأوامر التي يصدرها المصرف المركزي للمصارف التجارية على افراد أو اليها جميعا ، سواء أكانت هذه التعليمات والأوامر بخصوص الحد الأقصى لجطة قروضها واستثماراتها أم السياسات التي يجب عليها التزامها في مجال الاقراض والاستثمار . ( ٣ )

( ١ ) د . احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، مرجع

سابق ، ص ٥٢١ .

( ٢ ) د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، نفس المصدر

السابق ، ص ٥٢١ .

( ٣ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ٢٨١ .

# الفصل الثاني

الربا

تعريفه وأنواعه - في الديانتين اليهودية والمسيحية

عند العرب - حكمه - الأجناس الربوية

## المبحث الأول

### تعريف الربا وأنواعه

#### تعريف الربا في اللغة :

الربا في اللغة الزيادة مطلقا ، يقال : " ربا الشيء يربو — وربوا ورباءً : زاد ونما ، وربا المال : زاد بالربا . . . وأربيته : نميته . . . والأصل فيه الزيادة من ربا المال اذا زاد وارتفع ، والاسم الربا مقصور . . . والمربى : الذي يأتي الربا . . . " ( ١ )

وجاء في الصحاح " ربا الشيء يربو ربوا ، أى زاد . والرابية : الربو ، وهو ما ارتفع من الأرض ، وربوت الرابية : علوتها . وكذلك الربوة بالضم . قال الفراء في قوله تعالى : \* فأخذهم أخذة رابية \* أى زائدة ، كقولك أربيت اذا أخذت أكثر مما أعطيت . . . والربا في البيع . ( ٢ )

وفي القاموس المحيط : " ربا ربوا كعلو ورباء زاد ونما . . . والربا بالكسر العينة . . . والمربي من يأتيه . . . " ( ٣ )

- ( ١ ) ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الافریقی المصري ، لسان العرب ، المجلد الرابع عشر ، دار صادر للطباعة والنشر بيروت ، طبعة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م ، ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .
- ( ٢ ) الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية ، الجزء السادس ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين بيروت ، توزيع الشركة اللبنانية للموسوعات العالمية ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ص ٢٣٤٩ - ٢٣٥٠ .
- ( ٣ ) الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، الجزء الرابع ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر طبعة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م ، ص ٣٢٤ .

تعريفه شرعا :

الربا عند الحنابلة هو " الزيادة في أشياء مخصوصة " (١) وعند  
الحنفية هو " فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال " (٢)  
ويعرف الشافعية الربا بأنه : " عقد على عوض مخصوص غير  
معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد ، أو مع تأخير في البدلين  
أو أحدهما " (٣)  
أما المالكية فلم يعرفوا الربا ، وإنما قسموه الى ثلاثة أنواع :  
ربا فضل ، وربا نساء ، وربا مزانة " (٤)

- 
- (١) ابن قدامة ، المغني . . ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،  
ص ٣٠
- (٢) الزيلعي ، فخر الدين عثمان بن علي ، تبيين الحقائق شرح كنز  
الدقائق ، الجزء الرابع ، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت ،  
المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية بالأوفست  
١٣١٤ هـ ، ص ٨٥
- (٣) الرطبي ، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن  
شهاب الدين ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الجزء الثالث  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي واولاده بمصر ، الطبعة  
الاخيرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م ، ص ٤٢٣ . والمراد بقوله :  
" عوض مخصوص " أى الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا ، وقوله :  
" التماثل " أى التماثل المعتبر شرعا عند اتحاد الجنس .
- (٤) العدوى ، علي الصعیدی المالكي ، حاشية على كفاية الطالب الرباني  
لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ، الجزء الثاني ، شركة مكتبة ومطبعة  
مصطفى الباي الحلبي واولاده بمصر ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م ، ص ١١٢

## أنواع الربا :

عند النظر في تقسيمات الفقهاء للربا ، نجد أنه على ضربين عند الحنابلة والحنفية ، فالحنابلة يقسمونه الى ربا فضل و ربا نسيئة ( ١ ) ، أما الحنفية فيقسمونه الى ربا فضل و ربا نساء . ( ٢ )

أما المالكية والشافعية فالربا عندهم على ثلاثة أنواع ، فالمالكية يقسمونه الى ربا فضل و ربا نساء و ربا مزبنة - كما سبق بيانه - ، أما الشافعية فيقسمونه الى ربا فضل ، و ربا نساء ، و ربا يد . ( ٣ )

وما تقدم من تقسيمات الفقهاء ، يظهر لنا أن الربا على خمسة أنواع :

١ - ربا فضل : وهو بيع المال الربوي بجنسه كبيع درهم بدرهمين نقدا ، ويسمى ربا الفضل لفضل أحد العوضين على الآخر ، أى زيادته . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) ابن قدامة ، المغني . . . ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
- ( ٢ ) العبرغيتاني ، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عيسى ، عبد الجليل ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ، بدون ، ص ٦٢ .
- ( ٣ ) الرطبي ، نهاية المحتاج . . . ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .
- ( ٤ ) السبكي ، تقي الدين علي بن عبد الكافي ، تكملة المجموع شرح المهذب ، الجزء العاشر ، مطبعة التضامن الآخوى ، بدون ، ص ٢٦ .



٢ - ربا نسيئة : وهو الزيادة على رأس مال القرض في مقابل الأجل .

٣ - ربا نساء : وهو أن يشترط أجل في أحد العوضين . ( ١ )

٤ - ربا يد : وهو أن يفارق أحد المتعاقدين مجلس العقد قبل

التقايض . ( ٢ )

٥ - ربا مزابنة : وهو بيع معلوم بمجهول أو مجهول بمجهول من

جنسه . ( ٣ )

وقد ذكر الرملي ربا القرض " وهو أن يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض "

ضمن ربا الفضل ، وجاء في حاشية الشبراطسي على نهاية المحتاج تعليقا على

ذلك وتبريرا لادراج الرملي له في ربا الفضل بقوله : " انما جعل ربا

القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب ، لأنه لما شرط نفعا للمقرض

كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد على جنسه فهو منه حكما " . ( ٤ )

وفرق الامام ابن حزم بين ربا القرض و ربا البيوع بأو التي تأتي

للتبويب ، ان يقول : " والربا لا يكون الا في بيع أو قرض أو سلم ، وهذا

ملا خلاف فيه من أحد لأنه لم تأت النصوص الا بذلك " . ( ٥ )

( ١ ) الرملي ، نهاية المحتاج . . . الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

( ٢ ) الرملي ، نهاية المحتاج . . . نفس المصدر السابق ونفس الصفحة .

( ٣ ) العدوى ، حاشية على كفاية الطالب . . . مرجع سابق ، ص ١١٢ .

( ٤ ) الرملي ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج وحاشية الشبراطسي

عليه ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

( ٥ ) ابن حزم ، علي بن احمد بن سعيد ، المحلى ، الجزء الثامن ،

منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، بدون ،

وقال ابن رشد الحفيد \* اتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين : في البيع ، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك ، فأما الربا فيما تقرر في الذمة فهو صنفان : صنف متفق عليه وهو ربا الجاهلية (١) الذي نهى عنه وذلك أنهم كانوا يملفون بالزيادة وينظرون ، فكانوا يقولون أنظرنى أزدك ، وهذا هو الربا الذى عنناه صلى الله عليه وسلم بقوله في حجة الوداع : \* ألا وإن ربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب \* والثاني ضع وتعجل وهو مختلف فيه . وأما الربا في البيع فإن العلماء أجمعوا على أنه صنفان : نسيئة وتفاضل الا ماروى عن ابن عباس (٢) من انكاره الربا فــــي التفاضل ... (٣)

وما تقدم نجد أن ابن رشد يقسم الربا تقسيما موضوعيا وهو يمثل الاتجاه السائد الآن لتقسيمات الربا عند كثير من الذين يتناولون موضوع الربا . فابن رشد يقسم الربا الى ربا ديون و ربا بيع ، ويجعل تحت ربا الديون ربا الجاهلية المحرم بالقرآن - كما سيأتي - وهو ربا

(١) راجع المطلب الثاني من هذا البحث - الربا عند العرب -

ص : ٤٩ وما بعدها .

(٢) انظر ماروى عن انكار ابن عباس لربا الفضل وماروى عن رجوعه

عن قوله ، ص ٦٠ - ٦٢ .

(٣) ابن رشد الحفيد ، أبو الوليد محمد بن احمد بن محمد ، بداية

المجتهد ونهاية المقتصد ، الجزء الثاني ، المكتبة التجارية

الكبرى بالقاهرة ، بدون ، ص ١١١ .

النسيئة أى الزيادة على رأس مال القرض نظير الأجل ، ويجعل تحت  
ربا البيوع ربا الفضل أى الزيادة عند وجوب المائنة ، وربا النساء وهو  
التأجيل عند وجوب القبض .

وتجدر الاشارة الى أن ربا النسيئة هو الغالب في حياة الناس  
الاقتصادية المعاصرة التي تقوم عليها أنظمة المصارف الربوية .

## المبحث الثاني

### المطلب الأول

#### الربا في الديانة اليهودية والمسيحية

##### في الديانة اليهودية :

إذا تأملنا في العهد القديم في الكتاب المقدس ، نجد أنه تعرض للقرض بالفائدة - أي بالربا - في ثلاثة مواضع ، ففي الموضع الأول نهى اليهودى عن أخذ أية زيادة على ما يمنحه من قرض لليهودى آخر ، فقد ورد في سفر الخروج - الأصحاح الثاني والعشرون \* إذا أقرضت مالا الى واحد من شعبي ، الى فقير معك ، فلا تكن معه كدائن ، ولا تطالبه بفائدة " . ( ١ )

أما الموضع الثاني ، فانه صريح في تحريم أخذ الفائدة على القرض سواء من اليهودى أو من الأجنبي الذى يعيش وسط اليهود ويحتسبهم نظامهم الدينى والاجتماعي ، فقد جاء في سفر اللاويين - الأصحاح الخامس والعشرون مانصه : " إذا أصبح أخوك فقيرا وضعفت يده بالقرب منك ، فأعنه ولو كان أجنبيا غريبا حتى يعيش معك ، لا تأخذ منه فائدة ولا ربحا ،

( ١ ) المصرى ، رفيق ، مصرف التنمية الاسلامي ، مؤسسة الرسائل

للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع -

دمشق ، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ،

ولكن اتق الهك يعش أخوك معك ، لاتقرضه من مالك بفائدة ، ولاتسقدم  
اليه من أرزاقك لكي تتقاضى منه ربحا \* . ( ١ )

وورد الموضوع الثالث في سفر التثنية - الاصحاح الثالث والعشرون

وهو : \* لاتقرض أخاك بربا ، ربا فضة أو ربا طعام شيئا مما يقرض بربا ،  
للأجنبي تقرض بربا ، ولكن لأخيك لاتقرض بربا لكي يباركك الرب الهك  
في كل ماتمتد اليه يدك في الأرض التي أنت داخل اليها لتمتلكها \* . ( ٢ )  
ويؤخذ من تلك النصوص أن اليهود كانوا يتعاملون بالربا ،

وأنه كان متفشيا بينهم ، ثم جاءت هذه النصوص لتحرم القرض بفائدة بين  
اليهودى واليهودى ، وأجازته بين اليهودى والأجنبي ، الا أن اليهود  
أهملوا هذه النصوص ولم يعملوا بها ، وتعاملوا بالربا فيما بينهم مخالفيين  
ناموسهم ، وتورد كتب التاريخ أنهم في القرون التالية لهذا العهد استمروا  
في التعامل بالربا حتى داخل الهيكل ، فقد كان معظم ربح الصيارفة  
الذين كانوا في الهيكل في صرف الدراهم للذين كانوا يأتون الهيكل لدفع  
المرتب السنوى ( ٢ ) . ويروى أنه لهذا طردهم المسيح عليه السلام عندما  
دخل الهيكل . ( ٤ )

( ١ ) د . رفيق المصرى ، مصرف التنمية الاسلامي ، نفس المصدر السابق ،

ص ٨٩ .

( ٢ ) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٣

( ٣ ) البستاني ، بطرس بن بولس بن عبد الله بن كرم بن شديد بن محفوظ ،

دائرة المعارف ، الجزء الثامن ، مطبعة دارالمعارف بيروت ،

بدون تاريخ ، ص ٥١٣ .

( ٤ ) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ،

ص ٣٥ .

وبالرغم من أن سيدنا موسى عليه السلام قد بشر اليهود بسيدنا عيسى عليه السلام وأنه من اخوتهم ، الا أنه عندما بعث سيدنا عيسى برسالته ودعا الى المحبة والخير وتحريم الربا وكل ألوان الاستغلال والاحتكار ، استكبر اليهود وافتروا ورفضوا التعاليم التي جاء بها سيدنا عيسى وأصروا على تعاملهم بالربا ، بل وصار التعامل بالربا شريعة مقررة حلوها معهم في كل مكان أقاموا به .

وقد بين القرآن الكريم أن اليهود قد خالفوا أمر الله فتعاملوا بالربا بالرغم من تحريمه عليهم ، قال تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا . وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما ﴾ ( ١ )

#### في المسيحية :

عندما جاء سيدنا عيسى برسالته دعا الى التراحم والتعاطف والاحسان وحرم الربا داعيا الى القرض الحسن . واستمرت تعاليم المسيحية تحمل المحبة والسلام والتعاطف حتى أوائل القرن التاسع الميلادي والذي كانت أوروبا تعيش فيه في أمن واستقرار بقيام امبراطورية شارلمان في فرنسا وألمانيا وشمال ايطاليا ، حيث دخلت أوروبا في موجة عارمة من الغارات والحروب القبلية والتي استمرت فترة طويلة ، وكان من نتائجها شيوع الفوضى والاضطراب وقيام النظام الاقطاعي الذي

( ١ ) سورة النساء : الآيتان ( ١٦٠ - ١٦١ ) .

قسم البلاد تقسيماً سياسياً إلى وحدات صغيرة كثيرة ، واجتماعياً إلى  
ثلاث طبقات هي طبقة النبلاء الحاكمة ، وطبقة الفرسان المدافعة ،  
وطبقة الرقيق أي سواد المجتمع في ذلك الوقت ، ولا يربط بين هذه  
الوحدات سوى الديانة المسيحية الكاثوليكية . ( ١ )

واستمر نمو هذا التشكيل الاجتماعي الجديد حتى القرن العاشر  
الميلادي ، وقد ساعدت الكنيسة المسيحية الأوربية على تثبيت دعائم هذا  
النظام . ( ٢ )

وكانت الكنيسة تحرم الربا ، ثم انضمت إلى الاقطاع في تحريم  
الربح من التجارة أيضا بينما كان رجال الكنيسة يشتغلون بالتجارة ويقرضون  
بالفائدة ما جعل الطبقات الوسطى تضيق بهذا التناقض وتتزعزع عقيدتهم  
بهذه التصرفات . ( ٣ )

ونتيجة لما تقدم ثارت الطبقة المتوسطة ثورة عارمة على استغلال  
الكنيسة وطائفة الاقطاع لاسم الله والدين والأخلاق ، وأدت هذه الثورة  
إلى تحلل المجتمع من القواعد والالتزامات الدينية والأخلاقية ، ومن ثم نشأت

-----

- ( ١ ) رضوان ، أبو الفتوح وآخرون ، أصول العالم الحديث ، الهيئة العامة  
لشئون المطابع الأميرية القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٧ - ٨ .
- ( ٢ ) المودودي ، أبو الأعلى ، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم  
المعاصرة ، ترجمة محمد عاصم الحداد ، مطبعة الجمعية التعاونية  
لعمال الطباعة ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص ٢٣ - ٢٤ .
- ( ٣ ) مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٧

فكرة جواز الربا ومشروعيته بالرغم من اجماع أهل الدين والأخلاق والقانون  
على حرمة . ( ١ )

ثم ظهر في المسيحية بفرقتيها - البروتستانت واليسوعيين -  
رأيان يجوزان التعامل بالربا ( ٢ ) ، وانتشر هذا المذهب المجرّز للربا  
في فرنسا وجعل مبدأ رسميا في قوانينها . ( ٣ )  
وهكذا قاد الصراع الطبقي في المجتمعات المسيحية - وما تولد عنه  
من أحقاد طبقيّة - الى اهمال القواعد الدينية واهاحة الاحتكار والاستغلال  
عن طريق الفائدة على القروض .

---

( ١ ) أبو الأعلى المودودي ، أسس الاقتصاد . . ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

( ٢ ) بوليو ، بول لروا ، الموجز لعلم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، ترجمة  
حافظ ابراهيم و خليل مطران ، مطبعة المعارف القاهرة ، بدون  
تاريخ ، ص ٦٣ .

( ٣ ) دراز ، محمد عبد الله ، الربا في نظر القانون الاسلامي ، مترجم

عن اللغة الفرنسية ، مطبعة الازهر بالقاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٦ .



## المطلب الثاني

### الربا عند العرب

كان اليهود يعيشون في الجزيرة العربية قبل الاسلام منذ القرن الثالث الميلادي . وكانوا يتعاملون بالربا مخالفين تعاليم دينهم وقوانين التلمود (١) ، (٢) . وكانوا يتعاملون بالربا في كل شيء صالح للتعامل ، وكان الربا يصل الى أضعاف مضاعفة . هذا الى جانب نشاطهم التجارى والزراعي في المدينة المنورة وخيبر وفي أعمال الحجاز وغيرها . (٣)

ونتيجة لاختلاط اليهود بالعرب ، فقد تأثر بهم العرب وقلدوهم في تعاملهم بالربا ، بالإضافة الى ما أخذوه عنهم في بعض نواحي الحياة الاجتماعية والدينية .

أما النصارى فقد كانوا يعيشون ايضا في الجزيرة العربية في منطقة نجران - جنوب المملكة العربية السعودية الآن - وكان لهؤلاء النصارى تأثير على العرب ، فقد كانوا يتعاملون بالربا ايضا - رغم تحريم الديانة المسيحية له - ويدل على ذلك ما رواه الجصاص أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى

-----

- (١) التلمود : اسم يطلقه اليهود على الجامع الكبيرة المتضمنة للأصول والأوامر التي صدرت عن كبار أئمتهم .
- (٢) ويلفنسون ، اسرائيل ، تاريخ اليهود في بلاد العرب ، مطبعة الاعتماد القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٣ .
- (٣) علي ، جواد ، تاريخ العرب قبل الاسلام ، الجزء السادس ، مطبعة المجمع العلمي بغداد ، بدون تاريخ ، ص ٢٢ .

أهل نجران وكانوا ذمة نصارى : " اما أن تذروا الربا واما أن تأذنوا بحرب من الله ورسوله " وروى ابو عبيد القاسم بن سلام قال : " حدثني أيوب الدمشقي قال : حدثني سعدان بن يحيى عن عبد الله بن أبي حميد عن أبي مليح الهذلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح أهل نجران ، فكتب اليهم كتابا في آخره " على ألا تأكلوا الربا ، فمن أكل الربا فذمتي منه بريئة " . ( ١ )

وهكذا تأثر العرب باليهود والنصارى الذين كانوا يعيشون في الجزيرة العربية وأخذوا عنهم التعامل بالربا . وقد كان الربا الذى يعرفه العرب ويتعاملون به قرض الدنانير والدراهم الى أجل بزيادة على مقدار القرض يتراضون عليها . ( ٢ ) وقال الفخر الرازى " أما ربا النسئة فهو الأمر الذى كان مشهورا متعارفا فى الجاهلية ، وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرا معيناً ، ويكون رأس المال باقيا ، ثم اذا حل الدين طالبوا المدينون برأس المال ، فان تعذر عليه الأداء زادوا في الحق والأجل ، فهذا هو الربا الذى كانوا في الجاهلية يتعاملون به " ( ٣ )

- 
- ( ١ ) الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازى ، أحكام القرآن ، الجزء الأول ، دار الكتاب العربي بيروت ، مطبعة الأوقاف الاسلامية بيروت ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، بدون تاريخ ، ص ٤٧٢ .
- ( ٢ ) الجصاص ، أحكام القرآن ، الجزء الأول ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٦٥ .
- ( ٣ ) الرازى ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكرى ، التفسير الكبير ، الجزء السابع ، دار الكتب العلمية طهران ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، ص ٨٤ .

كذلك كان الربا عند العرب في الجاهلية في التضعيف وفي السن  
- آى العمر - قال الطبرى : " عن ابن يونس في قوله تعالى \* .. لا تأكلوا  
الربا أضعافا مضاعفة ... \* ( ١ ) قال : كان أبى يقول : انما كان الربا في  
الجاهلية في التضعيف وفي السن ، يكون للرجل فضل دين فيأتيه اذا حل  
الأجل فيقول له : تقضيني أو تزيدني ، فان كان عنده شيء يقضيه قضى ،  
والا حوله الى السن التي فوق ذلك - ان كانت ابنة مخاض ( ٢ ) يجعلها  
ابنة لبون في السنة الثانية ، ثم حقه ثم جذعة ثم ربا عيا وهكذا الى فوق  
وفي العين يأتيه ، فان لم يكن عنده أضعفه في العام القابل ، فان لم يكن  
عنده أضعفه أيضا ، فتكون مائة فيجعلها الى قابل مائتين ، فان لم يكن عنده  
جعلها أربع مائة يضاعفها كل سنة أو يقضيه . قال : فهذا قوله \* لا تأكلوا  
الربا أضعافا مضاعفة \* .

وكما تعامل العرب بالربا في القروض ، تعاملوا به في البيع ، فقد  
روى عن قتادة أن " ربا الجاهلية يبيع الرجل البيع الى أجل مسمى ، فاذا  
حلّ الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد ، وأخر عنه " . ( ٤ )

( ١ ) سورة آل عمران : الآية ( ١٣٠ ) .

( ٢ ) المخاض : النوق الحوامل ، وابنة المخاض : ما دخل في السنة  
الثانية ، واللبنون : الناقة ذات اللبن ، وابنة اللبنون : ما أتى  
عليها سنتان ودخلت في الثالثة ، والحق والحقة : البعير اذا أكل  
سنته الثالثة ودخل في الرابعة ، والجذع والجذعة : ما أكل اربعة  
أعوام .

( ٣ ) الطبرى ، ابو جعفر محمد بن جرير ، جامع البيان في تأويل آى القرآن ،  
الجزء السابع ، تحقيق محمود وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر  
بدون تاريخ ، ص ٢٠٥ .

( ٤ ) الطبرى ، جامع البيان . . . الجزء السادس ، نفس المصدر السابق ،

وكان العرب يتعاملون بنوع آخر من الربا دون أن يعرفوا أنه ربا وهو ربا النساء ، ان كانوا يبيعون الذهب بالذهب والفضة بالفضة نساء ، قال الجصاص : " ان العرب لم تكن تعرف أن يبيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة نساء ربا ، وهو ربا في الشرع " . ( ١ )

وخلاصة ماتقدم أن الربا الذي كان سائدا عند العرب وتعاملوا به هو ربا النسئة - أي ربا الديون - وكما سبق القول ، فان لربا الديون صورتان احدهما زيادة المال في مقابل تأجيله عند حلول استحقاق الدين وعجز المدين عن الوفاء ، والثانية هي القرض بفائدة مشروطة عند العقد ، وقد كان العرب يقرضون الدراهم أو الدينار الى أجل مع شرط الزيادة ( ٢ ) . وهذا النوع من الربا - أي ربا الديون - حرّمه القرآن الكريم كما سيأتي . أما النوع الثاني وهو الربا الناشئ عن البيوع - ربا الفضل وربا النساء - فقد كان العرب يتعاملون به ولا يعرفون أنه ربا - كما سبق بيانه - الى أن جاءت السنة النبوية فسمته ربا وحرّمته .

---

( ١ ) الجصاص ، أحكام القرآن ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٦٥ .  
( ٢ ) الجصاص ، أحكام القرآن ، الجزء الأول ، نفس المصدر السابق والصفحة .

المبحث الثالث

المطلب الأول

=====

حكم الربا ودليله

الربا حرم ومنهى عنه ، وهو من الكبائر ، ويستدل على تحريمه  
بالقرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع .

أولا - القرآن الكريم :

إذا تتبعنا منهج القرآن في معالجة الربا - كعرض اجتماعي خطير  
له جذوره البعيدة ويتمسك به العرب وغيرهم لأنه جزء منهم - نجد أنه اتبع  
في هذا المنهج قاعدة التدرج في تقرير الأحكام وتأكيداتها ، لأن تحريم الربا  
كظاهرة مزمنة في حياة العرب يحتاج إلى أسلوب التدرج في التشريع والاعداد  
الذهني والنفسي للأحكام ، ولهذا جاءت الآيات القرآنية بأساليب متنوعة  
للقضاء على هذا المرض الخبيث ، وقد جاء تحريم الربا على أربعة مراحل  
في أربعة سور :

المرحلة الأولى :

قال الله تعالى في سورة الروم : \* وما آتيتم من ربا ليربوا فسي  
أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم  
المضعفون ﴿ ( ١ )

-----  
( ١ ) الآية ( ٢٩ ) .

ففي هذه الآية موعظة تبين أن الربا لا ثواب له عند الله ، فالعرايبي  
بنمواله ويزيد بالربا ولكنه لا ينمو عند الله . وفي الآية مقابلة بين الربا  
والزكاة ، فيثاب المزكي ويضاعف له الثواب ، أما العرايبي فلا يثاب على الربا  
وبالتالي لا يضاعف له الثواب .

ففي الآية اذن بيان لعمل لا ينصح به وهو الربا ، ولكن ليس شدة  
عقاب يترتب على مرتكبه .

#### المرحلة الثانية :

قال الله تعالى في سورة النساء : \* فيظلم من الذين هادوا  
حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ويصدونهم عن سبيل الله كثيرا . وأخذهم  
الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعدنا للكافرين منهم  
عذابا أليما \* ( ١ )

في هاتين الآيتين درس وعبرة قصها علينا القرآن في سيرة اليهود  
الذين تعاطوا الربا وأكلوه مع تحريمه عليهم ، أي أنهم تعدوا حدود الله  
فعاقبهم الله بمعصيتهم ، الا أن الآيتين ليس فيهما تحريم صريح للربا على  
المسلمين ، وانما هو تحريم بالتلويح والتعريض . الا أن هذا الأسلوب من  
شأنه أن يجعل المسلمين في ترقب وانتظار لنهي صريح يوجه اليهم . ( ٢ )

( ١ ) الآيتان ( ١٦٠ - ١٦١ ) .

( ٢ ) دراز ، محمد عبد الله ، دراسات اسلامية في العلاقات الاجتماعية  
والدولة ، دار القلم - الكويت ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

المرحلة الثالثة :

قال تعالى في سورة آل عمران : \* يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا

الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون \* ( ١ )

في هذه الآية تحريم صريح للربا الا أنه نهى جزئي عن الربا

الفاحش الذى يتزايد حتى يصير أضعافا مضاعفة. ( ٢ )

المرحلة الرابعة :

قال الله تعالى في سورة البقرة : \* الذين يأكلون الربا لا يقومون

الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيوع

مثل الربا وأحلّ الله البيوع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله

ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون .

يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . ان الذين

آمَنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم

ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى

من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأنذرتنا بحرب من الله ورسوله وان

تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى

ميسرة وأن تصدقوا خير لکم ان كنتم تعلمون . واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله

ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون \* ( ٣ ) .

في هذه الآيات التي تشكل المرحلة الرابعة التحريم القاطع

والنهائي لأكل الربا حتى المستحق منه ، وأما الربا السالف - اى الذى

( ١ ) الآية ( ١٣٠ ) .

( ٢ ) د . محمد عبد الله دراز ، دراسات اسلامية فى العلاقات الاجتماعية

والدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

( ٣ ) الآيات ( ٢٧٥ - ٢٨١ )

تعاطاه الناس في السابق فأمره متروك الى الله تعالى - وبعد هذه الآيات لا يحق للدائن الاسترداد رأس ماله لا يزيد عليه ، ويستحسب للدائن امهال مدينه المعسر أو أن يتصدق بما أقرض . وفرقت الآيات بين البيع - أى التجارة - وبين الربا ، فالبيع حلال مشروع وما يحصل من ربح فهو برضا الطرفين ، أما الربا فحرام لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل وبدون مقابل مشروع .

وبهذه الآيات يضع القرآن حدا للربا ، فيحرمه تحريما قاطعا بعد أن نبه الناس والمرابين خاصة وحول أنظارهم من الربا الى الزكاة - أى من المراباة في أموال الناس الى المراباة عند الله ، وهذا في المرحلة الأولى ، وفي المرحلة الثانية بين أن الربا كان محرما على اليهود الا أنهم خالفوا أمر الله فعاقبهم الله ليتهيا الناس بذلك لتقبل ما سينزله الله اليهم من تشريع في الربا وعدم مخالفة هذا التشريع . ثم نهى القرآن عن أكل الربا الكثير في المرحلة الثالثة ودعاهم الى طاعة الله ورسوله . وأخيرا بعد هذا الاعداد النفسي والذهني حرّم القرآن الربا تحريما قاطعا في المرحلة الرابعة . وتجدر الاشارة الى أن الربا الذى حرّمه القرآن الكريم هو ربا الديون أو ربا النسئة والذى كان سائدا عند العرب ومعروفا لديهم في الجاهلية .

وقد روى عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن آية الربا<sup>(١)</sup> هي آخر ما نزل من القرآن ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) يقصد بآية الربا الآيات ( ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ ) من

سورة البقرة . انظر صفحة ( ٥٥ )



انتقل الى الرفيق الأعلى قبل أن يفسرها (١) . وروى مثل ذلك أيضا  
عن ابن عباس . (٢)

ثانيا - السنة النبوية :

وردت الكثير من الأحاديث النبوية التي تؤكد تحريم الربا الوارد في  
القرآن الكريم ، فقد روى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
" لمن أكل الربا وموئله وشاهديه وكاتبه " . (٣)

وروى البخاري عن سمرة بن جندب أنه قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : " رأيت الليلة رجلين أتياني فأخرجاني الى أرض مقدسة ،  
فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم وعلى وسط النهر رجل  
بين يديه حجارة ، فأقبل الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن يخرج رمى  
الرجل بحجر في فيه فردّه حيث كان ، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه  
بحجر فيرجع كما كان . فقلت : ما هذا ؟ فقال : الذي رأيت في النهر  
أكل الربا " . (٤)

- (١) الطبري ، جامع البيان . . ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٣٧  
(٢) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق ،  
الدين ، الدر السنثور في تفسير المأثور ، المجلد الثاني ،  
دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١٠٤ .  
(٣) الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، نيل الأوطار شرح منتقى  
الأخبار ، الجزء الخامس ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي  
وولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ، بدون تاريخ ، ص ٢١٤ .  
(٤) العيني ، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد ، عمدة القارى شرح صحيح  
البخاري ، الجزء الحادي عشر ، ادارة الطباعة المنيرية ، نشر محمد  
امين دمج بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٢٠١ .

وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الربا سبعون حوبا ، أيسرها أن ينكح الرجل أمه " (١) .  
وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما ظهر في قوم الزنا والربا إلا أحلوا بأنفسهم عقاب الله " (٢) .  
ووردت عدة أحاديث نبوية تحرم ربا البيوع - وهو أحد قسمي الربا والذي حرّمته السنة النبوية - ، إلا أن الحديث الرئيسي في تحريم ربا البيوع هو الحديث العروي عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتر بالتر ، والطح بالطح ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد " (٣) .

ولفظ آخر عن عبادة بن الصامت أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتر بالتر والطح بالطح إلا سواء بسواء ، عينا بعين ، فمن زاد أو أزداد فقد أربى " (٤) .

(١) ابن ماجة ، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، سنن ابن ماجة ، الجزء الثاني ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ -

١٩٨٣ م ، ص ٣١ .

(٢) السيوطي ، الدر المنثور في تفسير الآثار ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(٣) مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، صحيح مسلم الجزء الثالث ، تحقيق وتصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، طبعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ص ١٢١١ .

(٤) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، نفس المصدر السابق ، ص ١٢١٠ .

وروى عن سليمان بن يسار أنه سمع مالك بن أبي عامر يحدث عن عثمان بن عفان ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين " (١) .

وروى عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم أنهما قالا : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الورق بالذهب دينا " (٢) . أى مؤجلا .

ومن تلك الآثار المتقدمة يمكن استنباط شروط صحة تبادل الأجناس الربويّة :

١ - في حالة تبادل ذهب بذهب أو أى جنس آخر بجنسه ، فيشترط شرطان :

الأول : المساواة في البدلين ، فلا يباع قليل بكثير ولا جيد برديء منهما لقوله صلى الله عليه وسلم : " مثلا بمثل ، سواء بسواء " ولما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال : " جاء بلال بتمر هندي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أين هذا ؟ فقال بلال : تمر كان عندنا ، رديء ، فبعته منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : أوه ، عين الربا ، لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري الترفعه ببيع آخر ثم اشتره به " . (٣)

- 
- (١) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢٠٩ .  
(٢) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، نفس المصدر السابق ، ص ١٢١٣ .  
(٣) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، نفس المصدر السابق ، ص ١٢١٥ .

الثاني : التسليم الغورى ، أى التقابض في مجلس العقد لقوله عليه  
الصلاة والسلام : " يدا بيد " فان بيع الجنس فيها مع  
جنسه متفاضلا فهوريا الفضل ، وان بيع مع جنسه متاشلا  
مع التأجيل فهوريا النساء .

٢ - في حالة تبادل جنسين مختلفين فيشترط التقابض فقط ، فان بيع  
مؤجلا مع النوع الآخر فهوريا النساء أى التأجيل .

### ثالثا - الاجماع :

أجمعت الأئمة على تحريم الربا ، وقد يقال : ان الاجماع مخالف  
بما روى عن ابن عباس أنه قال : انما الربا في النسيئة وأباح ربا الفضل ،  
فقد قال الامام الشافعي في كتاب اختلاف الحديث : " كان ابن عباس لا يرى  
في دينار بدينارين ولا في درهم بدرهمين يدا بيد بأسا ، ويراه فسي  
النسيئة .. " ( ١ )

واستدل ابن عباس على رأيه بأن أسامة بن زيد أخبره أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : " انما الربا في النسيئة " ( ٢ ) .

وقد نقل الامام الرازى حجة ابن عباس فقال : " وحجة ابن عباس  
أن قوله تعالى : \* وأحل الله البيع \* يتناول بيع الدرهم بالدرهمين  
نقدا ، وقوله : \* وحرم الربا \* لا يتناوله ، لأن الربا عبارة عن الزيادة

( ١ ) السبكي ، تكملة المجموع . . . ، الجزء العاشر ، مرجع

سابق ، ص ٣٣ .

( ٢ ) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢١٨ .

وليس كل زيادة محرمة ، بل قوله : ﴿ وحرم الربا ﴾ إنما يتناول العقد المخصوص الذي كان يسمى فيما بينهم بأنه ربا ، وذلك هو ربا النسيئة ، فكان قوله : ﴿ وحرم الربا ﴾ مخصوصا بالنسيئة ، فثبت أن قوله : ﴿ وأحل الله البيع ﴾ يتناول ربا النقد ، وقوله : ﴿ وحرم الربا ﴾ لا يتناوله فوجب أن يبقى على الحل ، ولا يمكن أن يقال إنما يحرم بالحديث لأنه يقتضي تخصيص ظاهر القرآن بخبر الواحد وأنه غير جائز . . وهذا هو عرف ابن عباس وحقيقته راجعة إلى أن تخصيص القرآن بخبر الواحد هل يجوز أم لا ؟ وأما جمهور المجتهدين فقد اتفقوا على تحريم الربا في القسمين . ( ١ )

وروى عن أسامة بن زيد وزيد بن أرقم وابن الزبير والبراء بن عازب ومعاوية ما يحتمل موافقتهم على رأى ابن عباس . ( ٢ ) ويرد على الاعتراض بمخالفة ابن عباس للاجماع بأن ابن عباس رجع عن رأيه هذا وقال بتحريم ربا الفضل كما قال بتحريم ربا النسيئة ، روى ذلك الأثرم بأسناده والترمذى وابن المنذر ( ٣ ) ، كما روى عن يحيى بن دينار أنه قال : " كنت مع ابن عباس بالطائف ، فرجع عن الصرف قبل أن يموت بسبعين يوما " ( ٤ )

- 
- ( ١ ) الرازى ، التفسير الكبير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .  
( ٢ ) السبكي ، تكملة المجموع ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ،  
وأيضا المغني ، الجزء الرابع ، ص ٣ .  
( ٣ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣ .  
( ٤ ) السبكي ، تكملة المجموع . . ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

وأورد الشوكاني أن الحازمي روى رجوع ابن عباس واستغفاره  
عندما سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهما يحدثان عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل ، وقال :  
حفظتا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم أحفظ .  
وروى الحازمي أيضا عن ابن عباس أنه قال : " كان ذلك برأيي ،  
وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
فتركت رأيي الى حديث رسول الله " . ( ١ )  
وروى الحاكم أن ابن عباس رجع عن قوله هذا واستغفر الله من  
القول به . ( ٢ )

أما بالنسبة لاستدلال ابن عباس بقوله صلى الله عليه وسلم :  
" لا ربا الا في النسيئة " كما أخبره به أسامة بن زيد ، فقد قال الامام  
الشافعي " قد يكون أسامة بن زيد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل  
عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق ، والتمر بالحنطة ، أو ما  
اختلف جنسه متفاضلا يدا بيد ، فقال : انما الربا في النسيئة ، أو تكون  
المسألة سبقت بهذا وأدرك الجواب ، فروى الجواب ولم يحفظ المسألة  
أو شك فيها " . ( ٣ )

وعلى ما تقدم من الروايات التي تؤكد رجوع ابن عباس عن قوله باباحة  
ربا الفضل وتحريم ربا النسيئة ، يكون الاجماع ضعفا على تحريم الربا بقسميه .

- 
- ( ١ ) الشوكاني ، نيل الأوطار . . . الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .  
( ٢ ) الصنعاني ، محمد بن اسماعيل ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة  
الأحكام ، الجزء الثالث ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، الطبعة  
الرابعة ، بدون تاريخ ، ص ٤٨ .  
( ٣ ) الشافعي ، محمد بن ادريس ، رسالة الامام في علم أصول الفقه ،  
مطبعة المعاهد القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٧٠ .

## المطلب الثاني

### حكمة تحريم الربا

حرم الله تعالى الربا لما فيه من الضرر بالمحتاجين وأكل المال بالباطل كما يؤدي الى انقطاع المعروف والاحسان بين الناس من القرض .  
ويهدف الاسلام من تحريمه للربا حماية المصالح الجماعية وهي هدف من أهداف التشريع ، نكل تعامل يعرض هذه المصالح للخطر فهو محرم وتحصر أحكام التشريع على رعاية المصالح الجماعية وتجعل هذه المصالح في الدرجة الأولى من حيث الأهمية والرعاية ، فاذا اصطدمت مع المصالح الفردية تقدم المصالح العامة على المصالح الخاصة ، لأن اهدار المصلحة الخاصة قد يلحق الضرر بغيره واحد بخلاف المصالح الجماعية فان اهدارها يلحق الضرر بالمجتمع كله .<sup>(١)</sup>

وتطبيقا لبدأ المصالح الجماعية فقد حرم الاسلام الربا لما فيه من الاستغلال والاضرار<sup>(٢)</sup> ، ولما يحدثه من آثار خطيرة على الحياة الاقتصادية للمجتمعات ، فالربا يؤدي الى انتشار البطالة والكساد في المجتمع ، ذلك أن الربا كوسيلة لتنمية المال يجعل المرابين لا يبذلون جهدا ولا يقدمون عملا منتجا ، لأنهم يقدمون أموالهم للتنمية ولا يشاركون في هموم المخاطرة التي تشغل بال صاحب رأس المال في حالة الربح والخسارة . كما يؤدي الربا الى تعطيل العمال وتضييعه فرص العمل<sup>(٣)</sup> .

قال الرازي " انما حرم الربا من حيث أنه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب ، وذلك لأن صاحب الدرهم اذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقدا كان أو نسيئة خف عليه اكتساب وجه المعيشه

(١) النبهان ، محمد فاروق ، مفهوم الربا في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، الطبعة الاولى ١٣٩٨ هـ

- ١٩٧٨ م ص ٩٥ .

(٢) عبده ، عيسى ، وضع الربا في البناء الاقتصادي ، دار البحوث العلمية ، الكويت الطبعة الاولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م ، ص ٨٧ .

(٣) التركي ، منصور ابراهيم ، الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق - مترجم المكتب المصري الحديث القاهرة ، مطبعة روز اليوسف بالقاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٤٦

فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة ، وذلك يفضى الى انقطاع منافع الخلق ، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم بالتجارات . . .  
والحرف والصناعات والعمارات<sup>(١)</sup> فالاسلام يرى أن المجتمع الصالح المبنى على أسس قوية هو المجتمع الذى يكون كل فرد فيه عضوا عاملا يستوى فى ذلك صاحب رأس المال والعامل ، أما اذا كان بعض افراده عاملين وبعضهم لا يعمل بل يعيشون على جهد غيرهم وما يقدمونه لهم ، فان مثل هذا المجتمع يختل توازنه ويصيبه الضعف والتخاذل والتواكل ما يؤدي الى انهياره اقتصاديا واجتماعيا . ولهذا حرم الله الربا .

ويرى الاقتصاديون أن من الآثار الاقتصادية السلبية التى تخلقها الفائدة فى مجال الاستثمار أن الربحية المنتظرة فى نظام قائم على الفائدة لتمويل مشروع انتاجى لا أثر لها فى تحقيق تخصيص فاعل للاموال المستثمرة لأن الشروط التى تقوم بها هذه الاموال انما هى شروط القروض التى تحمل فائدة<sup>(٢)</sup> .

ولتقدير تلك الآثار الاقتصادية تقديرا اوضح نفترض وجود عدد كبير من المشروعات يحمل كل منها معدلا متوقفا من الربح أعلى من معدل الفائدة السوقى - وذلك حسب تقدير المنظم والتمول . ولنفترض ان درجة عدم اليقين المرتبطة بكل التوقعات واحدة . بهذا يمكن ترتيب المشاريع ترتيبا تنازليا حسب معدل الربح المتوقع لكل منها ، كما يمكن ترتيب

(١) الرازى ، التفسير الكبير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامى - قراءات فى الاقتصاد الاسلامى - كلية

الاقتصاد والادارة جامعة الملك عبدالعزيز - من بحث لماذا المصارف . . .

الاسلاميه د . محمد نجاته الله صديق - مركز النشر العلمى ، مطابع جامعة

الملك عبدالعزيز - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .



المشاريع نفسها ترتيبا تنازليا حسب ملاءة المنظمين الذين يقدمونها . ومن الواضح أن مشروعا ما يمكن أن لا يحتل الموقع نفسه في كلا الترتيبين ، وأن مصالح المجتمع تتحقق بدرجة أفضل اذا ما تم تمويل المشروعات حسب الترتيب الأول ، وهو الترتيب المؤسس على الربحية . على أن تدفق التمويل على اساس مدفوعات فائدة ثابتة تعاقديا انما يتبع الى حد كبير الترتيب الثاني الذي يقوم على ملاءة المقترضين ، ولكنه يستتبع انحرافا عن التخصيص الأمثل للموارد <sup>(١)</sup> .

كذلك اذا نظرنا الى العلاقة "دائن / مدين" من وجهة نظر المدين ، فان من يستخدم الأموال المستثمرة يحرص على استخدامها استخداما مربحا ما وسعه ذلك . وهذا يتطلب أحيانا التجديد في وسائل الانتاج ، الا أن الالتزام التعاقدي برد الأصل - أصل القرض - ودفع الفائدة بمعزل عن نتائج أعمال المشروع يعتبر قيذا صعبا وخاصة في حالة المشاريع الصغيرة ، لذلك من الممكن أن تحجم الأموال الاستثمارية عن التدفق في قنوات قد تحقق ربحا عاليا ، ولكنها تنطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين حيث أن المشروع واقع تحت التزام رد رأس المال مقروضا بمعاقد محدد في العقد - وهكذا فان رفض الدائن - مورد رأس المال - قسمة طوارئ عدم اليقين المرتبطة باستثمار رأس المال يحرم المجتمع من مكاسب ممكنة لنتاجية رأس المال عن طريق التجديد واستخدام وسائل جديدة في الانتاج <sup>(٢)</sup> .

ومن مساويء الفائدة على القروض ان رأس المال المقترض يستخدم في شراء السلع والخدمات اللازمة لادارة مشروع انتاجي كالمواد الأولية والآلات بالاضافة الى ما يستخدمه المشروع من موظفين وعمال . ولها جميعا تكاليف ثابتة ، ولا يظهر ايراد رأس المال الا بعد انجاز عملية الانتاج وتسويق المنتجات ، وأيضا فان الثمن الذي ستباع به هذه المنتجات غير معروف على وجه اليقين ، واذا كانت مخاطرة المنظم

(١) المصدر السابق ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) " " " " ص ٢٤٢ .

تنبني على تقدير أن يكون ثمن البيع كافيا لمواجهة تكاليف الانتاج والحصول على فائض - ربح - الا أن هذا التقدير قد يصدقه الواقع ، فقد يخسر المشروع ، وهذا يعنى أن الالتزام التعاقدى برد القرض مع الفائدة لا يتلاءم مع الأمر الواقع ، فلا مسوغ إذن لالتزام المنظم - المقترض بدفع الفائدة اذا لم يكن هناك عائد ايجابي لرأس المال المستثمر ، فالنظم هو الذى يتحمل الخسارة ويدفع الفائدة من موجوداته الخاصة وقد يؤدى هذا الى تعطيل انشطته المستقبلية . ( ١ )

ومن الآثار السلبية للفائدة انه فى حالة الفائدة على الائتمان الاستهلاكي مثل عمليات البيع بالتقسيط والتي يكون فيها الثمن الذى يدفعه المستهلك فعلا على تلك السلع هو أعلى من ثمن السوق ، ولهذا يؤدى اللجوء الى الائتمان الاستهلاكي احيانا الى مستوى معيشى منخفض . كذلك فان الترويج للسلع بصورة عالية الضغط تدفع الاسرالى الاقتراض الى حدود يصعب تبريرها بما تملكه من أموال حاضرة او بما تنتظره من ايرادات مستقبلية ، وقد يضع ذلك الأسر المدينة تحت ضغوط نفسيه كبيرة تؤدى الى خراب السيوت والى العرض ، أو الى الانهيار الكامل للمدين اقتصاديا واجتماعيا . ( ٢ )

وهكذا تتضح لنا حكمة الاسلام فى تحريمه للربا وتشدده فى النهى عنه لما يجره من مفسد واضرار تلحق بالفرد والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا .

---

( ١ ) المصدر السابق ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

( ٢ ) المصدر السابق ص ٢٥٠ .

### المطلب الثالث

#### الأجناس الربوية

ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه عبادة بن الصامت (١) ،  
وكذلك في الحديث الذى رواه عنه أبوسعيد الخدرى (٢) ، ستة أصناف  
وهي الذهب والفضة والشعير والتمر والبر والطح .

وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على تحريم الربا في هذه الأصناف  
الستة ، إلا أنهم اختلفوا في قياس غيرها عليها ، فذهب الظاهرية  
- وهم نفاة القياس - إلى حصر الربا في هذه الأصناف الستة ، فعلمة  
الربا عندهم قاصرة وبالتالي لا يمكن قياس غيرها عليها ، بينما ذهب  
الجمهور إلى القول بأن العلة متعددة ومن ثم يقاس ما يشاركها في العلة  
عليها ، ثم اختلفوا في نوع القياس .

واستدل الظاهرية على رأيهم بقوله تعالى : \* وقد فضل لكم  
ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه \* (٣) فصح أن ما فضل لنا بيانه على  
لسان رسوله عليه السلام من الربا أو من الحرام فهو ربا وحرام ، وما لم يفصل  
لنا تحريمه فهو حلال لأنه لو جاز أن يكون في الشريعة شيء حرمه الله تعالى  
ثم لم يفصله لنا ولا بينه رسوله عليه السلام لكان تعالى كاذبا في قوله تعالى

(١) راجع حديثي عبادة بن الصامت في المطلب الأول من هذا

المبحث : ص ٥٨ .

(٢) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢١١ . ونص

الحديث : عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ،

والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والطح بالطح مثلا بمثل ، يدا

بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ وللمعطي فيه سوا .

(٣) سورة الأنعام ، آية ١١٩ .

\* وقد فصل لكم . . . \* وهذا لغو صريح من قال به ، ولكن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاصيا لربه تعالى اذ امره بالبيان فلم يبين فهذا كفر متيقن من اجازته " ( ١ )

واستدلوا ايضا بحديث عبادة بن الصامت ( ٢ ) السابق ذكره ، وقال ابن حزم : " فلا ربا الا فيما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمور بالبيان ، وما عدا ذلك فحلل \* وما كان ربا نسيا \* ( ٣ )

وذكر ابن الهمام دليل عثمان البتي الموافق لمذهب الظاهرية فقال : " وأما عثمان البتي ، فلأنه يشترط في القياس أن يقوم دليل في كل أصل أنه معلول ولم يظهر له هنا ، ولأنه يبطل العدد ولا يجوز كما في قوله خمس من الفواسق " ( ٤ ) أي ان عثمان البتي يستدل بنفسه بـ العدد .

واستدل جمهور الفقهاء بدلالة النص العام وهو قوله تعالى : \* وحرم الربا \* وهو - كما يقول ابن قدامة - يقتضي تحريم كل زيادة ، اذ الربا في اللغة الزيادة الا ما أجمعنا على تخصيصه " ( ٥ ) ، وهذا المعنى يعارض ما ذكره الظاهرية أي التخصيص بالأصناف الستة .

( ١ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ،

ص ٤٦٨ .

( ٢ ) انظر ص ٥٨ من البحث .

( ٣ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩ .

( ٤ ) ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري

شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي

الحلبي واولاده بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م ، ص ٥٥ .

( ٥ ) ابن قدامة ، المعنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

واستدلوا بما روى عن معمر بن عبد الله أنه كان يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الطعام بالطعام مثلا بمثل " وكان طعامنا يومئذ الشعير . فقيل له : فانه ليس بمثله . قال : اني أخاف أن يضارع " (١) أى يشابه ويشارك ويكون في معنى العماثل فيكون له حكمة في تحريم الربا . فلفظ الطعام في الحديث عام يتناول جميع ما يسمى طعاما فيشمل الشعير وغيره . وقال ابن الهمام " والطعام مشتق من الطعم فكان مبدأ الاشتقاق علة " (٢) وعلى هذا يحرم الربا في كل ما يطعم .

واستدل الجمهور بالقياس ، واختلفوا في نوع القياس الذى ألحق به المسكوت المنطوق ، فالجمهور قال انه قياس شبه (٣) فيأخذ الفرع حكم الأصل الذى ألحق به ، كقياس السفرجل على البر ، ومنهم من قال انه قياس معنى (٤) ، ومنهم من اعتبره قياس علة . (٥)

وقد ذكر ابن رشد هذا الخلاف ووضعه بقوله : " ان الذى قصرنا صنفى الربا على هذه الأصناف الستة فهم أحد صنفين : اما قوم نفوا القياس في الشرع ، أعني استنباط العلل من الألفاظ وهم الظاهرية ، واما قوم

(١) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢١٤ .

(٢) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٣) قياس الشبه هو : ان يتردد الفرع بين أصليين ويكون له شبهة بكل منهما .

(٤) قياس المعنى هو : ما حكم فيه بإلغاء الفارق ، كقياس الصبغة على

الصبغ في الأمر بالصلاة للقطع بعدم اعتبار الانوثة والذكورة في الأمر بالصلاة .

(٥) قياس العلة : وهو ما جمع فيه بين الأصل والفرع بعلة جامعة .

نفوا قياس الشبه ، وذلك أن جميع من ألحق المسكوت ههنا بالمنطوق به فانما الحق بقياس الشبه لا بقياس العلة ، الا ما حكى عن ابن الماجشون أنه اعتبر في ذلك المال وقال علة منع الربا انما هي حياطة الأموال يريد منع الفنين . وأما القاضي أبو بكر الباقلاني فلما كان قياس الشبه عنده ضعيفا ، وكان قياس المعنى عنده أقوى منه اعتبر في هذا الموضوع قياس المعنى ان لم يتأت له قياس علة فألحق الزبيب فقط بهذه الأصناف الأربعة ، لأنه زعم أنه في معنى التمر . ولكل واحد من هؤلاء - أعني القائمين - دليل في استنباط الشبه الذي اعتبره في الحاق المسكوت عنه بالمنطوق به في هذه الأربعة \* ( ١ ) . يعني بالأربعة الأصناف الأربعة المذكورة في الحديث غير الذهب والفضة .

وقد اعترض الظاهرية على استدلال الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم : \* الطعام بالطعام مثلا بمثل \* فقال ابن حزم : \* ولا حجة لهم في الخبر المذكور لأنه انما فيه الطعام بالطعام مثلا بمثل وليس فيه النع عنه مثلا بأكثر ولا اباحتها انما هو مسكوت عنه فوجب طلبه من غير هذا الخبر . . . ، وايضا فان لفظة الطعام لا تطلق في لغة العرب الا على البر وحده كما روينا من طريق أبي سعيد الخدري وهو حجة في اللغة : كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط ( ٢ ) ، فلم يوقع اسم الطعام الا على البر وحده \* ( ٣ )

( ١ ) ابن رشد ، بداية المجتهد . . . الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ١١٢ .

( ٢ ) الأقط : بفتح الهمزة وكسر القاف وتسكين للتخفيف ، هو ما يتخذ من

اللبن المبيض يطبخ ثم يترك حتى يوصل .

( ٣ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٤٧٢ .

ويرد على تلك الاعتراضات بأن قول ابن حزم : " بأنه لا حجة لهم في الحديث لأنه ليس فيه النفي عن بيع الطعام بأثر ولا إباحته وإنما هو مسكوت عنه - قول مردود - ، فقد جاء في حديث عبادة بن الصامت ( ١ ) الذى يستدل به ابن حزم والظاهرية ما يدل صراحة على منع بيع الطعام المتعد الجنس بأكثر منه . . . وخص من هذا الطعام مختلف الجنس بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث " فإذا اختلقت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد " ولا شك ان البر طعام والشعير طعام والتعمر طعام فكيف يقول ان الزيادة مسكوت عنها ؟ واحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم يفسر بعضها بعضها إذا كانت في أمر واحد والمطلق يحمل على المقيد ، والعام يحمل على الخاص . ( ٢ )

أما دعواه بأن لفظة الطعام لا تطلق في اللغة الا على البر وحده ، فيرد عليها بما جاء في قواميس اللغة ، فقد جاء في القاموس المحيط أن الطعام معناه البر وما يطعم ( ٣ ) ، وجاء في تاج العروس : " الطعام مايؤكل وما به قوام البدن وينطلق على غيره مجازا . . . وفي النهاية الطعام عام في كل مايؤكل ويقتات من الحنطة والشعير والتعمر وغير ذلك " ( ٤ )

( ١ ) انظر الحديث كاملا ص : ٥٨

( ٢ ) عبد الرحمن ، رمضان حافظ ، الربا - أصوله وعلته في الشريعة

الاسلامية ، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع القاهرة ، دار

الطباعة المحمدية القاهرة ، الطبعة الاولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ص ٣٦

( ٣ ) الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٤٥

( ٤ ) الزبيدى ، محمد مرتضى الحسيني الواسطي ، تاج العروس من جواهر

القاموس ، المجلد الثامن ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، بدون ،

وجاء في شرح الجلال المحلي على الضهاج مانصه : " ونص في الحديث على البر والشعير والمقصود منهما الثقوت فألحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالأرز والذرة ، وعلى التمر والمقصود منه التآدم والتفكه فألحق به ما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين ، وعلى الملح والمقصود منه الاصلاح فألحق به ما يشاركه في ذلك كالمصطكى - ( ١ )

وأما دليل عثمان البتي والذي استدل به مفهوم العدد ، فيمكن مناقشته وابطاله بما ذكره ابن الهمام ( ٢ ) ان قال " قلنا : تعليق الحكم بالمشتق كالطعام في قوله : " لا تتبعوا الصاع بالصاعين كما سيأتي عند الشافعي دليل . . . " ثم قال : " ووجه قوله صلى الله عليه وسلم " الطعام بالطعام مثلا يمثل مشتق من الطعم فكان مبدأ الاشتقاق علة " وأما ابطال دليل عثمان البتي فقد قال فيه : " وأما ابطال العدد فهو بناء على اعتبار مفهوم المخالفة وهو ممنوع ، ولو سلم فالقياس مقدم عليه باتفاق القائلين به ، والابطال الممنوع هو الابطال بالنقص ، أما بالزيادة بالعلة فلا ، وتخصيص هذه الستة بالذكر لأن عامة المعاملات الكائنة يومئذ بين المسلمين كان فيها " . وبهذا تبطل دعوى عثمان البتي ومن ذهب مذهبه .

- 
- ( ١ ) المحلي ، جلال الدين محمد بن أحمد ، شرح على ضهاج الطالبين مع حاشيتي القليوبي وعميرة ، الجزء الثاني ، شركة مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد النههان اندونيسيا ، الطبعة الرابعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، ص ١٦٨ .
- ( ٢ ) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٥-٦ .



وعلى ما تقدم فما ذهب اليه جمهور الفقهاء من أن علة الربا فهي  
الآصناف الستة متعددة وبالتالي يقاس عليها ما يشاركها في العلة - هو  
الراجح في رأينا لقوة أدلته من القرآن الكريم والسنة النبوية ثم القياس - وإن  
لم يقل بحجيته نفاة القياس - فحجية القياس قد ثبتت بالكتاب والسنة  
والاجماع وأقوال الصحابة والتابعين .

وأما بالنسبة لعلة الربا في الأجناس الربوية الستة فقد اختلف فيها  
الفقهاء ، فقد ذهب الحنفية الى أن علة ربا الفضل هي الكيل مع الجنس  
أو الوزن مع الجنس ، وعلة ربا النساء وجود أحد جزئي العلة ( الكيل  
أو الوزن ) أو الجنس ، جاء في الهداية : " الربا محرم في كل  
مكيل أو موزون اذا بيع بجنسه متفاضلا والعلة عندنا الكيل مع الجنس أو الوزن  
مع الجنس . . . . . وانما عدم الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه - يعني  
القدر - حلّ التفاضل وحرمة النساء مثل أن يسلم هرويا في هروي أو حنطة  
في شعير فحرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحدهما " ( ١ )  
وعلى هذا فالذهب والفضة ربويان لأنها من الموزونات وهما  
نودجان لما يوزن ( ٢ ) .

والآصناف الأربعة الأخرى ربوية لأنها من الكيلات ، وبالتالي فكل  
ما يكال فهو ربوي .

---

( ١ ) الميرغيناني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ،

مرجع سابق ، ص ٦٢ .

( ٢ ) سيأتي الحديث مفصلا عن علة الربا في النقدين في المبحث الثاني

من الفصل الثاني من الباب الثالث : ص ٢٩٢ .

وعند الحنابلة علة الربا في الذهب والفضة كونه موزون جنس وهي أشهر الروايات عن الامام احمد وقيل الشنية - أما في الأصناف الأربعة الأخرى قالوا ان العلة كونه مكيل جنس ، وقيل كونه مطعوم جنس ، وفي قول ثالث كونه مطعوم جنس مكيلا أو موزونا فلا يجرى الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن - والأشهر عندهم كونه مكيل جنس. ( ١ )

أما المالكية فقد ذهبوا الى أن علة الربا في الذهب والفضة هي غلبة الشنية وقيل مطلق الشنية ، أما العلة في الأصناف الأربعة فقد جاء في حاشية العدوى على كفاية الطالب أن علة ربا الفضل في الطعام الإقتيات والادخار ، وهو المشهور ، ولا حد للادخار على ظاهر المذهب وانما يرجع فيه الى العرف ، وأما علة ربا النساء فهي مطلق الطعمية على وجه الغلبة لا للتداوى مدخرا مقتاتا أم لا ، وأما علة ربا المزبنة فهي الضرر ولو في غير المطعوم . ( ٢ )

وعلة الذهب والفضة عند الشافعية كونها من جنس الاثمان ، وأما في الأصناف الأربعة فالعلة كونها مطعومة وفي القديم كونها مطعومة مكيلة أو موزونة . ( ٣ )

( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٧ .

( ٢ ) العدوى ، حاشية على كفاية الطالب . . . ، الجزء الثاني ،

مرجع سابق ، ص ١١٣ .

( ٣ ) السبكي ، تكملة المجموع - ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

ويترجح لنا القول بأن العلة في الأصناف الأربعة (١) كونها مطعومة ومدخرة على رأى السالكية وكونها مطعومة على رأى الشافعية ، لأن علة التحريم لا تؤخذ من أداة التقدير للشيء أى الكيل والوزن - كما يقول الحنفية والحنابلة في قولين لهما - وإنما تكون علة التحريم في ذات الشيء ، أى أن التحريم يكون لأوصاف أو منافع خاصة في تلك الأصناف لا لكونها تكال أو توزن . والكيل والوزن هما أمران عارضان وليسا وصفين ملازمين للأموال . (٢)

---

(١) تركنا الحديث عن اختلاف الفقهاء في علة الذهب والفضة والراجح منها ، وبحثنا هذا الموضوع في بحثنا عن الصرف ، انظر المطلب الأول - البحث الثاني - الفصل الأول - الباب الثالث - ص : ٢٩٢ وما بعدها .

(٢) ابوزهرة ، محمد ، بحوث في الربا ، دار البحوث العالمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠ م ، ص ٨٣ .

# الباب الثاني

قبول الودائع المصرفية

# الفصل الأول

الودائع المصرفية النقدية

## المبحث الأول

الودائع المصرفية النقدية في العرف المصرفي والقانون

---

### المطلب الأول

#### تعريف الوديعة النقدية وأنواعها

تعرف الوديعة المصرفية النقدية بأنها " النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات الى المصرف على أن يتعهد الأخير بردها أو بررد مبلغ مساو لها المهم أو الى شخص آخر معين ، لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها . " ( ١ ) وتتنوع الودائع المصرفية النقدية الى الأنواع التالية :

#### النوع الأول - الودائع تحت الطلب :

---

ويطلق عليها ايضاً الودائع الجارية أو الحسابات الجارية ، ويرجع اطلاق هذا الوصف الى ارتفاع معدلات السحب منها والاضافة اليها بالمقارنة بغيرها من الودائع خلال فترة زمنية معينة . ( ٢ ) ويطلق عليها ايضاً الودائع بالاطلاع .

- 
- ( ١ ) قريصة ، صبحي تادرس ، النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، الكاتب المصري للطباعة والنشر الاسكندرية طبعة ١٩٣٨ م ، ص ١٤٣ .
- ( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية مرجع سابق ، ص ٣٠ .

ويمكن تعريف الودائع تحت الطلب بأنها عبارة عن " التزام مصرفي بالدفع لدى الطلب " (١) فالمصرف يلتزم للمودع بأن يدفع له أو لمن يهيئه مبلغا معينا من النقود - سبق ايداعه - عند الطلب.

وهناك هدفان أساسيان يهدف اليهما المودعون من أفراد وهيئات ومشروعات باحتفاظهم بأرصدتهم النقدية في صورة ودائع تحت الطلب ، أولهما ابقاء المال المودع في مكان مأمون ، ثم استعمال هذا المال كأداة لتسوية الالتزامات عن طريق التعامل بالشيكات أو أوامر التحويل المصرفي .

وتمثل الودائع تحت الطلب بندا هاما من بنود خصوم (٢) المصرف التجاري ، حيث يتملك المصرف المبالغ المودعة ، ويكون للمودع أن يطلب استردادها في أى وقت ، وعلى المصرف رد المبلغ المودع للمودع عند الطلب ، وعلى هذا فهي تتضمن التزاما حالا في أية لحظة على المصرف ولذلك فهو يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها ، وهذا مايفسر احتفاظ المصارف التجارية بمقابلها بنسبة من الاحتياطي أعلى من تلك النسبة التي تحتفظ بها مقابل مجموعة الودائع لأجل (٣) .

---

(١) د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق

(٢) سابق ، ص ٢٠٣ .

(٣) خصوم المصرف هي الالتزامات التي عليه للغير .

(٣) د. صبحي تادرس قريضة ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ،

هذا ولا يغير من اعتبار الوديعة لدى الطلب أن يتفق المصرف مع المودع على منحه مهلة يوم اذا تجاوزت المبالغ المطلوب استردادها قدرًا معينًا . ( ١ )

ويلاحظ أن حرية المصرف التجاري في استخدام الودائع تحت الطلب واستثمارها مقيدة بعدم وجود قيود على السحب منها ، وعلى ذلك فلا تدفع المصارف عادة فوائد على الودائع تحت الطلب ، وقد تقوم بدفع فوائد عنها اذا تجاوز الرصيد مبلغًا معينًا يحدده المصرف ، وتكون هذه الفوائد أقل من المعدلات التي تدفعها على الأنواع الأخرى من الودائع . ويتقاضى المصرف عمولة نظير - الخدمات التي يقدمها لأصحاب الودائع تحت الطلب - . ( ٢ )

وجدير بالذكر أن تلك الودائع التي يدفع عنها المصرف فوائد ، قد تكون ذات كلفة عليه بالنظر الى ما يقدمه لأصحاب هذه الودائع من خدمات ، بحيث أن الأمر قد يؤول الى إلحاق خسارة بالمصرف اذا ما قبل هذه الحسابات الجارية دون أن يتقاضى مقابلًا للخدمات التي يقدمها من عمليات متعلقة بالشيكات والايذاع واعداد كشوف الحسابات والتسجيل في الدفاتر وغير ذلك من الخدمات الضرورية . كذلك يلاحظ أن المصارف تحرم من استخدام نسبة معينة من كل وديعة وذلك بغرض تكوين الاحتياطي النقدي القانوني . ( ٣ )

---

( ١ ) الخوري ، حسين ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر القاهرة ، ص ٢٩٠ .

( ٢ ) د . عبد النبي حسن يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ٢١٨ .

( ٣ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول ،

مرجع سابق ، ص ٣٨٤ .



وعلى ما تقدم فان المصارف التجارية لاتدفع في الأساس أية فوائد على الودائع تحت الطلب ، وانما تحتسب لنفسها رسوما ضئيلة لتغطية المصروفات الخاصة بالخدمات المصرفية المتعلقة بإدارة هذه الودائع. ( ١ )

وتعتبر نسبة الودائع تحت الطلب الى جملة ودائع المصارف مראה تنعكس عليها حالة البلاد الاقتصادية والتجارية ، فاذا لوحظ أن نسبة الودائع تحت الطلب الى نسبة الودائع الأخرى قد قلت ، فهذا يعني أن البلاد تسير في فترة من فترات الكساد الاقتصادي ، وأن أصحاب الأعمال يخشون استثمار أموالهم فينقلونها أو جزء كبير منها من الحسابات الجارية الى أنواع أخرى من الودائع وذلك ليحصلوا على فائدة مضمونة من الأخيرة . أما في فترات الازدهار الاقتصادي - والتي يرغب فيها رجال الأعمال في توسيع نطاق أعمالهم والحصول على ودائعهم لدى المصارف دون أن يقدموا مهلة أو انذار - فانهم يقومون بإيداع جزء كبير من أموالهم في الودائع تحت الطلب ، إذ أنهم يتوقعون أن الأرباح التي ستجلبها لهم أعمالهم ستزيد عما تدفعه لهم المصارف من فوائد على الودائع غير الجارية . ( ٢ )

والمصرف - في توزيعه لموارده على شتى أنواع الأصول - يتأثر بنسبة الودائع تحت الطلب لجملة ودائعه ، ذلك أن الودائع تحت الطلب لما كانت قابلة للسحب ، فانه كلما ارتفعت نسبتها لجملة الودائع ، كلما ازدادت بالنسبة للمصرف أهمية سيولة مركزه - أي سهولة تحويل أصوله بلا خسارة - ومع ذلك فان المصارف قد تشعر بشيء من الاطمئنان فسي

( ١ ) د . محمد خليل البرعي ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

( ٢ ) ابراهيم ، عبد الرحمن زكي ، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك ،

دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ص ١٦٩ .

استثمار جانب محدود من الودائع كثيرا ما يتصف بسميزات الودائع لأجل من حيث قلة الحركة وبطء سرعة التداول . ولكن يجب التذكير بأن هذه الودائع - وان تضمنت قدرا غير قليل من أموال الادخار - فانها قليلة للسحب لدى الطلب ، ومن هنا ينشأ خطر تجميدها في أصول قليلة السيولة في أوقات الأزمات . ( ١ )

والجدير بالملاحظة أن الأفراد والمشروعات هم الذين يمتلكون الجزء الأكبر من الودائع تحت الطلب ، وتلبيهم في ذلك المصارف التجارية (٢) ثم أخيرا الهيئات الحكومية .

ويلاحظ أيضا أن الودائع تحت الطلب ليست كلها ودائع حقيقية أو أصلية ، بمعنى أنها نشأت نتيجة ايداع نقود حاضرة في المصرف أو شيكات مسحوبة على مصرف أخرى ، بل ان الجزء الأكبر من هذه الودائع هو عبارة عن ودائع مشتقة أحدثتها المصارف احداتا باقدامها على اقراض عملائها أو منحهم ائتمانا في شكل وديعة أو حساب جار يقيد باسمهم ببلغ ، أو يحدث الائتمان الممنوح لهم ويكون من حقهم السحب عليه بشيكات تماما كما لو كانوا قد أودعوا لدى المصرف نقودا حاضرة . وبهذا يصبح المصرف مدينا للعميل الممنوح له الائتمان ببلغ الوديعة الذي يقيد في جانب الخصوم وفي الوقت الذي يصبح فيه دائئا له ببلغ القرض - الذي سحبه العميل من الوديعة - والذي يقيد في جانب الأصول . وهذا تطبيق دقيق لمبدأ القيد المزدوج . ( ٣ )

( ١ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ٢٠٤ .

( ٢ ) يقصد بذلك المصارف التجارية التي لها ودائع لدى المصارف التجارية الأخرى .

( ٣ ) د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، مرجع

سابق ، ص ٩٢ .

وتسمى الوديعة المشتقة ايضاً بالوديعة الائتمانية ، حيث انه عند قيام مصرف من المصارف التجارية بفتح قرض لشخص ما ، فان الوديعة تنشأ هنا من مجرد الزام المصرف بدفع مبلغ معين من النقود القانونية لهذا الشخص عند الطلب ، فقد ترتب حق صاحب الوديعة - في هذه الحالة - في سحب مبلغ معين من النقود القانونية هي قيمة الوديعة نتيجة التزام المصرف بأن يضع تحت تصرفه هذا المبلغ من النقود عن طريق قيد دفترى لصالحه ، أى أن صاحب الوديعة هنا لم يقم بايداع أى مبلغ. ( ١ )

وتنشأ هذه الوديعة نتيجة رغبة المصرف في الاقراض ، ثم قدرته على هذا الاقراض. وتجب الاشارة الى أنه يصبح من المستحيل الفصل أو التمييز بين الودائع الأصلية والودائع المشتقة في حسابات المصرف عندما يبدأ هذا المصرف عملية الاقراض واحداث الودائع المشتقة. ( ٢ )

وما تقدم نخلص الى القول بأن المصرف عن طريق خلقه للوديعة الائتمانية أو المشتقة ، يكون قد خلق نقوداً عن طريق الاقراض أو الائتمان ، ذلك أنه يترتب على نشأة الوديعة تحت الطلب عن طريق ودائع أخرى لدى المصرف زيادة في عرض النقود بقيمة الوديعة ، فالمصرف في هذه الحالة أقرض نقوداً - وهي نقود ودائع - لم يقترضها أصلاً ، أى أنه حدثت فعلاً اضافة الى الكمية المعروضة من النقود. ( ٣ )

( ١ ) الفزالي ، عبد الحميد ود . محمد خليل البرعي ، مقدمة فسي

الاقتصاديات الكلية - النقود والبنوك ، مكتبة القاهرة الحديثة ،

دار وهدان للطباعة والنشر القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٢٣ م ،

ص ١٩٩ .

( ٢ ) د . احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

( ٣ ) د . عبد الحميد الفزالي ود . محمد خليل البرعي ، مقدمة فسي

الاقتصاديات الكلية - النقود والبنوك - مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

## النوع الثاني - الودائع لأجل :

وتعرف أيضا بالودائع غير الجارية أو الثابتة ، ويقصد بها ( تلك الأموال التي يقوم الأفراد بإيداعها لدى المصارف التجارية لفترات طويلة من الزمن " بحيث لا يحق لهم سحب أى مبلغ منها الا بعد اخطار المصرف قبلها بفترة يتفق عليها مسبقا " وهي تمثل من وجهة نظر المودعين فائضا أو ادخارا يرغب الأفراد في استثماره ، ولذلك فانهم يطلبون فائدة مقابل التنازل عن ذلك الفائض لفترة من الزمن . ( ١ ) أى أن المصرف يدفع فوائد عن هذا النوع من الودائع.

والودائع لأجل لها أجل معين للسحب منها ، وهذا الأجل يتفق عليه بين المصرف والمودع . وعليه فانها لا تمثل التزاما حلالا على المصرف في أية لحظة حيث أنها تطلب في مواعيد يكون المصرف على علم سابق بها ، وبالتالي يقتضي الأمر الاحتفاظ بمقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة اللازمة في حالة الودائع تحت الطلب. ( ٢ )

ويتميز هذا النوع من الودائع بانخفاض معدلات السحب منها ووجود قيود مفروضة على حرية العميل في السحب منها ، ولذلك فهي عادة لا يتم تداولها بواسطة الشيكات مثل الودائع تحت الطلب ، وإنما عن طريق التسويات الكتابية في دفاتر المصرف بالنقص والاضافة.

( ١ ) د . محمد خليل البرعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ،

ص ٨٩ .

( ٢ ) د . عبد الرحمن زكي ابراهيم ، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك

مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

والمصرف في كثير من الأحيان يحدد حدا أدنى لقيمة الوديعة التي يقبلها ، ولا يجوز للمودع سحب الوديعة الا في نهاية المدة المتفق عليها مع المصرف ، واذ كان المودع في حاجة لأموال فقد يقرضه المصرف بضمان هذه الوديعة نظير فائدة تكون أعلى من سعر الفائدة المستحقة لوديعة . ( ١ )

وحيث ان المصرف يعلم مقدما مواعيد السحب منها ، فان الودائع لأجل تعتبر موردا للتمويل يعتمد عليه المصرف التجارى ، ان يقوم بتوظيف هذه الودائع واستثمارها في منح القروض ذلك أن وظيفة المصرف التجارى الأساسية هي الاتجار في الائتمان ، كما يقوم باستثمارها في مجالات أخرى . وعلى هذا فالودائع لأجل تعتبر من أهم بنود خصوم ميزانية المصرف التجارى . ( ٢ )

وتختلف الفائدة التي تدفعها المصارف عن هذه الودائع بحسب طول الأجل المحدد لاستردادها ، فتزيد الفائدة ومعدلاتها كلما كبر حجم الوديعة وكلما زادت مدة الأجل .

وتعتبر الودائع لأجل نوعا من أنواع الودائع غير الجارية التي تنقسم بالاضافة للودائع لأجل الى الودائع باخطار سابق ، ويشترك النوعان فسي وجود قيد على السحب منها ، الا أن هذا القيد في الودائع باخطار أخف نسبيا ويتمثل في ضرورة اخطار المصرف قبل السحب بمدة معينة ، مما

-----

( ١ ) نور ، محمود محمد ، أسس ومبادئ النقود والبنوك ، مكتبة

التجارة والتعاون القاهرة ، مطبعة دار البيان القاهرة ، طبعة

١٩٢٣ م ، ص ١٢٢ .

( ٢ ) د . محمد خليل البرعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ٩٩ .

يجعل قابليتها للسحب أعلى نسبياً ، ويكون المصرف مضطراً لتجنب قدر أكبر من السيولة لمقابلة السحب منها . وموعدى هذا أن تتاح للمصرف حرية أقل نسبياً لتوظيفها ، وبالتالي تدفع الحصارف عنها فائدة أقل من تلك التي تدفعها في الودائع المقترنة بأجل ، ( ١ ) إلا أن سعره — هذه الفائدة يرتفع كلما طالت المدة اللاحقة على الاخطار للاسترداد . ويمكننا القول بأن الوديعة باخطار سابق هي " التي يتفق فيها العميل والمصرف على اعطاء الأول مهلة للثاني يستعد فيها لطبية طلب الاسترداد أيما كانت قيمة المبلغ المطلوب استرداده ، أو فقط في الحالات التي تتجاوز فيها هذه القيمة حداً معيناً . " ( ٢ )

#### النوع الثالث - الودائع الادخارية ( ودايع التوفير ) :

الودائع الادخارية أو ودايع التوفير هي عبارة عن سبالغ نقدية مقيدة بدفاتر المصرف لحساب فئة معينة من المودعين ترغب في ادخار أو توفير جزء من دخولها بدلا من الاحتفاظ به في خزائهم الخاص وتغويت فرصة الحصول على عائد مقابلها .

وتتميز الودائع الادخارية بصغر مبالغها وكثرة حساباتها واطراد نموها بنمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل . وتعنتي المصارف بهذه الودائع ، ولذا تقوم باغراء واجتذاب صفار العملاء والمدخرين ليودعوا نقودهم بنظام التوفير وفتح حساب يسمى " حساب التوفير " ، مع احتساب

( ١ ) د . صبحي تادرس قريضة ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤٥

( ٢ ) الجبال ، غريب ، المصارف والأعمال المصرفية ، مؤسسة الرسالة

و دار الشروق جدة ، ص ٣٧ .

فوائد لهم تتناسب مع مدة ابقاء هذه الأموال لدى المصرف ، وهذه  
الفوائد أقل من تلك التي تدفعها المصارف عن الودائع لأجل ، لما يتمتع  
به المودعون في نظام التوفير من حرية في سحب وداائعهم دون التقيد بما  
يتقيد به المودع لأجل . ( ١ )

وقد تقوم المصارف بفتح حسابات الودائع الادخارية تحت شرط  
قانوني يخول لها طلب اخطار مكتوب قبل سحب هذه الودائع بثلاثين يوماً  
في أغلب الأحوال ، الا أن معظم المصارف عادة ما تتنازل عن هذا  
الشرط . ( ٢ )

وتقوم المصارف بوضع حد أقصى لمقدار الوديعة الادخارية لتقطع  
الطريق أمام أصحاب الثروات الكبيرة والدخول العالية من الاستفادة من الفوائد  
التي تدفع عنها ، وفي ذات الوقت جذب أكبر عدد من المودعين ذوي الدخل  
المنخفضة أو المحدودة .

وإذا كانت المصارف تضع حداً أقصى لمقدار الوديعة الادخارية ،  
فإنها أيضاً تضع حداً أدنى للمبالغ التي تودع أو تسحب بعد ذلك من  
الدفتري . كذلك فهي تضع حداً أدنى للمبلغ الذي يمكن أن يربح فوائد  
لمصلحة المدخر بحيث لا تحسب فوائد أبداً إذا قل المبلغ المودع عن ذلك  
الحد . ( ٣ )

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

( ٢ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول ،

مرجع سابق ، ص ٣٨٢ .

( ٣ ) البارودي ، علي ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، منشأة المعارف

الاسكندرية ، ص ٢٩٣ .

ويجوز للمدخر في حالة زيادة مبلغ الوديعة عن الحد الأقصى المسموح به أن يحول المبلغ الزائد الى وديعة لأجل عادية ، فيستمر بذلك في الحصول على الفوائد عن هذا المبلغ الزائد . الا أن المدخر لا يحتفظ بحقه في السحب من الوديعة بمجرد الاطلاع الا بالنسبة لما يدخل في حدود حساب التوفير دون هذه الزيادة . ( ١ )

ومن القواعد المنظمة لحساب التوفير ، أن العميل يسلم دفتره تقيد فيه " عمليات الايداع والسحب ، وهذا الدفتر اسمي غير قابل للتحويل ولا يجوز لصاحبه أن يحول حقه في الوديعة الى غيره لأن الفرض أن وديعة التوفير هي عطية شخصية وليست استثمارية ، والفائدة التي تمنح عليها هي على سبيل الاغراء والحض على الادخار . وطريقة السحب من الوديعة الادخارية على أن يتقدم السوّدع بالدفتر شخصياً أو بواسطة وكيل عنه للسحب ، فلا يجوز السحب منها عن طريق الشيكات . ( ٢ )

وتعمل الدول السائرة في طريق التنمية على تشجيع مثل هذه المدخرات لما لها من أثر في ضغط الاستهلاك وتكوين رأس المال .

-----

( ١ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

( ٣ ) د . حسين التوري ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ، مرجع سابق ، ص ٣١٧ .



النوع الرابع - الوديعة المخصصة لغرض معين :

الودائع المخصصة لغرض معين هي : " الودائع التي يتفق فيها على تخصيص الوديعة للقيام بعملية معينة أو لغرض معين . وقد يكون التخصيص لمصلحة المودع كما لو أودع شخص مبالغ نقدية لدى المصرف وكلفه بشراء أوراق مالية من سوق الأوراق المالية ، أو الاكتتاب في أسهم شركة ، وقد يكون التخصيص لمصلحة المصرف لتخصيص رصيد حساب لضمان حساب آخر ، وقد يكون التخصيص لمصلحة الغير كتخصيص مقابل وفاق لشيك معتمد مسنن المصرف . " ( ١ ) وفي حالة التخصيص لمصلحة المصرف أو لمصلحة الغير لا يجوز للمودع طلب استرداد الوديعة الا بعد انتهاء التخصيص . ( ٢ )

ويفترض في الوديعة المخصصة لغرض معين أن لا يتصرف المصرف في الوديعة بل عليه الاحتفاظ بها لخدمة الغرض المخصصة له . الا أن التزام المصرف بحفظ النقود بذاتها وتخصيصها لغرض معين ، يفرض عليه أن يجنبها ولا يخلطها بغيرها وهذا غير عملي ، والرأى الراجح أن المصرف يمتلك النقود وهو مجرد مدين والمودع مجرد دائن عادي ، فليس للمودع أن يتسك بأن تستخدم ذات النقود التي أعطاها للمصرف في الغرض الذي خصصها له ، وعلى المصرف أن يحتفظ دائما بمبلغ كاف أيا كان لتحقيق الغرض المطلوب ( ٣ )

( ١ ) د . حسين النوري ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

مرجع سابق ، ص ٣١٧ .

( ٢ ) طه ، مصطفى كمال ، الوجيز في القانون التجاري ، الأوراق التجارية

- العقود التجارية - عطيات البنوك - الافلاس ، منشأة المعارف

الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ٤١٥ .

( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

ويذكر البعض نوعاً آخر من الودائع وهي الوديعة النقدية العادية ،  
ويعرفونها بأنها الوديعة التي جرى العرف المصرفي على أن يمتلكها المصرف  
ويتصرف فيها ويستغلها في نشاطه المصرفي على أن يرد قدرها ياتل قيمتها  
عند طلب المودع استردادها ، وهذه الودائع هي التي تكون الأموال التي  
يستخدمها المصرف في الاقراض . ( ١ )

وفي رأينا ان هذه الوديعة هي ذات الودائع المذكورة ، لأن  
خصائصها هي ذات خصائص تلك الودائع فهي جميعها قروض يمتلكها  
المصرف ويتصرف فيها ويرد قدرها ياتلها كما سيأتي في التكييف القانوني  
للودائع المصرفية النقدية .

---

( ١ ) انظر إعطيات البنوك من الوجهة القانونية ، على جمال الدين عوض ،  
مرجع سابق ، ص ٣٢ ، وأنظر أيضاً : المصارف والأعمال المصرفية  
غريب الجمال ، ص ٣٧ .

## المطلب الثاني

### التكييف النظامي للودائع المصرفية النقدية

تعرف التشريعات الوديعة المصرفية النقدية بأنها \* عقد يسلم بمقتضاء شخص الى مصرف مبلغا من النقود يتعهد الأخير برده عند الطلب أو وفقا للشروط المتفق عليها ، وتطلق الوديعة المصرفية النقدية على العقد المبرم بين المصرف والمودع ، كما تطلق أيضا على المبالغ المودعة. \* ( ١ )

وتختلف طبيعة الوديعة المصرفية النقدية عن الودائع المصرفية الأخرى غير النقدية ، ذلك أن الأولى نشأت في ظل التطور التجاري والمصرفي ، ونتج عن هذا التطور اباحة التصرف في الوديعة واستخدامها في الاقراض والاستثمار على أن يلتزم المصرف المودع لديه برد مثلها عند الطلب أو حلول الآجل بدلا من حفظها وردّها بعينها . ولهذا فقد وجد فقهاء القانون صعوبات كثيرة - عندما حاولوا اخضاع الوديعة المصرفية النقدية للتكييف القانوني - تقف أمام ادراجها تحت قواعد وأحكام عقد الوديعة بمعناها الدقيق أو أحد العقود المسماة الأخرى ، فاختلفوا في تحديد طبيعتها الى عدة آراء .

فقد ذهب رأى الى أن الوديعة المصرفية النقدية تعتبر وديعة عادية أي وديعة بالمعنى الدقيق ، وذهب رأى آخر الى أنها تعد وديعة شاذة أو ناقصة ، وذهب البعض الى اعتبارها عقد قرض ، وقيل أخيرا بأنها من العقود غير المسماة التي نشأت في محيط المصارف وتكونت قواعدها طبقا لقواعد القانون التجاري .

( ١ ) د . حسين النوري ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

( ١ ) وديعة بالمعنى الدقيق :

يرى بعض فقهاء القانون أن الوديعة المصرفية النقدية هي وديعة بالمعنى الدقيق ، وعلى هذا يلتزم الوديع - أى المصرف - برد المبلغ المودع بذاته بعد تعهده بحفظه ، كما يتمتع عليه أن يدفع طلب استرداد الوديعة بالمقاصة بين التزامه هذا رأى حق له قبل المودع المطالب سب بالاسترداد ، كما يبرأ لو هلك الشيء المودع بقوة قاهرة . ومن أحكام الوديعة العادية أن تصرف المصرف المودع لديه في المال المودع يعتبر خيانة للأمانة الا اذا هلك المال بقوة قاهرة ، ففي هذه الحالة تبرأ ذمة المصرف من الالتزام بالرد . ( ١ )

وقد اعترض على اعتبار الوديعة المصرفية النقدية وديعة بالمعنى الدقيق بأن تلك المبادئ الخاصة بعقد الوديعة لا تسرى ولا تنطبق على الوديعة النقدية المصرفية ، ذلك أن نية المصرف والمودع تتجه الى أن يتملك المصرف المبالغ المودعة ومن ثم يكون له الحق في التصرف فيها واستخدامها في عملياته المختلفة على أن يرد مثلها - أى مبلغاً مماثلاً - دون التزام ببرد ذات النقود المودعة . كذلك فإن القضاء يجيز للمصرف أن يدفع طلب الاسترداد بالمقاصة ، ويقضي بمسئوليته عن رد الوديعة ولو هلكت بقوة قاهرة فيلزمه أن يرد مثلها . ( ٢ )

( ١ ) عباس ، محمد حسنى ، عطيات البنوك ، دار النهضة العربية

القاهرة ، طبعة ١٩٧٢م ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٢) وديعة شاذة أو ناقصة :

ذهب رأى آخر الى أن الوديعة المصرفية النقدية وديعة شاذة أو ناقصة ، وهما " اتفاق يسلم شخص بموجبه الى آخر شيئاً يهلهـك بالاستعمال ، ويصرح له باستهلاكه على أن يرد له شيئاً مماثلاً عند أو طلب منه " أى أن الوديع فيها يمتلك المال المودع ويلتزم فقط يرد مثله خلافاً للوديعة العادية لا يمتلك فيها الوديع المال المودع اطلاقاً " . (١)

ويميز البعض بين الوديعة الناقصة والقرض فيقفون عند نية المودع ، فإذا انصرفت هذه النية الى أن يكون القرض الاساسي من الوديعة هو الحفظ ، فالعقد وديعة ولو تقاضى المودع فائدة ، والا فهو قرض ولو لم يتقاضى أية فائدة . ومن الدلائل على هذه النية ألا يشترط أجلاً للرد أو ألا يتقاضى المودع الا فائدة زهيدة أو ألا يتقاضى فائدة أصلاً ، فيستخلص من هذه القرائن أن المودع أراد الوديعة ، أما اذا اشترط أجلاً للرد أو تقاضى المودع فائدة مجزية فهذه قرائن تؤكد أن نية المودع انصرفت الى القرض . (٢)

وقد انتقد هذا الرأى القائل باعتبار الوديعة المصرفية النقدية وديعة شاذة أو ناقصة بأن هذه التسمية لم تأت بها النصوص التشريعية ولم تأت بأحكامها حتى ندخل عقد الوديعة المصرفية النقدية في هذا النوع

(١) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٢) السنهوري ، عبد الرزاق احمد ، الوسيط في شرح القانون المدني ، المجلد الأول - الجزء السابع - العقود الواردة على العمل ، دار احياء التراث العربي بيروت ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ، طبعة ١٩٧٣ م ، ص ٧٥٥ - ٧٥٦ .

كي يأخذ حكم عقد من العقود المسماة وتسرى عليه أحكامه ، لذلك فعقد  
الوديعة المصرفية النقدية يخضع لقواعد عرفية تتصل بقواعد حساب الودائع  
النقدية. (١)

وذهبت بعض التشريعات الى اعتبار الوديعة الناقصة قرضا وعدم  
التمييز بين الوديعة الناقصة والقرض ، ذلك أنه مادام المودع في الوديعة  
الناقصة ينقل ملكية الشيء المودع الى المودع عنده ويصبح هذا مدينا ببرد  
مثله فقد فقدت الوديعة الناقصة أهم خصائص الوديعة وهي رد الشيء  
بمعينه واختلطت اختلاطا تاما بالقرض. (٢)

### (٣) عقد قرض :

ذهب البعض الى أن الوديعة المصرفية النقدية في معظم صورها  
ينطبق عليها وصف القرض ، ذلك أن القرض عبارة عن " عقد يلتزم به المقرض  
أن ينقل الى المقرض ملكية مبلغ من النقود أو أى شيء مثلي آخر ، على  
أن يرد اليه المقرض عند نهاية القرض مثله في مقداره ونوعه وصفته. " (٣)  
وعلى ذلك التعريف فالمصرف وهو المقرض يلتزم برد شيء مائثل  
للوديعة وليس عينها ، ولا يلزم بالحفظ ، وإنما يتلك المال المقرض ويتحمل  
خطر هلاكه بقوة قاهرة ، ويمكنه أن يتمسك بالمقاصة بين طلب الاسترداد وما يكون  
له من حقوق قبل المودع.

(١) د. محمد حسني عباس ، عليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٢) د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ،

- المجلد الأول - الجزء السابع - مرجع سابق ، ص ٧٥٧-٧٥٨ .

(٣) السنهوري ، الوسيط ، شرح القانون المدني - المجلد الثاني - الجزء

الخاص ، مرجع سابق ، ص ٤١٩ .

ويعترض على هذا الرأي بأنه يجب تكيف العقد وفق الإرادة المشتركة للطرفين ، فأرادة المودع لم تتصرف الي تقديم قرض الي المصرف ، كما ان ارادة المصرف لم تتجه الي الاقتراض من العميل ، ولا فرق بين أن يكون الايداع مقابل فوائد يلزم المصرف بدفعها للعميل أو بدون فوائد . ( ١ )  
واعترض ايضا بأن الوديعة المصرفية تكون واجبة الرد لدى الطلب في الأصل ، في حين ان القرض يفترض لزاما أجلا للرد ، ومن ثم فلا يمكن اعتبار الوديعة الواجبة الرد بمجرد الطلب قرضا . ( ٢ )  
ويرد القائلون بفكرة القرض على الافتراضات المتقدمة بأنه من الممكن ألا ينتج القرض فوائد ، وأنه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون القرض غير مقترن بأجل بحيث يستطيع المقرض أن يطالب المقرض بالوفاء متى شاء . ( ٣ )  
أما القول بأن ارادة المودع لم تتصرف الي تقديم قرض الي المصرف فواقع الحال أن المودع يعلم أن المصرف يتصرف في المبلغ المودع ولا يرد به بعينه وانما يرد قدرا يماثله وهذه هي أهم خصائص عقد القرض .

( ٤ ) عقد وديعة مصرفية :

يرى بعض شراح القانون أن عقد الوديعة المصرفية هو عقد من العقود غير السمائة التي نشأت في محيط المصارف ، وهو عقده كيانه الخاص الذي يميزه عن غيره من العقود الأخرى ، الا أنه نشأ وتكون في البيئة التجارية وتبلورت حوله قواعد الصرف التجارى فأضفت عليه اطارا قانونيا ذاتيا ، ويتعين بحث

( ١ ) د. محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع

سابق ، ص ٤١٧ .

( ٣ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع

سابق ، ص ٢٨٨ .

هذا العقد التجارى المصرفي في ضوء قواعد العرف والمبادئ العامة في القانون المدني والقانون التجارى ، وقد جرى العرف على تسمية هذا العقد باسم خاص يميزه هو عقد الوديعة النقدية المصرفية ولا حاجة لــــه لاستعارة اسم عقد آخر . ويميل الفقه الحديث نحو هذا الاتجاه . ( ١ ) وهكذا بالنظر الى ما تقدم عرضه من آراء ، نجد أن الوديعة النقدية المصرفية قد استعصى على فقهاء وشرح القانون ادخالها في اطار العقود المسماة أو اخضاعها لقواعد وأحكام عقد منها ، فعالجها كل فريق منهم من الزاوية التي رآها من خلالها أنها أقرب انطباقا على عقد من العقود المسماة أو غيرها .

ويرى بعض الكتاب المعاصرين بأن محاولات شرح القانون المدني وفقهاء لتحديد طبيعة الوديعة النقدية المصرفية وتكييفها القانوني لم تتناول أنواع الوديعة المصرفية الثلاثة الرئيسية كالأعلى حدة وهي الوديعة تحت الطلب والوديعة لأجل والوديعة الادخارية ، حيث يبدو ان لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة طبيعة خاصة تستحق التكييف لوحدها . ويرى هذا البعض أن الوديعة النقدية تحت الطلب - اى التي توضع لمجرد حفظها بذاتها من غير تقاضى فوائد عليها وقد يتقاضى المصرف عمولة على حفظها - يجب تكييفها على أنها وديعة كاملة بالمعنى الدقيق واستبعادها عن القرض . ( ٢ ) ويبدو أن في كل من الآراء السابقة جانبنا من الحقيقة ، الا أنه لا يمكن اعتماد أحدها كتفسير صادق لكل صور الودائع المصرفية النقدية ،

( ١ ) د. محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٢٤-١٢٦ .

( ٢ ) الأمين ، حسن عبد الله ، الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في

الإسلام ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جدة ، الطبعة

الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .



وانما يمكن القول أن من الجائز دخول الوديعة المصرفية النقدية تحت أحد العقود المتقدمة أو بعضها أو كلها ، على أنه لمعرفة طبيعة العقد يجب النظر في قصد العاقدين .

وفي رأينا أن الودائع المصرفية النقدية بأنواعها المذكورة تعتبر قروضا من المودعين للمصرف ، ذلك أن الوديعة المصرفية اذا كان مطلبها نقودا أو أى شيء آخر ما يهلك بالاستعمال وكان المودع عنده ما دون ما له باستعمالها ، فان الوديعة تعتبر في هذه الحالة قرضا . والمصرف في الواقع يستعمل النقود المودعة لديه سواء باذن المودع الصريح أو الضمني ويرد مثلها وهذا دليل على أن الودائع المصرفية النقدية هي قروض من المودعين للمصرف .

وقد أكد البعض أن الوديعة المصرفية قرض في الحقيقة ، وانه اذا كان العمل قد جرى على وصفها بالوديعة المصرفية فذلك لاعتبارات تاريخية ترجع الى القرون الوسطى لدرء الخطر الكنسي للقرض بالفائدة حينما كانت المصارف تدفع فوائد للمودعين . ( ١ )

---

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع

سابق ، ص ٤١٨ .

المبحث الثاني

الودائع المصرفية النقدية في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

التصور الفقهي

لعل من المناسب قبل ابداء الحكم على الودائع المصرفية النقدية

أن نبحث ما يبرزه الودائع من تخريجات أهو عقد وديعة أم عقد قرض ؟

الفرع الأول

الوديعة في الفقه الإسلامي

تعريف الوديعة في اللغة :

الوديعة مصدر بمعنى الوديعة ، قال الجوهري : " الوديعة

واحدة الودائع " يقال : أودعته مالا ، أى دفعته اليه يكون وديعة عنده .

وأودعته أيضا اذا دفع اليك مالا ليكون وديعة عندك فقبلتها . وهو من

الأضداد . واستودعته وديعة : اذا استحفظته اياها . " ( ١ )

وجاء في المصباح المنير : " الوديعة فعيلة بمعنى مفعولة .

واشتقاقها من الدعة وهي الراحة ، تقول : أودعت زيدا مالا : دفعته اليه

( ١ ) الجوهري ، اسماعيل بن عماد ، المصباح تاج اللغة وصحاح

العربية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢٩٦ .

ليكون عنده وديعة ، أو أخذته منه وديعة ، فيكون الفعل من الأضداد ،  
لكن الفعل في الدفع أشهر . ودفعته له وديعة يحفظه . \* ( ١ )

تعريفها في اصطلاح الفقهاء :

تطلق الوديعة شرعا على العين المودعة ، وعلى الايداع بمعنى  
العقد المقتضى للحفظ ، وقد اختلف الفقهاء في تعريف الوديعة بمعنى  
الشيء المودع وبمعنى الايداع فيما لاختلفهم في بعض الأحكام المتعلقة بها .

تعريفها عند الحنابلة :

عرف الحنابلة ( ٢ ) الوديعة بمعنى الشيء المودع بأنها \* اسم  
للمال أو المختص أي المدفوع الي من يحفظه بلا عوض . فخرج بقيد \* المال  
أو المختص \* الكلب الذي لا يقتنى والخمر ونحوها ما لا يحترق ، وبقييد  
\* المدفوع ، ما ألقته الريح الي دار . . . . . وبقيد \* الحفظ \* العارية ونحوها ،  
وخرج بقيد \* بلا عوض \* الأجير على حفظ المال \* .



( ١ ) المقرئ ، أحمد بن محمد بن علي ، الصباح المنير في غريب  
الشرح الكبير ، الجزء الأول ، تصحيح مصطفى السقا ، مكتبة  
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بصر ، بدون تاريخ ،

( ٢ ) البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس ، كشاف القناع عن متن الإقناع ،  
الجزء الرابع ، تعليق هلال صليحي ، مكتبة النصر الحديثية  
الرياض ، بدون تاريخ ، ص ١٦٦ .

وعرفوها بمعنى الايداع بأنها " توكيل رب المال جائز التصرف في حفظ مال أو مختص تبرعا . " (١) وعرفوا الاستيداع بأنه " توكل جائز التصرف في حفظ مال غيره تبرعا بغير تصرف في المال المحفوظ . " (٢) ويؤخذ من تعريف الحنابلة أنهم لا يضعون قيودا على ما يمكن أن يعتبر وديعة شرعا ، فلم يقصروها على حفظ المال وحده .

### تعريفها عند الشافعية :

الوديعة بمعنى الشيء المودع عند الشافعية هي " العين التي توضع عند شخص ليحفظها " (٣) وعرفوها أيضا بأنها " المال الموضوع عند أجنبي لحفظه . " (٤) أما بمعنى الايداع فهي " توكيل في حفظ ملوك أو محتريم مختص على وجه مخصوص " (٥)

-----

- (١) البهوتي ، كشاف القناع . . ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .
- (٢) البهوتي ، كشاف القناع . . ، نفس المصدر السابق والصفحة .
- (٣) الحلبي ، جلال الدين محمد بن أحمد ، شرح على منهج الحاج الطالبين . . . ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .
- (٤) النووي ، أبوزكريا محيي الدين بن شرف ، روضة الطالبين ، الجزء السادس ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ، ص ٣٢٤ .
- (٥) الخطيب ، محمد الشربيني ، مغني المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج ، الجزء الثالث ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بحصر ، طبعة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٨ م ، ص ٧٩ .

والشافعية كالحنابلة لم يقصروا ما يمكن أن يعتبر وديعة شرعا على المال فقط ، ويؤكد ذلك ما جاء في حاشية الشرقاوى على التحرير ونصه :  
" .. ثم عقدها في الحقيقة توكيل من جهة المودع وتوكل من جهة الوديعة في حفظ مال أو اختصاص كجنس منتفع به .. " (١)

تعريفها عند المالكية :

عرف المالكية الوديعة بمعنى الشيء المودع بأنها : " مال موكل على حفظه ، أى مجرد حفظه . " (٢)  
أما بمعنى الايداع أى المصدر فقد عرفوها بأنها " توكيل بحفظ مال " (٣) وعرفها ابن عرفة بمعنى الايداع بأنها : " نقل مجرد حفظ ملك ينقل . فيدخل ايداع الوثائق بذكر الحقوق ويخرج حفظ الايصاء والوكالة ، لأنهما لأزيد منهما ، وحفظ الربيع .. " (٤) (٥)

- 
- (١) الشرقاوى ، عبد الله بن حجازى بن ابراهيم ، حاشية على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ، الجزء الثاني ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، بصر ، طبعة ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م ، ص ٩٦ .
- (٢) الدردير ، أبو البركات احمد بن محمد بن احمد ، الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، الجزء الثالث ، ضبط وتحقيق د . مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف بصر ، طبعة : ١٩٢٣ م ، ص ٥٤٩ .
- (٣) الدسوقي ، محمد عرفه ، حاشية على الشرح الكبير للدردير ، الجزء الثالث ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٣٢٦ .
- (٤) الربيع : المنازل والدور ، انظر لسان العرب ، المجلد الثامن ، ص ١٠٢ .
- (٥) الحطاب ، ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، المجلد الخامس ، مكتبة النجاح طرابلس ليبيا ، بدون تاريخ ، ص ٢٥٠ .

وما تقدم نجد أن المالكية في أحد قوليهما لا يضعون قيودا على ما يمكن اعتباره وديعة شرعا ، أما في القول الثاني وهو قول ابن عرفة ، فإنه يخرج بقوله : " حفظ ملك ينقل " الربيع أي العقارات والأراضي لأنها ما لا ينقل فلا يشطها تعريف الوديعة .

وقد نقل الحطاب رد القائلين بدخول العقارات والأراضي في تعريف الوديعة على ابن عرفة ، فقال : " . . . وأخراجه حفظ الربيع من الوديعة غير ظاهر ، قال في كتاب الهبة من المدونة : وإذا قلت قبضت وبعثت من الأرض الغائبة لم يكن حوزا وذلك كالاشهاد على الاقرار بالحوز ، إلا أن يكون له في يدك أرض أودار أو رقيق بكرة أو عارية أو وديعة وذلك ببلد آخر فوهبك ذلك ، فإن قولك قبلت حوز . . . فظاهر قوله - أو وديعة - راجع إلى الأرض وما ذكر معها أي الدار والرقيق . . . فصح كون الربيع ما يصح ايداعه وبطل اشتراط كون المودع ما ينقل . . . " ( ١ )

تعريفها عند الحنفية :

عرف الحنفية الوديعة بمعنى الشيء المودع بأنها " المال المودع الذي يترك عند الأمين " ( ٢ ) وعرفوها أيضا بأنها " ما تترك عند الأمين " . ( ٣ )

( ١ ) الحطاب ، مواهب الجليل . . . المجلد الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

( ٢ ) قاضي زاده ، شمس الدين احمد بن قودر ، تكملة فتح القدير على

الهداية ، الجزء الثامن ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي

وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ، ١٩٧٠ م ، ص ٤٨٤ .

( ٣ ) ابن عابدين ، محمد أمين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ،

الجزء الخامس ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده

بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، ص ٦٦٢ .

وبمعنى الايداع فهي " تسليط الغير على حفظ ماله صريحا  
أودالة " (١) فالصريح كما اذا قال لرجل خذ هذا المال لتحفظه  
عندك ، والدلالة كما لو وجد رجل مال رجل غائب فأخذه بغرض حفظه  
لصاحبه فانها تكون وديعة عنده .

وبوه أخذ من تعريف الحنفية للوديعة بمعنى الشيء المودع أنها  
لا تطلق على غير المال من الاختصاصات ، وبوه أكد هذا ما ذهب اليه صاحب  
تكلمة فتح القدير - بعد أن ذكر أن الوديعة بمعنى الشيء المودع تطلق  
على المال فقط - من أن " . . المفهوم من معتبرات كتب اللغة (٢) كالصاح  
والقاسوس والمغرب وغيرها اختصاص الأول ( أى الايداع أيضا بالمال - ،  
يقال : أودعته مالا ، أى دفعته اليه ليكون وديعة عنده ، فلو لم يكن له  
اختصاص بالمال في اللغة أيضا لما أطبق أرباب اللغة على ذكر المال في  
بيان معناه ، بل كان اللائق بهم أن يقولوا أودعته شيئا أو دفعته اليه ليكون  
وديعة عنده . . " (٣)

---

(١) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار . الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٦٦٢ .

(٢) لقد أوردنا ما جاء في الصحاح من تعريف الوديعة في

أول هذا البحث ص : ٩٨ .

(٣) قاضي زاده ، تكلمة فتح القدير . الجزء الثامن ، مرجع سابق ،

ص ٤٨٥ .

تعريفها عند الشيعة :

عرف الشيعة الامامية (١) الوديعة بمعنى الايداع بأنها " عقد

يفيد الاستتابة في الحفظ " أما بمعنى الشيء المودع فهي " المال الذي يوضع عند الغير لحفظه " . كما يظهر من كتبهم .

والشيعة الزيدية (٢) يعرفون الوديعة بمعنى الايداع بأنها

" ترك مال مع حافظ لا بأجرة " أما بمعنى الشيء المودع فهي عندهم " المال الذي يوضع عند الغير لحفظه لصاحبه . "

وما تقدم من تعريفات الفقهاء للوديعة تلاحظ أنهم اتفقوا على

جواز ايداع المال منقولا أو عقارا وخالفهم ابن عرفة من المالكية الذي منع

من دخول العقار في تعريف الوديعة . كما خالف ابن عرفة في تعريف

الايداع ان عرفه بأنه " نقل مجرد حفظ ملك ينقل " بينما ذهب الفقهاء

الى أن الوديعة بمعنى الايداع نوع من التوكيل أي توكيل على حفظ المال .

مشروعية الوديعة :

الوديعة مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى :

\* ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها . . . ﴿ (٣) الآية ، وقال

ابن عباس رأي ابن كعب والحسن وقتادة أنها نزلت في كل مؤتمن على شيء ،

(١) الخليلي ، جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد ، شرائع الاسلام في

مسائل الحلال والحرام ، المجلد الأول ، القسم الثاني ، تقديم

محمد تقي الحكيم ، المكتبة العلمية الاسلامية طهران ، مطبعة

الآداب النجف الأشرف ، الطبعة الاولى المحققة ١٣٨٩ هـ -

١٩٦٩ م ، ص ١٦٣ .

(٢) ابن المرتضى ، احمد بن يحيى ، البحر الزخار الجامع لمذاهب

علماء الأمصار ، الجزء الخامس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة

الثانية ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م ، ص ١٦٧

(٣) سورة النساء : الآية ( ٨٥ ) .



وهو الأولى إذ أن خطاب الله تعالى يقتضي عمومه سائر الكلفين . . وأن ما أوتمن عليه الانسان فهو أمانة فعليه ردها الى صاحبها ، ومن الأمانات الودائع ، وعلى مودعيها ردها الى من أودعها لديهم . \* ( ١ )

أما السنة ، فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : \* " أد الأمانة الى من ائتمك ولا تخن من خانك . " ( ٢ ) . وقد ورد في السيرة النبوية أنه عليه الصلاة والسلام كان عنده ودائع للناس ، وعندما أراد الهجرة أمر سيدنا علي بن أبي طالب أن يتخلف بمكة ليؤدي عنه الودائع لأصحابها . ( ٣ )

أما الاجماع فقد \* أجمع علماء كل عصر على جواز الايداع والاستيداع والضرورة تقتضيها ، وبالناس اليها حاجة إذ يتعذر على جميعهم حفظ أموالهم بأنفسهم فيحتاجون الى من يحفظ لهم . \* ( ٤ )

#### الوصف الشرعي للوديعة :

أي حكمها الشرعي من حيث كونها ساحة أو مندوبة أو واجبة . . الخ فالأصل في حكم الوديعة الاباحة والجواز في حق المودع ، والتدب في حق الوديع . وقد تدخل في نطاق حكم شرعي آخر سواء بالنسبة للمودع أو الوديع

( ١ ) الجصاص ، أحكام القرآن ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

( ٢ ) الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، الجزء الخامس ،

مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

( ٣ ) ابن هشام ، السيرة النبوية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

مع بقاء الآخر على حكم الأصل ، وقد تدخل في نطاق حكم شرعي آخر بالنسبة للمودع والوديع معا ، وذلك تبعا لما قد يعرض لها من الأسباب والظروف .

فبالنسبة للمودع فهي مندوبة له في أحوالها العادية ان شاء أودع وان شاء ترك ، الا أنها تكون واجبة عليه اذا خاف فقدها أو هلاكها ان لم يودعها مع وجود قابل لها يقدر على حفظها . ( ١ )

أما بالنسبة للوديع فهي مندوبة له ويستحب له قبولها مادام قادرا على حفظها وأداء الأمانة فيها لقوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ ( ٢ ) وهو دليل على الأمر بطلب المعروف وضرورة تعاون الناس على قضاء حوائجهم ، وايضا قوله صلى الله عليه وسلم : " والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " . ( ٣ )

وتكون واجبة على الوديع فيما اذا تعين الوديع لحفظها ولم يوجد غيره . ( ٤ ) . وان كان الوديع قادرا على حفظ الوديعة الا أنه لا يثق بأمانة نفسه كره له قبولها ( ٥ ) .

---

( ١ ) العطاب ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، المجلد الخامس ،

مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

( ٢ ) سورة المائدة : الآية ( ٢ ) .

( ٣ ) اليهودي ، كشاف القناع . . الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

( ٤ ) حاشية الشرقاوى على التحرير ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٧

( ٥ ) المطلق ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ١٨٠ .

ويحرم على الوديع قبول الوديعة اذا تأكد عجزه عن حفظها لأنه يعرضها للتلف ، اذا كان المودع لا يعلم بذلك ، ولا حرمة عليه ان أخبر المودع بعجزه عن حفظها وقبل الوديع ذلك ، لأن الحق له فيجوز بذله . (١)

أركان عقد الوديعة :

ذهب المالكية (٢) الى أن أركان عقد الوديعة هي الماقدان - أي المودع والوديعة - والصيغة - أي الايجاب والقبول - ، وقال بعضهم لا يشترط الايجاب والقبول لفظاً \* فمن وضع مالا عند شخص ولم يقل له احفظه أو نحوه ففرط فيه كأن تركه وذهب فضاع المال ضمن ، لأن سكوتـه حين وضعه يدل على قبول حفظه . . . (٣) الا أن هذا القول فيه نظر لأن الايداع عندهم نوع من التوكيل ، والتوكيل يفتقر الى صيغة فكذلك الايداع لأنه نوع منه ، وصورة السكوت المذكورة لا يسلم خلوها عن الصيغة حيث أن السكوت قائم مقامها (٤) . وعلى هذا فالوديعة تفتقر الى صيغة الا أنه يكفي في قبولها الرضا بالسكوت وهو المذهب . (٥)

- (١) ابن قدامة ، أبو محمد موفق الدين عبد الله ، الكافي في فقه الامام احمد بن حنبل ، الجزء الثاني ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر بيروت - دمشق ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ص ٢٧٢ .
- (٢) عيش ، محمد ، شرح منح الجليل على مختصر خليل ، الجزء الثالث ، مكتبة النجاح طرابلس ليبيا ، بدون تاريخ ، ص ٤٥٢ .
- (٣) عيش ، شرح منح الجليل ، الجزء الثالث ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .
- (٤) عيش ، شرح منح الجليل . . . الجزء الثالث ، نفس المرجع السابق والصفحة .
- (٥) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

وركن الوديعة عند الحنفية الايجاب والقبول أى الصيغة مثل أن يقول لرجل : أودعك هذا الشيء ، أو احفظ هذا الشيء ، أو خذ ، وديعة عندك ، أو ما يجرى مجرى ذلك ويقبله الآخر ( ١ ) ، أى الايجاب من المودع والقبول من الوديع صريحا أو دلالة .

وأركانها عند الحنابلة مودع ووديع وصيغة - أى ايجاب وقبول - ، ويشترط عندهم أن يكون الايجاب من المودع صريحا أو دلالة ، أما القبول فلا يشترط أن يكون لفظا وإنما يكفي القبض قبولا . ( ٢ )

وأركانها عند الشافعية كما عند المالكية والحنابلة هي مودع ووديع وصيغة واشترطوا صيغة المودع كاستودعك هذا أو استحفظتك أو أنبتك فسي حفظه ، أما القبول من الوديع فالأصح عندهم أنه لا يشترط القبول لفظا ويكفي القبض ، وقيل يشترط ، وفي قول ثالث لهم يشترط في صيغة العقد ( ٣ ) وقال صاحب مغني المحتاج أن أركانها أربعة إذ أضاف الوديعة أى العين المودعة لما تقدم من الأركان . ( ٤ )

ويمكننا الجمع بين أقوال الفقهاء المتقدمة في أركان الوديعة والتوفيق بينها ليكن القول بأن أركان الوديعة هي العاقدان وهما المودع والوديع ثم الصيغة - أى الايجاب والقبول - والمحل - أى المعقود عليه - وهو الشيء المودع .

( ١ ) الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود ، بدائع الصنائع في ترتيب

الشرائع ، الجزء السادس ، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة

الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، ص ٢٠٧ .

( ٢ ) البهوتي ، كشف القناع . . ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

( ٣ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ١٨١ .

( ٤ ) الشربيني الخطيب ، مغني المحتاج ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

واشترط الفقهاء لأهلية - الوديع والودع - العقل والبلوغ . فلا يكفي التمييز عندهم ، وهذا قول الشافعية وبعض المالكية ، فقد جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك \* ولا يصح ايداع غير البالغ العاقل الرشيد كالصبي والمجنون والسفيه لعدم صحة وكالتهم .. \* ( ١ ) وجاء في حاشية الدسوقي : \* كل من جازله أن يوكل وهو البالغ العاقل الرشيد جازله أن يودع ، ومن جازله أن يتوكل جازله قبول الوديعة .. \* ( ٢ ) . وذكر النووي في الروضة أنه لا يصح الايداع الا من جاز التصرف فلا يصح من الصبي والمجنون والسفيه والمجور عليه ، وكذلك لا يصح الايداع عند أحدهم ، وان أودع أحدهم ما لا لدى الغير لم يقبله فان قبله ضمنه ، وان أودع عند أحدهم ما لا فلفظ فالأظهر أنه يضمن ، وقيل لا يضمن لأن المالك سلطه عليه . ( ٣ ) واشترط الحنفية ( ٤ ) وجمهور المالكية ( ٥ ) العقل والتمييز فقالوا بعدم صحة الايداع من المجنون والصبي الذي لا يعقل ، وكذلك قبول الوديعة ، ويصح ايداع الصبي المأذون له في التجارة .

- 
- ( ١ ) الدردير ، الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٥١ .
- ( ٢ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .
- ( ٣ ) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .
- ( ٤ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .
- ( ٥ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧ .

ونرجح ما ذهب اليه الشافعية وبعض المالكية في عدم صحة الايداع عند الصبي مطلقا اي اشتراط البلوغ عند الاستيداع لما قد يترتب على قبول الوديعة من التزامات يوءى الاخلال بها الى ضمان الوديعة .

ونرجح قول الحنفية وجمهور المالكية من جواز الايداع من الصبي المميز المأذون له في التجارة ، لأنه مادام مأذونا له في التجارة ويدير اعمالها فقد تدعوه الحاجة الى ايداع امواله وأموال تجارته لدى الغير . ويشترط في العين المودعة أن تكون قابلة لاثبات اليد عليها ( ١ ) ، فيكون مقدورا على تسليمها ، وقبضها لاتمام العقد ، وفوق ذلك يشترط أن تكون شيئا مشروعا ان لا يجوز ايداع ماليس بمشروع كالخمر وغيرها .

#### أجرة حفظ الوديعة :

اختلف الفقهاء في أخذ اجرة حفظ الوديعة ، فقد ذهب الحنفية ( ٢ ) وجمهور الشافعية ( ٣ ) والشيعة الامامية ( ٤ ) الى جواز أخذ الأجرة على حفظ الوديعة ، وجواز أخذ أجرة الحرز - اي السكان الذي تحفظ فيه - ويجبر المالك على دفع الأجرة ان امتنع عن دفعها . ( ٥ )

-----

- ( ١ ) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار . . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٦٣ .
- ( ٢ ) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار . . . الجزء الخامس ، المصدر السابق ، ص ٦٦٤ .
- ( ٣ ) الشربيني الخطيب ، مفتي المحتاج . . . ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .
- ( ٤ ) العاطي ، محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني ، مفتاح الكرامة ، الجزء السادس ، مطبعة الفيحاء دمشق ، بدون تاريخ ، ص ٤ .
- ( ٥ ) الطيوني ، شهاب الدين بن احمد بن سلامة ، حاشية على شرح الجلال المحلي على الضهاج ، الجزء الثالث ، شركة مكتبة ومطبعة احمد سعد النبهان اندونيسيا ، الطبعة الرابعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، ص ١٨١ .

واستدلوا على رأيهم بأن الوجوب معمول على أصل القبول دون ضياع منفعتة ومنفعة حرزه مجاناً بلا عوض . كذلك فإن الواجب قد تؤخذ عليه الأجرة كسقي اللبأ (١) .

وذهب بعض الشافعية (٢) والشيعة الزيدية (٣) الى عدم جواز أخذ الأجرة على حفظ الوديعة ولا على حرزها ، واستدلوا على ذلك بأن الواجب كالجهاد ونحوه من التكاليف الشرعية لا يستحق عليه الشخص أجرة (٤) لأن معنى الواجب تحتم الفعل ولزومه ، ومعنى جواز أخذ الأجرة أن ليس الامتناع عن القبول حتى تؤدى اليه الأجرة أو يلتزم بها المودع ، ولا يخفى ما في هذا من تناقض .

ويمكن أن يجاب على هذا الاستدلال بأنه لا تناقض بين القول بتعيين القبول واستحقاق الأجرة لانفكاك الجهة ، وقد قرر الفقهاء في كثير من المواضع جواز أخذ الأجرة على أداء الواجب كانقاذ غريق وتعليم الفاتحة وسقي اللبأ كما ذكرنا سابقاً . (٥)

---

(١) الشريبي الخطيب ، مغني المحتاج ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٢٩ - ٨٠ .

(٢) الشريبي الخطيب ، مغني المحتاج ، الجزء الثالث ، نفس المصدر

السابق ، ص ٨٠ .

(٣) ابن المرتضى ، البحر الزخار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ١٦٢ .

(٤) الشريبي الخطيب ، مغني المحتاج . . ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٣٨ .

(٥) د . حسن عبد الله الأمين ، الودائع المصرفية . . ، مرجع سابق ، ص ٣٨

أما الحنابلة فيبدو من كتبهم أنهم يقولون بجواز الايداع بأجر  
وبغير أجر . (١)

وفرق المالكية بين أخذ الأجرة على حفظ الوديعة وبين أخذها على  
الحرز ، فذهبوا الى عدم جواز أخذ الأجرة على الحفظ الا اذا جرى  
العرف بذلك أو كان قد اشترط الأجرة . وذهبوا الى جواز أخذ الأجرة  
على الحرز اذا كان مثله يأخذ وجرى العرف بذلك . (٢)

والرأى الأول هو الراجح بنظرنا لأنه يحقق المصلحة التي شرعت من  
أجلها الوديعة وهي حفظ أموال الناس لدى الغير عند اضطرارهم لذلك ،  
أما القول بعدم جواز أخذ الأجرة على حفظ الوديعة أو على حرزها ، فإنه  
قد يؤدي الى صرف الناس عن قبول الودائع ومن ثم تتعطل المصالح التي شرعت  
من أجلها .

#### التصرف في الوديعة واستعمالها :

ان الغرض الأساسي من الوديعة هو الحفظ لمصلحة المودع ومنفعته ،  
فلا يجوز للوديع استعمالها بما يعود عليه بالمنفعة سواء كان الاستعمال للانتفاع  
بها مباشرة مع الإبقاء على ذاتها ، أو كان الاستعمال أمرا تفوت به ذاتها  
كاستلافها أو التصرف فيها ، أو كان الاستعمال للانتفاع بعائدها كتأجيرها  
الى الغير .

(١) البهوتي ، كشف القناع . . ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

(٢) المدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٣٨٢ .



وإذا تصرف الوديع في الوديعة بالانتفاع بها بغير إذن مالكيها  
ضمنها ان يكون متعديا بالاستعمال ولا ضمان على الوديع الا اذا تعدى على  
العين المودعة لأنه نوع من الخيانة لقوله صلى الله عليه وسلم: " ليس على  
المستودع غير المغل ضمان " (١)

وعلى ذلك اذا تصرف الوديع في الوديعة تصرفا مباشرا قصد  
الانتفاع بها كأن يركب السيارة بالفعل لاقتران فعله هذا بنية التعدي ،  
وإذا تلف المأخوذ في يده ضمنه ، وان مضت عليه مدة في يده بعد التعدي وعاد  
سليما وجب عليه أجره مثل تلك المدة . وعند المالكية لا تجب الأجرة الا اذا كانت  
الوديعة مما يكثرى وكان ذلك أمرا لا يليق بربها . (٢)

ولا يجب الضمان عند المالكية اذا عطبت الوديعة أو تلفت بما تعطب  
في مثله تارة وأخرى لا تعطب فيه فانه يجب الضمان سواء كان التلف بتعديسة  
أم بأمر سواى . (٣)

وإذا تصرف الوديع في الوديعة باستعمالها استعمالا غير مباشر بأن  
أكراها لآخر للانتفاع بغلتها ، كان هذا التصرف تعديا منه على الوديعة  
وعليه الضمان سواء كانت الوديعة للتجارة أم لا . والفلة الناتجة عن اكرائهم  
للوديع مقابل الضمان لأنها واجبة بالعقد فتكون له . (٤) وهذا اذا رجعت

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

(٢) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٣٧٩ .

(٣) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، نفس المصدر

السابق ، ص ٣٧٨ .

(٤) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

الوديعة سالمة فيأخذها مالكتها مع ماتولد عنها من زوائد كالصوف والوبر  
فهي كأصلها ملك للمودع وحفظها واجب على الوديع. وما تقدم هو قول  
الحنفية.

ويرى المالكية أن الوديعة اذا عادت سالمة من الكراء الا أن قيمتها  
قلت عما كانت عليه يوم اكرائها ، أو عادت وقد تغيرت بعطب أو هزال مثلا ،  
ففي العالتين المودع بالخيار ان شاء أخذ قيمتها يوم كرائها وليس له شي من  
أجرتها وان شاء أخذها وأخذ كرائها ، أما ان عادت سالمة محتفظة بقيمتها  
يوم كرائها دون أن تتغير أو تغيرت بزيادة فللمودع أن يأخذها ويأخذ معها  
الأكثر من المسمى وكراء المثل ، فله الأكثر منهما سواء كانت الوديعة للتجارة  
أم للتقنية. (١)

ولا يجوز للوديع التصرف في الوديعة بما تفوت به ذاتها ، فلا يجوز  
له استلافها بغير إذن المودع ، لأنه باستلافها يخرجها عن ملك صاحبها  
الى ذمته هو كما يخرجها عن الغرض الذي شرعت له وهو الأمانة والحفظ ،  
ونذهب المالكية الى أن الوديعة اذا كانت مقومة يحرم على الوديع تسلفها بغير  
إذن صاحبها سواء كان الوديع طيبا أو معدما ، ويحرم عليه أيضا تسلفها ان  
كان معدما سواء كانت مقومة أو مثلية لأن ربهما يتضرر بعدم الوفاء. (٢) ويكره  
تسلف الوديعة ان كانت من المثليات والنقود بغير إذن ربهما وكان الوديع طيبا  
لأن الطيب غير الماطل مظنة الوفاء. (٣)

(١) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٣٧٨ .

(٢) الخرخشي ، محمد ، شرح مختصر خليل - وبهامشه حاشية العدوي ، الجزء

السادس ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١١٠ .

(٣) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير . . ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٣٧٩ .

وقد ورد عن المالكية ما يدل على جواز تسلف النقود - الدراهم -  
والدنانير بلا كراهة ، فقد نقل المواق قول الباجي \* اختلف في جواز  
التسلف من الوديعة بعد اذن ربها ، ففي المعونة أنه مكروه ، وفي العتبية  
عن مالك تركه أحب اليّ ، وقد أجازته بعض الناس فروجع في ذلك فقال :  
ان كان له مال فيه وفاء وأشهد فأرجو ألا بأس به - الباجي : وهذا في  
الدنانير والدراهم ، ووجه الجواز اذا قلنا ان الدنانير والدراهم لا تتعين ، كأنه  
لامضرة على المودع في انتفاع المودع بها اذا ردّ مثلها ، وقد كان له أن يرد  
مثلها ويتمسك بها مع بقاء أعيانها ، ولأن المودع قد ترك الانتفاع بها مع  
القدرة ، فجاز للمودع الانتفاع به ، ويجرى في ذلك مجرى الانتفاع بظل حائظه  
وضوء سراجة \* ( ١ )

ويحرم على الوديع التصرف في الوديعة بالاتجار بها - وهو تصرف  
تفوت به ذاتها - بغير اذن ربها - ان كانت شيئا متقوما ، ويكره الاتجار بها  
ان كانت نقودا أو شيئا مثلها آخر ( ٢ ) ، أو يجوز ان كانت نقدا على ما نقله  
الباجي عن الامام مالك بجواز تسلف الدراهم والدنانير . ( ٣ )

وانذا اتجر الوديع بالوديعة ونتج عن ذلك ربح ، فقد ذهب المالكية  
الى أن الربح له - أي للوديع - وليس عليه أن يتصدق به لأنه ضامن للمال ،  
ولقاعدة \* الفهم بالغرم \* ولأن الغاصب اذا ردّ المال طاب له الربح فيكون  
الوديع أولى منه بالربح لأنه لم يقبض المال تعديا ابتداء . ( ٤ ) ، والسي

- ( ١ ) المواق ، ابو عبد الله محمد بن يوسف العبدري ، التاج والاكليل شرح  
مختصر خليل - بهامش الخطاب على خليل - المجلد الخامس ، مكتبة  
النجاح طرابلس ليبيا ، بدون تاريخ ، ص ٢٥٤ .
- ( ٢ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٧٩ .
- ( ٣ ) المواق ، التاج والاكليل شرح مختصر خليل . . ، المجلد الخامس ،  
مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .
- ( ٤ ) الخطاب ، مواهب الجليل . . ، المجلد الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

هذا الرأي ذهب أبو يوسف. (١)

وذهب أبو حنيفة ومحمد الى أنه ليس للوديع الانتفاع بالربح وعليه أن يتصدق به ، واستدلوا على رأيهم بما ذكره السرخسي (٢) من أن الوديع يكذب عند البيع بادعاء أنه يبيع ملكه ، والكذب بالتجارة يوجب الصدقة بدليل ما روى عن قيس بن أبي غرزة أنه قال : كنا نبيع بالمدينة بالأوساق ونبتاعها ونسي أنفسنا السماسرة وسمينا الناس ، فخرج الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمانا باسم هو خير لنا من الذي سمينا به أنفسنا . فقال : " يامعشر التجار ، انه يشهد ببيعكم الحلف واللغو فشوبوه بالصدقة " (٣) ، وبلغت أبي داود : " يامعشر التجار ، ان البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة " (٤) . وهذا في العروض .

فان كانت دنانير ودراهم أو نقدا آخر ، فان اشترى بها بعينها ونقدها فان الربح لا يطيب له ايضا ويلزمه التصديق به ، وان اشترى بها ونقدها غيرها ، او اشترى بغيرها ونقدها هي طاب له الربح ، لأن الدراهم لا تتعين بنفس العقد مالم ينضم اليها التسليم أى القبض بدليل أنه لو أراد أن يسلم غيرها كان له ذلك ، أما بالقبض فقد حصل التعيين ولهذا قالوا اذا استعان في العقد والنقد بالدراهم الوديع لا يطيب له الربح ، وكذلك لو اشترى بها مأكولا ونقدها لم يحل له أن يأكل ذلك قبل أداء الضمان ، اما لو اشترى

(١) السرخسي ، الميسوط ، الجزء الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢) السرخسي ، الميسوط ، الجزء الحادى عشر ، نفس المصدر السابق ،

ص ١١١ - ١١٢ .

(٣) النسائي ، الحافظ ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي ، سنن النسائي

بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الامام السندي ، الجزء السابع ،

دار الثقافة بيروت - المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ، المطبعة المصرية

بالأزهر ، بدون تاريخ ، ص ٢٤٥ .

(٤) ابو داود ، بن الاشعث بن اسحق الازدى السجستاني ، =

بدراهم مطلقه ثم نقد تلك الدراهم حل له الانتفاع بها . ( ١ )  
كما استدلوا ايضاً بأن الربح حصل من كسب خبيث ، ان أنه  
منوع من بيع الوديعة ، ولهذا يجب التصديق بالربح . ( ٢ )  
ويترجح لدينا ما ذهب اليه المالكية وابويوسف من ان الربح للوديع  
لما ذكروه من أدلة ، فالربح له في مقابل الضمان الواجب عليه نتيجة تصرفه  
في الوديعة ان " الغنم بالقرم " أما الحديث الذي استدل به الحنفية  
فانه لا يدل على التصديق بالربح الناتج عن الاتجار بالوديعة وانما يدل على  
حث المتبايعين على الصدقة ليكون فيها تكفيراً عما قد يصاحب عطية المساومة  
في البيع والشراء من اللغو والكذب .

فاذا انتفع الوديع بالوديعة على نحو ما ذكرنا من صور الانتفاع المباشر  
وغير المباشر بغير اذن المودع ، فان الوديع لا يبرأ بترك الخيانة من الضمان  
ولا يجوز له بعد التعدي حفظها لأن الأمانة ارتفعت عنه فيجب عليه ردها  
حالا ، فان قال له المالك أستأمنك عليها أو ابرأتك من ضمانها أو أمره بردها  
الى العرز برىء في الأصح لأنه أسقط حقه ، وقيل لا يبرأ حتى يردها  
اليه أو الى وكيله لقوله صلى الله عليه وسلم : " على اليد ما أخذت حتى  
ترده " . ( ٣ ) .

== سنن أبي داود ، تعليق الشيخ احمد سعد علي ، الجزء الثاني ،  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ، الطبعة  
الأولى ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م ، ص ٢١٧ .

- ( ١ ) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .  
( ٢ ) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الحادي عشر ، نفس المصدر السابق ص ١١١ .  
( ٣ ) الشرييني الخطيب ، مغني المحتاج ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

أما ان أتلّف الوديعة ثم أحدث له المالك استثناء في البذل لم يبرأ لأن الواجب عليه أن يرد البذل الى المالك . وهو قول الشافعية (١) لقوله صلى الله عليه وسلم : " على اليد ما أخذت حتى ترد " ولأن الوديعة تضمن بالخلاف من طريق القول - الجحود - وأيضا من طريق الفعل - والى هذا ذهب الشيعة الامامية . (٢)

وقال المالكية (٣) والحنفية (٤) يبرأ الوديع من الضمان بتسرك الخلاف والعود الى الوفاق ، لأن الايداع مطلق فيكون باقيا بعد الخلاف ، ولأن الأمر قول ورد القول بقول منعه ، ولأن الخلاف يقع في حال غيبة المودع ، ولو قال رددت الأمر في هذه الحالة لم يرتد . (٥)

ولاشك أن القول بعدم براءة الوديع في هذه الحالة - على قول الشافعية والامامية - هو أحوط لحفظ حق مالك الوديعة ، وللمالك - ان شاء - تجديد الاستئمان للوديع ان لمس فيه ما يدعوه لذلك .

#### خلط الوديعة :

إذا خلط الوديع الوديعة بغير ان صاحبهما خلطا يتعذر معه التمييز ضمنها ، لتعذر وصول المالك الى ملكه ومن ثم عجزه عن الانتفاع بها

-----

- (١) الشرييني الخطيب ، مفني المحتاج ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- (٢) العاطي ، مفتاح الكرامة ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- (٣) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .
- (٤) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .
- (٥) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الحادى عشر ، نفس المصدر السابق والصفحة

فكان الخلط من الوديعة اتلافا فيضمن ، كما اذا خلط حنطة بشعير ، ويصير مالكا بالضمان (١) . وجاء في حاشية الدسوقي : \* وضمن بخلطها بغيرها وان لم يحصل فيها تلف اذا تعذر التمييز أو تعسر \* (٢)

وانما اختلطت بمال الوديعة بنفسها من غير صنعه لا يضمن ويصير شريكا لصاحبها لانعدام الاتلاف منه ان تلفت بنفسها ، وهو شريك لصاحبها لوجود معنى الشركة وهو اختلاط المالكين . (٣) وانما خلطها باذن المالك اشتركا - الوديعة والمالك - و شركة أملاك كما لو اختلطت بغير صنعة . (٤)

وانما خلطها غيره فمن هو في عياله كزوجه أو ولده صغيرا كان أم كبيرا أو أحد أجنبي عنه لا يضمن لانعدام الخلط منه حقيقة أو حكما ، وانما الضمان على من خلطها فعلا \* (٥)

وانما خلط الوديعة بماله كخلط زيت بهزيت أو قح بقمح أو دراهم بدراهم - الا أن تميزت عنها بسكة أو عتق أو حداثة - ضمنها سواء خلطها بالمساوي أو دونها أو أجود منها من جنسها أو من غير جنسها ، وهو قول جمهور الفقهاء (٦) عدا المالكية ، لأن المالك يتعذر عليه الوصول الى عين ملكه بهذا الخلط ، فكان الخلط منه اتلافا معنى فيضمن .

(١) الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الجزء السادس ،

مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٢) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧

لمحوظة : المتعسر كالمتعذر ، وليس الضابط التمييز فقط بل سهولته ويسره

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع . . ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢١٣

(٤) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٦٩ .

(٥) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(٦) انظر مغني المحتاج : ج ٣ ، ص ٨٩ مرجع سابق ، وكذلك المبسوط :

وعند المالكية اذا خلطها للحفظ بمثلها جنسا وصفة لا يضمن ، سواء  
أكان مساويا ، أو أجود في الصنعة ، أما اذا خلطها بما هو أدنى منها صفة  
ضمنها ولو كان من جنسها . ( ١ )

ويترجح لدينا ما ذهب اليه المالكية ، لأنه خلط الوديعة بمثلها  
المساوي لها أو الأجود منها بفرض الحفظ ببعده شبهة التعدي عليها عن  
الوديعة ، ولهذا يجب أن يحمل موقفه هذا محملا حسنا ، بخلاف ما لو خلطها  
بما هو أدنى منها صفة .

ولو خلط احدي وديعتين لديه بالأخرى بحيث لا تتميزان ببعده ،  
ضمنهما معا ، سواء كانتا لشخصين أم لشخص واحد . ( ٢ )

وانذا خلطها بما يتيسر معه التمييز كخلط الدراهم بالدنانير مثلا ،  
فلا ضمان عليه ، لأن المالك يمكنه الوصول الى عين ملكه . ( ٣ )

ومن واجبات الوديعة في حفظ الوديعة ، أن يبذل في حفظها ما يبذله  
في ماله ( ٤ ) ، وهذا ان كانت بغير أجر ، وأما ان كانت بأجر فيجب عليه بذل  
أكثر مما يبذل من عناية في حفظ ماله . ولهذا يرى الفقهاء أنها ان هلكست  
أو تلفت بما يمكن التحرز منه فانه يضمنها ، أما اذا كانت بغير أجر فلا يجنب  
عليه الضمان . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) الخطاب ، مواهب الجليل . . . المجلد السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .  
( ٢ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .  
( ٣ ) السرخسي ، المسوط ، الجزء الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .  
( ٤ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .  
( ٥ ) الحصكفي ، محمد علاء الدين ، شرح الدر المختار ، الجزء الثاني ،  
مطبعة الواعظ بمصر ، بدون تاريخ ، ص ٢٥٤ .



ومن واجباته أيضا ألا يسافر بالوديعة ، سواء كان لها حمل أو مؤونة  
أم لا ، الا لعذر أو ضرورة ، أو تكون عادته السفر بما يودع عنده ، أو بأذن من  
المودع ، ويضمن ان هلكت أو تلفت وان كان الطريق أيضا لتقصيره بالسفر ( ١ ) .  
وأيضا اذا دفعها الى آخر دون عذر أو ضرورة فلم يجزله ذلك ، أما الضمان  
في هذه الحالة ، فان مالك الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الأول وان شاء  
ضمن الثاني على رأى الشافعية ( ٢ ) والصاحبين ( ٣ ) ، وليس للأول - اذا  
ضمنه المالك - ان يرجع على الثاني بما دفع ، وانما يرجع الثاني على الأول  
بالضمان ، لأن الأول غرّه بالايديع فيلزمه ضمان الغرور . ( ٤ )

وتنتهي الوديعة - أى عقد الايداع - برد الوديعة للمودع عند  
طلبه لها أو طلب وكيله أو وارثه ، ويجب على الوديع ردها بمجرد الطلب أى في  
الحال ان كانت في مكان قريب والا كان متعديا بترك تسليمها فيصير ضامنا  
لها ( ٥ ) ، وهذا ان لم يتعلق بها حق للوديع .

كذلك تنتهي الوديعة بموت الوديع أو المودع وجنونه واغائه ، ( ٦ )  
وأيضا ينقل ملكيتها لشخص آخر والاقرار بها لشخص آخر ، كما تنتهي بعزل  
الوديع ان علم بالعزل ، فان لم يعلم لم ينعزل لأن الحال في يده أمانة لا يتصرف  
فيها . ( ٧ )

( ١ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٨١

وانظر في ذلك : مغني المحتاج للشرييني الجزء الثالث ، ص ٨٣ .

( ٢ ) الشرييني ، مغني المحتاج ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨١-٨٢ .

( ٣ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

( ٤ ) أى كأنه كفل عنه بما يلزمه من العهد في عقد الايداع ، ان ضمان الغرور

ضمان كفالة .

( ٥ ) الشرييني ، مغني المحتاج ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

( ٦ ) الشرييني ، مغني المحتاج ، نفس المصدر السابق والصفحة .

( ٧ ) البهوتي ، كشف القناع . . ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

ولكل من طرفيها - الوديع والمودع - حق الاسترداد والرد في كل وقت ، لأن الأول سترع بالحفظ ، والثاني لأنه مالك للوديعة . ( ١ )  
وإذا كان للوديع حق - مقر به - على المودع بسبب الوديعة ، فلا يجوز له أن يأخذ من الوديعة شيئاً من غير إذن مالكيها ، وإن أخذ شيئاً لزمه رده إن كان باقياً ، أو عوضه إن تلف .

أما إذا كان المودع جاحداً لهذا الحق ، فقد ذهب الفقهاء \* إلى أنه يجوز للوديع الأخذ منها بقدر حقه مقاصة سواء كانت من جنس حقه أم من غيره ، وسواء كانت عرضاً أم غيره مادام صاحبها ناكراً لعق الوديع ، واشتروطوا أن يأمن على نفسه من العقوبة بضرب أو حبس أو قطع أو قتل ، وأن يأمن على نفسه أيضاً من الرذيلة بأن يوصف بالهيانة ، وهذا قول جمهور المالكية ( ٢ ) والشافعية ( ٣ ) لقوله تعالى : \* فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم \* ( ٤ ) .  
وقوله تعالى : \* وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به \* ( ٥ ) ، وقوله تعالى : \* وجزاء سيئة سيئة مثلها \* ( ٦ ) ، فهذه الآيات أباحت لمن اعتدى عليه أن يرد على ذلك الاعتداء بمثله .

-----

( ١ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ١٨١ - ١٨٢ .

( ٢ ) المواقي ، التاج والاكلیل . ، المجلد الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

( ٣ ) الشافعي ، الامام محمد بن ادریس ، الأم ، الجزء السابع ، المطبعة

الاميرية ببولاق - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٥ هـ ، ص :

٣٨٨ - ٣٨٩ .

( ٤ ) سورة البقرة ، الآية ( ١٩٤ ) .

( ٥ ) سورة النحل : الآية ( ١٢٦ ) .

( ٦ ) سورة الشورى : الآية ( ٤٠ ) .

واستدلوا أيضا بما روى من أن هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان قالت  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، ان أبا سفيان رجل شحيح  
لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتي إلا ما أخذت من ماله بغير علمه ،  
فهل عليّ في ذلك من جناح ؟ فقال : " خذى من ماله ما يكفيك وولسك  
بالمعروف " (١) ، ففي هذا الحديث دلالة على جواز استيفاء الحق ممن  
جده من ماله لدى صاحب الحق دون توقف على حكم قضاء أو رضا صاحب  
المال .

وذهب بعض المالكية (٢) والامام مالك (٣) الى أنه لا يجوز الأخذ  
من الوديعة مقاصة مطلقا لقوله تعالى : \* ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى  
أهلها \* (٤) ، ولقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أبو هريرة : " آد الأمانة  
الى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك " (٥)  
وذهب الحنابلة (٦) في المشهور عنهم والحنفية (٧) الى جواز الأخذ

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار . . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤

(٢) الخرشى ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،

ص ١١٨ +

(٣) مالك ، الامام مالك بن أنس ، المدونة ، رواية سحنون عن ابن القاسم عن

الامام مالك ، الجزء الخامس عشر ، مطبعة السعادة القاهرة ، الطبعة

الأولى ١٣٣٣ هـ ، ص ١٦٠ .

(٤) سورة النساء : الآية ( ٥٨ ) .

(٥) الشوكاني ، نيل الأوطار . . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

(٦) ابن قدامة ، المغني ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ،

ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٧) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

مقاصة من الوديعة بقدر حق الوديع ان كانت من جنس حقه فقط - لما ذكرنا من أدلة الشافعية والمالكية في القول الأول ، ولا يجوز له الأخذ ان كان الحق من غير جنس الوديعة لأن اختلاف الجنس يحتاج الى التقويم وقد لا يوفى الوديع في ذلك ان أنه يلزم التحرى والاجتهاد عند التقويم ، ولأن المعاوضة لا تجوز الا برضاء المتعاضين وهي غائبة هنا لاختلاف الجنس ، واستدلوا أيضا هنا بقوله تعالى : \* ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها \* ( ١ )  
وبحديث أبو هريرة المتقدم .

وما ذهب اليه جمهور المالكية والشافعية من جواز أخذ الوديع من الوديعة بقدر حقه مقاصة ، سواء كانت من جنس حقه أم غيره هو الراجح فسي نظرنا لقوة أدلته ، ولأنه السبيل الوحيد للوديع ليصل به الى حقه ، مادام المودع جاحدا لهذا الحق .

---

( ١ ) سورة النساء : الآية ( ٥٨ ) .

## الفرع الثاني

### القرض في الفقه الاسلامي

#### تعريف القرض في اللغة :

القرض في اللغة : القطع ، جاء في لسان العرب : " . . قرضه يقرضه بالكسر قرضا ، وقرضه : قطعه ، والقرض والقرض : ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونه ، وجمعه قروض وهو ما أسلفه من احسان ومن اساءة . . ويقال : أقرضت فلانا ، وهو ما تعطيه ليقضيه . . واستقرضت من فلان : اى طلبت القرض فأقرضني . . وأقرضت منه : اى أخذت منه القرض . . وقرضه قرضا وقارضته اى جازيته . . وقيل ان معنى القرض في قوله تعالى : \* من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم \* (١) اليبلاء الحسن وأصل القرض ما يعطيه الرجل أو يفعله ليجازى عليه . . " (٢)

#### تعريفه شرعا :

عرّف المالكية القرض بأنه " دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا فقط " (٣) وعرّفوه أيضا بأنه : " اعطاء متمول من متلى أو حيوان أو عرض في نظير عوض متماثل في الذمة لنفع المعطى فقط " (٤)

(١) سورة الحديد : الآية (١١) .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد السابع ، مرجع سابق ، ص ٢١٦-٢١٧

(٣) الخرشى ، شرح على مختصر خليل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٤) الدردير ، الشرح الصغير على أقرب المسالك . . ، الجزء الثالث ،

مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

وعرفه الشافعية بأنه " تليك الشيء على أن يرد بدله " (١) وعند  
الحنفية القرض هو " ما تعطيه من مثلي لتقضاه " (٢) وذهب الحنابلة الى أنه  
" دفع مال ارفاقا لمن ينتفع به ويرد مثله " (٣)

وقال الظاهرية : " القرض هو أن تعطي انسانا شيئا بعينه ممن  
مالك تدفعه اليه ليرد عليك مثله ، اما حالا من ذمته واما الى أجل مسمى " (٤)  
ويلاحظ من التعريفات السابقة أن هناك مناسبة بين المعنى اللغوي  
للقرض ومعناه الشرعي ، فالقرض اقتطاع جزء من مال المقرض وتسليمه للمقرض  
المقرض.

#### الفرق بين القرض والدين :

إذا تأملنا كتب اللغة في بيان معنى الدين ، نجد ان الدين يطلق  
على القرض ، فقد جاء في القاموس : " الدين ماله أجل ، وما لا أجل له  
فقرض .. وأذنته : أعطيته الى أجل وأقرضته .. ورجل مديان : يقرض كثيرا  
ويستقرض كثيرا .. وداينته : أقرضته وأقرضني .. " (٥) وفي لسان العرب  
" .. تقول دنت الرجل : أقرضته .. وأذنته : أعطيته الدين الى أجل ..  
وقيل : دنته : أقرضته ، وأذنته : استقرضت منه .. والدين هو كل شيء  
حاضر .. " (٦)

(١) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٢٥٢ .

(٢) ابن عابدين ، حاشية رتبة المحتار .. ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٦١

(٣) ابن النجار ، تقي الدين محمد بن احمد الفتوحى ، منتهى الارادات في

جمع المقنع وزيادات ، القسم الأول ، تحقيق عبد الغنى عبد الخالق ،

مكتبة دار العروبة القاهرة ، دار الجليل للطباعة القاهرة ، طبعه

١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م ، ص ٣٩٢ .

(٤) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٥) الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦-٢٢٧

(٦) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

وذكر ابن عابدين نقلا عن الكفاية أن " الدين ماوجب في الذمة بعقد أو استهلاك ، وما صار في ذمته دينا باستقراضه ، فهو أعم من القرض (١) ، وصورة الدين الواجب في الذمة بعقد أن تشتري دارا مثلا بثمن مؤجل . فيكون دينا وجب في ذمك ، وصورة الدين الواجب في الذمة باستهلاك كمن غصب سيارة مثلا فألفها ، ففي هذه الحالة يجب في ذمة الغاصب ثمن ما ألتف . وما تقدم يتبين لنا أن الدين يثبت بسبب من الأسباب الموجبة له كالقرض والبيع وغيره ، أما ما صار دينا باستقراضه فظاهر حيث أن القترض صار مدينا برد مثل ما اقترض .

وإطلاق الدين على القرض في هذه الحالة باعتباره فردا من أفراد ، لأن الدين أعم من القرض فهو شامل للقرض والدين الذي وجب في الذمة بسبب عقد غير القرض أو بسبب اتلاف ، وعلى هذا يمكن القول أن كل قرض دين وليس كل دين قرضا .

#### مشروعية القرض :

القرض جائز بالكتاب والسنة والاجماع :

أما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه . . ﴾ (٢) وقد أجمع المسلمون على أن هذه الآية عامة في كل مداينة (٣) ، وفيها شرع الله تعالى المداينات وبين أحكامها .

(١) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٢) سورة البقرة : الآية ( ٢٨٢ ) .

(٣) القرظي ، محمد بن احمد الانصارى ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء

الثالث ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ، الطبعة الاولى ١٣٨٧ هـ

وجاء في حاشية الصاوي على تفسير الجلالين : " وصرح بلفظ "دين" إشارة الى عموم الدين قليلا أو كثيرا ، قليلا أو حقيرا ، كسلم وقرض أى سلف " (١) .

أما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة تدل على جواز القرض وتحت عليه ، وترغب فيه ، فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا ، نفس الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " (٢) وروى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أبا قتادة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من سره أن ينجي الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه " (٣) ففي هذين الحديثين دعوة لمساعدة المحتاج ، ولا شك أن من الكرب احتياج الانسان الى أن يقترض .

وروى عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة ، فقدمت عليه ابل من ابل الصدقة ، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره ، فرجع اليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها الا خيارا رابعيا ، فقال : " أعطه اياه ، ان خيار الناس أحسنهم قضاء " . (٤)

أما الاجماع ، فقد أجمع أهل العلم على جوازه . (٥)

---

(١) الصاوي ، احمد ، حاشية على تفسير الجلالين ، الجزء الأول ، المطبعة

العامرة الشرفية ، الطبعة الأولى ١٣١٨ هـ - ص ١٠٨ .

(٢) الشوكاني ، نيل الأوطار . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

(٣) مسلم ، صحيح مسلم . . ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٩٦ .

(٤) مسلم ، صحيح مسلم . . ، الجزء الثالث ، نفس المصدر السابق ، ص ١٢٢٤ .

(٥) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .



### فضل القرض :

بيّن الرسول صلى الله عليه وسلم - في سياق الحث على القرض والترغيب فيه - مكانته وفضله ، فقد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة " (١) وروى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها ، والقرض - بثمانية عشر ، فقلت : يا جبريل ، ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لأن السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة " (٢) وروى البيهقي عن ثابت عن أنس بن مالك أنه قال : " قرض الشيء خير ممن صدقته . . . " (٣)

فالأحاديث المذكورة تبين فضل القرض ومكانته . وقد يتبادر الى الذهن أن هناك تعارضاً بين تلك الأحاديث ، ذلك أن الحديث الأول يبين أن قرض المسلم مرتين يعدل التصدق عليه مرة ، أي أن الصدقة أفضل من القرض ، بينما الحديث الثاني صريح في أن القرض يفضل الصدقة وتعليل ذلك ورد في الحديث بأن " السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة " وكذلك بيّن الحديث الثالث فضل القرض على الصدقة .

- 
- (١) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .  
(٢) سنن ابن ماجه ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ، ص ٦١ .  
(٣) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

وللتوفيق بين الحديث الأول والحديثين الأخيرين قال ابن حجر الهيثمي : " وجزم بعضهم أخذاً في الخبرين الأخيرين بأنه أفضل من الصدقة غير صحيح ، لأن الأول المصرح بأفضليتها صحيح دونها فوجب تقديمه عند التعارض ، على أنه يمكن حملها على أنه من حيث الابتداء لما فيه من صون وجه من لا يعتاد السؤال عنه أفضل ، وحمل الأول على أنها من حيث الانتباه لما فيها من عدم ردّ المقابل أفضل . " ( ١ )

وقال الرملي : " يمكن رد الخبر الثاني للأول بحمله على درجات صغيرة بحيث ان الثانية عشر فيه تقابل بخمسة في الصدقة كما في خبر صلاة الجماعة ، أو بحمل الزيادة في القرض ان صحت على أنه صلى الله عليه وسلم أعلمها بعد ، أو يقال القرض فضل الصدقة باعتبار الابتداء لامتيازه عنهما بصونه ما وجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل أحد بخلافها ، وهي فضلتها باعتبار الفاية لامتيازها عنه بأنه لا يقابل فيها ولا يدل بخلافه ، وعند تقابل الخصوصيتين قد تترجح الأولى وقد تترجح الثانية باعتبار الأثر المرتب ، ووجه ذكر الثانية عشر في الخبر أن درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته وردّه ففيه عبادتان . فكان بمنزلة درهمين وهما بعشرين حسنة ، فالتضعيف ثمانية عشر وهو الباقي فقط لأن المستقرض يسترد ، ومن ثم لو أبرأ منه كان له عشرون ، ثواب الأصل والمضاعفة " ( ٢ )

---

( ١ ) ابن حجر الهيثمي ، أحمد بن حجر ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ،

الجزء الخامس ، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ، بدون تاريخ ،

ص ٢٦٠ .

( ٢ ) الرملي ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الجزء الرابع ، مرجع

سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

وأيا ما كان من أمر الحديثين الأخيرين ، فانهما يدلان على فضل القرض ومكانته ، ولكنه لا يرقى في رتبة الفضل والثواب الى رتبة الصدقة لأنها افضل منه . والقرض مندوب اليه في حق المقرض مباح للمقترض ، وقد يعرض للقرض ما يوجبه اذا اضطر اليه لحفظ نفس أو مال فمن زاد عن حاجته ، أو يحرمه اذا استعين به على معصية ، أو يكرهه كاستعانة به على مكروه . ( ١ )

واركان القرض عند جمهور الفقهاء هي العاقدان والمعقود عليه والصفة ( ٢ ) ، وعند الحنفية الركن هو الصيغة أي الايجاب والقبول ، وروى عن أبي يوسف أن الركن فيه الايجاب وأما القبول فليس بركن ، والعاقدان والمعقود عليه عندهم هي شروط لا أركان . ( ٣ )

ويقصد بالعاقدين المقرض والمقترض ، ويشترط في المقرض أهليته للتبرع ، فلا يملكه من لا يملك التبرع كالأب والوصي والصبي والمجنون والعبد المأذون والمكاتب . ( ٤ )

ويقصد بالمعقود عليه المحل الذي يرد عليه القرض أي الشيء المراد اقراضه ، أما الصيغة فهي الألفاظ التي يعبر بها العاقدان عن ارادتهما في إبرام العقد أي الايجاب والقبول ، فيصح القرض بلفظ القرض والسلف ويصح بما يوءى معناه مثل أن يقول : " ملكتك هذا على أن ترد عليّ بدله ، أما ان قال :

( ١ ) عليش ، محمد ، شرح منح الجليل على مختصر خليل ، الجزء الثالث ،

مرجع سابق ، ص ٤٦ .

( ٢ ) المحلي ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٢٥٧ ، وايضا المغني لابن قدامة ، الجزء الرابع ، ص ٣٤٧ .

( ٣ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤ .

( ٤ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، نفس المصدر السابق ، ص ٣٩٤ .

ملكته ولم يذكر البديل ، كان هبة لأن التملك من غير ذكر البديل هبة في  
الظاهر . ( ١ )

واختلف الفقهاء في تلك المقرض للقرض ، هل يملكه بالقبض أم بالتصرف؟  
فذهب الحنابلة ( ٢ ) وأبو حنيفة ومحمد ( ٣ ) والشافعية ( ٤ ) في أصح قولهم  
الى أن القرض يملك بالقبض ، لأنه عقد يقف التصرف فيه على القبض فوقف  
الملك فيه على القبض كالهبة .

وذهب الشافعية ( ٥ ) في القول الثاني الى أن القرض يملك بالتصرف  
لأنه ليس بتمتع محض ، ان يجب فيه البديل وليس على حقائق المعاوضات ،  
فوجب أن يكون تملكه بعد استقرار بده " وروى عن أبي يوسف أيضا أنه لا يملك  
بالقبض مالم يستهلك " . ( ٦ )

-----

- ( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .
- ( ٢ ) ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن احمد ، المقنع في فقه الامام احمد  
ابن حنبل ، الجزء الثاني ، المطبعة السلفية ومكبتها القاهرة ،  
بدون تاريخ ، ص ٩٩ .
- ( ٣ ) الحصكفي ، محمد علاء الدين ، شرح الدر المختار ، الجزء الثاني ،  
مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .
- ( ٤ ) الرافعي ، ابو القاسم عبد الكريم بن محمد ، فتح العزيز شرح الوجيز ،  
مطبوع بذييل تكملة المجموع شرح المهذب ، الجزء التاسع ، ادارة  
الطباعة المنيرية القاهرة ، مطبعة التضامن الأخوي القاهرة ، بدون  
تاريخ ، ص ٣٩٢ .
- ( ٥ ) الرافعي ، فتح العزيز . . . الجزء التاسع ، نفس المصدر السابق والصفحة
- ( ٦ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٦ .

ونذهب المالكية الى أن القرض يملك بالمعقد وان لم يقبض ، ولا يتم الملك  
الا بالقبض والحيازة كالهبة والصدقة والعارية ، فهو يلزم بالقول ويصير من أموال  
المعطي ( أي المقرض ) بمجرد القول . ( ١ )

ويترجح لدينا ما ذهب اليه الحنابلة وأبو حنيفة ومحمد والشافعية فسي  
أصح قولهم وهو أن القرض يملك بالقبض ، لأن المقرض اذا قبض القرض فانه  
يملك التصرف فيه من جميع الوجوه ، وان لم يملكه فلا يملك التصرف فيه ، ولأن  
المالك في الهبة يحصل بالقبض ففي القرض أولى . ( ٢ )

وانذا قلنا ان القرض يملك بالقبض فليس للمقرض حق الرجوع فيه ،  
أي استرداد العين المقرضة اذا قبضها المقرض ، لأن المقرض قد ملك العين  
بالقبض والحيازة ووجب عليه مثلها في ذمته اذا انتفع بها . والأصل عدم  
خروجها عن ملكه ، والى هذا ذهب الجمهور من المالكية والحنابلة والحنفية  
والشافعية في أحد قولهم . ونذهب الشافعية في أصح قولهم الى أن المقرض  
الرجوع في القرض مادام باقيا بحاله ، لأن المقرض له حق المطالبة ببديل العين  
المقرضة فالمطالبة بنفس العين أولى لأنها أقرب من البديل ويلزم المقرض  
ردها ( ٣ ) . والقول الأول أولى لما ذكرنا .

---

( ١ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

( ٢ ) الرافعي ، فتح العزيز . . . ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٢

( ٣ ) الرافعي ، فتح العزيز . . . ، الجزء التاسع ، نفس المصدر السابق ،

## الأجل في القرض :

اختلف الفقهاء في جواز تأجيل القرض بحيث يلزم المقرض بتأجيله  
إذا اشترط ذلك في العقد فلا يجوز أن يطالب المقرض بالبدل قبل مضي  
الأجل المضروب ، فذهب عبد الله بن عمر وعمر بن دينار وعطاء ( ١ ) إلى  
جواز شرط الأجل في القرض ولزومه ، وبه قال المالكية ( ٢ ) وبعض الحنابلة ( ٣ )  
وابن حزم ( ٤ ) وبعض الشيعة الامامية ( ٥ ) . وقد استدل هؤلاء بالأدلة  
الآتية :

- ١ - نقل القرطبي استدلال بعض العلماء ومنهم الامام مالك بأية المدائنة  
\* يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين الى أجل مسمى  
فاكتبوه ... \* ( ٦ ) على جواز التأجيل في القروض . ( ٧ )

- 
- ( ١ ) البخارى ، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل ، صحيح البخارى ، الجزء  
الثاني ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ، بدون  
تاريخ ، ص ٢٥٩ .
  - ( ٢ ) الكشناوي ، أبو بكر بن حسن ، أسهل المدارك شرح ارشاد السالك في  
فقه الامام مالك ، الجزء الثاني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ،  
الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، ص ٣١٨ .
  - ( ٣ ) البهوتي ، كشاف القناع . . . الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ .
  - ( ٤ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .
  - ( ٥ ) مغنية ، محمد جواد ، فقه الامام جعفر الصادق - عرض واستدلال ،  
الجزء الرابع ، أحكام المعاملات ، دار العلم للملايين بيروت ،  
الطبعة الاولى فبراير ١٩٦٦ م ، ص ١١ - ١٢ .
  - ( ٦ ) سورة البقرة : الآية ( ٢٨٢ ) .
  - ( ٧ ) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧ .

٢ - واستدلوا بما روى عن عمرو بن عوف المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما ، والمسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما . " روى الترمذى وقال حديث حسن صحيح . ( ١ )

ووجه الدلالة من هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : " المسلمون على شروطهم " أى ثابتون واقفون عندها ، وقوله " الا شرطا حرم حلالا كسأن يشترط عليه ترك الصلاة ، وقوله " أو أحل حراما " مثل أن يشترط عليه شرب الخمر ، وعلى هذا فالتأجيل لا يلزم عليه احلال حرام أو تحريم حلال ، فيكون شرطا جائزا يجب الوفاء به .

٣ - واستدلوا أيضا بما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه " ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل أن يسلفه ألف دينار ، فقال : ائنتي بالشهداء أشهدهم ، فقال : كفى بالله شهيدا ، قال : فأنتي بالكفيل ، قال : كفى بالله كفيلا ، قال : صدقت ، فدفعها اليه الى أجل مسمى . . " ( ٢ ) والحديث طويل وقال فيه ابن حجر ( ٣ ) : " أنه يدل على جواز الأجل في القرض ووجوب الوفاء به . ووجه الدلالة فيه قوله : " فدفعها اليه الى أجل مسمى " ويفهم منه جواز تأجيل القرض الى وقت معلوم .

( ١ ) الشوكاني ، نيل الأوطار . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

( ٢ ) ابن حجر ، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل العسقلاني ، فتح الباري

بشرح البخارى ، الجزء الخامس ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابسي

الحلبي وأولاده بعصر ، طبعة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م ، ص ٢٧٥ .

( ٣ ) ابن حجر ، فتح الباري . . ، نفس المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

وذهب جمهور الفقهاء من الشافعية (١) والحنفية (٢) والحنابلة (٣) والمشهور عن الشيعة الامامية (٤) الى أنه لا يجوز شرط الأجل في القرض، ولا يلزم الأجل سواء كان مشروطا في العقد أو متأخرا عنه. واستدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة الآتية:

١ - "ان عقد القرض اعارة وصلة في الابتداء ومعوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة ، فانه لو أعاره المتاع الى شهر كان له أن يسترده في الحال ان لا جبر في التبرع ، أما على سبيل الانتهاء فلا يصح أيضا لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربا . " (٥)

٢ - ان المقرض متبرع " فلو لزم الأجل فيه لصار التبرع ملزما المتبرع شيئا وهو الكف عن المطالبة الى مضي الأجل وذلك يناقض موضوع التبرع، واشترط ما يناقض موضوع العقد لا يصح وكذلك الحاقه به لا يصح ، ولهذا لا يلزم الأجل فيه وان ذكر بعد العقد . " (٦)

---

(١) الرافعي ، فتح العزيز شرح الوجيز ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .

(٢) الكاساني ، بدائع الصنائع . . . الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٦ .

(٣) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .

(٤) محمد جواد مغنية ، فقه الامام جعفر الصادق . . . الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٥) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار . . . الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

(٦) السرخسي ، المنسوط ، الجزء الرابع عشر ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .



٣ - واستدلوا ايضا بأن للمثل المردود حكم العين بغير زيادة أو نقصان  
- أي كأن المقترض ردّ نفس العين - والا كان تطبيق دراهمهم  
بدراهم بلا قبض في المجلس فلزم اعتبارها شرعا كالعين ، وإذا جعلت  
كالعين والتأجيل في الأعيان لا يصح . ( ١ )  
وردّ أصحاب هذا الرأي على ما أورده أصحاب الرأي الأول - أي  
القاتلون بالجواز - من أدلة بالآتي :

أولا - \* ان آية المداينة \* ليس فيها دلالة على جواز التأجيل في سائر  
الديون وإنما فيها الأمر بالاشهاد على دين قد يثبت فيه التأجيل ،  
ثم يحتاج أن يعلم بدلالة أخرى جواز التأجيل في الدين وامتناعه \* ( ٢ )  
ثانيا - ان حديث \* المسلمون على شروطهم \* في اسناده كثير بن عوف وهو  
ضعيف جدا كذبه الشافعي وأبو داود وتركه أحمد ( ٣ ) ، وذكر  
الصنعاني أن في الميزان عن ابن حبان أن لكثير هذا عن أبيه عن  
جده نسخة موضوعة . ( ٤ ) .

وردّ القاتلون بالجواز على أدلة المانعين بالآتي :

( ١ ) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار . . . الجزء الخامس ، مرجع

سابق ، ص ١٥٨ .

( ٢ ) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء الأول ، مرجع سابق ،

ص ٣٢٢٢ .

( ٣ ) الشوكاني ، نيل الأوطار . . . الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦

( ٤ ) الصنعاني ، سبل السلام . . . الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٤٠ .

- ١ - ان العارية اذا كانت مقيدة بعمل كزراعة أرض أو بأجل كسكنى دار شهرا مثلا فانها تكون لازمة الى نهاية ذلك العمل او الأجل ، وان لم تكن مقيدة بعمل أو أجل فانها تلزم الى انقضاء مدة ينتفع فيها بمثلها عادة. (١) وبهذا يظهر أن قياس المانعين — التأجيل في القرض على العارية غير صحيح لأن حكم الأصل وهو لزوم التأجيل في العارية محل خلاف فلا يجوز القياس عليه.
- أما قولهم بأنه يلزم في التأجيل تحقق الربا ، فان الشارع قد رخص في القرض للحاجة ومصلحة العباد كما رخص في بيع العرايا استثناء من بيع المزبنة المنهى عنه لتحقيق الربا فيه وذلك للحاجة. (٢)
- ٢ - ان القرض أقدم على التأجيل برضاء فيجب أن يلزم بما ألزم به نفسه اختيارا ، وهذا لا ينافي كونه متبرعا بأصل القرض وباشتراط التأجيل فيه . بحيث لا يلزم به قبل اقدمه عليه ، أما بعد التزامه فيكون واجبا عليه كالمستطوع اذا شرع في نافلة فيجب عليه اتمامها وهو متبرع فيها قبل الشروع ، أما بعد الشروع فهو ملزم بما التزم به .
- ٣ - أما قولهم بأن للمثل المردود حكم العين بغير زيادة أو نقصان وأن التأجيل في الأعيان لا يصح ، فيرد عليه بأن القرض انما شرع على خلاف قاعدة الربا للمصلحة فلا يحتاج الى جعل البدل مثل العين .

(١) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،

ص ١٢٦ .

(٢) القرافي ، شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي ، الفروق ، الجزء

الثاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٤٠ .

٤ - وأما ما ذكره عن الحديث واسناده ، فانه - أي الحديث - وان كانت طرقة لا تخلو من مقال ، الا أن روايته من طرق متعددة مثل عبد الله ابن الحسين وهو ثقة وكثير بن زيد وغيرهما من الثقات يقوى بعضها بعضا ويجعله يرتقى الى درجة الحسن لغيره فيصح الاحتجاج به . ( ١ )

ويترجح لدينا القول الأول أي جواز التأجيل في القرض لما تقدم من أدلة قوية صحيحة ، ولأن تحديد مدة معينة يتم بعدها استيفاء القرض في مصلحة لكلا الطرفين ، حيث يكونا على علم بوقت السداد بدلا من الجهل به ، فقد يطالب المقرض بحقه في وقت قد لا يتمكن المقرض من سداه فيه مما قد يؤدي الى نزاع بينهما ، كذلك يمكن التأجيل المقرض من تهيئة ماعليه خلافا لما لو ترك الأمر بغير أجل معلوم .

#### محل القرض :

وهو الشيء الذي يقع عليه القرض ، وقد وضع الفقهاء قاعدة في المحل فقالوا " يجوز اقراض كل ما يسلم فيه . . . معينا أو موصوفا في الذمة . . . وأما ما لا يسلم فيه فلا يجوز اقراضه " ( ٢ ) وقالوا : " يجوز اقراض كل مال يملك بالبيع ويضبط بالوصف لأنه عقد تملك يثبت العوض فيه في الذمة فجاز فيما يملك ويضبط بالوصف كالسلم " ( ٣ ) وانما قيل - يضبط بالوصف - ليتمكن تمييزه عن غيره اذا وصف بصفاته فيمتنع الخلاف فيه اذا وصف .

( ١ ) الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

( ٢ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلي على المنهاج ، الجزء

الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

( ٣ ) المطيعي ، محمد نجيب ، المجموع شرح المذهب - التكملة الثانية ،

الجزء الثالث عشر ، مكتبة الارشاد جدة ، مطبعة الحضارة العربية القاهرة

الطبعة الاولى ، بدون تاريخ ، ص ١٦٨ .

وعلى ما تقدم فيجوز استقراض الدراهم والدنانير والفلوس والمعادن والأخشاب والحبوب والشمار والملابس والعبيد (١) والحيوان الا ما حرم منه وغير ذلك من الأموال التي تباع وتضبط بالوصف ، وكل مكيل وموزون ومعدود ، وقال الحنفية لا يجوز قرض غير المعدود والمكيل والموزون وما يعد متقاربا لأنه لا مثل له . (٢) ، ويرد على الحنفية بأنه قد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا ورتّ ربا عيا . (٣)

(١) اختلف الفقهاء في قرض الجوارى - الاماء - فذهب المالكية والشافعية في الأظهر الى جواز استقراض الجارية لمن لا يحل له وطؤها ، ولا يحل لمن لا يجوز له ذلك لما في جوازها من اعارة الفروج ، واستثنى المالكية قرض الجارية الصبية التي لا تشتبهى ، ويصح استقراضها للصبى الذى لا يشتبهى وللشيخ الفاني حيث لا يتأتى الاستمتاع منها . وعن بعض الشافعية يجوز استقراض الجوارى لانسه عقد يملك به المال فجاز أن يملك به من يحل له وطؤها . وروى عن الامام احمد انه كره قرض الجوارى والعبيد وقيل هي كراهية تنزيه وقيل كراهية تحريم .  
انظر في ذلك :

- الخرشي على مختصر خليل : ج ٥ ، ص ٢٢٩ ، شرح الجلال  
المحلى على منهاج الطالبين : ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، نهاية المحتاج  
للرطبي : ج ٣ ، ص ٢٢٦ ، والمعنى : ج ٤ ، ص ٣٥١ ،  
(٢) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ .  
(٣) مسلم ، صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢٢٤ .

وفي قرض الجواهر - وهي ما لا يضبط بالوصف - قولان ، أحدهما أنه يجوز قرضها ، لأن ما لا مثل له يضمنه المستقرض بالقيمة ، والجواهر كغيرها في القيمة ، والقول الثاني : لا يجوز قرضها ، لأن القرض يقتضي ردّ المثل وما لا يضبط بالوصف لا مثل له . ( ١ ) وفي اقراض الخبز وجهان كالجواهر . ( ٢ )

واتفق الفقهاء على عدم صحة قرض ما لا يسلم فيه وما لا يمكن ضبطه كالاشجار وتراب المعادن والعقار ومنفعته ولو معيناً ، وفي قول الشافعية يصح في نصف العقار فما دونه شائعاً عيناً ومنفعة لثبوته في الذمة . ( ٣ )

ويرد المثل في المثل لأن مقتضى القرض رد المثل ، وأما ما لا مثل له ففيه وجهان : أحدهما ، يجب رد قيمته كما لو أظف متقوماً ، لأن ما ضمن بالمثل إذا كان له مثل ضمن بالقيمة إذا لم يكن له مثل كالمستغاثات ، والثاني يجب رد مثله في الصورة لما رواه أبو رافع من أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكراً وأمر أبا رافع أن يرد البكر بالبكر ( ٤ ) ، ثم انه ردّ له خياراً رباعياً عندما لم يجد بكراً ، فكان هذا رد مثل ما اقتضت في الصورة والصفة تقريباً ( ٥ )

- ( ١ ) المفني ، ابن قدامة ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ ، وكذلك حاشية القليوبي على شرح الجلال على المنهاج ، الجزء الثاني مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .
- ( ٢ ) انظر في ذلك : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، ص ٢٠٣ ، وشرح الجلال على المنهاج ، الجزء الثاني ، ص ٢٥٩ ، والمفني الجزء الرابع ، ص ٣٥٣ ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، ص ٣٩٥ .
- ( ٣ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال على المنهاج ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .
- ( ٤ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .
- ( ٥ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

والوجه الثاني هو الأصح \* لأن ما ثبت في الذمة بعقد السلم ثبت بعقد القرض قياسا على ما له مثل ، ويخالف المتلفات فان المتلف متعدد فلم يقبل منه الا القيمة لأنها . أحصر وهذا عقد أجزى للحاجة فقبل فيه مثل ما قبض كما قبل في السلم مثل ما وصف . ( ١ )

وانا أوجبنا القيمة ، فان قلنا يملك القرض بالقبض ، وجبت القيمة حين القبض ، وان قلنا أنه يملك بالتصرف ، فيعتبر قيمة أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف . وان اختلفا في القيمة أو صفة المثل فالقول قول المستقرض مع يمينه لأنه ظالم . ( ٢ )

ولو كان محل القرض فلوسا رائجة فحرّمها ولي الأمر أو تركت المعاملة بها ، فليس للمقرض الا مثل ما أقرض . ( ٣ ) ، وذهب الحنابلة الى أن له قيمتها يوم أخذها ( ٤ ) ، وقيل له قيمتها يوم حرمت .

أما ان تعامل بها الناس مع تحريمها فقد ذهب المالكية والشافعية . كما نقل عنهم ابن قدامة - الى أنه ليس له الا مثل ما أقرض لأن ذلك ليس بعيب حدث فيها فجرى مجرى نقص سعرها ، وقال الحنابلة يلزم أخذها لأن تحريم السلطان لها منع انفاقها وأبطل ماليتها فأشبه كسرها . ، وأما رخص السعر فلا يمنع ردها لأنه لم يحدث فيها شيء ( ٥ ) ، والأول أولى لصحة دليبه .

( ١ ) محمد نجيب المطيعي ، المجموع شرح المهذب - التكملة الثانية ،

الجزء الثالث عشر ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

( ٢ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع

سابق ، ص ٢٥٩ .

( ٣ ) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠ .

( ٥ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، نفس المرجع السابق والصفحة .

القرض بفائدة مشروطة :

أجمع الفقهاء على أن القرض ان كان بفائدة أو منفعة اشترطها  
المقرض على المستقرض فهو حرام ، وصور المنفعة التي قد تصاحب القرض  
كثيرة منها أن يقرضه مبلغا من المال على أن يبيعه داره ، أو على أن يرد له  
أجود منه أو أكثر ، ومنها أيضا أن يقرضه شيئا مكسرا أو رديئا فيشترط عليه  
أن يردّه صحيحا أو جيدا . ( ١ )

واستدل الفقهاء على تحريم القرض بفائدة مشروطة بالكتاب<sup>(٢)</sup> والسنة

والاجماع والمعقول :

أما الكتاب فقوله تعالى : \* وأحلّ الله البيع وحرم الربا \* ( ٣ )

قال الجصاص ( ٤ ) : " الربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله انما كان  
قرض الدراهم والدنانير الى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون  
به . . . " وقال ايضا : " ان العرب لم تكن تعرف ان بيع الذهب بالذهب  
والفضة بالفضة نساء ربا وهوربا في الشرع " ثم ذكر أن ربا الجاهلية انما  
كان قرضا مؤجلا بزيادة مشروطة .

( ١ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٦

( ٢ ) انظر الأدلة من الكتاب والسنة في تحريم ربا الديون ، الباب الاول

الفصل الثاني ، ص ٥٣ وما بعدها .

( ٣ ) سورة البقرة : الآية ( ٢٧٥ ) .

( ٤ ) الجصاص ، أحكام القرآن ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص :

أما السنة ، فقوله صلى الله عليه وسلم : " كل قرض جرّ منفعة فهو وجه من وجوه الربا " ( ١ ) وبما روى الامام مالك في الموطأ أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال : " يا أبا عبد الرحمن ، انسي أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما أسلفته ، فقال عبد الله : فذلك الربا " ( ٢ )

واستدل الامام ابن حزم على تحريم اشتراط المنفعة في القرض بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ما بال اقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وان اشترط مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق " ( ٣ )

أما الاجماع ، فقد أجمع العلماء على تحريم القرض اذا اقترن بغائصة مشروطة . قال ابن قدامة : " وكل قرض شرط فيه أن يزيد ، فهو حرام بلا خلاف ، قال ابن المنذر : أجمع السلف على أن السلف اذا شرط على المستسلف زيادة أم هدية فهي ربا " ( ٤ )  
أما المعقول ، فلأن القرض عقد ارفاق وقربة ، فاذا شرط فيه منفعة خرج عن موضعه . ( ٥ )

وعلى ما تقدم فان من أقرض شيئاً لا يحل له شرعاً اشتراط أية زيادة على مبلغ القرض عند رده ، سواء كانت الزيادة في القدر أو في الصفة لأنها ربا محرم بالقرآن والسنة واجماع المسلمين .

- ( ١ ) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .  
( ٢ ) مالك ، الامام مالك بن أنس ، الموطأ ، الجزء الثاني ، تعليق محمد فواد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى الباهي الحلبي واولاده بمصر ، بدون تاريخ ، ص ٦٨٢ .  
( ٣ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .  
( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .  
( ٥ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، نفس المصدر السابق ، ص ٣٥٤ .



ردّ القرض بأكثر عددا أو أجود صفة :

أى قضاء القرض بزيادة غير مشروطة ، وقد اختلف الفقهاء في الزيادة اذا كانت غير مشروطة وكانت عند الوفاء بعد حلول الدين ، فقد ذهب الشافعية الى أن المستقرض اذا ردّ بلا شرط فحسن ، ويستحب له أن يرد أجود ما أخذ ، ولا يكره للمقرض أخذ ذلك (١) وقالوا ايضا : " ولو أقرض من غير شرط وردّ المستقرض ببلد آخر أو أجود أو أكثر جاز " (٢) وهو قول الحنفية ان قالوا : " فان قضاء أجود بلا شرط جاز " (٣)

وذهب الحنابلة ايضا الى أن المقرض اذا أقرض من غير شرط وردّ المستقرض خيرا من القدر والصفة أو دونهما جاز (٤) فالحنابلة يقولون بجواز ردّ ما دون القرض أيضا برضا المقرض ، والى مثل هذا القول ذهب الامام ابن حزم وقال " فمعطى أكثر مما اقترض وأجود مما اقترض مأجور ، والذي يقبل أدنى ما أعطى أو أقل ما أعطى مأجور وسواء كان ذلك عادة أو لم يكن مالم يكن عن شرط " (٥)

أما المالكية فقد اختلفوا في قضاء القرض بأكثر عددا أو أجود صفة ، فذهب جمهور المالكية الى أنه يجوز رد أفضل مما اقترضه صفة فقط ، لأنه حسن قضاء اذا كان بلا شرط والا منع (٦) . وأجاز بعضهم رد القرض بأجود صفة

- 
- (١) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠  
(٢) الرافعي ، فتح العزيز . . ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .  
(٣) الحصكفي ، شرح الدر المختار ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .  
(٤) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .  
(٥) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .  
(٦) الدردير ، الشرح الصغير على أقرب المسالك . . ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

وبأكثر عددا إذا كان بلا شرط وهو قول ابن حبيب . ( ١ )

وروى عن ابن عباس وابن عمر وأبي بن كعب أن المقرض \* يأخذ قرضه

ولا يأخذ فضلا ، لأنه ان أخذ فضلا كان قرضا جرم منفعة \* . ( ٢ )

ومما تقدم يتبين لنا أن الفقهاء اختلفوا على ثلاثة آراء :

الرأى الأول :

وهو جواز رد القرض بأفضل مطلقا أى سواء في الصفة أو في العدد ،

وهو رأى الشافعية والحنفية والحنابلة والظاهرية وابن حبيب من المالكية .

الرأى الثاني :

وهو جواز قضاء القرض بالأفضل صفة فقط . وهو قول المالكية .

الرأى الثالث :

وهو تحريم الزيادة مطلقا ، وهو قول ابن عباس وابن عمر وأبي بن كعب .

واستدل أصحاب الرأى الأول على ما ذهبوا اليه بما رواه ابو رافع

أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا وردّ رباعيا ، وقال : \* ان خيار

الناس أحسنهم قضاء \* ( ٣ ) وبما روى عن جابر بن عبد الله أنه قال : أتيت

النبي صلى الله عليه وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني \* ( ٤ ) ولأنه

لم يجعل تلك الزيادة عوضا في القرض ولا وسيلة اليه ولا الى استيفاء دينه

فحلّت كما لو لم يكن قرض ، أى أنه متطوع بالزيادة .

( ١ ) ابن جزى ، محمد بن احمد الفرناطي ، المالكي ، قوانين الأحكام

الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، دار العلم للملايين بيروت ، طبعة

جديدة ١٩٢٤م - ص ٣١٢ .

( ٢ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .

( ٣ ) رواه مسلم ، راجع نص الحديث في هذا الفرع ، ص ١٢٨ .

( ٤ ) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

واستدل اصحاب الرأى الثانى بما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال :  
" كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الابل فجاء يتقاضاه ،  
فقال : " أعطوه " فطلبوا سنه فلم يجدوا الا سنا فوقها ، فقال : " أعطوه "  
فقال الرجل : " أوفيتني أوفاك الله " فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
" خيركم أحسنكم قضاء " ( ١ ) وقالوا بأن قضاء النبي عليه الصلاة والسلام للدين  
الذى عليه بالأفضل في الصفة فقط لا في العدد .

أما اصحاب الرأى الثالث فدليلهم أن الزيادة على القرض ربا ،  
والربا حرام .

والراجح لدينا هو ما ذهب اليه أصحاب الرأى الأول الشافعية  
والحنفية والحنابلة وابن حزم وابن حبيب من المالكية ، الذين قالوا بجواز  
قضاء القرض بأفضل مطلقا لاستدلالهم بالأدلة الصحيحة الدالة على ذلك .

أما استدلال المالكية - أصحاب الرأى الثانى - بحديث أبي هريرة  
فيعارضه حديث جابر بن عبد الله المصرح بأن الزيادة كانت قيراطا ان جاء  
في رواية البيهقي : " . . . وأرسل - أى النبي صلى الله عليه وسلم - السى  
بلال فقال : أعطه أوقية ذهب وزده " فأعطاني أوقية ذهب وزادني قيراطا " ( ٢ )  
فهذه الرواية تدل صراحة على أن الزيادة كانت في العدد ، وأيضا ما رواه ابن  
حزم من طريق سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال :  
" قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب وزادني نحو من ثمانين درهما " ( ٣ )

( ١ ) الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

( ٢ ) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

( ٣ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

وإذا ردّ المستقرض القرض بأفضل منه ثم عاد بعد ذلك يلتمس من المقرض قرضا ثانيا فاقرضه ، فلا يجوز للمقرض أن يأخذ عند الرد الا مشسلا ما أقرض ، فان أخذ زيادة أو أجود ما أقرض كان حراما . ( ١ )

وإذا كان المستقرض معروفا بحسن القضاء ، اى اذا اقترض ردّ أكثر مما اقترض أو أجود منه ، فعند المالكية لا يجوز اقراضه الا أن يشترط رد المثل ، لأن العادة كالشرط عندهم . ( ٢ )

وعند الحنفية يجوز ذلك لأنه حسن قضاء وهو مندوب اليه ، وانما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر ، والتحرز عنه أولى اذا كان يعرف أنه فعل ذلك لأجل القرض . ( ٣ )

وأجاز الحنابلة اقراضه : " لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان معروفا بحسن القضاء فلا يمكن القول ان اقراضه مكروه ، ولأن المعروف بحسن القضاء خير الناس وأفضلهم ، وهو أولى الناس بقضاء حاجته وتفريج كربته ولا يجوز أن يكون ذلك مكروها " ( ٤ )

أما الشافعية فلهم وجهان في ذلك أوجههما الكراهة ، قال صاحب مغني المحتاج : " وفي كراهة الاقراض من تعود ردّ الزيادة وجهان ، أوجههما الكراهة " . ( ٥ ) وقال ابن حجر الهيثي " ولو عرف المستقرض برد الزيادة كره اقراضه على أحد وجهين ، ويترجح ان قصد ذلك " ( ٦ )

- 
- ( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .
  - ( ٢ ) الدردير ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ ، وأيضا انظر قوانين الاحكام الشرعية لابن جزى ، مرجع سابق ، ص ٣١٧ .
  - ( ٣ ) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الرابع عشر ، مرجع سابق ، ص ٣٥-٣٦ .
  - ( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .
  - ( ٥ ) الشربيني الخطيب ، مغني المحتاج ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .
  - ( ٦ ) ابن حجر الهيثي ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج . . . الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

والقول الأول بعدم الجواز هو الراجح لدينا حتى لا يكون ذلك سبيلا للاستقراض ورد القرض بالزيادة .

القرض بزيادة غير مشروطة قبل الوفاء :

ذهب الحنابلة ( ١ ) والمالكية ( ٢ ) والحنفية ( ٣ ) الى أنه لا يجوز للمستقرض اعطاء المقرض اى شيء مقابل القرض قبل الوفاء ، فاذا أعطاه هدية أو شيئا نظير القرض قبل الوفاء ولم يتقدم منه له مثل ذلك ولم تجر به العادة بينهما قبل القرض كان ذلك ربا والربا حرام شرعا .

قال صاحب المغني : " وان شرط أن يؤجره داره بأقل من أجرتها ، أو على أن يستأجر دار المقرض بأكثر من أجرتها ، أو على أن يهدى اليه هدية أو يعمل له عملا كان أبلغ في التحريم ، وان فعل ذلك من غير شرط قبل الوفاء لم يقبله ولم يجز قبوله الا أن يكافئه أو يحسبه من دينه الا أن يكون شيئا جرت به العادة بينهما قبل القرض " . ( ٤ )

وجاء في الخرشي على مختصر خليل : " ان من عليه الدين يحرم أن يهدى لصاحب الدين هدية ، ويحرم على صاحب الدين قبولها ، لأن ذلك يؤدى الى التأخير بزيادة . . ولا تحرم الهدية ونحوها ان تقدم مثلها بينهما قبل المدائنة وعلم أنها ليست لأجل الدين . " ( ٥ )

- 
- ( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .
  - ( ٢ ) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .
  - ( ٣ ) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الرابع عشر ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
  - ( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .
  - ( ٥ ) الخرشي شرح على مختصر خليل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

وقال السرخسي : " ان الهدية اذا لم تكن لأجل القرض فلا مانع

من قبولها " ( ١ )

واستدل هوؤلاء على تحريم تقديم الهدية ونحوها للمستقرض قبـل

الوفاء بما رواه البخارى عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :

" واذا أقرض فلا يأخذ هدية " ( ٢ ) وايضا ما رواه ابن ماجة عن أنس بن

مالك أنه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدى اليه ، فقال : فسأل

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا أقرض أحدكم قرضا فأهدى اليه أو حمله

على الدابة يركبها ولا يقبله الا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك " ( ٣ ) .

واستدلوا بما رواه البيهقي عن زر بن حبيش أنه قال : قلت لأبي بن

كعب : يا ابن المنذر اني اريد الجهاد فأتي العراق فأقرض ، قال :

انك بأرض الربا فيها كثير فاش ، فاذا أقرضت رجلا فأهدى اليك هدية

فخذ قرضك وأردد اليه هديته " ( ٤ )

واستدلوا ايضا بما روى عن محمد بن سيرين " أن أبي بن كعب

أهدى الى عمر بن الخطاب من ثمرة أرضه فردّها ، فقال أبي : لم رددت

عليّ هديتي وقد علمت أنني من أطيب أهل المدينة ثمرة ، خذ عني ما تردّ عليّ

هديتي " وكان عمر رضي الله عنه أسلفه عشرة آلاف درهم " ( ٥ )

( ١ ) السرخسي ، المسوط ، الجزء الرابع عشر ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

( ٢ ) الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

( ٣ ) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

( ٤ ) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .

( ٥ ) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء الخامس ، نفس المرجع السابق

واستدلوا ايضا بما روى البخارى عن أبي بردة عن أبي موسى قال :

قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي : " انك بأرض فيها الربا فاش ، فاذا كان لك على رجل دين فأهدى اليك حمل تين أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذه فانه ربا " . ( ١ )

وما ذكرناه من أحاديث وآثار تدل على عدم جواز أخذ المقرض هدية من المستقرض ان كانت لأجل القرض ولم تجر العادة بمثلها بينهما قبل القرض ، فأخذ الهدية في هذه الحالة يعتبر منفعة زائدة في القرض ومن ثم فهي ربا والربا حرم شرعا .

أما الشافعية فكما هو ظاهر من مذهبهم يرون جواز الهدية في القرض عند ردّ البديل ان كانت بلا شرط ، أما فيما لو جرت عادة الاهداء بين المقرض والمستقرض قبل القرض أو عدمها فلم يفتوا القول في ذلك الا ما أشار به الماوردي من استحباب التنزه عن قبولها قبل ردّ البديل ، فقد قال صاحب مغني المحتاج : " ولا يكره للمقرض أخذ ذلك ( أى الزيادة ) ولا أخذ هدية المستقرض بغير شرط .. قال الماوردي : والتنزه عنه أولى قبل ردّ البديل " . ( ٢ )

وقال الرطبي ( ٣ ) - بعد أن بين أن كل قرض جرّ منفعة مشروطة فهو ربا ( فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضعه فمنع صحته ، وشمل ذلك شرطا ينفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر ، ومنه القرض لمن يستأجر ملكه : أى مثلا بأكثر من قيمته لأجل القرض ان وقع ذلك

( ١ ) الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

( ٢ ) الشرييني الخطيب ، مغني المحتاج .. الجزء الثاني ، مرجع

سابق ، ص ١١٩ .

( ٣ ) الرطبي ، نهاية المحتاج .. الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص :

شرطا ان هو حينئذ حرام بالاجماع والا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء . . . ثم قال : " ولم يكره للمقرض الأخذ كقبول هديته ولو فسي الربوى للخبر " ان خياركم " نعم الأولى كما قال الماوردي تنزهه عنها قبل رد البدل . ) ويفهم ما قاله الرطبي أنهم لا يحرمون قبول هديئة المستقرض اذا كانت بلا شرط وانما يقولون الأولى التورع عنها ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : " ان خياركم أحسنكم قضاء " ( ١ )

وبالرغم من أن صاحب مغني المحتاج لم يورد أدلة للماوردي على ما ذهب اليه ، الا أنه نقل رده على ما استدل به جمهور المالكية والحنابلة والحنفية حيث قال : " ومارواه البخاري وغيره ما يدل على الحرمة فبعضه شرط فيه أجل وبعضه محمول على اشتراط الهدية في العقد " ( ٢ )

ويمكن الرد على ذلك بأن ( قول النبي صلى الله عليه وسلم " اذا أقرض فلا يأخذ هدية " عام يشمل ما اذا كان الاهداء بشرط أو بغيره ، وقد قال الأصوليون : ان الفعل في سياق النهي أو الشرط يعم . ويقاس على الهدية غيرها من أوجه الانتفاع بدليل الأحاديث والآثار التي تؤكد تحريم انتفاع المقرض بأي وجه من وجوه المنفعة سواء كانت المنفعة مشروطة أو غير مشروطة اذا كانت قبل الوفاء ، ومن ثم يتضح لنا أن حمل الحديث المذكور الذي أفاد عموم النهي عن اعطاء هدية للمقرض على أنه خاص بالهدية المشروطة مردود ان أنه يخالف قواعد الأصول لأن النهي من عام العام " ( ٣ )

( ١ ) انظر الحديث كاملا : ص ١٢٨

( ٢ ) الشرييني ، مغني المحتاج ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص :

١١٩ - ١٢٠ .

( ٣ ) عبد الرحمن ، رمضان حافظ ، بحث مقارن في المعاملات المصرفية والبدل

عنها في الشريعة الاسلامية دار الهدى للطباعة القاهرة ، طبعة

١٩٧٨ م ، ص ٣٩ .



ويرد على ما ذكره الرطبي من استدلالهم بقوله صلى الله عليه وسلم :  
" ان خياركم أحسنكم قضاء " على جواز قبول هدية المستقرض قبل الوفاء ،  
بأن الاستدلال به غير صحيح ، لأن الحديث - كما سبق أن ذكرنا - مخصوص  
بجواز ردّ القرض بأفضل منه ، والظاهر أن الأمر قد اشتبه عليهم في جواز  
قضاء القرض بأفضل منه فظنوا أن هذا يجوز مطلقا ولو قبل الأداء ، وقد حقق  
هذا المعنى الشوكاني ( ١ ) إذ قال : " ولا يلزم من جواز الزيادة في  
القضاء على مقدار الدين جواز الهدية ونحوها قبل القضاء لأنها بمنزلة  
الرشوة فلا تحل كما يدل على ذلك حديثا أنس بن مالك ( ٢ ) وأثر عبد الله  
ابن سلام .

وعلى ما تقدم وعلى رأى جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة والحنفية  
انه اذا عاد على المقرض منفعة أو فائدة - هدية أو غيرها - من غير شرط  
قبل الوفاء بسبب القرض ، فانها محرمة شرعا لأنها ربا وقد نهى صلى الله  
عليه وسلم عن كل قرض جرّ منفعة .

وفاء القرض بأقل منه :

إذا اشترط المقرض أن يرد المستقرض دون ما أقرضه ففي ذلك  
قولان ، أحدهما يجوز ذلك لأن القرض إنما أجزى رقبا بالمستقرض ، وشرط  
النقصان لا يخرج به عن موضوعه خلافا لشرط الزيادة ، ولذا جاز ، وهو أحد

( ١ ) الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .  
( ٢ ) يريه الحديثين اللذين استدل بهما جمهور الفقهاء من المالكية  
والحنابلة والحنفية على تحريم هدية المستقرض قبل الوفاء ، راجع  
الحديثين والأثر المذكور ص ( ١٤٩ ، ١٥٠ ) من هذا الفرع .

وجهين للشافعية (١) . والقول الثاني : أنه لا يجوز ، لأن مقتضى  
القرض رد العثل ، وشرط النقصان يخالف مقتضاه فلم يجوز كما لو شرط  
الزيادة \* وهو قول الحنابلة (٢) والوجه الثاني للشافعية .

ونرجح القول بجواز اشتراط النقصان في القرض لمصلحة المستقرض  
لأنه من باب الارفاق والتيسير لقوله تعالى : \* وان كان ذو عسرة فنظرة الى  
ميسرة وأن تصدقوا خيرا لكم ان كنتم تعلمون \* (٣)  
أما قياس اشتراط ردّ القرض ناقصا على اشتراط ردّه زائدا فغير  
صحيح لتحقق الربا في الزيادة بخلاف النقصان ففيه ابراء للمستقرض عن بعض  
حق المقرض عليه برضا المقرض التام .

-----  
(١) المطيعي ، المجموع شرح المذهب - التكملة الثانية ، الجزء الثالث

عشر ، مرجع سابق ، ص (١٧١) .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

(٣) سورة البقرة : الآية ( ٢٨٠ ) .

### الفرع الثالث

#### التصور الفقهي للودائع النقدية

بالنظر الى ما تقدم من أحكام عقود الوديعة والقرض في الفقه الاسلامي ، وبالتأمل في القواعد المنظمة للودائع المصرفية النقدية ، نجد أن هذه الودائع بأنواعها ليست ودائع حقيقية بالمعنى الشرعي ان لا تنطبق أحكام الوديعة الشرعية عليها ، وانما تأخذ حكم القرض ، فهي قروض من المودعين للمصرف .

فالمصرف يتصرف في الودائع ويخلطها بغيرها ويستثمر الجزء الأكبر منها لصالحه ، فيده عليها يد ضمان ، وليس للوديع في الوديعة الشرعية التصرف والانتفاع بالوديعة بغير إذن المودع ، واذا انتفع بها بغير إذن يكون متعديا ، واذا أذن له صاحبها بالتصرف فيها والانتفاع بها تصير عارية مع بقاء عينها ، أما ان كانت نقودا فتصير قرضا لأن النقود لا تعسار لاستهلاكها بالانتفاع بها ، ولذا يرد مثلها ، لان القرض مضمون برد المثل . فالودائع لأجل يتصرف فيها المصرف باذن من المودع باعتبار أن تحديد الأجل بين الطرفين - المودع والمصرف - اذن من الأول للثاني باطلاق يده في الوديعة بالتصرف فيها والانتفاع بها باستثمارها خلال مدة الأجل ، وفي هذه المدة يستطيع المصرف تدبير مثل الوديعة عند انتهاء الأجل المحدد ليردها للعميل المودع - كذلك فالمصرف يدفع عن هذا النوع من الودائع - فوائد لمصلحة المودع ، وهذه الفوائد تقترب عبادة بالقرض ، أما في الوديعة فان المودع هو الذي يدفع أجر الحفظ للوديع ، وهذا ما لا نجده في الودائع لأجل وغيرها . ولهذا فالودائع لأجل تعتبر قروضا من العملاء للمصرف .

وبالمثل ، فالودائع تحت الطلب لا تأخذ صفة الوديعة الشرعية ،  
وانما تأخذ حكم القرض أيضا ، ويدل على ذلك أن المصرف يتسلم الوديعة  
ويخلطها بغيرها ثم يتصرف فيها بائن المودع الضمني ، واعتبار الاذن الضمني  
جائز لأنه قائم على العرف واعتبار العرف في التصرفات اجازة الفقهاء  
حيث لا يكون هنالك نص ، والثابت بالعرف كالثابت بالنص. ( ١ )

كذلك من ناحية السحب ، فان العميل يسحب من غير ماله المودع  
لدى المصرف ، وبهذا يكون السحب أشبه شيء بالقرض ، ويكون كل من  
المودع والمصرف دائئا للأخر ومدينا له ، وعند انتهاء أجل الحساب تقع  
المقاصة بينهما دون طلب ، ومن ناحية أخرى فان العميل قد رضي عند  
زيادة السحب عن المبلغ المسموح به أن يخطر المصرف حتى يستطيع أن  
يدبره . هذا بالإضافة الى أن المصارف قد تدفع فوائد عن الودائع تحت  
الطلب قرضا وتأخذ أحكامه .

والحال كذلك في الودائع الادخارية - ودائع التوفير - والوديعة  
المخصصة لغرض معين فهي قروض ، حيث لها نفس خصائص الودائع لأجل  
والودائع تحت الطلب من حيث استعمال المصرف لها والانتفاع بها ودفع  
الفوائد عنها ، ولهذا ينطبق عليها وصف القرض .

وقد يقال بأن الوديعة المخصصة لغرض معين هي وديعة حقيقية  
بالمعنى الشرعي ان يمتنع فيها على المصرف التصرف فيها والانتفاع بها ،  
بل يحتفظ بها للغرض المخصصة له ، وهذا ما يفرض عليه أن يجنبها ولا يخلطها  
بغيرها ، كما أن المصرف يحتسب لنفسه أجرا نظير الوديعة .

( ١ ) ابن عابدين ، محمد امين ، مجموعة رسائل ابن عابدين ، الجزء الثاني

مطبعة محمد هاشم الكتبي ، بدون تاريخ ، ص ١١٤ .

ويمكن أن يجاب على هذا بأن الذى عليه العمل فى المصارف أن المصرف يخلط الودیعة النقدیة ویتصرف فیها ما یرجىها عن حكم الودیعة الحقیقیة " ویتحفظ المصرف بمبلغ مائل لمبلغ هذه الودیعة لتتفید المطلوب منه على قول أهل الرأى من أن النقود لاتتعین بالتعیین ، ولا یحتفظ بذات النقود المودعة .

وقد یقال ایضا بأن ارادة كل من المودع والمصرف لم تتصرف الى القرض وانما الى الودیعة ، ویرد على هذا بأن الفقهاء یبنون أحكامهم فی العقود على القاعدة الفقهیة المعروفة من أن الاعتبار فی العقود والأفعال بحقائقها ومقاصدها دون ظواهر ألفاظها وأفعالها (١) ، وعلى هذا فلا اعتبار هنا للألفاظ التي تبودلت بین المودع والمصرف بشأن العقد سواء أكانت الودیعة أم الفاظ القرض ، فالایداع هنا لم یكن من أجل الحفظ فقط ، وانما انطوى على ان من المودع للمصرف باستعمال الودیعة ، والمودع یعلم سلفا أن المصرف یخلط الودیعة بغيرها ویتصرف فیها باستثمارها سواء فی الاقراض أو فی غیره من أوجه الاستثمار ، والودیعة هنا نقدیة وهى ما یهلك بالاستعمال ، ولهذا یردق علیها وصف القرض دون غیره من العقود الشرعیة الأخرى .

ویرى بعض الكتاب المعاصرين أن الودائع تحت الطلب لا یمكسن تکیفها على أنها قروض من الناحیة الشرعیة ، بل هی ودائع حقیقیة ، ان أنها توضع تحت الطلب ویسحب منها العییل المودع فی الوقت الذى

---

(١) ابن القیم ، شمس الدین أبى عبد الله بن أبى بكر ، اعلام الموقعین ، الجزء الثالث ، تحقیق محمد محیى الدین عبد الحمید ، دار الفكر بیروت ، مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزیع بیروت ، بدون تاریخ ، ص ٩٥ .

يختاره هو وهذا ما يطلب في الوديعة الحقيقية ، كما أن ارادة المودع لم تتجه في ايداعه الى القرض ، والمصرف لم يتسلم الوديعة على أنها قرض بدليل انه يتقاضى أجرة - عولة - عليها . ( ١ )

أما بالنسبة لخلط المصرف للوديعة فيرى هذا البعض أن المالكية (٢) يعتبرون التصرف في الوديعة المثلية أمر مكروه لا يرقى الى مرتبة الحرمة ان كان الوديع طيبا وخاصة اذا كانت الوديعة من الدراهم أو الدينانير أى من النقود ، وقد ذهب أشهب ( ٣ ) من المالكية الى عدم الكراهة في الدراهم والدينانير ، كما أن المالكية يوجبون على الوديع ردّ المثل مع بقاء عقد الايداع لأن مثله عينه . وعلى هذا فان ما ذهب اليه المالكية يرد الاعتراض بوجود حفظ الوديعة وردها بعينها . وبهذا تكون الوديعة تحت الطلب وديعة حقيقية بالمعنى الشرعي ( ٤ ) .

ويمكن القول بأن ما ذكره بخصوص انصراف ارادة المودع والمصرف الى الايداع دون القرض ، قد سبق الرد على مثله .

أما بالنسبة لاستدلالهم بما ذهب اليه المالكية من جواز التصرف في الوديعة المثلية ورد مثلها ، فاننا نسلم به الا أنه لا يمكن الاستدلال به على أن الودائع تحت الطلب هي ودايع حقيقية بالمعنى الشرعي ، وذلك

( ١ ) د . حسن عبد الله الأمين ، الودائع المصرفية النقدية . . ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

( ٢ ) راجع رأى المالكية في هذا ص ( ١١٤ ) .

( ٣ ) ابن جزىء - قوانين الأحكام الشرعية . . ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦ .

( ٤ ) د . حسن عبد الله الأمين ، الودائع المصرفية النقدية . . ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

لأن الثابت ان المصارف قد تدفع فوائد على الودائع تحت الطلب خاصة اذا بلغت الوديعة مبلغا كبيرا يفرض المصرف بابقائها لديه مدة طويلة مع دفع الفوائد لاصحابها ، وهذا مما يجعلها تأخذ حكم القرض وليس الوديعة بمعناها الشرعي ، وبهذا يتضح عدم صحة ما ذهبوا اليه .

الا أننا نقول بأن المصارف ان كانت لا تدفع فعلا فوائد لأصحاب الودائع تحت الطلب ، وانما تتقاضى أجرا على الحفظ ، ففي هذه الحالة يمكن اعتبار الوديعة تحت الطلب وديعة حقيقية بالمعنى الشرعي استنادا الى ما ذهب اليه المالكية من جواز استعمال الوديعة والتصرف فيها ان كانت من النقود ، على أن يقوم الوديع برد مثلها للمودع مع بقاء عقد الايداع .

#### حكم الودائع المصرفية النقدية :

على ما تقدم من تخريج الودائع النقدية على أنها قروض ، فإن قبول المصرف لهذه الودائع كقروض من عملائه المودعين ، وقيامه بدفع فوائد لهم نظير هذه القروض ، لا يجوز شرعا ، لأن القرض ان كان بفائدة أو منفعة مشروطة فهو محرم شرعا لما فيه الربا .

ولا يعني قبولنا تخريج الودائع تحت الطلب على أنها ودائع حقيقية ان كان المصرف لا يدفع فوائد عنها لخلوها من الفائدة وتقاضي المصرف أجرا - عمولة - مقابل قيامه بحفظها ، لا يعني القول بجوازها مادامت معاملات المصرف الأخرى سواء في الودائع الأخرى أو في غيرها من الاعمال

المصرفية تقوم على الفائدة . واذا كنا نريد تعامللا صحيحا لا شبهة فيه فيجب أن تكون أعمال المصرف ومعاملاته كلها قائمة على أساس شرعي ووفق الأحكام والقواعد الشرعية ، وأما الأخذ بيمض الأحكام وتطبيقها في نوع واحد من التعامل المصرفي ، بينما تقوم المعاملات الأخرى على الربا فهذا ما لا يجوز القبول به .



## المطلب الثاني

البديل الاسلامي عن لفائدة على الودائع النقدية

---

ذهبنا الى أن الودائع النقدية هي قروض من المودعين للمصرف نظير فوائد يدفعها الأخير للمودعين ، وأن هذه الفوائد هي فوائد ربوية ومن ثم فايداع النقود بفائدة حرام شرعا ، واذ كنا قد قررنا عدم شرعية الفائدة على الودائع فيلزم ايجاد البديل لهذه الفوائد حتى تكون معاملات المصرف وما يقدمه من خدمات لعملائه سليمة شرعا بخلوها من الربا المحرم شرعا .

والبديل الاسلامي الذي نراه من وجهين : أولهما أن يقوم المصرف بقبول الودائع النقدية وحفظها على أساس عقد الاجارة وبأخذ أجرا مقابل قيامه بهذا العمل من المودعين يتفق عليه بدلا من أن يدفع فوائد عليها .  
والوجه الثاني : يقوم على أن المودعين يهدفون من الودائع حصولهم على ربح ، وعلى هذا فيمكن للمصرف أن يقوم باستثمار هذه الودائع على أساس عقد المضاربة ويقسم ماينتج عنها من ربح بين المصرف والعميل المودع على الوجه الشرعي - كما سيأتي - .  
وسنبحث في الفرعين الآتيين عقدي الاجارة والمضاربة ، وبيان أحكامهما وقواعدهما في الفقه الاسلامي .

## الفرع الأول

### عقد الاجارة في الفقه الاسلامي

---

#### تعريف الاجارة في اللغة :

الاجارة مشتقة من الأجر أو هي اسم للأجرة واشتهرت في العقد (١)  
جاء في لسان العرب " الأجر : الجزاء على العمل .. والأجرة : الكراء ..  
والاسم منه الاجارة وهي منه أجر يأجر ، وهو ما أعطيت من أجر في عمل .. وآجره  
يؤجره ايجارا وموأةجرة .. وآجر الانسان واستأجره .. والأجير : المستأجر  
وجمعه أجراء .. وآجره الله في مصيبته : آجره يؤجره اذا أتاه وأعطاه  
الأجر والجزاء ، وكذلك أجره يأجره ويأجره .. " (٢)

#### تعريفها شرعا :

عرف الشافعية الاجارة بأنها " عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة  
للذلل والاباحة يعوض معلوم وصفا " (٣) وعرفها الحنابلة بأنها " بيع  
المنافع " (٤) وعند الحنفية هي " تملك نفع مقصود من العين بعوض " (٥)

---

(١) قليوبي ، حاشية على شرح الجلال على منهاج ، الجزء الثالث ،  
مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٣) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،  
ص ٦٧ .

(٤) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٤٣٣ .

(٥) الحصكفي ، شرح الدر المختار ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٤٨٥ .

وعرف المالكية الاجارة بأنها " عقد معاوضة على تملك منفعسة  
بعوض بما يدل " (١) كما عرفوها أيضا بأنها " تملك منافع شي" مباحة  
مدة معلومة بعوض " (٢) ويطلق المالكية اسم الاجارة على العقد على  
منافع الآدمي وماينقل غير السفن والحيوان ، أما العقد على منافع ما لاينقل  
كالأرض والدور ، وماينقل من سفينة وحيوان فيسونه كراء . (٣)

### مشروعية الاجارة :

الاجارة مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع والعقل ، أما الكتاب  
فقوله تعالى : \* قالت احداهما يا أبت استأجره ان خير من استأجرت  
القوى الأمين . قال اني أريد أن انكحك احدى ابنتي هاتين على أن  
تأجرني ثمانى حجج فان أتمت عشرا فمن عندك \* (٤) - أى على أن  
تكون أجيرا لي ، أو أنه جعل انكاحه احدى ابنتيه عوض اجارته . وقوله  
تعالى : \* فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت  
لاتخذت عليه أجرا \* (٥) . وهذا يدل على جواز أخذ الأجر على اقامة  
الجدار وبالتالي جواز الاجارة . وقوله تعالى : \* فان أرضعن لكم فآتوهن  
أجورهن \* (٦) وهو يدل على جواز اجارة المرأة التي ترضع ولد غيرها  
فدل على جواز الاجارة .

- (١) الدردير ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ، الجزء الرابع ،  
مرجع سابق ، ص ٦ .
- (٢) الدردير ، أهوالبركات أحمد بن محمد ، الشرح الكبير بهامش  
حاشية الدسوقي ، الجزء الرابع ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر  
بيروت ، بدون ، ص ٢ .
- (٣) الدردير ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ، الجزء الرابع ،  
نفس المصدر السابق والصفحة .
- (٤) سورة القصص : الآيتان ( ٢٦ - ٢٧ ) .
- (٥) سورة الكهف : الآية ( ٧٧ ) .
- (٦) سورة الطلاق : الآية ( ٦ ) .

أما السنة فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال \* احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الذي حجه أجره \* (١) وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، قال الله تعالى : \* ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره \* (٢) وروى عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : \* استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا من بني الديل هاديا خريتا - أي ماهرا بالهداية - وهو على دين كفار قريش فدفعنا اليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال براحلتيهما \* (٣) وروى البيهقي (٤) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : \* آجرت نفسي من خديجة سفرتين بقلوص \* . وروى أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمى الفتم لأهل مكة بقراريط .

فما ذكرناه من أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية يدل على جواز الاجارة وجواز أخذ الأجر .

(١) القسطلاني : شهاب الدين احمد بن محمد ، ارشاد السارى شرح

صحيح البخارى ، الجزء الرابع ، دار الكتاب العربي بيروت ،

الطبعة السابعة ١٣٢٣ هـ ، ص ١٣٩ .

(٢) العيني ، عمدة القارى .. ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٣) القسطلاني ، ارشاد السارى .. ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،

ص ١٢٨ .

(٤) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

أما الاجماع فقد أجمع أهل العلم على جواز الاجارة ، قال ابن قدامة : " وأجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر على جواز الاجارة الا ما يحكى عن عبد الرحمن بن الأصب أنه قال : لا يجوز ذلك لأنه غرر ، يعني أنه يعتقد على منافع لم تخلق ، وهذا غلط لا يمنع انعقاد الاجماع الذى سبق فسي الأعمار وسار في الأعمار " ( ١ )

أما العقل " فان الحاجة الى المنافع كالحاجة الى الأعيان ، فلما جاز العقد على الأعيان وجب أن تجوز الاجارة على المنافع ، ولا يخفى ما بالناس من الحاجة الى ذلك " ( ٢ )

وعلى هذا فان الحكمة من مشروعيتها هي حاجة الناس اليها ، ان قد يريد الانسان قضاء حاجة فلا يتوفر الثمن لديه فيحتاج الى الاجارة لدفع حاجته .

وقد اختلف الفقهاء في الاجارة أهي موافقة للقياس أم مخالفة له ؟ فذهب بعضهم الى أنها موافقة للقياس ذلك أنه ( ليس في القرآن ذكر اجارة جائزة غير اجارة الظئر - أى المرأة التي ترضع ولد غيرها - في قوله تعالى \* فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن \* ( ٣ ) . والحكم انما يكون على خلاف القياس اذا كان النص قد جاء في موضع يشابهه بنقيض ذلك الحكم فيقال هذا خلاف قياس ذلك النص ، وليس في القرآن ولا في السنة ذكر فساد اجارة شبه هذه الاجارة " ( ٤ )

( ١ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٣٣ .

( ٢ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الخامس ، نفس المصدر السابق والصفحة .

( ٣ ) سورة الطلاق : الآية ( ٦٤ ) .

( ٤ ) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣ .

وزهد البعض الآخر الى أنها مشروعة على خلاف القياس ، لأنها  
بيع منفعة في مقابل عوض معلوم ، والمعاوضات يستحق فيها تسليم الثمن  
بتسليم العين كالحال في الأعيان المحسوسة والمنافع في الاجارات فـ في  
وقت العقد معدومة فكان ذلك غررا ومن بيع مالم يخلق ، والمعدوم لا يحتمل  
البيع على أساس القياس ، فكان ذلك غررا ومن بيع مالم يخلق ، الا أنها وان  
كانت معدومة في حالة العقد ، فهي مستوفاة في الغالب ، والشرع انما لحظ  
من هذه المنافع ما يستوفى في الغالب أو يكون استيفاؤه وعدم استيفائه  
على السواء . ( ١ )

وقال الكاساني : " الاجارة بيع المنفعة والمنافع للحال معدومة ،  
والمعدوم لا يحتمل البيع فلا يجوز اضافة البيع الى ما يؤخذ في المستقبل  
كإضافة البيع الى أعيان تؤخذ في المستقبل فاذا لاسبيل الى تجويزها  
لا باعتبار الحال ولا المآل ، فلا جواز لها رأسا لكننا استحسنا جوازها  
بالكتاب والسنة والاجماع " ( ٢ ) وعلى هذا فالاجارة جازت استحسانا .

### أنواع الاجارة وأركانها :

الاجارة على نوعين : اجارة على المنافع ، وفيها يكون المعقود عليه  
المنفعة ، والنوع الثاني هي الاجارة على الأعمال ، وفيها يكون المعقود عليه  
العمل . ( ٣ ) ومثال الاجارة على المنافع اجارة العقار والدواب والعروض ،  
ومثال الاجارة على الأعمال استئجار أرباب الحرف والصناعات .

( ١ ) ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

( ٢ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

( ٣ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الرابع ، نفس المصدر السابق

وجاء في الروضة : " الاجارة قسان : وارده على العين ، كمن استأجر دابة بعينها ليركبها أو يحمل عليها ، أو شخصا بعينه لخياطة (١) ثوب ، واجارة وارده على الذمة كمن استأجر دابة موصوفة للركوب أو الحمل " وأركان عقد الاجارة عند المالكية هي العاقدان أي المؤجر والمستأجر ، والأجرة والصيفة والمنفعة (٢) . ولم يجعل الشافعية المنفعة ركنا بل قصروا الأركان على العاقدين والأجرة والصيفة (٣) . وعند الحنفية أركانها الايجاب والقبول بلفظ يدل عليها . (٤) ويشترط في العاقدين العقل والبلوغ والرضا (٥) فلا تصح من المجنون والصبي ، وعند المالكية شرط صحتها العقل وشرطا للزوم التكليف والرشد ، ويتوقف لزوم اجارة الصبي اذا آجر نفسه أو سلعة - على ان وليه ومثله العبد والسفيه ان عقدا على سلعة ، أما ان آجر نفسه فلوليه النظر ان كان في الأجر محاباة " . (٦)

ويشترط في الصيفة لفظ أو ما يقوم مقامه يدل على تملك المنفعة بعوض . (٧) ويشترط في الأجر أن يكون ظاهرا منتفعا به مقدورا على

- 
- (١) الثورى ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .  
(٢) الخطاب ، مواهب الجليل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .  
(٣) الثورى ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .  
(٤) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .  
(٥) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .  
(٦) الدردير بالشرح الصغير ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٧ .  
(٧) الخطاب ، مواهب الجليل . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

تسليمه ومعلوما ذاتا وأجلا - أى ان أجل فلا بد من علم الأجل - أو حلولا  
أى بأن يدخل على الحلول أو يسكتا ولم يكن يعرف التأجيل . (١)

ويملك الموءجر الأجرة بمجرد العقد اذا أطلق ولم يشترط المستأجر  
أجلا ، وهو قول الشافعية والحنابلة (٢) ، أما المالكية (٣) والحنفية (٤)  
فقد ذهبوا الى أنه لا يملكها بالعقد فلا يجب تسليمها بالعقد لأن العقد  
وقع على المنفعة ، فالأجر لا يلزم بالعقد بل بتعجيله - أى الأجر - أو شرطه  
في الاجارة المنجزة ، أو الاستيفاء للمنفعة أو تمكنه منه ، فيجب الأجر لدار  
قبضت ولم تسكن لوجود تمكنه من الانتفاع . (٥)

وكل ما جاز لنا في البيع جاز عرضا في الاجارة (٦) . وقال النووي  
" يجوز أن تكون الأجرة منفعة سواء اتفق الجنس كما اذا أجر دارا بمنفعة  
دار ، أو اختلف بأن أجرها بمنفعة عبد ، ولا ريب في المنافع أصلا حتى لو  
أجر دارا بمنفعة دارين .. ولا يشترط القبض في المجلس . " ولا يجوز  
ان يجعل الأجرة شيئا يحصل بعمل الأجير " (٧) .

-----

- (١) الدردير ، الشرح الصغير .. ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٨
- (٢) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .
- (٣) الدردير ، الشرح الصغير ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٨ ،  
وأيا حاشية الدسوقي : ح ٤ ، ص ٣ .
- (٤) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار .. ، الجزء السادس ، مرجع  
سابق ، ص ١٠ .
- (٥) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار .. ، الجزء السادس ، نفس المصدر  
السابق ، والصفحة .
- (٦) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .
- (٧) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .



ويشترط في المنفعة أن تكون متقومة أى لها قيمة ، وأن تكون ملوكة ،  
وأن تكون معلومة احترازا عن المجهولة لأن الجهالة تفضي الى المنازعة ،  
ويشترط في المنفعة ايضا أن تكون مقدورا على تسليمها للمستأجر ، وأن تكون  
مشروعة غير محرمة ، \* ويجب أن لا تكون متعينة على المؤجر كالصلاة وحمل  
ميت أو دفنه أو فتوى تعينت على عالم . كما يجب أن لا تكون متضمنة استيفاء  
عين قصدا احترازا من استئجار شاة لشرب لبنها أو شجرة لأكل ثمرها ،  
فان المقصود انما هو شرب اللبن وأكل الثمر واستئجار الرضاع \* ( ١ )

والأجير نوعان : أجير خاص وهو الذى يعمل لشخص واحد ( ٢ ) ،  
أى هو الذى يقع عليه العقد في مدة معلومة لعمل معلوم ، كاستئجار رجل  
لخياطة ثوب أو لرعاية غنم مثلا يوما أو شهر - ويستحق المؤجر نفعه  
في كل المدة وسي خصا لاختصاص المؤجر بنفعه في تلك المدة دون سائر  
الناس .

والنوع الثاني هو الأجير المشترك ، وهو الذى يعمل لعامة  
الناس ( ٣ ) ، كالخياط والطبيب مثلا ، ويسمى مشتركا لأنه يتقبل أعمالا من  
شخصين أو أكثر في وقت واحد ويعمل لهم جميعا ويشتركون في منفعتهم  
واستحقاقها ، ويستحق الأجير المشترك أجره بانجاز عمله .

- 
- ( ١ ) الدردير ، الشرح الصغير ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٦-١٠ .  
( ٢ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .  
( ٣ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الرابع ، نفس المصدر السابق  
والصفحة .  
( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ .

والأجير المشترك ضامن لما جنت يده ، لأنه لا يستحق العوض  
الا بالعمل ، فاذا تلف الثوب مثلا بفعله لم يكن له أجر فيما عمل فيه ،  
وان تلف بغير فعله وبسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالسرقة والحريق فلا ضمان  
عليه .

وقيل : يضمن اذا كان يعمل في ملك نفسه كالخياط والخباز ،

فاذا عمل في غير مكانه لا ضمان عليه .

وليس لكل من طرفي عقد الاجارة فسخه لأنه عقد لازم من الطرفين  
سواء كان لعذر أو لم يكن ، لأنه عقد معاوضة فكان لازما كالبيع ، ولأنها  
نوع من البيع وانما اختلفت باسم كما اختلفت الصرف والسلم ، وهو قول الحنابلة  
والمالكية والشافعية ( ١ ) ، وعن أبي حنيفة يجوز للمكترى فسخها لعذر في  
نفسه . ( ٢ )

وعلى ما تقدم من أحكام عقد الاجارة ، يمكن للمصرف أن يقبل  
الودائع النقدية على أساس هذا العقد ، فعقد الاجارة هنا ينصب على  
بيع المنفعة أو الخدمة ، وهي قيام المصرف بحفظ النقود لعميله والقيام  
بالخدمات التبعية التي تنشأ عن الايداع .

ويستحق المصرف الأجرة مقابل قيامه بحفظ النقود ، ويجب  
الاتفاق على الأجرة وبيانها وتحديدها في العقد أو مجلس العقد حتى  
لا يكون الأجر مجهولا جهالة فاحشة توهم الى النزاع .

---

( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ .  
( ٢ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، نفس المصدر السابق والصفحة .

والمصرف يأخذ وضع الأجير المشترك ، لأن يعمل في خدمة أكثر من مودع - في حالة الودائع - ولهذا ينطبق عليه ما ينطبق على الأجير المشترك من استحقاق الأجر والضمان . فالمصرف لا يستحق الأجر إلا إذا قام فعلا بالعمل الموكل له من عملائه .

أما بخصوص الضمان ، فإن هلك النقود المودعة لدى المصرف بالسرقة أو الحريق مثلا فهو ضامن ، ان كان يمكنه الاحتراز عن ذلك ببسذل العناية الكافية وتأمين خزائنه ، أما ان كان لا يمكنه الاحتراز - أي حصل التلف والهلاك بقوة قاهرة - فلا ضمان عليه .

ويمكن القول أنه ان هلكت الوديعة لدى المصرف - الأجير المشترك - سواء بما يمكن الاحتراز منه أو بقوة قاهرة ، أن يتفق بين الطرفين على الصلح على نصف قيمة الوديعة الهالكة .

## الفرع الثاني

### عقد المضاربة في الفقه الاسلامي

---

#### تعريف المضاربة في اللغة :

المضاربة على وزن المفاعلة ، وهي مشتقة من مادة " ضرب " ، ومعناها اللغوي مأخوذ من ضرب في الأرض بمعنى مشى على الأرض ، جاء في لسان العرب : ( ضربت في الأرض ابتغى الخير من الرزق . . وقال تعالى : \* وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة . . ) ( ١ ) أى سافرتم . . يقال : ضرب في الأرض اذا سار فيها مسافرا فهو ضارب . والضرب يقع على جميع الأعمال الا قليلا . . وضرب في التجارة وفي الارض وفي سبيل الله وضاربه في المال : من المضاربة وهي القراض . والمضاربة أن تعطي انسانا من مالك ما يتجر فيه على ان يكون الربح بينكما أو يكون له سهم معلوم من الربح ، وكأنه مأخوذ من الضرب فسي الأرض لطلب الرزق ، قال تعالى : \* علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله \* ( ٢ ) ( ٣ ) وقال ابن قدامة أن المضاربة هي لغة أهل العراق ، أما أهل الحجاز فيسمونها قراضا . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) سورة النساء : الآية ( ١٠١ ) .
  - ( ٢ ) سورة الزمل : الآية ( ٢٠ ) .
  - ( ٣ ) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٥٤٤ .
  - ( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

تعريفها في اصطلاح الفقهاء :

شاع استعمال لفظ المضاربة عند الحنفية والحنابلة والشيعة الزيدية ، أما المالكية والشافعية فانهم يسمون هذا العقد القراض . وقد عرّف الحنفية المضاربة بأنها " عقد شركة في الربح بحال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب " ( ١ ) وعرّفها الحنابلة بأنها " أن يدفع رجل ماله الى آخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطان . . " ( ٢ ) والى مثل هذا التعريف ذهب الشيعة الزيدية . ( ٣ )

وعرّف المالكية القراض بأنه " توكيل علي تجر في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه ان علم قدرهما " ( ٤ ) أي قدر المال المدفوع للمضاربة به والجزء المشتراط لعامل المضاربة . وعرّفه الشافعية بأنه : " أن يدفع مالا الى شخص يتجر فيسه والربح مشترك بينهما " ( ٥ )

مشروعية المضاربة :

لم يرد بخصوص المضاربة دليل في الكتاب أو السنة ، الا أنها

- 
- ( ١ ) الحصكفي ، شرح الدرالمختار . . ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .
  - ( ٢ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .
  - ( ٣ ) ابن المرتضى ، البحر الزخار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .
  - ( ٤ ) الخرخشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .
  - ( ٥ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

ثابتة بالاجماع المستند الى السنة التقريرية . ( ١ )

فقد كان عقد المضاربة مما يجرى به التعامل قبل الاسلام ، فقد جاء في السيرة النبوية أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مال للسيدة خديجة رضي الله عنها مضاربة الى الشام قبل بعثته عليه الصلاة والسلام ، حيث كانت رضي الله عنها تاجرة ذات شرف ومال تستأجر الرجال في مالها وتضاربهم اياه بشيء تجعله لهم . ( ٢ )

وبعد بعثته صلى الله عليه وسلم وفي حياته استمر تعامل المسلمين به وأقرهم عليه الصلاة والسلام عليه ، فقد روى أن العباس بن عبد المطلب كان إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ، ولا يشتري به ذات كبد رطبة ، فان فعل فهو ضامن ، فرفع شرطه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه . ( ٣ )

واستمر تعامل المسلمين بالمضاربة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الامام الشافعي - فيما نقله عنه الشوكاني - في كتاب أختلاف العراقيين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه اعطى مال يتيم بالمضاربة . ( ٤ ) ،

( ١ ) السنة التقريرية هي ما أقره الرسول صلى الله عليه وسلم من أعمال دون أن يوءثر عنه قول او فعل في ذلك ، وهي حجة كحججة اقواله وأفعاله ، فالسنة هي ما أضيف اليه صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير .

( ٢ ) ابن هشام ، السيرة النبوية ، المجلد الأول - الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

( ٣ ) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

( ٤ ) الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ .

وذكر الكاساني أن العباس بن عبد المطلب - كان يدفع المال مضاربة لغيره ، وأن ممن دفعوا مال اليتيم مضاربة عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر وأخوه عبيد الله ، وعائشة أم المؤمنين وقال : " ولم ينقل أنه أنكر عليهم من أقرانهم أحد ، ومثله يكون اجماعاً " . ( ١ )

وقال الامام ابن حزم : " القراض كان في الجاهلية ، وكانت قريش أهل تجارة لامعاش لهم من غيرها ، وفيهم الشيخ الكبير الذي لا يطيق السفر ، والمرأة والصفير واليتيم ، فكانوا ذوو الشغل والمرضى يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح ، فأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في الاسلام وعمل به المسلمون عملاً متيقناً لاخلاف فيه ، ولو وجد فيه خلاف ما التفت اليه لأنه نقل كافة بعد كافة الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه بذلك . . " ( ٢ ) وهذا يدل على أن القراض ثبت بالسنة التقريرية .

وقد روى الامام مالك في الموطأ أن أبا موسى الأشعري أعطى عبد الله بن عمر بن الخطاب وأخاه عبيد الله مالا ليتجرا به ثم يوءديان رأس المال الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكتب الى أمير المؤمنين بذلك . وقد باعا وربحا ، ولما وصلا الى أمير المؤمنين عمر جعل المال قراضاً فأخذ رأس المال ونصف ربحه وأعطى عبد الله وعبيد الله نصف الربح الآخر . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) الكاساني ، يدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٧٩  
( ٢ ) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .  
( ٣ ) الامام مالك ، الموطأ ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦٨٧-٦٨٨ .

وروى عن صهيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاث فيهن البركة : البيع الى أجل ، والمقارضة ، وخلط البر بالشعير للبيوت لا للبيع " . ( ١ ) وقد يقال بأن هذا الحديث يدل على جواز المضاربة ، ومن ثم تكون قد ثبتت بالسنة ، الا أن الشوكاني قال بأن في اسناد هذا الحديث راويين مجهولين . ( ٢ )

وما يتقدم يتبين لنا أن مشروعية المضاربة تستفاد من اجماع الصحابة المستند الى السنة التقريرية . وقد نقل عن ابن حزم أنه قال في مراتب الاجماع : " كل أبواب الفقه لها أصل في الكتاب والسنة حاشا القراض ، فما وجدنا له أصلاً فيهما البتة ، ولكنه اجماع صحيح مجرد ، والذي نقطع به أنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره . . " ( ٣ )

ونقل ابن قدامة عن ابن المنذر اجماع أهل العلم على جواز المضاربة في الجطة ( ٤ ) . وقال الكاساني : " وعلى هذا - يعني التعامل بالمضاربة - تعامل الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا في سائر الأعصار من غير انكار من أحد ، واجماع أهل كل عصر حجة " . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) الصنعاني ، سبل السلام . . ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .  
( ٢ ) الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٠١ .  
( ٣ ) السباغي ، شهاب الدين بن أحمد ، الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ، الجزء الثالث ، مكتبة المؤيد بالطائف ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م ، ص ٦٤٣ .  
( ٤ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .  
( ٥ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .



حقيقة المضاربة :

اختلف الفقهاء في حقيقة المضاربة ، هل هي من جنس المعاوضة كالأجارة ، أو من جنس المشاركات ؟

ذهب المالكية والشافعية والحنفية الى أن المضاربة من جنس المعاوضة كالأجارة ، واعتبروا أن جهالة أجر العامل فيها تجعل من هذا العقد أنه وارد على خلاف القياس ، فقد نقل الحطاب عن التوضيح أنه " لاخلاف بين المسلمين في جوازه - أي القراض - فهو مستثنى من الاجارة المجهولة ومن السلف بمنفعة .. " (١) وقال ابن رشد الحفيد أن القراض " مستثنى من الاجارة المجهولة ، وان الرخصة في ذلك انما هي لموضع الرفق بالناس " . (٢)

وقال الرملي ان القراض رخصة لخروجه عن قياس الاجارات . (٣) وذكر الكاساني أن القياس في عقد المضاربة لا يجوز " لأنه استتجار بأجر مجهول بل بأجر معدوم ولعمل مجهول ، لكننا تركنا القياس بالكتاب العزيز والسنة والاجماع " (٤)

أما الحنابلة فقد ذهبوا الى أن المضاربة من جنس المشاركات ، وتبعاً لذلك فان عقد المضاربة ليس وارداً على خلاف القياس وانما هو على وفق القياس لذلك يجوز أن يقاس عليها غيرها ويعطى حكمها ، ومثلوا لذلك بالعمل على الدابة مناصفة وقالوا : لأنها عين تنعى بالعمل عليها فصح

(١) الحطاب ، مواهب الجليل .. ، المجلد الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٣٥٦ .

(٢) ابن رشد ، بداية المجتهد .. ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٩٢

(٣) الرملي ، نهاية المحتاج .. ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠

(٤) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

العقد عليها ببعض نائها كالدراهم والدنانير في المضاربة ، وكالشجر في المساقاة ، والأرض في الزراعة فانه دفع لعين المال الى من يعمل عليها ببعض نائها مع بقاء عينها . ( ١ )

وقال ابن القيم : ( فالذين قالوا " المضاربة والمساقاة والزراعة على خلاف القياس " ظنوا أن هذه العقود من جنس الاجارة لانها عمل بعوض ، والاجارة يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض ، فلما رأوا أن العمل والريح في هذه العقود غير معلومين قالوا هي على خلاف القياس ، وهذا من غلطهم فان هذه العقود من جنس المشاركات لا من جنس المعاوضات المحضة التي يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض ، والمشاركات جنس غير جنس المعاوضات وان كان فيها شوب ( ٢ ) المعاوضة . . . ( ٣ )

ثم قسم ابن القيم العمل الى ثلاثة أنواع فقال : " الأول : أن يكون العمل مقصودا معلوما مقدورا تسليمه فهذه الاجارة اللازمة . الثاني : أن يكون العمل مقصودا لكنه مجهول أو غرر ، فهذه الجعالة ، وهي عقد جائز ليس بلازم . الثالث : وهو مالا يقصد فيه العمل ، بل المقصود فيه المال وهو المضاربة . فان رب المال ليس له قصد في نفس عمل العامل كالمجاعل ، والمستأجر له قصد في عمل العامل ، ولهذا لو عمل ماعمل ولم يربح شيئا لم يكن له شيء " ، وان سمي هذا جعالة بجزء مما يحصل من العمل كان نزاعا لفظيا ، بل هذه مشاركة هذا بنفع ماله وهذا بنفع بدنه . . . ( ٤ ) ويتضح لنا ما تقدم أن الحنابلة توسعوا في مجال العقود والشروط الخاصة بالمعاملات وتيسيرها .

( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

( ٢ ) الشوب : ما خلطته بغيره ، والمشوب : المخلوط .

( ٣ ) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤-٣٨٥ .

( ٤ ) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الاول ، نفس المصدر السابق ،

## شروط صحة المضاربة

=====

### الشروط المتعلقة برأس المال :

أولا - أن يكون رأس المال من النقود المضروبة ، وهو اشتراط عامة الفقهاء \* (١) فلا يصح أن يكون رأس المال من العروض من عقار أو منقول ، لأن المضاربة بغير النقود تؤدي الى ربح مالم يضمن وهو منهي عنه ، ووجه ذلك أن العروض \* أمانة في يد المضارب وربما زادت قيمتها بعد العقد ، فإذا باعها شركة في الربح حصل ربح مالم يضمن ان المضارب يستحق نصيبه من غير ان يدخل شيء في ضمانه ، بخلاف النقود فإنه عند الشراء بها يجب الثمن في ذمته لأنها تتعين بالتعيين فما يحصل له بذلك فهو ربح مضمن \* (٢) ولأن المضارب \* يقبض العرض وهو يساوي قيمة ما ويرده وهو يساوي قيمة غيرها فيكون رأس المال والربح مجهولا \* (٣) وقال الرملي \* ويشترط لخصته - أي القراض - كون المال دراهم أو دنانير خالصة باجماع الصحابة ، ولأنه عقد غرر لعدم انضباط العمل ، والوثوق بالربح جواز للحاجة فكان خاصا بما يروج غالبا وهو النقد المضروب لأنه ثمن الأشياء \* (٤)

وذكر الزيلعي أن ابن أبي ليلى قال بجواز المضاربة في الكيل والموزون لأنها من ذوات الأمثال فيمكن تقدير رأس المال بمثل القبوض . (٥)

(١) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) الزيلعي ، تبیین الحقائق .. الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٥٣ - ٥٤ .

(٣) ابن رشد ، بداية المجتهد .. الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٤) الرملي ، نهاية المحتاج .. الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٥) الزيلعي ، تبیین الحقائق .. الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

وردّ الزيلعي فقال : " وما ذكر عن العروض يقال في الكيل والموزون لأنها عروض وهي تتعين بالتعيين ، فأول تصرف يكون فيها بيع ، وقد يحصل بهذا البيع ربح بأن يبيعه ثم يرخص سعره بعد ذلك فيظهر ربحه بدون الشراء فيكون هذا استجارا على البيع بأجرة مجهولة فيكون باطلا كما في العروض " . ( ١ )

وذكر ابن رشد أن القراض بالنقد من الذهب والفضة منعه مالك والشافعي كما روى عنهما . ( ٢ )

ولاشك أن القول باشتراط ان يكون رأس المال من النقود يتفق مع ما هو شائع في التعامل بين الناس في هذا العصر ، ويتفق مع طبيعة المصارف ووظائفها .

ثانيا - أن يكون رأس المال معلوما معينا فلا تصح المضاربة على مجهول القدر ( ٣ ) ، إذ قد تؤدي الجهالة برأس المال الى المنازعة عند اعادة رأس المال عند تصفية المضاربة .

فإذا أحضر رب المال كيسين مثلا في كل منهما مال معلوم القدر وقال للعامل قارضتك على أحدهما لم يصح سواء تساوى ما فيهما أو اختلف ، وهو قول جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة والحنفية ، والقول الأصح عند الشافعية ( ٤ ) . وقيل يصح ان علم ما فيهما وتساويا جنسا وصفة وقدرًا

( ١ ) الزيلعي ، تبين الحقائق ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

( ٢ ) ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

( ٣ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٥٢ .

( ٤ ) ابن حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الجزء السادس ،

مرجع سابق ، ص ٨٥ .

فيتصرف العامل في أيهما شاء فيتعين للقراهي . ( ١ )

والأول أولى لعدم تعيين المضارب للمال المراد المضاربة به

في الثاني فالجهالة غير يسيرة فيه فلا يصح معها العقد .

ولو قارض على دراهم غير معينة ثم أحضرها في المجلس وعينها صحت

المضاربة كما في الصرف ورأس مال السلم . ( ٢ ) وكذا ان كان المال حاضرا

وأشار اليه رب المال ولم يعرف العامل قدره وصفته فان المضاربة تجوز ان تكفي

الإشارة والقول في قدر المال وصفته للمضارب مع يمينه والبينة على المالك ( ٣ )

ان أن الجهالة في هذه الحالة يسيره وتتفى الجهالة عندما يعرف العامل

مقدار المال وصفته فيصبح معلوما .

ثالثا - أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب . فان كان

لشخص دين على آخر فقال له : اعمل بالدين الذي عليك مضاربة ، أو قال

له : اعمل بديني الذي في ذمتك مضاربة بالنصف ، فالمضاربة فاسدة باتفاق

الفقهاء ( ٤ ) ، وذلك لاحتمال أن يكون آخره لأجل ان يزيده فيه ( ٥ ) ،

ولأن ما في الذمة لا يتحول ويعود أمانة ( ٦ ) . وعلى هذا فلا بد من قبض

الدين أو أحضاره والأشهاد على براءة ذمة المدين . فاذا فعل - أي المدين -

( ١ ) ابن حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الجزء

السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

( ٢ ) الرافعي ، فتح العزيز . . ، الجزء الثاني عشر ، مرجع سابق ،

ص ٧٠ .

( ٣ ) المحصفي ، شرح الدر المختار ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٤٤٢ -

( ٤ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

( ٥ ) الخرخشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،

ص ٢٠٤ .

( ٦ ) ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

رغم فساد المضاربة ، فان الربح له والخسارة عليه ولا شيء من الربح —  
لرب المال للنهي عن ربح ما لم يضمن ، ويستمر الدين في ذمة العامل  
على ما كان . ( ١ )

واختلف الفقهاء فيمن له دين على شخص ووكل شخصا آخر بقبض  
هذا الدين والعمل فيه مضاربة ، فذهب الحنفية ( ٢ ) والحنابلة ( ٣ ) الى  
جواز ذلك ، ان أنهم اعتبروا ذلك " توكيلا بالقبض وازافة للمضاربة الى  
ما بعد قبض الدين . . بخلاف ما اذا قال : اعمل بالدين الذي عليك ،  
حيث لاتجوز المضاربة ، لأن المضاربة توكيل بالشراء ، والتوكيل بالشراء لدين  
في ذمة الوكيل لا يصح حتى يعين البائع والبيع عند أبي حنيفة " . ( ٤ )  
وذهب المالكية ( ٥ ) الى عدم جواز ذلك ، لأن ذلك اشتراط  
منفعة زائدة في المضاربة وهو مذهب الشافعية . ( ٦ )

ونرجح ما ذهب اليه الحنفية والحنابلة من جواز التوكيل في قبض  
الدين والمضاربة به لما فيه من التيسير لأصحاب الحقوق في استيفاء حقوقهم  
ثم انماؤها وزيادتها بالمضاربة .

( ١ ) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،  
ص ٢٠٤ ، وأيضا انظر في ذلك بدائع الصنائع للكاساني ،  
الجزء السادس ، ص ٨٣ .

( ٢ ) الزيلعي ، تبيين الحقائق . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

( ٣ ) ابن قدامة ، الكافي . . ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

( ٤ ) الزيلعي ، تبيين الحقائق . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

( ٥ ) ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص :

٢٣٤ - ٢٣٥ ، وكذلك الخرشي على مختصر خليل ، الجزء السادس

ص ٢٠٥ .

( ٦ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٢

وفي المضاربة بالوديعة ذهب الحنفية (١) والشافعية (٢) ،  
والحنابلة (٣) الى جواز المضاربة بالوديعة وهي في يد الوديع دون اشتراط  
احضارها وقبضها ، فاذا قارض صاحب الوديعة الوديع على ألف درهم مثلا  
هي له عنده وديعة ، أو قال له ضارب بوديعتي وحدد الربح ، صحست  
المضاربة ، لأن رب المال وكله في قبض المال والتصرف فيه ، ولأن رأس المال  
معلوم .

وأما المالكية فقد اشترطوا احضار الوديعة وقبضها فقالوا لا تجوز  
المضاربة بالوديعة الا أن يسلمها الوديع لصاحبها ويقول له اعمل بهـئـنـه  
الوديعة مضاربة . وانما اشترطوا احضارها وقبضها لاحتمال أن يكون الوديع  
أنفقها فتكون عليه ديننا فلا تجوز المضاربة . (٤)

وذكر الكاساني أن المودع اذا قال لمن أودع عنده مالا : اعمل  
بما في يدك بالنصف ، أن ذلك جائز ، وايضا اذا أعطى رجل آخر مالا  
على أن يكون نصفه وديعة في يد المضارب ونصفه مضاربة على نصف الربح فيه ،  
فان ذلك جائز ايضا . والمال في يد المضارب على ماسما لأن كل واحد  
منهما - الوديعة ومال المضاربة - أمانة فلا يتنافيان . (٥)

- 
- (١) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .  
(٢) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .  
(٣) ابن قدامة ، الكافي ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .  
(٤) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع  
سابق ، ص ٢٠٤ .  
(٥) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

ونرجح ما ذهب اليه الحنفية والحنابلة والشافعية من جـواز المضاربة بالوديعة ان كانت في يد المضارب ، لما في القول بجواز ذلك من أهمية بالنسبة لاستثمار الودائع النقدية لدى المصارف .

وأما اشتراط المالكية تسليم الوديعة للمودع لجـواز المضاربة بعد ذلك فليس معقولا ان لا يتماشى مع طبيعة العمل في المصارف في الحالات التي يكون فيها المصرف مضاربا بودائع عملائه ، لما في اخراج النقود المودعة من خزينة المصرف وتسليمها للعميل المودع ، ثم تسليمها مرة أخرى للمصرف ليقوم بالمضاربة بها من مشقة .

رابعا - أن يكون رأس المال مسلما للمضارب ، أما مناقلة أو بالتكفين من المال .

#### الشروط المتعلقة بالربح :

اتفق الفقهاء على أن يكون الربح معلوما ، وذلك بتحديد مقدار نصيب كل من صاحب المال والمضارب من الربح المتحقق عند العقد ، وأن يكون الربح حصة شائعة منه كالثلث أو الربع أو النصف وغير ذلك من الأجزاء وليس مقدارا محددًا كمائة درهم مثلا ، وذلك منعًا للجهرالة التي قد توءدى الى نزاع بين الطرفين ، فلو قال صاحب المال للمضارب ، قارضتك على أن لك في الربح شركا أو شركة أو نصيبا فسد ، وان قال : لك مثل ما شرطه فلان لفلان ، فان كانا عالمين به صح " ( ١ ) وايضا يصح اذا قال له : لك عشرة ان كان الربح مائة دينار لأن العشرة بمنزلة عشر المائة . ( ٢ )

( ١ ) النووى ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

( ٢ ) الخرشى ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع



ولو قال صاحب المال للمعامل بأن لك ثلث المال ، فان هذا يعني بداهة أن لصاحب المال الثلثين ، وكذا ان قال له : قارضتك على أن لي النصف ، دلّ على أن الباقي وهو نصف الربح للمعامل فتصح المضاربة ، وقيل لا تصح في القول الصحيح للشافعية لأن الربح كله لرب المال بالمسك وانما يملك العامل جزءاً منه بالشرط ولم يشترط له شيئاً فبطلت المضاربة . ( ١ ) والأول أولى لما ذكرنا .

وكذلك تصح المضاربة اذا دفع صاحب المال للمضارب ألف درهم مثلاً على أن يشتركا في الربح ، ولم يبين مقدار الربح ، فتجوز المضاربة والربح بينهما نصفان لأن الشركة تقتضي المساواة ( ٢ ) ، وذلك على أساس أن تصريح صاحب المال بالشركة في الربح هو تحديد لمقداره .

واذا أعطى رب المال المال للمعامل على أن الربح كله لرب المال فالمضاربة فاسدة . وهو قول الحنابلة ( ٣ ) وفي الأصح للشافعية ( ٤ ) ، وللمعامل أجر المثل في الحالتين ، وفي القول الثاني للشافعية يكون القراض هنا ابضاعاً . ( ٥ )

---

( ١ ) المطيعي ، المجموع شرح المذهب - الكلمة الثانية ، الجزء الرابع عشر ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

( ٢ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

( ٣ ) ابن قدامة ، الصغرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

( ٤ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

( ٥ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثالث ، نفس المصدر السابق والصفحة . والابضاع : هو توكيل بلا جعل ، اى :

أن يبيعت المال مع من يتجر به متبرعا .

وذهب المالكية الى أنه تصح المضاربة \* اذا اشترط الربح كله  
لرب المال أو لعامل المضاربة لأنه من باب التبرع والهبة ، وإطلاق القراض  
عليه مجاز . ( ١ )

وذهب الشافعية في الأصح الى فساد المضاربة اذا اشترط الربح  
كله للعامل ، وقيل تصح نظرا للمعنى ( ٢ ) ، أى ان المقدم يرد معناه  
على القراض وان كان لفظه لفظ قرض . \* وذهب الحنابلة الى أن المضاربة  
لا تصح اذا اشترط أن الربح كله للمضارب . \* ( ٣ )

وذهب الحنفية الى ان اشتراط جميع الربح للمضارب يعتبر  
قرضا \* لأنه اذا لم يكن تصحيحها مضاربة تصح قرضا ، لأنه أتى بمعنى  
القرض والمبرة في العقود لمعانيها \* ( ٤ ) ويرى الحنفية أنه اذا اشترط  
الربح كله لرب المال يكون ابضاعا . ( ٥ )

ويترجح لدينا القول بفساد المضاربة سواء اشترط صاحب المال  
ان يكون الربح كله له أو للعامل ، وذلك لأن عقد المضاربة يقتضي  
اشترك طرفيه في الربح واختصاص احدهما به ينافي مقتضى العقد .

وأما ما ذهب اليه الحنفية من أن معنى القرض ورد في المضاربة  
استنادا الى أن المبرة في العقود لمعانيها ، فيمكن الرد عليه بأن قصد  
المتعاقدين هو المضاربة ويدل عليه أن لفظ المضاربة أو القراض ورد في  
المقدم ولهذا لا يمكن تحويله الى عقد آخر يختلف عن العقد الأصلي الذي  
أبرمه المتعاقدان .

( ١ ) الخرشى ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع

سابق ، ص ٢٠٩ .

( ٢ ) الشربيني الخطيب ، مغني المحتاج ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

( ٣ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

( ٤ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

( ٥ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، نفس المصدر السابق والصفحة

ويرد على ما ذهب اليه المالكية من المضاربة في الحالتين لأنه من باب الهبة ، بأن الموهوب معدوم - أي غير موجود - فلا تصح الهبة - وعلى هذا فالمضاربة فاسدة وللعامل أجر مثله .

واختلف الفقهاء فيما اذا اشترط الربح أو بعضه لطرف ثالث ، فقد ذهب الشافعية الى أن الربح يجب أن يختص به العاقدان رب المال والمضارب دون غيرها فلا يصح اشتراط بعضه لثالث الا اذا اشترط عليه - أي على الثالث - العمل مع المضارب فيكون قراضا مع رجلين . ويجوز أن يشترط لعبد المالك أو عبد العامل جزءا من الربح ويكون هذا الجزء مضموما الى ما شرط للمالك أو العامل . ( ١ )

وذهب المالكية الى جواز اشتراط الربح أو جزء منه لغير المتعاقدين لأنه من باب التبرع واطلاق القراض عليه مجاز ، ويلزم المالك والمضارب بذلك ان كان المشتراط له معينا .

وجاء في المدونة \* قلت : رأيت المتقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين ، أيجوز ذلك ؟ قال : نعم ، قلت : فهل يرجعان فيما جعلنا من ذلك ؟ قال : لا ، وليس يقضى بذلك عليهما ، ولا أحب لهما فيما بينهما وبين الله تعالى أن يرجعا فيما جعلنا \* ( ٢ )

وأجاز الحنفية أن يشترط المضارب ثلث الربح لرب المال وثلث لعبده على ان يعمل معه وثلث لنفسه أي للمضارب \* ( ٣ )

( ١ ) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

( ٢ ) الامام مالك ، المدونة الكبرى ، المجلد الخامس ، الجزء الثاني عشر ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

( ٣ ) العيرغيناني ، الهداية شرح بداية المبتدي . . ، الجزء الثالث ،

مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

وذهب الشيعة الزيدية الى أنه \* اذا شرط بعض الربح لأجنبي فسدت المضاربة ، لأن الربح المشروط هنا لم يقابل مالا ولا عملا ، وتصح ان كان الأجنبي عبدا للمالك ، ان يطك العبد ما يطك سيده ، وتصح المضاربة اذا شرط ربّ المال أو المضارب بعض نصيبه لأجنبي ، لأن نصيبه ماله فيفعل به ما يشاء. (١)

أما الشيعة الامامية فلمهم وجهان في اشتراط جزء من الربح لغير المتعاقدين - ربّ المال والمضارب - أصحابهما جواز ذلك \* . (٢)

واتفق الفقهاء على أنه اذا حدثت خسارة من غير تفريط من العامل

فهي على ربّ المال فقط ، والعامل أمين لاضمان عليه مالم يتعد . (٣)

والمضارب يستحق نصيبه من الربح بعد أن ينض (٤) جميع

رأس مال المضاربة بلا خلاف بين الفقهاء (٥) . فلا تصح قسمة الربح

بعد انتهاء المضاربة قبل قبض رأس المال ، فاذا اقتسم طرفا المضاربة الربح

ورأس المال في يد المضارب فهلك ، فما أخذ ربّ المال يكون محسوبا من

رأس المال ، ويرجع على المضارب فيما قبضه حتى يتم رأس المال ، فان

بقي شيء بعد ذلك فهو ربح بينهما .

(١) ابن المرتضى ، البحر الزخار ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٨٢

(٢) الحلبي ، شرائع الاسلام . . . ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٢١٨ .

(٣) ابن رشد ، بداية المجتهد . . . ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٢٣٢ .

(٤) ينض : اي يصير دراهم أو دنانير . وقيل يصير عينا بعد ان كان

متاعا .

(٥) ابن رشد ، بداية المجتهد . . . ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٢٤٠ .

الشروط المتعلقة بالعمل :

اختلف الفقهاء في العمل الذي تشمله المضاربة ، فمنهم من قصر عمل المضاربة على التجارة فقط فلا يدخل في نطاقها غير ذلك من الاعمال الحرفية ، ومنهم من توسع في مجال عمل المضاربة ، فقد ذهب الشافعية الى أن " المضاربة هنا الاسترباح - بالبيع والشراء لا بالحرفة كالطحن والخبز ، فان فاعلها يسمى محترفا لا تاجرا " (١) وقالوا : " لو قارضه على أن يشتري الحنطة فيطحنها ويخبزها ، والطعام ليطبخه وبيعه والربح بينهما فهو فاسد .. " (٢) وتوجيه ذلك أن " الطبخ والخبز ونحوهما أعمال مضبوطة يمكن الاستئجار عليها ، وما يمكن الاستئجار عليه فيستغنى عن القراض ، وانما القراض لما لا يجوز الاستئجار عليه وهو التجارة التي لا ينضبط قدرها ، وتمس الحاجة الى العقد عليها فيحتمل فيه - للضرورة - جهالة العوضين " . (٣)

والحنفية كالشافعية في تحديد نطاق المضاربة بالتجارة ، فقد جاء في الهداية أن المضاربة " عقد مقصود منه الاسترباح ولا يتحصل الا بالتجارة فينتظم العقد صنوف التجارة وما هو من صنيع التجار ، والتوكيل من صنيعهم وكذا الايداع والايضاع والمسافرة .. " (٤)

- 
- (١) ابن حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .
- (٢) الرافعي ، فتح العزيز .. الجزء الثاني عشر ، مرجع سابق ، ص ١١ .
- (٣) الرافعي ، فتح العزيز ، الجزء الثاني عشر ، نفس المصدر السابق ص ١٢ .
- (٤) الميرغنياني ، الهداية .. الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

وتوسع الحنابلة والمالكية في مجال عمل المضاربة فلم يقصروه على التجارة فقط ، فقد قال الحنابلة : " يصح خياطة ثوب ، ونسج غزل ، وحصاد زرع ، واستيفاء مال ونحوه بجزء مشاع منه ، كما يصح بيع متاع وغزو بدابة بجزء من ربحه أو سهمها ، ودفع دابة أو نحل ونحوهما لمن يقوم بهما مدة معلومة بجزء منهما - والنماء ملك لهما - لا بجزء من نماء كدّر ونسل وصوف وعسل ونحوهما " (١) .

وجاء في المدونة : " فلو دفعت الى رجلا مالا قراضا فاشترى به ارضا أو اكتراها ، واشترى زريعة وأزواجا فزرع ، فربح أو خسر ، أ يكون ذلك قراضا ويكون غير متعد ؟ قال : نعم ، الا أن يكون قد خاطبه في موضع ظلم أو وعدو ، وأما اذا كان في موضع أمن وعدل فلا يضمن " . (٢)

ونرجح ما ذهب اليه الحنابلة والمالكية ، لأن المقصود من المضاربة تحقيق الربح لكلا الطرفين وذلك يستوجب التوسع في مجال عمل المضاربة لانماء المال سواء في التجارة أو الصناعة أو الزراعة .

وقد وضع الفقهاء شروطا وقواعد تحكم العمل في المضاربة ، وتتوقف هذه الشروط والقواعد على نوع المضاربة ، ذلك أن المضاربة نوعان :

مضاربة مطلقة :

وهي أن يدفع المالك المال مضاربة الى العامل من غير تعيين المكان والزمان والعمل وصفته ومن يتعامل معه العامل ، فيجوز للعامل أن يبيع ويشترى ويوكل ويسافر ويبضع وأن يتعامل مع من شاء لاطلاق العقد (٣) ، ولا خلاف بين الفقهاء في المضاربة المطلقة .

(١) ابن النجار ، منتهى الارادات .. ، الجزء الاول مرجع سابق ، ص

٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٢) الامام مالك ، المدونة الكبرى .. ، المجلد الخامس ، الجزء الثاني عشر ،

مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

مضاربة مقيدة :

وهي أن يقيد بها تقدم ، كأن يقيد بنوع معين من التجارة ،  
أو شخص معين من التجارة ، أو شخص معين يبتاع منه أو مكان معين وغير  
ذلك . ( ١ )

واختلف الفقهاء في أحكام المضاربة المقيدة ، فإذا عين رب المال  
للمضارب شخصا معيناً للتعامل معه بالبيع والشراء ، فقد ذهب الشافعية (٢)  
والمالكية (٣) والشيعة (٤) إلى أنه لا يجوز تقييد العامل بمعاملة شخص  
معين كالبيع من زيد والشراء منه ، لما في ذلك من التضييق الذي يخل  
بالمقصود من المضاربة . وفي قول للشافعية إذا كان الشخص المعين معروفاً  
بأنه سمح في البيع والشراء فيجوز تقييد المضارب بالتجارة معه . ( ٥ )

وذهب الحنابلة (٦) والحنفية (٧) والشيعة الإمامية (٨) إلى  
جواز ذلك ، \* لأنه تقييد بشرط مفيد ، والناس يتفاوتون في المعاملة فسي

- ( ١ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .  
( ٢ ) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .  
وانظر أيضاً نهاية المحتاج ، للرملي ، الجزء الخامس ، مرجع  
سابق ، ص ٢٢٤ .  
( ٣ ) الدردير ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ، الجزء  
الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٦٧ .  
( ٤ ) ابن المرتضى ، البحر الزخار ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .  
( ٥ ) الشربيني الخطيب ، مغني المحتاج ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،  
ص ٣١١ .  
( ٦ ) ابن قدامة ، الكافي . . ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .  
( ٧ ) السرخسي ، المبسوط ، الجزء الثاني والعشرون ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .  
( ٨ ) الحلبي ، شرائع الاسلام . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

الاستقصاء والمساهلة ويتفاوتون في ملاءة الذمة وقضاء الديون \* (١) .  
أما تقييد العامل بالعمل في مكان معين ، فقد اتفق الفقهاء على  
جواز أن يشترط المالك على العامل أن يعمل بالمال في بلد معين أو سوق  
عام معين . وذهب المالكية (٢) والشافعية (٣) الى أنه لا يجوز أن  
يشترط عليه حانوتا معينتا .

وإذا اشترط رب المال على العامل أن يعمل في سلعة معينة  
أو صنف محدد ، فقد ذهب الحنفية (٤) والحنابلة (٥) الى جواز ذلك .  
وذهب الشافعية الى أنه لا يجوز لرب المال أن يشترط على  
العامل شراء متاع معين كهذه الحنطة مثلا ، أو شراء نوع يندر وجوده  
كالياقوت الأحمر والخيل البلق والصيد حيث يندر وتفسد المضاربة ان شرط  
ذلك لانه تضيق يخل بالمقصود . وان لم يندر صحت المضاربة وان لم  
يدم كالشمار الرطبة ، وقيل لا يصح الا اذا قال له تصرف فيه فاذا انقطع  
فتصرف في كذا . (٦) .

- 
- (١) السرخسي ، الميسوط ، الجزء الثاني والعشرون ، مرجع سابق ،  
ص ٤٢ .  
(٢) الامام مالك ، المدونة الكبرى ، المجلد الخامس - الجزء الثاني  
عشر ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .  
(٣) ابن حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الجزء  
السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .  
(٤) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .  
(٥) ابن قدامة ، الكافي ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .  
(٦) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص



ومأثراه فيما ذهب اليه الفقهاء بخصوص تقييد المضارب بالبيع والشراء من شخص معين ، انه لا يجوز لرب المال ان يشترط على المضارب ان يضارب مع شخص معين بالذات ، لان المقصود من المضاربة الربح ونماء المال ، وقد يكون في تقييده بشخص معين اخلال بهذا المقصود . غير أننا نرى جواز تقييد المضارب اذا كان من يراد التعامل معه شركة أو مؤسسة تجارية لأن الغالب أن التعامل مع هذه الجهات ينتج عنه ربح . ونرى جواز تقييد العامل بالمضاربة في بلد معين أو مدينته معينة أو سوق معين ، دون تقييده بمحل تجارى أو حانوت لأنه قد لا يحصل ما يأمله الطرفان من الربح بهذا التضييق .

كما نرى جواز تقييد المضارب بشراء سلع أو بضائع معينة اذا كانت متوفرة في أغلب الاحيان ويرجى تحقيق ربح من المتاجرة بها ، أما اذا كانت هذه السلع والبضائع نادرة الوجود فلا يجوز تقييده بها ان قد لا يجدها . وبصفة عامة لا يجوز تقييد المضارب بما لا يتحصل معه الربح ، لأن المقصود من المضاربة تحقيق الربح .

ومن المسائل الهامة التي تتعلق بالعمل في المضاربة خلط مال المضاربة بغيره ، وقد أجاز الفقهاء خلط مال المضاربة بمال المضارب نفسه أو بمال غيره باذن صاحب المال . فقد قال ابن قدامة : " اذا دفع اليه الفاعل دفع اليه الفاعل آخر ، لم يجز له ضم أحدهما . الى الآخر ، لانه أفرد كل واحد بعقد له حكم فلم يملك تفييره ، فان أمره بضمهما قبل التصرف فيهما أو بعد أن نضاً جاز ، وصار مضاربة واحدة وان كان يعقد التصرف وقبل أن ينضاً لم يجز " . ( ١ )

( ١ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

وبين الكاساني أن القسم الذي للمضارب أن يعمله اذا قيل :  
اعمل برأيك ، وان لم ينص عليه ، فالمضاربة والشركة والخلط ، فله أن  
يدفع مال المضاربة مضاربة الى غيره وأن يشارك غيره في مال المضاربة . . وأن  
يخلط مال المضاربة بمال نفسه اذا قال له اعلم برأيك ، وليس له أن يعمل  
شيئا من ذلك اذا لم يقل له ذلك . ( ١ )

وذهب المالكية ايضا الى انه يجوز للعامل خلط مال المضاربة من  
غير شرط ، والا فسد ، وقد اشترطوا أن يكون الخلط بمال المضارب ، وأن  
يكون المال مثليا ، وأن يكون فيه مصلحة لأحد المالكين غير متيقنة ، وأن  
يكون الخلط قبل العمل أو بعد شغل أحدهما - أي المالكين - وتعيين  
لمصلحة متيقنة . ( ٢ )

وقال النووي في الروضة : \* ان خلط العامل مال المضاربة بماله  
صار ضامنا ، وكذا لو قارضه واحد على مالين بمعددين فخلطهما ضمن ،  
فلو دفع اليه القرضا ثم ألغا وقال : ضمه الى الأول ، فان لم يكن  
تصرف بعد في الأول جاز \* ( ٣ )

وبالتأمل فيما عرضناه من أقوال الفقهاء يتبين لنا أن خلط مال  
المضاربة بغيره لا يجوز متى بدأ العمل في مال المضاربة أو بعد شغل أحد  
المالكين ان تعين لمصلحة متيقنة على رأى المالكية ، وهذا يعني عدم جواز  
دخول طرف ثالث في المضاربة بعد بدء العمل في المال الأول ، وعلى

( ١ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

( ٢ ) الدردير ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي . . .

مرجع سابق ، ص ٤٦٨ .

( ٣ ) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

المنع هي أن ذلك قد يودي الى جهالة الربح والخسارة للأموال الخليفة،  
اذ أن " حكم العقد الأول استقر فكان ربحه وخسرانه مختصا به ،  
فضم الثاني اليه يوجب جبران خسران أحدهما بربح الآخر " ( ١ )

ومن الاحكام المتعلقة بالعمل ايضاً اعطاء المضارب مال المضاربة  
لشخص آخر باذن رب المال ، وقد أجاز المالكية والحنابلة والحنفية ذلك ،  
فقد جاء في المغني : " وان أذن رب المال في دفع المال مضاربة جاز ذلك  
ونص عليه احمد ولا نعلم فيه خلافا ، ويكون العامل الأول وكيلاً لرب المال  
في ذلك ، فاذا دفعه الى آخر ولم يشرط لنفسه شيئاً من الربح كان  
صحيحاً ، وان شرط لنفسه شيئاً من الربح لم يصح ، لانه ليس من جهته مال  
ولا عمل ، والربح يستحق لواحد منهما " . ( ٢ )

وقال المالكية : ان العامل يضمن اذا قارض في مال القراض  
بغير اذن ربه - اي دفعه لشخص آخر يعمل فيه مضاربة - لتعديبه ،  
والربح في هذه الحالة للعامل الثاني ولرب الوال ، ولا يستحق العامل  
الاول شيئاً من الربح لأن القراض جعل لا يستحق الا بتمام العمل ،  
والعامل الأول لم يعمل ، ولذا فلا ربح له ( ٣ )

أما الحنفية فقد قال الكاساني : " فأما اذا قال له اعمل برأيك ،  
فله أن يدفع مال المضاربة مضاربة الى غيره ، لانه فوض الرأي اليه ، وقد  
رأى أن يدفعه مضاربة فكان له ذلك . . " ( ٤ ) وقد جعل الحنفية للمضارب  
الثاني شيئاً من الربح . . . . .

- ( ١ ) البيهوتي ، كشاف القناع . . ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠ .  
( ٢ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .  
( ٣ ) الخرشبي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،  
ص ٢١٤ .  
( ٤ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

وقد وضع الكاساني كيفية تقسيم الريح فذكر أن رب المال اما أن يطلق الريح ولا يضيفه الى المضارب. واما أن يضيفه اليه ، فان أطلق الريح ولم يصفه الى المضارب كأن يقول : اعمل بهذا المال مضاربة وما رزق الله من ربح فهو بيننا نصفان ، فان الريح يقسم بينهما نصفان . فاذا دفع المضارب الأول المال بعد ذلك الى غيره مضاربة بالثلث فربح ، فان المضارب الثاني يأخذ ثلث الريح لأن شرط الأول للثاني قد صحّ لأنه يطك نصف الريح فكان ثلث جميع الريح بعض ما يستحقه الأول فجاز شرطه للثاني وبهذا يكون ثلث جميع الريح للثاني ، ويأخذ ربّ المال نصف الريح لأن المضارب الأول لا يطك من نصيب ربّ المال شيئاً فانصرف شرطه الى نصيبه فقط ويبقى السدس للمضارب الأول . ( ١ )

واذا اتفق المضارب الأول مع الثاني على النصف ، اخذ الثاني النصف ، ولرب المال النصف الاخر ، ولا شيء للمضارب الأول ، لانه جعل جميع ما يستحقه وهو النصف للثاني . واذا اتفق معه على الثلثين فنصف الريح لربّ المال ونصفه للمضارب الثاني ويرجع الثاني على الأول بسدس الريح - الذي شرط له - لتكلمة الثلثين ، وانما صح شرط الزيادة فيما بين الأول والثاني لأن الاول غرّ الثاني بتسمية الزيادة ، والغرور في العقود من أسباب وجوب الضمان . ( ٢ )

وأما ان أضاف الريح للمضارب بأن قال له : خذ هذا المال واعمل فيه مضاربة على أن مارزقك الله من ربح فهو بيننا ، ثم دفع الأول

( ١ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،

( ٢ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، نفس المرجع السابق

المال مضاربة المضارب الثاني بالثلث أو بالنصف أو بالثلثين أو ما يتفقان عليه  
فما شرط للثاني من الربح يسلم له ثم يقسم الباقي مناصفة بين رب المال  
والمضارب الأول . ( ١ ) لأن رب المال فوض اليه التصرف وجعل لنفسه  
نصيبا مما يرزق به الأول .

أما الشافعية فلهم قولان في دفع المضارب مال المضاربة الي غيره  
ليعمل فيه ، فقد جاء في الروضة أن العامل \* ان قارض غيره باذن المالك  
صح وصار وكيفا في مقارضة الثاني ، ولا يجوز أن يشترط العامل الاول شيئا  
من الربح لنفسه ، فان فعل فسد القراض الثاني ولعامله اجرة المثل على  
المالك \* ( ٢ ) وهذا القول يتفق مع قول جمهور الفقهاء بجواز اعطاء العامل  
مال المضاربة لشخص آخر .

وجاء في نهاية المحتاج ان العامل لو قارض غيره باذن المالك فان  
ذلك لا يجوز في الاصح \* لان القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يكون  
أحد العاقدين مالكا لا عمل له ، والآخر عاملا لا ملك له فلا يعدل الي أن  
يعقده عاملان \* ( ٣ )

وما تقدم من أقوال الفقهاء نجد أن المالكية والشافعية في قولهم  
بالجواز والحنابلة قد اتفقوا على أن المضارب الأول لا يستحق شيئا من الربح ،  
لأن الربح يستحق عندهم اما بالمال أو بالعمل ، والمضارب الأول ليس من  
جهته مال ولا عمل .

- 
- ( ١ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .  
( ٢ ) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .  
( ٣ ) الرملي ، نهاية المحتاج . . ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

أما الحنفية فقد جعلوا للمضارب الأول نصيباً من الربح ، وجعلوا تقسيم الربح يدور مع صيغة المضاربة التي يقولها رب المال سواء باطلاق الربح و اضافته للعامل أو بعدم اضافته .  
ولاشك أن القول باستحقاق المضارب الأول لجزء من الربح ، وتقسيم الربح بتلك الكيفية المعقولة ، يتيح الفرصة لقيام المصارف بعطيات استثمار أموال العملاء في اطار المضاربة المشتركة باعطاء هذه الأموال لمؤسسات أو شركات للمضاربة بها على أن يكون للمصرف جزء مما يتحصل من الربح وفق ما ذكرنا من ضوابط تقسيم الربح عند الحنفية .

#### تأقيت عقد المضاربة :

اختلف الفقهاء في تأقيت عقد المضاربة ، فذهب الحنفية والشيعة الزيدية والحنابلة في القول الصحيح عنهم الى جواز التأقيت ، قال ابن قدامة : " يصح تأقيت المضاربة مثل أن يقول : ضاربتك على هذه الدراهم سنة ، فاذا انقضت فلا تبع ولا تشتري " (١) . لأنه تصرف يتوقت بنوع من المتاع فجاز توقيته في الزمان والمكان " (٢)  
وقال الكاساني : " لو أخذ المال مضاربة الى سنة جازت المضاربة عندنا ، لأن المضاربة توكيل ، والتوكيل يحتمل التخصيص بوقت دون وقت " (٣)

(١) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، نفس المصدر السابق ،

ص ٧٠ .

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

وجاء في البحر الزخار : " ويدخلها التعليق والتوقيت كالوكالة كقارضتك سنة فاذا انقضت فلا شراء ، فان قال ولا يبيع فسدت ، ان خالف موجبها ، وان اطلق التوقيت فسدت في أقوى الوجهين " . ( ١ )

وزهب المالكية والشافعية والحنابلة في قول الى عدم جواز تأقيت المضاربة ، فقد قال المالكية : ان القراض يكون فاسدا " اذا وقع الى أجل معلوم ، لأن عقده غير لازم وهو رخصة فلكل واحد ان يفك عن نفسه متى شاء . فاذا وقع الى اجل معلوم كما اذا قال له : اذا كان رأس العام الغلاني فاعمل بالمال أو اعمل به سنة من وقت كذا فانه لا يجوز وللعامل قراض مثله " . ( ٢ )

وجاء في نهاية المحتاج : " لو ذكر له مدة على جهة تأقيته بها كسنة فسد مطلقا سواء أسكت أم منعه التصرف بعدها أم البيع أم الشراء ، ان تلك المدة قد لا يروج فيها شيء ، وان ذكرها لا على وجه التأقيت ومنعه التصرف بعدها كقارضتك على كذا ولا تتصرف بعد سنة فسد ، لانه قد لا يجد فيها راغبا في شراء ما عنده من العرض ، وان منعه الشراء بعدها دون البيع فلا يفسد في الأصح لحصول الاسترباح بالبيع الذي فعله بعد المدة " . ( ٣ )

وقال الحنابلة في القول الثاني : ان تأقيت المضاربة لا يجوز " لأنه عقد يقع مطلقا فاذا شرطه قطعه ، ولأنه ليس من مقتضى العقد فأشبهه بالو شرط ألا يبيع ، ولأن ذلك يودي الى ضرر بالعامل فقد يكون الربح في بقية المتاع ويبيعه بعد سنة " ( ٤ ) .

( ١ ) ابن المرتضى ، البحر الزخار . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٨٢

( ٢ ) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦

( ٣ ) الرملي ، نهاية المحتاج .. ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

( ٤ ) البهوتي ، كشف القناع .. ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥١٤ .

ويرد على ذلك القول والذي أورده صاحب كشاف القناع بأن :  
" المعنى الأول الذي يذكره يبطل بالوكالة والوديعة ، والمعنى الثاني  
والثالث يبطل تخصيصه بنوع من المتاع لان رب المال منعه من البيع والشراء  
في كل وقت اذا رضي أن يأخذ ما له عرضا ، فاذا شرط ذلك فقد شرط  
ما هو من مقتضى العقد ، فصح كما لو قال : اذا انقضت السنة فلا تشتري  
شيئا ، وقد سلموا بصحة ذلك . " ( ١ )

وما ذهب اليه الحنفية والحنابلة في القول الصحيح بجواز تأقيت  
المضاربة يساعد على تنظيم عملياتها ، كما يمكن صاحب المال من استثمار ماله  
في المدة التي يريد فقد يكون محتاجا للمال بعد هذه المدة . ويمكن أن  
تبدأ عطية المضاربة مثلا في أول عام ميلادي أو في منتصف العام حسب  
ما يتفقان عليه وفي نهايتها تتم تصفية المضاربة وقسمة الأرباح .

#### فسخ المضاربة :

اتفق الفقهاء على أن العامل اذا لم يبدأ العمل في المضاربة ،  
فلصاحب المال الحق في فسخ عقد المضاربة متى شاء وتضيض رأس المال . ( ٢ )  
قال النووي في الروضة : " ولأن القراض في أوله وكالة وبعد ذلك  
شركة اذا حصل ربح ، فلكل منهما فسخه متى شاء ، ولا يحتاج الى حضور  
صاحبه ورضاه ، وكذا اذا مات أحدهما أو جنّ أو اغشى عليه انفسخ ، فاذا  
انفسخ فليس للعامل أن يشتري بعده " ( ٣ ) وقال الرطبي : ان لصاحب

( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٧٠

( ٢ ) ابن رشد ، بداية المجتهد . . . مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

( ٣ ) النووي ، روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .



السال الحق في فسخ عقد المضاربة الا أنه لا يلزمه تنضيض ان لم يكن هناك ربح . ( ١ )

أما اذا بدأ العامل في العمل ، قد اختلف الفقهاء في فسخ المضاربة ، وقد ذكر ابن رشد هذا الخلاف ، فذكر أن أبا حنيفة والشافعي والحنايلة ذهبوا الى أن لرب السال الحق في فسخ العقد وتنضيض رأس السال فليس هو عقد يورث ولكل منهما الفسخ متى شاء ، أما الامام مالك فذهب الى أنه ليس لرب السال فسخه لأنه عقد لازم وهو عقد يورث . وكما قال ابن رشد فان الامام مالك " الزمه بعد الشروع في العمل لما فيه من ضرورة ورآه من العقود الموروثة ، والآخريين شبهوا الشروع في العمل بما بعد الشروع فيه " ( ٢ )

ويترجح لدينا ما ذهب اليه الامام مالك ، لان فسخ المضاربة بعد شروع العامل في العمل قد يرتب التزامات على العامل ناتجة من عمله في المضاربة لصالح من تعامل معهم . كذلك قد يتضرر العامل لأنه كان يرجو المنفعة والربح بتعاقد مع صاحب السال ، وقد يكون بنى آمالا معينة بتوقع حصول الربح .

#### عمل المصرف في اطار المضاربة :

ما تقدم من أحكام عقد المضاربة فيمكن للمصرف القيام باستثمار ودائع عملائه كبديل للمفائدة على تلك الودائع . وكما ذكرنا من قبل فان المودعين الذين يرغبون في حصول الفائدة على ودائعهم يمكنهم الحصول على

( ١ ) البرملي ، نهاية المحتاج . . ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ .

( ٢ ) ابن رشد ، بداية المجتهد . . ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

هذه المنفعة عن طريق المضاربة في جزء من ودائعهم وترك الجزء الآخر لمقابلة السحب منها عند الحاجة للمال على أن تطبق في ذلك أحكام الاجارة الشرعية تجنبا للفائدة على الودائع .

والمصرف في هذه المضاربة هو عامل المضاربة ، فاذا كان رب المال جماعة من المودعين يكون المصرف مضاربا مشتركا سواء كان المصرف وحده هو المضارب أو كان هنالك مضارب ثان .

واستنادا الى ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من جواز خلط مال المضاربة بغيره بان رب المال فللمصرف ان يعمل مضاربة بأموال المودعين بخلطها جميعا . ونرى أن يضمن في العقد بين المصرف والمودعين انهم له بالخلط واعطاء الاموال لغيره ليعمل فيها مضاربة . وقد سبق القول بان جمهور الفقهاء قد أجازوا اعطاء المضارب مال المضاربة لآخر ليعمل فيه بان رب المال . وقد يكون في اعطاء المال لمضارب ثان اكثر خبيرة بشئون التجارة سبيلا الى حصول ربح أكيد .

أما قسمة الارباح فيمكن أن يحدد في العقد مثلا بأن للمصرف نصف ما ينتج من ربح أو ٢٥ ٪ منه ، أو حسب ما يتفق عليه ، وهذا اذا كان المصرف يعمل بنفسه ، أما اذا كان يدفع المال الى مضارب آخر ، واتفق مع أصحاب الأموال على أن له ٦٠ ٪ من الربح ولهم ٤٠ ٪ ، واتفق مع المضارب الثاني على أن له ٣٠ ٪ ، فيعد حصول الربح يعطي أصحاب الاموال نصيبهم من الربح وهو ٤٠ ٪ ثم يعطي المصرف المضارب الثاني ما قرره له وهو ٣٠ ٪ وما تبقى وهو ٣٠ ٪ هو نصيب المصرف .

وتجب الإشارة الى انه يجب الاتفاق عند التعاقد على أن يقسم الربح بعد خصم ما قد يتحمله المصرف من مصاريف ونفقات في عطية المضاربة وقد أجاز الفقهاء أن يحسب العامل ما يضطر اليه من نفقة ومؤونة في السفر (١) ، وذهب بعضهم الى أنه ان اشترط ذلك فله ما شرط لقوله صلى الله عليه وسلم : " المؤمنون على شروطهم " (٢) ، ونرى اشتراط ذلك وتضمينه في العقد منعا لاي نزاع قد يحدث فيما بعد .

ويجب أن تكون المضاربة مطلقة فيكون للمصرف المتاجرة وغيرها من مجالات الاستثمار على أن يتقيد المصرف بالاحكام والقواعد الشرعية تحقيقا للربح والعائد الكبير .

ويمكن كذلك أن تكون المضاربة مؤقتة بمدة محددة - كما قلنا من قبل - كعام أو نصف عام على ما يتفق عليه ، وفي نهاية المدة يقوم المصرف بتصفية المضاربة وتنضيز رأس مالها ثم قسمة الربح على الوجه الذي ذكرناه . ونرى ضرورة النص في عقد المضاربة على أنه لا يحق لأى من الطرفين فسخ المضاربة بعد الشروع في العمل حتى لا يتضرر من جراء الفسخ ذوعلاقة بالعطية .

وخلاصة الأمر في الودائع المصرفية النقدية أن البديل الاسلامي للفائدة على تلك الودائع يعود على المودعين بالصفة المادية والمعنوية ، فمن ناحية يشعر الفرد بالرضا النفسي الناشئ من أنه يتجنب اثم أكل الربا ، وحصوله على الربح المادى من ناحية أخرى ، وفي كل أفضل المكاسب والمغانم ، وأى مكسب يفوق اكتساب مرضاة الله . !

(١) الخطاب ، مواهب الجليل .. ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) ابن قدامة ، الكافي ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

المبحث الثالث

الحسابات الجارية

الحسابات الجارية في العرف المصرفي

والقانون

الفرع الأول

تعريفها وطبيعتها

تعريف الحسابات الجارية :

الحساب الجارى هو نوع من انواع الحسابات المصرفية الى جانب حسابات الودائع . والحساب المصرفي هو : كشف أو قائمة تتضمن اسم العميل ولقبه ورقم الحساب، ويسجل المصرف في هذه القائمة كافة العمليات الخاصة بالعمل ويتسلسل زمني . كما يقوم المصرف بقيد المصاريف والعمولة التي يتقاضاها من العميل ، كما يحرر في القائمة تاريخ كل عطية وصفتها - كدفع شيك أو تحويل مصرفي - على حدة ، ويقيد في الجانب المدين ويسمى " منه " أو الدائن ويسمى " له " مبلغ العطية حسب طبيعتها ( ١ ) وحساب الودائع هو حساب يفتحه المصرف باسم العميل بقصد ايداع النقود ، أو هو حساب يعتبر مجرد اثبات للعطيات المقيدة فيه مع احتفاظ تلك العطيات بذاتيتها وصفاتها ( ٢ ) .

( ١ ) د . محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

أما الحساب الجارى فيعرفه البعض بأنه " عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن علاقاتهما المتبادلة الى قيود في الحساب تتقاص فيما بينهما بحيث يكون الرصيد النهائي عند اقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء " (١)

وعرفته بعض التشريعات بأنه " عقد يلتزم بمقتضاه شخصان بتسوية العمليات التي تتم بينهما بواسطة مدفوعات تحت الحساب تتركب من دفعات نقدية أو مثلية يقدمها كل من الطرفين ، او تتركب من صكوك ترتب حقوقا اما لمصلحة طرف أو لمصلحة الطرف الآخر " (٢)

وتتلخص فكرة الحساب الجارى في وجود شخصين بينهما علاقات وعمليات مستمرة ومتابعة ومن طبيعة واحدة ، فيقومان بتصفية كل عملية على حدة مستقلة عن غيرها من العمليات في شروطها وآثارها ، الا أنها قد يفضلان توحيد العمليات التي تتم في مدة معينة في حساب موحد ، ويقيد في سجل كل منهما مقدار ما اصبح مدينا به للطرف الآخر ، ومقدار ما أصبح دائنا به نتيجة لهذه العمليات ، وبذلك تتحول العمليات الى مجرد مفردات في الحساب . وبعد ذلك يجتمع الطرفان لتصفية تلك العمليات وتسويتها عند نهاية الحساب بحيث لا تجوز المطالبة الا برصيد الحساب.

ومما تقدم يمكن القول بأن فكرة الحساب الجارى تتلخص في :  
" تأجيل استحقاق جميع الديون والحقوق بين طرفيه والداخلية في الحساب الى تاريخ واحد هو تاريخ قفل الحساب ، بمعنى أن العمليات التي تقيد

(١) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع سابق ،

ص ٣٩٢ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ... ،

مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

فيه يصيبها نوع من التجديد بحيث تفقد استقلالها وصفاتها وتصبح مجرد مفردات دائنة أو مدينة ، وعلى ذلك لا تسوى العمليات التي تدخل الحساب كل منها على حدة ، كما انه لا يوجد هنالك دائن ومدين أثناء سير الحساب ، بل عند قفل الحساب واستخراج الرصيد \* ( ١ ) .

### مزايا وفوائد الحساب الجارى :

تؤدي التسوية بواسطة الحساب الجارى الى التسييط ، حيث تجمع العمليات المتتابعة كلها وتخضع لنظام واحد ، بدلا من تسوية كل عملية على حدة مما يسبب كثيرا من التعقيد .

كذلك يترتب على الحساب الجارى الاقتصاد في استعمال النقود ، حيث يمتنع على أى من الطرفين مطالبة الطرف الآخر بالوفاء النقدي قبل اقفال الحساب . كذلك فانه اذا استحق على أحد طرفيه دين فانه لا يدفعه نقدا ومباشرة بل يستفله ويقيد في حساب الدائن ما يقابله ، وبهذا يؤدي الحساب الجارى الى عدم تعطل رؤوس الاموال . ( ٢ )

ويعد الحساب الجارى \* اداة للائتمان والضمان بفضل المقاصة الاجمالية عند قفل الحساب وما تؤدي اليه من اعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائنا فيها ، فيدرا بذلك خطر اعسار أو افلاس الطرف الآخر \* ( ٣ ) .

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك . . . ، الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

( ٣ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع سابق ، ص ٣٩٣

ومن مزايا الحساب الجارى انه يقدم خدمة كبيرة في حالة فتح الاعتماد وذلك لأن القرض الذى يقدمه المصرف للعميل اذا لم يصحبه فتح حساب جار يقيد فيه ، فان حقوق العميل المقرض لا تتجاوز سحب المبلغ المتفق عليه فقط ، واذا رده لا يستطيع أن يسحبه مرة أخرى ، واذا ردد جزءا منه اعتبر وفاء للدين وليس للعميل أن يستفيد من هذا المبلغ بعد ذلك . أما اذا كان القرض مصحوبا بحساب جار فان العميل يستطيع أن يسحب المبلغ كله أو بعضه خلال المدة المتفق عليها ، واذا رده كله أو بعضه للمصرف فله ان يسحبه مرة أخرى ، حيث ان رد المبلغ في هذه الحالة لا يعتبر وفاء بل مجرد دفع في الحساب الجارى . وبهذه الطريقة يستطيع العميل الاستفادة من المبلغ فائدة أوسع من تلك التي يجنيها في القرض بدون حساب جار. ( ١ )

وبالرغم من تلك المزايا والفوائد التي يحققها الحساب الجارى لطرفيه ، الا أنه قد يعرضهما لنوع من المخاطرة يتمثل في عدم حصول أحدهما على حقه اذا كان الطرف الآخر وقت قفل الحساب معسرا . وكذلك تبدو المخاطرة في أن كلا من الطرفين يعطي شيئا موعدا مقابل شيء غير موعود ، ففي مقابل مجرد قيد في الحساب يتنازل عن حقه الناشئ من العطيّة الاصلية . ( ٢ )

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك . . . من الوجهة

القانونية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك . . . من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

صور الحساب الجارى :

يفرق العرف المصرفي بين الحساب الجارى المكشوف من جانب واحد ، والحساب الجارى المكشوف من جانبين . فالحساب الجارى المكشوف من جانب واحد هو الذى يجب ان يكون مبلغ القيود الدائنة فيه لاحد الطرفين دائما أكثر من مبلغ القيود المدينة ، ويسمى هذا الحساب كذلك بالحساب الجارى البسيط . ( ١ )

أما الحساب المكشوف من جانبين فهو الذى يكون فيه رصيد الحساب في أى لحظة دائنا أو مدينا بالنسبة للطرفين ، أى ان احتمال المديونية بالنسبة للطرفين واحد .

وتخضع كلا من الصورتين لذات القواعد المنظمة للحساب الجارى .

التفرقة بين الحساب الجارى وحساب الودائع :

يعتبر اندماج المدفوعات بعضها ببعض في كل لا يتجزأ هو الأثر الهام الذى يفرق بين الحساب الجارى وحساب الودائع ، ان لا يكون الأخير بين المصرف والعميل الا بطريقة من طرق المحاسبة . فكل عطية ايداع جديدة وكل عطية سحب تعتبر من الناحية القانونية مستقلة لها ذاتيتها الخاصة وصفاتها وضماناتها . لذلك لا بد من تحديد نوع الحساب ومعرفته العلامات التى يعرف بها كل منهما وتمييزه عن الآخر . ( ٢ )

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع

سابق ، ص ٣٩٢ .

( ٢ ) د . علي البارودى ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع

سابق ، ص ٣٠٤ .



ومن الناحية القانونية تظهر التفرقة من الاتفاق بين الطرفين حيث يوضحان عادة القصد من اتفاقهما وما اذا كانا يريدان الدخول في حساب جار ، او مجرد حساب ودائع ، كذلك لا بد أن تتضح نية الطرفين بوجهه خاص عند الاتفاق على الدخول في حساب جار ، لأنه يتضمن تجديد واندماج المدفوعات التي تسجل فيه الى جانب ما يجب توفره من صفات خاصة وشروط في الحساب الجارى بحيث اذا تخلفت فقد صفته . ( ١ )

ومن الناحية العملية توجد علاقات مميزة يمكن ان تكشف طبيعسة الحساب ، فحساب الودائع غالبا ما يفتحه المصرف لغير التجار من المذخرين أو الافراد الذين يريدون ايداع مدخراتهم لديه ، اما الحساب الجارى ، فيغلب أن يكون بين المصرف وبين تاجر أو صاحب عمل ، وقد ينشأ الحساب الجارى بين تاجرين ، ونادرا ما يكون بين مصرف وغير تاجر . ( ٢ )

ومن مظاهر التفرقة بين الحساب الجارى وحساب الودائع ، ان الاول يتضمن عادة فتح اعتماد لصالح العميل ، في حين انه يندر ان يتضمن حساب الودائع فتح اعتماد من المصرف لصالح العميل .

#### طبيعة الحساب الجارى :

اختلفت الآراء في تحديد الطبيعة القانونية للحساب الجارى ، فذهب البعض الى أنه مجرد وسيلة او طريقة محاسبية . الا أن هذا الرأى مهجور لأنه يخلط بين العقد وبين مظهره المادى ( ٣ ) .

( ١ ) د . علي البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

ص ٣٠٤ .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عطيات البنوك .. ، من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

ويرى بعض فقهاء القانون انه عقد تابع - اى يتبع في وجوده وصحته وفي انقضاءه عقد آخر هو العقد الأصلي - ويستندون في هذا الرأي الى أن الحساب يفترض وجود عطيات سابقة تتكرر بين الطرفين ، وأن نتائج هذه العمليات تدرج في الحساب . ( ١ )

الا أن ذلك الرأي لا يكفي للقول بتبعية الحساب الجارى ، إذ أن الحساب الجارى ليس تابعا بذلك المعنى المذكور فهو قائم مكتف بذاته ولا تتوقف صحته او آثاره على عقد آخر ، فاذا أبطلت عطية أو أكثر من العمليات الداخلة فيه ، فان ذلك قد يؤول الى شطب القيود التي ادت اليها العمليات الباطلة ، ولكن ذلك لا يؤول شرفه صحة عقد الحساب الجارى ، مادام نشأ صحيحا ، واذا كان هنالك مجال للقول بالتبعية فهي تبعية تلك العمليات لعقد الحساب الجارى لأنها تندمج فيه وتفقد ضماناتها وصفاتها لتكتسب ضماناته وصفاته . ( ٢ )

والاجماع الآن على أن الحساب الجارى عقد ، والخلاف هو في تحديد ماهية هذا العقد ، فنظر البعض الى العمليات التي تقيد فسي الحساب ووصف عقد الحساب الجارى في هذه العمليات فقال انه وديممة أو قرض أو وكالة ، او هو هذه العقود جميعها بحسب ما يقيد منها فيه . الا أن هذا الرأي يخلط بين العقد والمفردات التي تقيد فيه ، كما يعتبر انكارا للتفسير الذى يطرأ على العمليات التي تقيد في الحساب ، وبذلك يصبح الحساب في نظره مجرد اطار او طريقة محاسبية . ( ٣ )

( ١ ) د . علي البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

( ٢ ) د . علي البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، نفس المصدر السابق ، ص ٩ .

( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

\* والراجع الآن ان عقد الحساب الجارى هو عقد له احكامه وقواعده

الخاصة التي فرضها العرف الذي نشأ العقد في ظله \* . ( ١ )

والحساب ، الجارى عقد رضائي ملزم للجانبين . . وهو عقد مستمر

- اى عقد زمني - لأن الزمن عنصر جوهرى فيه وتدل تسميته على ذلك ،

فهو \* جار \* لأنه يجرى من خلال الزمن . ( ٢ )

ويعتبر الحساب الجارى عملا تجاريا ( ٢ ) مطلقا - على الرأى الراجع-

بالنسبة للمصرف وبالنسبة للعميل ايضا سواء كان العميل تاجرا أو غير تاجر ،

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

( ٢ ) د . علي البارودى ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

ص ٣٠٩ .

( ٣ ) العمل التجارى هو \* العمل الذى يتعلق بالوساطة في تداول

الثروات ، ويهدف الى المضاربة وتحقيق الربح ، على أن يتم على

وجه العقولة بالنسبة للأعمال التي يتطلب فيها القانون ذلك . ومن

هذه الأعمال عمليات المصارف وعمليات الصرف والسمسرة والصناعة ،

والشراء لأجل البيع أو التأجير ، انظر في ذلك :

العريني ، محمد فريد ، القانون التجارى ، دار المطبوعات الجامعية

الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٧/٧٦ م ، ص ٧٠ - ٧١ .

العمل المدني : يكون العمل مدنيا اذا لم يسبق شراء العمسلس

الذى يريد صاحبه بيعه ومثال ذلك : استخراج الثروات من باطن

الارض والانتاج الذهني ، وشراء العقار بقصد بيعه أو تأجيره ، لان

المقصود شراء الحق العقارى ذاته ، وكذلك المهن الحرة كالطبيب

والحامي والممثل ، انظر في ذلك :

د . علي جمال الدين عوض ، الوجيز في القانون التجارى ، الجزء الاول ،

دار النهضة العربية القاهرة ، دار الاتحاد العربي للطباعة ،

طبعة ١٩٧٥ م ، ص ٣٤ - ٣٥ .

وبصرف النظر عن القرض من فتح الحساب مدنيا أو تجاريا . ( ١ )

وتبدو أهمية ذلك الرأي على وجه الخصوص فيما يتعلق بالفوائد ،

ذلك أن الحساب الجارى يرتب فوائد على متجمد الفوائد ( وفقا للمصرف

التجارى ) ، كما أنه يستند الى هذا العرف التجارى في كل قواعده وأحكامه ،

ولا يمكن تصور وجود " حساب جار مدني " وهو الذى وجد تجاريا وتكونت

قواعده وتطورت داخل البيئة التجارية . ( ٢ )

---

( ١ ) د. محمد حسني عباس، عمليات البنوك، مرجع سابق، ص ٦٨ .

( ٢ ) د. علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

## الفرع الثاني

### المدفوعات في الحساب الجارى

#### تعريف المدفوعات :

المدفوعات هي " الحقوق التي تترتب للدافع على عاتق القابض من جراء العمليات التي تتم بينهما ، وتدرج في الحساب " ( ١ )

ويتضح من التعريف أن المدفوعات تنشأ عن العمليات التي تتم بين المصرف وعميله ، فعندما يودع العميل نقودا لدى المصرف ، يعتبر هذا مدفوعا يدرج في الجانب الدائن للحساب ، وإذا قام العميل بسحب نقود من المصرف أعتبر هذا مدفوعا من المصرف يقيد في الجانب المدين للحساب ، وإذا قام العميل برد الصلح الذي سحبه - أو جزء منه - اعتبر مدفوعا من العميل يقيد في الجانب الدائن من حسابه .

وبالمثل إذا قام المصرف بخصم أوراق تجارية أو بيع أوراق مالية لصلحة عميله فإنه يصبح مدينا لعمليه بثمنها ويعتبر هذا مدفوعا من العميل يقيد في الجانب الدائن لحسابه ، وإذا اشترى العميل بواسطة المصرف أوراقا مالية ، فإنه يصبح مدينا للمصرف بقيمتها ويعتبر هذا مدفوعا من المصرف يقيد في الجانب المدين لحساب العميل .

( ١ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك ، مرجع سابق ،

## أنواع المدفوعات :

### ١ - المدفوعات المادية والمدفوعات القانونية :

\* يكون المدفوع ماديًا إذا سلم الدافع للقابض فعلاً مبلغاً نقدياً أو بضائع أو سندات وقيدت قيمتها في الحساب . ويكون المدفوع قانونياً إذا تحصل المدفوع في حق يكسبه الدافع ضد المستلم ، - مثلاً - من أعمال قام بها أو فوائد المبالغ التي له في الحساب الذي يربطهما . \* ( ١ ) .

هذا ويرى بعض الشراح أنه لا أهمية للفرقة بين النوعين المذكورين لأنه الأثر الناتج عنهما واحد وهو قيد القيمة في الجانب الدائن لحساب الدافع والجانب المدين لحساب القابض أو المستلم . ( ٢ )

### ٢ - المدفوع المباشر والمدفوع غير المباشر :

يكون المدفوع مباشراً إذا تلقى القابض القيمة من الدافع مباشرة ودون وسيط ، وبالعكس من ذلك إذا انتقلت القيمة من الدافع إلى القابض عن طريق طرف ثالث ، فالمدفوع في هذه الحالة غير مباشر كما في حالة وفاة أحد الطرفين دينا على الطرف الآخر لصالح طرف ثالث . ( ٣ )

- ( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .
- ( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس المصدر السابق ، والصفحة .
- ( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس المصدر السابق والصفحة .

شروط المدفوعات :

يشترط في المدفوعات حتى يمكن قيدها في الحساب الجاري

توافر الشروط الآتية :

١ - يجب أن تكون المدفوعات متعاقبة من نوع واحد حتى يمكن اجراء

المقاصة بينها واستخلاص الرصيد ، وتمثل المدفوعات في مبالغ

من النقود اذا كان أحد طرفي الحساب مصرفا . وقد تسرد

المدفوعات على البضائع والأوراق التجارية على أن تكون قابلة لأن

تفقد ذاتيتها وتصبح مثلية وبشرط أن ينشأ عنها دين محقق

الوجود ومعين المقدار لصالح الدافع . ( ١ )

٢ - يشترط في المدفوع أن يكون معين المقدار ومحقق الوجود ، فلا

يجوز قيد مدفوع غير معين المقدار ، كما يجب أن يكون المدفوع

محقق الوجود ان لا يجوز قيد مدفوع معلق على شرط واقف

لأن المدفوع يندمج في الحساب بمجرد قيده ، بينما المدفوع

المعلق على تحقق شرط واقف لم يوجد بعد كحد يمكن أن

يقيد ويندمج في الحساب . ( ٢ )

ويجوز أن يكون المدفوع مقترنا بأجل ، كما يجوز أن يكون

معلقا على شرط ناسخ ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب الغاء

القيد اذا تحقق الشرط الناسخ ، ويتم ذلك الالغاء عن طريق

القيد العكسي . ( ٣ )

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مصدر سابق ،

ص ٣٩٥ .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

( ٣ ) د . علي البارودي ، العقود وعطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

٣ - يشترط أن يكون المدفوع قد سلم للقابض على سبيل التظليـك .  
ويظهر هذا الشرط عندما يكون أحد طرفي الحساب الجاري  
مصرفا ، ففي هذه الحالة يقلب أن يكون المدفوع ناشئا عن تسليم  
شيء مادي كمنقود أو أوراق تجارية أو شيكات أو بضائع ، وفي  
هذه الحالة لا يمكن أن تفيد قيمة هذا الشيء كمدفوع في  
الحساب الجاري إلا إذا كان هذا الشيء قد سلم للقابض على وجه  
التظليـك . ( ١ )

٤ - يشترط أن تكون المدفوعات متبادلة ومتشابهة ، ومعنى أن تكون  
متبادلة أن العمليات المتوالية بين الطرفين تسفر عن نتائج تقيـد  
في الجانب المدين لأحد الطرفين وأحيانا في الجانب الدائن  
لنفس الطرف فيتبادل الطرفان مركز الدافع والقابض ، أما إذا كان  
أحد الطرفين هو الدافع أو القابض دائما فلا يعتبر ذلك الحساب  
حسابا جاريا .

ومعنى أن تكون المدفوعات متشابهة \* أن يتخلل المدفوعات بعضها  
البعض ، فلا يعتبر الحساب جاريا إذا اشترط طرفاه ألا تبدأ مدفوعات أحدهما  
إلا بعد انتهاء مدفوعات الآخر ، بحيث يمكن أن تتخذ المدفوعات الأخيرة  
طابع الوفاء للمدفوعات الأولى \* . ( ٢ )

- 
- ( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،  
مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .
- ( ٢ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .



متى يدخل المدفوع في الحساب الجارى :

---

اختلفت الآراء في تحديد لحظة دخول المدفوع في الحساب الجارى ، فقد ذهب بعض شراح القانون الى أن المدفوع يدخل الحساب من تاريخ قيده فيه على أساس أن هذا القيد المادى تعبير عن رغبة الطرفين في دخول هذا المدفوع في الحساب .

والرأى الراجح فقها وقضاء هو " أن المدفوع ينشأ وتنتقل ملكيته فوراً لصالح القايض متى توافرت في حق الدافع الشروط اللازمة لدخوله الحساب الجارى المفتوح مقدماً ، بمقتضى اتفاق الطرفين وبالنسبة لكل المدفوعات ، فالقيد ما هو الا تسجيل مادى أو هو تعبير عن نقل الملكية ، ويمكن القول بأن المدفوع ينشأ وينشأ معه حق الدافع في قيده في الحساب الجارى " . ( ١ )

ومعنى ما تقدم أن تاريخ نقل ملكية المدفوع هو الذى يحدد اللحظة التى يفقد فيها الدافع حقه على المدفوع بسبب دخوله الحساب الجارى ، وليس تاريخ قيده في الحساب .

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

### الفرع الثالث

#### آثار الحساب الجارى

ينتج الحساب الجارى آثارا هامة هي : الأثر التجديدى للمدفوعات ، وعدم تجزئة الحساب ثم سريان الفوائد .

أولا - الأثر التجديدى للمدفوعات :

مبدأ التجديد :

ان دخول الدين في الحساب الجارى يوهى الى تجديده ، ويقصد بذلك أن هذا الدين يفقد صفاته الخاصة وكيانه الذاتى وينقضى ويتحول الى مجرد بند في الحساب ، ولا يصح الدافع دائئا للقبض الا اذا كان الرصيد عند قفل الحساب دائئا لمصلحته .

ويلجأ الفقه التقليدى الى التجديد لتفسير هذه النتيجة . غير أنه يترتب على التجديد انقضاء الدين الأصلي ونشوء دين جديد مكانه ، وهنا لا يحل محل الدين الأصلي دين جديد وانما يكون مجرد بند يندمج مع غيره من بنود الحساب ، ولذلك قيل بأن القيد في الحساب الجارى ليس تجديدا بالمعنى المعروف في القانون المدنى بل هو نوع من التجديـد أو هو شبه تجديد . ( ١ )

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع

والتجديد هو اتفاق يقصد به احلال التزام جديد مكان التزام قديم كان مفايرا له في عنصر من عناصره ، ويترتب على ذلك أن ينقض الالتزام القديم وينشأ على أنقاضه الالتزام الجديد . ( ١ )

النتائج المترتبة على التجديد :

- ١ - انقضاء الدين الأصلي ، ويصبح كل حق الدائن قائما على الحساب الجارى ، وعلى هذا فيطالب به على أساس السبب الجديد لا على أساس العقد ، فاذا قام العميل بتظهير ورقة تجارية للمصرف تظهيرا ناقلا لمليتها وقيدت قيمتها في الحساب ، لم يعد للمصرف الا المطالبة على أساس الحساب دون المطالبة المصرفية على أساس الورقة التجارية . ( ٢ )
- ٢ - انقضاء التأمينات الضامنة للدين الأصلي - سواء كانت ضمانات اتفاقية كرهن أو قانونية كاستياز - وذلك لأن التأمينات تتبع مصير الدين المضمون ، ما لم يتفق الطرفان على استمرار التأمينات ضمانا للرصيد بصفته دين جديد .
- ٣ - " حلول نظام الحساب الجارى محل نظام الدين - فلا يكون ثمة محل للاعتداد بالصفة المدنية أو التجارية للدين - ، وإنما العبرة بالصفة التجارية أو المدنية للحساب الجارى . ولا محل أيضا

( ١ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ،

مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

للاعتداد بتقادم الدين مادام هذا الدين قد انقضى ، وانما العبرة بالتقادم العادي الذي يخضع له الرصيد النهائي للحساب بعد قفله ومدته خمس عشرة سنة من تاريخ القفل \* ( ١ )

٤ - يقف سريان الفوائد الاتفاقية المتعلقة بالدين الأصلي ، ويبدأ سريان الفوائد على كل مدفوع على حدة وفقاً لنظام الفوائد في الحساب الجاري . ( ٢ )

ثانياً - عدم تجزئة الحساب الجاري :

مبدأ عدم التجزئة :

بناءً على الأثر التجديدي - كما سبق أن ذكرنا - فان العطيات التي تسجل في الحساب الجاري تتحول الى مفردات أو بنود تندمج داخل الحساب وتظل مختلفة في نطاق الحساب حتى وقت قفله نهائياً فلا تقع مقاصة فيما بين المفردات ، ولا ينشأ حق للدافع على القابض بمبلغ مدفوع معين . وبمعنى آخر فانه مادام الحساب الجاري مفتوحاً بين الطرفين ، فلا حق لأى من الطرفين نحو الآخر ولا يعتبر أحدهما دائناً والآخر مديناً ، ويظل الحساب غير قابل للتجزئة الى أن يقفل ، وعندئذ يتحدد الرصيد فينشأ لأحد الطرفين دين أو حق على الآخر .

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

ويترتب على مبدأ عدم التجزئة عدة نتائج أهمها :

- ١ - لا يجوز استخلاص أحد مفردات الحساب لكي نجعل له أثرا خاصا بين الطرفين ، فلا يجوز المطالبة به ولا الاعتداد بحالة المديونية التي كان يوءى إليها لولا دخوله في الحساب. ( ١ )
- ٢ - لا يعتبر المدفوع وفاء ، فاذا دفع أحد طرفي الحساب مبلغا ما لا دخاله فيه ، فان هذا المبلغ لا يعتبر وفاء لدينه في الحساب لأن كل طرف فيه لا يعتبر دائنا أو مدينا قبل قفل الحساب وظهور الرصيد النهائي فيه . ( ٢ )
- ٣ - عدم وقوع المقاصة بين المفردات ، فلا يجوز وقوعها بين بند دائن وبند مدين في الحساب لأن المقاصة وفاء واستيفاء ، والدفع في الحساب ليس وفاء - كما ذكرنا آنفا - وانما تقع مقاصة اجمالية شاملة مرة واحدة بين جميع البنود الدائنة والبنود المدينة عند قفل الحساب وظهور الرصيد النهائي . ( ٣ )
- ٤ - دفع الرصيد النهائي بعملة واحدة ، فاذا دخلت الحساب ديون بنقود مختلفة ولم تحول عند الدخول الى نقود موحدة ، وجب اجراء هذه العملية عند استخراج الرصيد وذلك لكي يدفع الرصيد بنقود موحدة . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .
  - ( ٢ ) عبيد ، ادوار ، العقود التجارية وعمليات المصارف ، مطبعة النجوى ، بدون تاريخ ، ص ٦٣٥ .
  - ( ٣ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .
  - ( ٤ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .

٥ - يترتب على مبدأ عدم تجزئة الحساب الجارى عدم جواز الحجز على بند مفرد من مفردات الحساب يقتضي عدم جواز الحجز على مفردات الحساب مادام الحساب لم يزل مفتوحا ، ان أن القرض أنه لا يجوز اعتبار أحد الطرفين دائنا للآخر قبل تصفية الحساب ومعرفة الرصيد النهائي . ( ١ )

واختلفت الآراء حول الحجز على الحساب نفسه قبل قفله ، فيرى البعض عدم جواز الحجز على الحساب قبل قفله ، بينما انتقد البعض هذا الرأي بالنظر الى ما قد يترتب عليه من نتائج ضارة بالدائنين ، حيث قد يعتمد المدين الى جعل أمواله مدفوعات في حسابات جارية وبذلك يجعلها في مأمن من الحجز ، ولهذا ذهبوا الى القول بجواز الحجز قبل قفل الحساب تأميناً لمصلحة الدائنين . ( ٢ )

وقد ذهب الى الرأي الأول المصرفيون وبعض الفقهاء لما قد يوءى اليه الحجز من توقف للنشاط الائتماني والتجارى الذى يربط المصرف والعميل في وقت غير مناسب ، بالإضافة الى أن هذا النشاط يظل معرضا لخطر التوقف المفاجيء بناء على أى حجز يقوم به أحد الدائنين لأحد الطرفين ، كما قد يوءى ذلك الى أن يفقد المصرف ثقة عميله . ( ٣ )

ونذهب بعض التشريعات الى أنه يتقرر اولا مبدأ جواز الحجز ، ثم النص على أنه لا يجوز أن يضر الحجز بحقوق الطرف الآخر في الحساب سواء أكانت اتفاقية او بالتخصيص الضمني لضمان عمليات أخرى ، على أن تستثنى

( ١ ) د . علي البارودى العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

( ٣ ) د . علي البارودى ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٣١

دائما حالة الفش من الدائن الحاجز . والفرض من هذا جعل أمر جواز أو عدم جواز الحجز على الحساب الجارى قائما على التوفيق بين مصالح كل الأطراف ذوى العلاقة . ( ١ )

وهناك استثناءات من مبدأ عدم تجزئة الحساب الجارى قضى بها العرف والقضاء ، منها أنه يجوز للعميل أن يسحب على المصرف شيكات على رصيد حسابه لدى المصرف ، هذا اذا كان العميل دائما موقتا فى الحساب الجارى الذى يربطه بالمصرف ، وهذا السحب يفترض أن الساحب ( العميل ) دائن للمسحوب عليه ( المصرف ) بقيمة الرصيد فى الشيك ، والاعتراف بهذه المديونية يتعارض مع مبدأ عدم التجزئة . ( ٢ )

كذلك ذهب القضاء الى أنه اذا كان أحد طرفي الحساب الجارى دائما موقتا - أى قبل قفل الحساب للطرف الآخر فانه - أى الدائن - يستطيع أن يطعن فى تصرفات المدين الضارة بالدعوى البولصية . ( ٣ )

( ١ ) د . علي البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .

( ٢ ) د . علي البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، نفس المصدر السابق والصفحة .

( ٣ ) الدعوى البولصية ، هي دعوى عدم نفاذ تصرف المدين فى حق الدائن ، أى أن المقصود بها حماية الدائن من غش مدينه المعسر أو تصرفاته الضارة ، واسمها مشتق من اسم الهريطور الرومانسى الذى كان أول من أدخلها فى القانون الرومانى . انظر فى ذلك : الوسيط فى شرح القانون المدنى ، الجزء الثانى ، للسنهورى ، مرجع سابق ، ص ٩٩٦ - ١٠٠١ .

ثالثا - الفوائد والعمولة :

الفوائد في الحساب الجارى لها طابع الربح ، فهي ربح اضافي يتقاضاه الطرفان ( والمصرف على وجه الخصوص ) عن العمليات التجارية التي تقيد في هذا الحساب .

وقد حاول بعض الفقهاء تبرير الفوائد فذهبوا الى أن الطرفين ان يتازلان عن الاستحقاق الفوري للمدفوعات المتبادلة ، فلا أقل من أن يتقاضيا عنها فوائد ، أى أن الفوائد القانونية على الحساب الجارى تعتبر تعويضا عن التأخير في تنفيذ الالتزام بدفع مبلغ من النقود ، أو بعبارة أخرى أنها تسرى على سبيل التعويض عن تأخير المدين في السداد . ( ١ )

وقد جرى العرف المصرفي على أن سريان الفوائد يبدأ من تاريخ دخول المدفوع الحساب الجارى اى من وقت نقل ملكية المدفوع للمصرف . وقد يتفق الطرفان على تحديد تاريخ آخر يبدأ به سريان الفوائد .

والغالب أن يحدد المصرف وحده شروط الفائدة ويقبلها العميل دون مناقشة . كذلك يغلب أن تحسب الفوائد لصالح المصرف بسعر أعلى من سعرها بالنسبة للعميل . وقد يتفق الطرفان على تطبيق عدة اسعار للفائدة تنخفض أو ترتفع بحسب المبلغ الذى يتركه العميل في حسابه الدائن تحسب تصرف المصرف . ( ٢ )

( ١ ) على جمال الدين عوض ، علييات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، علييات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .



" وقد جرى العرف على جواز تقاضي فوائد على متجمد الغوائد في الحساب الجاري ، فتضاف الغوائد الى رأس المال عند قطع الحساب في المواعيد الدورية التحقق عليها ، وتسرى فوائد جديدة عن الرصيد الناتج عن القطع بما يتضمنه من فوائد سابقة . " ( ١ )

### العمولة :

يقصد بالعمولة المبلغ الذي يتقاضاه المصرف من عميله مقابل ما يوفيه له من خدمات بمناسبة فتح الحساب وسكده أو أعمال نفذها له .  
فبالرغم من أن المصرف يتقاضى من العميل فوائد عن المبالغ التي يدفعها له في الحساب القائم بينهما ، إلا أنه لا يعتبر ان هذه الغوائد كافية لتغطية ما يقوم به من أعمال في فتح الحساب وتشغيله ، ولهذا استقر العرف المصرفي على ضرورة تقاضي المصرف أجرا عن هذه الخدمات يسمى " العمولة " .  
ويلاحظ أن المصرف لا يتقاضى هذه العمولة إلا اذا كانت بينه وبين عميله سلسلة عمليات توءم الى عدة قيود في الحسابات . ( ٢ )

( ١ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ،

مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة

القانونية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

المطلب الثاني

الحسابات الجارية وحكمها في الشريعة

الاسلامية

الفرع الأول

التصور الفقهي

يرى بعض الكتاب أن تفسير الحساب الجارى في الفقه الاسلامي لا يحتاج الى افتراض عقد خاص ، ذلك أننا اذا اعتبرنا سحب العميل من المصرف عبارة عن اقتراض من المصرف في مقابل اقراضه - أى العميل - للمصرف المودع لديه ، فهناك دينان متقابلان ، وتجرى بينهما المقاصة الجبرية بمجرد تكونهما دون حاجة الى أى عقد أو اتفاق سابق على ذلك بين المصرف وعميليه ، فالمقاصة عند أكثر الفقهاء اذا تحققت شروطها جبرية تقع بنفسها دون حاجة الى أى اقرار من الطرفين ولا يمكن التنازل عن المقاصة لأنها ليست حقا قابلا للاسقاط. (١)

”وبناء على ما تقدم فالحقوق الفردية تفقد بطبيعتها ذاتيتها الخاصة عبر الحساب الجارى ، وتحصل المقاصة بين دائن العميل

(١) د. غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ،

ودائنية المصرف باستمرار دون حاجة الى أى عقد " (١).

الا أنه يمكن في نظرنا تقسيم الحساب الجارى الى ثلاث حالات حتى  
نتمكن من وضع التصور الفقهي المناسب له وبالتالي اطلاق الحكم  
الشرعي عليه .

فالحالة الأولى هي الحالة التي يبدأ فيها الحساب الجارى بقرض  
من المصرف لعميله أو فتح اعتماد لصالح العميل ، ويترتب على هذا  
القرض أو الاعتماد المفتوح فوائد يدفعها العميل للمصرف ، وفي هذه  
الحالة يكون الحساب الجارى قرضاً بفائدة .

أما الحالة الثانية ، ففيها يقوم العميل بإيداع مبلغ من المال عند  
فتح الحساب الجارى ويأخذ مقابل ما أودعه فوائد دورية ، ففي هذه  
الحالة يكون الحساب الجارى وديعة بفائدة أى وديعة لأجل ، وقد  
سبق القول عند تخرجنا للودائع المصرفية أنها قروض من العملاء المودعين  
للمصرف ، يدفع عنها الأخير فوائد لأصحابها .

أما الحالة الثالثة ، فهي الحالة التي يودع فيها العميل لدى  
المصرف مبلغاً من المال ويسحب منه بدون فوائد . وفي هذه الحالة  
يقوم العميل بدفع عمولة للمصرف مقابل ادارته لهذا الحساب ، بالإضافة  
الى المصاريف التي يتكبدها المصرف مثل أجور المراسلات البريدية  
والاشعارات . فهذه الصورة من الحساب الجارى يصدق عليها أيضاً  
وصف القرض لأن المصرف يتصرف في الوديعة النقدية ويخلطها بغيرها ،

---

(١) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

وقد سبق تخريج الودائع النقدية بأنواعها على أنها قروض . ويمكن اعتبار المصرف أجيرا على خدمة الحساب الجارى ، وما يحتسبه من العمولة والمصاريف على هذه الخدمة يعتبر أجرا له على هذه الخدمة .

وما تقدم بالنسبة للجانب الآخر أى السحب هنا شبيهه بالقرض ، وذلك لأن العميل لا يسحب من ذات ماله المودع لدى المصرف ، وعلى ذلك يكون كل من المصرف والعميل دائنا للآخر ومدينا له ، وتقع المقاصة بينهما عند انتهاء أجل الحساب ، وقد يقوم المصرف بعمل المقاصة عقب كل عطية أو في فترات الائتمان الممنوح له في حالة الحساب المدين . ( ١ )

---

( ١ ) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

## الفرع الثاني

### حكم الحسابات الجارية

عند تخريجنا للحساب الجارى ، فرقنا بين ثلاث حالات لهذا الحساب  
لنتوصل الى الحكم الشرعي على كل حالة ومن ثم على الحساب الجارى بصفة  
عامة .

فالحالة الأولى التي يبدأ فيها الحساب بفرض أو فتح اعتماد لصالح  
العميل مقابل احتساب فوائد عليه لصالح المصرف والتي ذهبنا الى أنها  
تأخذ حكم القرض بفائدة حرام ، فكل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا .

أما الحالة الثانية التي يودع فيها العميل مبلغا من المال ، ويأخذ  
فوائد نظير ما أودعه ، وقررنا أنها تأخذ أيضا حكم القرض بفائدة ، فهذه  
الصورة حرام أيضا لما فيها من الربا ، والقرض - كما ذكرنا - اذا جر نفعا  
فهو حرام ، وبالتالي فهذه الحالة من الحساب الجارى حرام شرعا .

أما الحالة التي يودع فيها العميل ويسحب بدون أن يأخذ فوائد على  
ما أودعه ، وانما يدفع للمصرف عمولة مقابل ادارته للحساب الجارى ، فهذه  
الحالة والتي ذهبنا الى أنها تأخذ حكم القرض ، فهي جائزة شرعا ما دام  
العميل لا يأخذ فائدة مقابل ما أودعه ، والقرض جائز شرعا ما دام لم يدخله  
عنصر الربا ، وعلى هذا فالحساب الجارى في هذه الحالة جائز شرعا .

أما العمولة التي يأخذها المصرف نظير قيامه بإدارة الحساب الجارى  
في الحالة الأخيرة فهي جائزة شرعا إذ أن المصرف هنا بمثابة أجير ،

والاجارة جائزة شرعا ( ١ ) ، ويستحق الأجير الأجرة عند قيامه بالعمل المتعاقد عليه معه ، وقد أمر الاسلام باعطاء الأجير أجره . هذا والمصرف هنا أجير مشترك لأنه يتقبل العمل من كثير من الناس في وقت واحد ، سواء أعمل فعلا لشخص واحد أم لعدة أشخاص .

أما ما يتحصله المصرف من مصاريف فعلية أنفقها في المراسلات البريدية والاشعارات الخاصة بالحساب الجارى وغيرها فهي جائزة أيضا ما دام المصرف قد تكبدها فعلا ، ولم ينص على أن العمولة تشمل هذه المصاريف . ( ٢ )

وخلاصة القول أن الحساب الجارى الدائن والذي يأخذ عليه المصرف العمولة بالاضافة للمصاريف جائز شرعا ، ويمكن للمصارف الاسلامية القيام بهذه الخدمة . أما بقية أنواع الحساب الجارى القائمة على الفائدة فهي حرام شرعا لما فيها من الربا ، على أنه يمكن للمصارف الاسلامية القيام بها على أن يكون التعامل قائما على أساس الاقراض بدون فائدة ، أما العمولة والمصاريف فيمكن تقاضيها باعتبار الأولى أجرا للمصرف نظير هذه الخدمة ، والثانية باعتبارها مصاريف فعلية تكبدها المصرف نتيجة الحساب الجارى .

غير أننا نكرر القول بأنه لا يمكن تجزئة ما يقوم به المصرف من خدمات فتحكم على خدمة بالجواز وعلى أخرى بالتحريم ، فيجب اطلاق الحكم على كل خدمة أو عطية ككل لا يتجزأ ، وعلى هذا فما دام الحساب الجارى يتضمن جانبا مشروعاً وجوانب غير مشروعة - على ما فصلنا من حالات - فيجب الحكم عليه بعدم الجواز لما فيه من تعامل غير مشروع وهو التعامل بالفائدة ، ويلزم الفاء الفائدة في الحالتين اللتين يدخل فيهما الربا حتى نحكم بمشروعية هذه الخدمة .

( ١ ) أنظر الاجارة وأحكامها ، ص ١٦١ .

( ٢ ) مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ص ١٧٨ .

# الفصل الثاني

إيداع المستندات (الودائع المستندية)

## المبحث الأول

### عقد ايداع المستندات في العرف المصرفي والقانون

#### المطلب الأول

##### تكييفه النظامي

من الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها حفظ أوراقهم المالية ومستنداتهم (١) الهامة . وتحفظ المصارف هذه المستندات في خزائن مأمونة تعدها لهذا الغرض .

وتنتشر هذه الخدمة في الوقت الحاضر بسبب ازدياد نمو الصناعة ، وكثرة اصدار وتداول الأوراق المالية . وللمحافظة على هذه الأوراق والمستندات من مخاطر السرقة والتلف ، يلجأ أصحابها لايداعها لدى مصارفهم لما يتوافر لديها من أسباب الأمان أكثر من أصحابها . كذلك يستفيد أصحاب الأوراق والمستندات من الخدمات المرتبطة بهذه الأوراق كصرف قسائم الأسهم والتأمين على المستندات وغير ذلك من الخدمات التبعية . ويتقاضى المصرف أجرا نظير ذلك يتفق عليه . (٢)

وبالرغم من قلة الأجر الذي يتقاضاه المصرف عن حفظ المستندات ، إلا أن الأجر المتجمع لديه من خدمة كثير من العملاء يشكل مبلغا لا بأس به ، هذا فضلا عن أن هذه الخدمة قد تؤدي الى معاملات أخرى مع مودع المستندات تكون هي الهدف الرئيسي الذي يستفيد منه المصرف .

(١) يرى البعض أن عقد الايداع قد يرد على الأشياء الثمينة - كالمجوهرات مثلا - بجانب الأوراق المالية والمستندات ، إلا أن وديعة المستندات هي الغالبة أنظر في ذلك : عمليات البنوك .. د . علي جمال الدين عوض ، مرجع سابق ، ص ٧٥٣ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك .. نفس المصدر السابق ،



ووديعة المستندات هي وديعة عادية يلتزم فيها المصرف بحفظ هذه المستندات ذاتها وبأن يردّها بعينها ويتقاضى عليها المصرف أجراً . وكذلك يستتبع عقد الأيداع عطية ثانوية متعددة يقوم بها المصرف وكيلا عن المودع ، (١) فيحفظ حينئذ عقد الوديعة بعقد الوكالة . ويتم عقد ايداع المستندات بالاتفاق بين المصرف والعميل ، وهو عقد رضائي لا يستلزم لإبرامه شكلا معينا .

ولتحديد الطبيعة القانونية للعقد تشور صعوبات مصدرها أن هذه الوديعة تتضمن التزامات تبعية على عاتق المصرف الى جانب التزامه الأساسي في الحفظ ، ويمكن القول بأن وديعة الصكوك ليست عطية بسيطة وانما هي عطية مركبة فهي مزيج من عقدين مختلفين هما عقدا الوديعة وعقد الوكالة الصريحة أو الضمنية . (٢)

ويرى البعض أن " دخول الأوراق أو المستندات حيازة المصرف لا يكون دائما على سبيل الوديعة قصدا ، فقد يكون العقد الأصلي السرم بينه وبين العميل عقدا آخر كما لو كان المصرف موكلا بشراء أوراق مالية لحساب العميل واشتراها وتسلمها فهي تظل في حوزته فترة قبل تسليمها الى العميل ، وكذلك لو وكل العميل المصرف في بيع أوراق مالية وسلمه اياها فالمصرف يحوزها فترة الى وقت بيعها ، ويسمى الشراح حيازة المصرف هذه الأوراق في هذه الظروف وديعة عابرة ، ومع ذلك فلا تستند هذه الحيازة - في علاقة المصرف وعميله - الى عقد وديعة بل الى عقد آخر هو عقد الوكالة ،

(١) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

(٢) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، نفس المصدر السابق ،

وذلك لأن الغرض الأساسي من عقد الوديعة هو تسليم الشيء إلى الوديع بقصد حفظه فإذا كان الحائز ملزماً بحفظ الشيء كنتيجة تبعية لعقد آخر وجب تطبيق أحكام هذا العقد لا أحكام الوديعة. (١)

"بينما يرى بعض الشراح في هذه الصورة التي يحتفظ فيها المصرف بالمستندات المشتراة تحت يده عقد وديعة ضمنية يستخلص من سكوت العميل وتركه المستندات لدى المصرف. وهذا التكليف قد يكون صحيحاً بشرط عدم التساهل في استنتاج قصد الإيداع لدى العميل والمصرف." (٢)

"أما إذا كان العقد الأصلي وديعة ثم طلب العميل من المصرف أن يبيع السندات وأن يشتري سندات أخرى فهذا لا يرفع عن العقد الأصلي وصفه وإن كان يضيف إليه عقداً آخر هو الوكالة. وقد تؤثر التزامات المصرف الناشئة من الوكالة في مركزه كوديع، فمثلاً بعد أن كان ملزماً بالرد بصفته وديعاً يصبح ملزماً بتنفيذ الأمر الجديد الصادر إليه من العميل." (٣)

وخلاصة القول أن وديعة المستندات "الضكوك" مزيج من عقد الوديعة والوكالة، وما يجعل هذا المزيج بين العقدين في عملية وديعة الضكوك أمراً مقبولاً هو أن طبيعتهما متجانسة، وأن قواعدهما غير متنافرة. وتتحدد التزامات ومسؤولية كل من المتعاقدين بمقدار ما تتضمنه العملية من الوديعة ومن الوكالة. (٤)

(١) د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، مرجع سابق، ص ٧٥٣.

(٢) د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، نفس المصدر السابق، ص ٧٥٤.

(٣) د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، نفس المصدر السابق والصفحة.

(٤) د. علي البارودي، العقود وعمليات البنوك التجارية، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

## المطلب الثاني

### آثار عقد ايداع المستندات

#### أولا : التزامات المصرف :

يمكن تلخيص التزامات المصرف فيما يأتي :

#### ١ - الالتزام بالحفظ :

يجب على المصرف أن يحافظ ماديا على المستندات المسلمة اليه ، وأن يبذل في ذلك عناية الرجل المعتاد لأن الوديعة بأجر . و اذا هلكت الصكوك والمستندات كان المصرف مسئولا ، الا اذا استطاع اثبات ان هذا الهلاك كان بسبب قوة قاهرة لا يمكن دفعها أو توقعها وليس له دخل في حدوثها . أما اذا كان العميل قد سبق اذاره بردها قبل حدوث القوة القاهرة فتأخر المصرف في ردها الى أن هلكت فحينئذ لا يجوز له الاحتجاج بالقوة القاهرة . ( ١ )

والأصل أن يحفظ المصرف الوديعة في مكان الايداع وهو المكان السندي يجب ردها فيه فلا يجوز له نقلها من فرع له الى آخر دون اذن العميل الا اذا كان نقلها لضرورة حمايتها أو تنفيذها لأوامر السلطة .

ويعتبر التزام المصرف بالحفظ تابعا لالتزامه برد الوديعة ، ولذلك يجوز للمصرف أن يطلب استردادها اذا خرجت من يده خلسة باسمه الشخصي لأن مطالبته هذه هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ التزامه بردها الى المودع . ويجوز له طلب استردادها بالنيابة عن المودع الطالك نيابة ضمنية

( ١ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

وأن يباشر دعوى الاسترداد لحساب المودع بصفته فضولياً. (١)

٢ - عدم استعمال الوديعة في غرض خاص به : ..

فلا يجوز للمصرف أن يتصرف في الوديعة ، ولا أن يستعملها بغير  
إذن العميل .

كذلك يجب على المصرف ألا يمكن الغير من استعمالها ، ولا يجوز له  
أن يرهس المستندات ضماناً لدين يعقده أو يستفيد من حيازتها  
بأية صورة من الصور . ويعتبر كل ذلك تطبيقاً للالتزام بالحفظ. (٢)

٣ - الالتزام برد الوديعة :

ويجب على المصرف أن يسلم المستندات المودعة للعميل بمجرد  
طلبه . وللعميل أن يلزم المصرف بتسليم هذه المستندات في أى وقت  
إلا إذا عين أجل لصلحة المودع عنده ، وقد يشترط المصرف مهلة  
مناسبة لرد الوديعة. (٣)

ويمكن للمصرف حبس الوديعة إن كان له حق على المودع ، فله  
حبسها حتى يستوفي حقه. (٤)

وتبرأ ذمة المصرف من الالتزام برد الوديعة إذا استحال عليه  
تنفيذ التزامه بقوة قاهرة خارجة عن إرادته مثل حالات الحروب  
واستيلاء الأعداء عليها أو تدمير المصرف . وهذا إذا لم يثبت إهمال

(١) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع  
سابق ، ص ٧٦٣ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس  
المصدر السابق والصفحة .

(٣) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

(٤) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع  
سابق ، ص ٧٦٤ .

المصرف وعدم اتخاذه الحيطة اللازمة لنقل المستندات في وقت

مناسب لحفظها في مكان آخر. (١)

وقد ينتهي الالتزام بالرد كما اذا حجز على الوديعة تحت

يد المصرف ، أو عارض شخص في تسليمها للمودع بسبب حق له

على المودع . (٢)

#### ٤ - الالتزامات التبعية:

يهدف العميل من ايداعه مستنداته في المصرف - بجانب

المحافظة عليها - الى أن يفوض المصرف بالقيام ببعض العمليات

التي يستلزمها حفظ وإدارة هذه المستندات ، والا كان العميل

مضطرا لاسترداد هذه المستندات في أوقات معينة ليقوم هو بهذه

العمليات ثم يردها للمصرف وهكذا ، ويكون من الأوفر له فسي

هذه الحالة أن يستأجر لها خزانة حديدية بأجر زهيد ، ان أن

أجر الأيداع في خزانة خاصة تقل كثيرا عن الأيداع لدى المصرف

بمعرفة بسبب قيامه بتلك العمليات التبعية (٣). وتنحصر

العمليات التبعية فيما يلي :-

أ ( ) تحصيل القسائم والسندات المستهلكة ، وقد جرت العادة

المصرفية واستقر القضاء على قيام المصرف بهذه العملية من

تلقاء نفسه ودون أجر اضافي باعتبارها تابعة للالتزام

بالحفظ. (٤)

(١) محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

سابق ، ص ٧٦٥ .

(٣) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس

المصدر السابق ، ص ٧٥٢ .

(٤) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس

المصدر السابق ، ص ٧٨٠ .

ب ) اذا كانت الأوراق المودعة تدخل في سحب (اليانصيب ) فالمصرف يقوم بتكليف خاص من مالكيها ونظير أجر بالتحقق من نتيجة السحب كما يرى بعض شراح القانون .

غير أنه يجب على المصرف اخطار عميله اذا تقدم المصرف لسحب قسيمة السند وأخطر بأن السند أخرج في سحب سابق عليه ، لأن هذا الاخطار لا يحتاج الى مجهود خاص ولا يكلف المصرف كثيرا . ( ١ )

ج ) يقوم المصرف بتنبيه عميله الى حقوقه التي تخولها له ملكية الأسهم - اذا كانت المستندات المودعة أسهما - كحقه في الاكتتاب عند زيادة رأس مال الشركة ، كما يخطره بموعد اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المصدرة لتلك الأسهم . ( ٢ )

وبجانب ما تقدم فعلى المصرف تنفيذ كل ما يصدره اليه عميله من تعليمات وأوامر بخصوص المستندات والصكوك من بيع وشراء وتحويل ملكية .

#### ثانيا : التزامات العميل :

يلتزم العميل بدفع أجر الحفظ المتفق عليه أو الذي جرى عليه العرف وقد يتم دفع الأجر مقدما نقدا ، وقد يقوم المصرف بخصمه من حساب العميل لديه .

كما يلتزم العميل بدفع عمولة المصرف نظير العطيات المتعلقة بالأوراق المودعة لديه والتي يقوم بهما بناء على طلب عميله . كما يجب عليه دفع مصاريف

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس

المصدر السابق ، ص ٧٨١ .

( ٢ ) د . علي البارودي ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

البريد ورسوم الطوابع وغيرها مما يقضي العرف بتحميل العميل لها .  
ويستقل المصرف في أغلب الأحيان بتحديد الأجر والذي يكون  
مرتفعا اذا كانت السندات المودعة لحامله لأن مخاطر حفظها أكبر من  
مخاطر حفظ الأوراق الاسمية . ( ١ )

وللمصرف حق حبس الأوراق المودعة لديه حتى يستوفي حقه في  
الأجر والعمولة والمصاريف واذا أخل العميل بهذه الالتزامات . وليس  
للمصرف حق الحبس أى الامتناع عن تسليم الوديعة للعميل الا اذا كان  
حقه ناشئا عن المحافظة عليها وليس ناشئا عن عقد أو أية علاقة أخرى  
بينه وبين العميل . ( ٢ )

واذا كان للمصرف حق حبس الوديعة حتى يستوفي حقه ، فان  
للعامل حق المطالبة بحقوقه ورد وديعته متى أخل المصرف بالتزاماته  
المتفق عليها عند التعاقد .

-----  
( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٧٦١ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق والصفحة .

المبحث الثاني

ايداع المستندات في الشريعة الاسلامية

المطلب الأول

التصور الفقهي

إذا تأملنا عقد ايداع المستندات نجد أن تخريجه في الفقه الاسلامي لا يختلف عن تكييفه النظامي ، فهذا العقد ينطوي على عقدين : عقد الوديعة وعقد الوكالة . فالعميل يودع مستداته لدى المصرف بفرض حفظها بأجرة معلومة للطرفين ، فإذا فوض العميل المودع المصرف في تحصيل أرباح القسائم أو الوثائق أو أداء أية خدمة من الخدمات التبعية لتلك المستندات والأوراق ، كان هذا التفويض وكالة ، يستحق المصرف على قيامه بذلك العمل الموكول له أجرة .

أما الوديعة فقد تقدم الحديث عنها ، فهي العين التي توضع عند شخص ليحفظها ، وبمعنى الايداع هي " توكيل في حفظ مملوك أو محتـرم مختص على وجه مخصوص " وهي مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع . ويجوز أخذ الأجر على الحفظ وعلى الحرز على الرأي الراجح لدينا . (١) أما الوكالة فسنبحثها فيما يلي .

تعريف الوكالة في اللغة :

يقال " وكله في الأمر توكيلاً : فوضه إليه فتوكل به ، ووكل فلان فلاناً : إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته أو عجزاً عن القيام بأمر نفسه . . . والوكيل هو

(١) انظر الوديعة في الفقه الاسلامي وأحكامها ص : ٩٨ وما بعدها .



الذى يقوم بأمر الانسان ، سعي به لأن مولكه قد وكل اليه القيام بأمره فهو  
موكول اليه الأمر ، فعلى هذا فهو فعيل بمعنى مفعول . . والاسم  
الوكالة بالفتح والوكالة بالكسر وهو شأنه (١)

### تعريفها في اصطلاح الفقهاء :

عرف الفقهاء الوكالة بأنها " تفويض شخص أمره الى آخر فيما يقبل  
النيابة ليفعله حال حياته . والمراد ما يقبل النيابة شرعا " (٢) وعرفوها  
أيضا بأنها " اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ممن يملكه " (٣)  
وقيل هي " استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة " (٤) وقيل هي  
" نيابة ندى حق غير ندى امره ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته " . (٥)

### مشروعية الوكالة :

الوكالة جائزة بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى :  
" . . . فابعثوا أحدكم بوزركم هذه الى المدينة فلينظر أيها أركى طعاما  
فليأتكم برزق منه وليتطلف ولا يشمرن بكم أحدا " (٦) ففي هذه البعثة

(١) الزبيدي ، تاج الغروس ... ، المجلد الثامن ، مرجع سابق ، ص

١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلي على المنهاج ، الجزء

الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

(٣) الحصكفي ، شرح الدر المختار ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص ٣٦٨ .

(٤) ابن النجار ، منتهى الارادات ... ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

(٥) الخطاب ، مواهب الجليل ... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٦) سورة الكهف ، آية ١٩ .

دليل على الوكالة وصحتها (١). وقوله تعالى : " انهبوا بقميصي هذا  
فالقوه على وجه أبي يأت بصيرا وأتوني بأهلكم أجمعين" (٢) قال القرطبي  
ان هذه الآية يستدل منها علماءنا على صحة الوكالة" (٣)

أما السنة فقد روى عن عروة بن الجعد البارقى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أعطاه دينارا ليشتري له به شاة ، فاشترى له به شاتين ،  
فباع احدهما بدينار ، وجاءه بدينار وشاة ، فدعا له - صلى الله عليه وسلم -  
بالبركة " (٤)

وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال " وكلني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في حفظ زكاة رمضان" (٥) وروى عن جابر بن عبد الله رضي الله  
عنه أنه قال : " أردت الخروج الى خيبر ، فنقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا ، فان ابتغى منك آية فضع  
يدك على ترقوته" (٦)

أما الاجماع فقد أجمعت الأمة على جوازها ، لأن الحاجة داعية  
اليها ، ان قد يعجز الانسان عن مباشرة أعماله بنفسه ، فيحتاج الى  
توكيل غيره لأدائها له . (٧)

- 
- (١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .  
(٢) سورة يوسف ، الآية ٩٣ .  
(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء العاشر ، مرجع سابق . ص ٣٧٦ .  
(٤) الشوكاني ، نيل الأوطار ... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .  
(٥) الشوكاني ، نيل الأوطار ... ، الجزء الخامس ، نفس المصدر السابق . ص ٣٠٤ .  
(٦) الشوكاني ، نيل الأوطار ... ، الجزء الخامس ، نفس المصدر السابق . ص ٣٠٤ .  
(٧) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

### أحكام الوكالة :

الوكالة نوعان : تفويض عام ، فيدخل تحته جميع ما تصح النيابة فيه  
الا ما يستثنيه المفوض من الأشياء ، وعند الشافعية لا يصح التفويض العام .  
والنوع الثاني هو التوكيل الخاص ، ويختص بما جعل الموكل للوكيل من قبض  
أو بيع . ( ١ )

ويندب قبول الوكالة وكذا ايجابها . ( ٢ ) وأركانها هي الموكل والوكيل  
والموكل فيه والصفة ( ٣ ) ، ونذهب الحنفية الى أن ركنها هو الصيغة أي  
الألفاظ الخاصة التي تثبت بها . ( ٤ )

ويشترط في الموكل أن يتمكن من مباشرة ما يوكل فيه اما بحق الملك  
لنفسه أو بحق الولاية على غيره ، فلا يصح التوكيل من الصبي والمجنون  
والمحجور عليه في المال والمرأة في النكاح ، والفاسق في تزويج ابنته لأنه  
لا يملكه فلا يملك أن يملك ذلك غيره ، وأما من لا يملك التصرف الا بالاذن  
كالوكيل والعبد المأذون ، فلا يملك التوكيل الا بالاذن ، لأنه يملك التصرف  
بالاذن لا بحق الملك والولاية فكان توكيله بالاذن . وهو قول الشافعية ( ٥ )

- 
- ( ١ ) ابن جزى ، قوانين الأحكام الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .  
( ٢ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال الصلي على المنهاج ، الجزء الثاني  
مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .  
( ٣ ) الدردير ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، الجزء الثالث ، مرجع  
سابق ، ص ٣٣٩ .  
( ٤ ) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٥٠٠ .  
( ٥ ) الفيروزآبادي ، أبو اسحق ابراهيم علي بن يوسف ، المهذب في فقه  
الاسام الشافعي ، الجزء الأول ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ،  
بدون تاريخ ، ص ٣٤٩ .

واشترط المالكية أن يكون الموكل بالغاً عاقلاً رشيداً. (١) وعند الحنفية لا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل مطلقاً ، والصبي العاقل يتصرف ضار كطلاق وعتق وهبه لا يصح التوكيل منه ، ويصح بما ينفعه بلا إذن وليه كقبول هبة ، ويصح التوكيل منه بما تردد بين ضرر كبيع واجارة وان كان مأذوناً والا توقف على اجازة وليه كما لو باشره بنفسه . كذلك لا يصح التوكيل من العبد المحجور الا اذا كان مأذوناً أو مكاتباً. (٢) وكذا الصبي ان كان محجوراً يصح التوكيل منه وينعقد موقوفاً على اجازة وليه وعلى إذن وليه بالتجارة أيضاً. (٣)

ولا يصح التوكيل من النائب والمنفس عليه ، والكافر في نكاح مسلمة ايجاباً وقبولاً ، ولا في استيفاء قود من مسلم. (٤)

ويشترط في الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه ، فلا يصح توكيل الصبي والمجنون والمرأة في النكاح ، لأن من لم يملك ذلك في حق نفسه لم يملكه في حق غيره بالتوكيل ، والى هذا ذهب الشافعية. (٥) واستثنوا الاذن في دخول الدار وايصال هدية فيصح توكيل الصبي ، ويكون وكيلاً من

(١) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٣٧٦ .

(٢) ابن عايد ، حاشية رد المختار... والجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٥١١ .

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٤) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلي على المنهاج ، الجزء الثاني

مرجع سابق ، ص ٣٣٧ .

(٥) الفيروزآبادي ، المهذب في فقه الامام الشافعي ، الجزء الأول ، مرجع

سابق ، ص ٣٤٩ .

جهة الآذن والمهدى . ( ١ )

ونذهب المالكية الى أن الذى يجوز له أن يتوكل هو المميز ، وقيل هو

البالغ الرشيد ، وهو المذهب . ( ٢ )

أما الحنفية فلم يشترطوا البلوغ ، وإنما اشترطوا أن يكون الوكيل عاقلا

ولو صبيا أو عبدا محجورا ، فيصح توكيلهم بكل ما يباشره الموكل بنفسه

لنفسه . ( ٣ )

ويشترط في الوكيل أن يكون صعيما ، فلا يصح أن تقول : وكلت كل مسلم

في شراء كذا .

أما الموكل فيه فيشترط فيه أن يملكه الموكل حين التوكيل ، وأن يكون

قابلا للنيابة ، فلا يصح في العبادات إلا الحج والعمرة وتفريق بالزكاسة

والكفارة والهدى وصدقة التطوع ، كما لا يصح في الشهادة والأيمان كالأيلاء

واللعان والظهار وتعليق الطلاق . أما التوكيل في الاقرار فقد ذهب

المالكية ( ٤ ) والحنابلة ( ٥ ) الى أنه يصح .

ونذهب الشافعية في قول الى أنه يصح مع بيان جنس المقر به وقدره ، وفي

( ١ ) الرافعي ، فتح العزيز ... ، الجزء الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

( ٢ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق

ص ٣٧٦ .

( ٣ ) ابن عابدين ، حاشية رد المختار ... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٥١٢ .

( ٤ ) المواق ، التاج والاكليل - بهامش مواهب الجليل - ، الجزء الخامس ،

مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

( ٥ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

القول الثاني لا يصح التوكيل في الاقرار . ( ١ )

ويصح التوكيل في سائر العقود كالبيع والشركة والمساقاة والرهن  
والمضاربة والحوالة والكفالة والنكاح والطلاق وسائر العقود والفسوخ ،  
كما يصح في قبض الحقوق واقتضاها ، واستيفاء الحقوبة ( ٢ ) ، كما يصح  
التوكيل في اثباتها كحد القذف والقصاص ، ويجوز للامام التوكيل في  
استيفاء حدود الله لا في اثباتها ، فلا يصح التوكيل في اثباتها الا تبعا  
كالتوكيل في اثبات زنا المقدوف اذا ثبت القذف ببينة . ( ٣ )

ويشترط في الموكل فيه أن يكون معلوما بالنص أو العادة أو القرينة ( ٤ )  
وقيل لا يشترط علمه من كل وجه ، بل يصح أن يكون معلوما من بعض  
الوجوه . ( ٥ )

وتتعقد الوكالة بكل لفظ يدل على اذن الموكل ورضاه ، وبكل لفظ  
أو فعل يدل على القبول والرضا من الوكيل . وقد يشترط القبول لفظا  
اذا كانت الوكالة بجعل لأنها اجارة ، أو كانت العين الموكل فيها تحت  
يد الوكيل قبل الوكالة . ( ٦ )

---

( ١ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق

ص ٣٣٩ .

( ٢ ) الصواق ، التاج والاكليل ... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

( ٣ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلى على المنهاج ، الجزء الثاني

مرجع سابق ، ص ٣٣٩ .

( ٤ ) الخرشى ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،

ص ٧١ .

( ٥ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٣٣٩ .

( ٦ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلى على المنهاج ، الجزء الثاني

مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

وتجوز الوكالة بجعل ويفير جعل ، ويستدل على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوكل عماله بقبض الصدقات ويجعل لهم عمالة\* ولهذا قال له ابنا عمه " لو بعثتنا على هذه الصدقات فنؤدى اليك ما يؤدى الناس ، ونصيب ما يصيبه الناس " يعنىان العمالة . ووكل صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سلمة وأبا رافع في قبول النكاح له بفير جعل فان كانت بجعل استحق الوكيل الجعل بتسليم ما وكل فيه الى الموكل ان كان ما يمكن تسليمه ( ١ ) ، أو بتمام أداء العمل الموكل به .

والوكالة من العقود الجائزة من الطرفين ، فللموكل عزل وكيله متى شاء ، وللوكيل عزل نفسه ، لأنه اذن في التصرف فكان لكل واحد منهما ابطاله . وتهطل الوكالة بموت أحدهما أو جنونه أو اغمائه أو بالحجر أو الفسق . ( ٢ ) .

---

\* العمالة بالضم وبالكسر : رزق العامل الذى يجعل له على ما يقلد من عمل . انظر تاج العروس ، المجلد الثامن ، مرجع سابق ص ٣٥ .

( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ص ٩٤ .

( ٢ ) الفيروزآبادى ، المهذب في فقه الامام الشافعي ، الجزء الأول ،

مرجع سابق ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

## المطلب الثاني

### حكم ايداع المستندات

المحافظة على المستندات من أوراق مالية وغيرها بايداعها للمصرف أمر جائز شرعا ، ويجوز للمصرف القيام بهذه الخدمة سواء على أساس عقد الوديعة أو الاجارة ، كما يجوز له القيام بالخدمات التبعية لتلك المستندات على أساس عقد الوكالة ، فان تلك العقود عقود مشروعة .

ويجوز للمصرف أن يتقاضى أجرا على قيامه بحفظ المستندات ، لأنها - أي خدمة الحفظ - منفعة متقومة يجوز أخذ الأجرة عليها ، كما يجوز أخذ الأجر على حفظ الوديعة كما سبق بيانه .

كذلك يجوز للمصرف أن يتقاضى أجرا عن قيامه بخدمة المستندات مثل استبدال الأوراق العالية المجدد اصدارها ، أو صرف المستهلك منها كوكيل لعميله مالك هذه المستندات ، وهذه الخدمة من المنافع المعتمدة ولذا يجوز أخذ الأجرة عليها ، كما يجوز أخذ الأجرة على الوكالة .

وتجب الإشارة الى أن مشروعية قيام المصرف بتحصيل قسائم الأوراق العالية المودعة لديه ، ومشروعية أخذ الأجرة على ذلك ، يرتبط بمشروعية الربح ، فإذا كان الربح تجاريا كربح الأسهم ، جازت الخدمة وجاز أخذ الأجر عليها ، فان كان الربح ربويا كفوائد القروض التي تمثلها السندات ، فلا يجوز شرعا القيام بهذه الخدمة وبالتالي أخذ الأجرة عليها لأنها معاملة ربوية . ( ١ )

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ٥٤ .



# الباب الثالث

التَّحْوِيلَاتُ الْمَصْرَفِيَّةُ

# الفصل الأول

التَّحْوِيلَاتُ الْمَصْفِيَّةُ الْعِنَادِيَّةُ

## المبحث الأول

### التحويل في العرف المصرفي

#### المطلب الأول

##### تعريف التحويل المصرفي وصوره

يعتبر التحويل المصرفي من الخدمات الهامة التي تؤديها المصارف لعملائها لمعاونتهم في تنفيذ عمليات الوفاء دون حاجة لنقل النقود من مكان لآخر ، وقد ازدادت أهمية هذه الخدمة مع تطور النشاط الاقتصادي وكثرة السفر للتجارة أو السياحة .

ويطلق على التحويل المصرفي أيضا اصطلاح النقل المصرفي .

##### تعريف التحويل المصرفي :

التحويل المصرفي هو عملية مصرفية تتلخص في "تفريغ حساب شخص يسمى الأمر من مبلغ نقدي معين ، وتفيد هذا المبلغ في الجانب الدائن لحساب آخر قد يكون باسم الأمر نفسه أو باسم شخص آخر يسمى المستفيد" (١) أو هو بعبارة أخرى نقل مبلغ من حساب لحساب آخر باجراء قيد فسي الحسابين . وقد يكون الطرفان - الأمر والمستفيد - عميلين لمصرفين مختلفين وحينئذ يقوم مصرف أحد الطرفين بالقيد في الجانب المدين لحساب عميله ويقوم مصرف الطرف الآخر بالقيد في الجانب الدائن لحساب عميله كذلك .

وتنتقل النقود فيما بين الحسابين باجراء القيود ، وبذلك يتم وفاء الأمر

(١) عوض ، علي جمال الدين ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك ، دار النهضة العربية القاهرة ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، طبع سنة

بالتحويل المصرفي بالتزامه نحو المستفيد من الأمر ، ومن ثم أطلق على  
عطية القيد المزوج "النقود القيدية". (١)

وللتحويل أو النقل المصرفي فائدة كبيرة ، فمن طريقه يمكن للمدين  
الوفاء لدائنه دون حاجة الى استعمال النقود ، اذ غالبا ما يقترن التحويل  
المصرفي بالشيكات (٢) ، اذ يمكن لحامل الشيك بدلا من طلب دفع قيمته  
بالنقود ، أن يطلب فقط قيد قيمة الشيك في الجانب الدائن لحسابه  
والجانب المدين لحساب الساحب . غير أن التحويل المصرفي قد يعرض  
في العمل استقلالاً عن الشيك ، كأن يصدر العميل للمصرف أمرا بالنقل  
لصالح شخص معين ، أو أن يسلم أمرا النقل أو التحويل مباشرة لهذا  
الشخص والذي يقدمه بدوره الى المصرف. (٣) كذلك قد يصدر الأمر  
بالتحويل هاتفيا .

#### التحويل المصرفي وبالشيك :

يتم السحب من حسابات العملاء في المضارف بمقتضى شيك أو بتحويل  
مصرفي ، الا أن ذلك لا يعني أن استخدام التحويل المصرفي كاستخدام  
الشيك تماما ، وذلك لأن لكل منهما شروطا مختلفة ويؤدي الى نتائج مختلفة .  
فلا يلزم في أمر التحويل أو النقل شكل خاص يصدر فيه أو بيانات معينة اذ قد  
يكون كتابة أو مشافهة أو بالهاتف ، أما الشيك فلا ينشأ الا بمحرر كتابي  
يتضمن بيانات الزامية عرفية .

(١) د. محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) انظر تعريف الشيك وقواعده ، ص ٤٧٠ .

(٣) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ،

كذلك من أوجه الاختلاف بين الأمر بالتحويل المصرفي والشيك ، أن الأول لا يستلزم إصداره وجود رصيد كاف لتنفيذه ، ولا يكون للمستفيد منه حق على مقابل وفائه كما هو الحال بالنسبة للشيك ، كذلك ليس على المستفيد من التحويل مراعاة مدة معينة يقدمه خلالها للمصرف كما هو الشأن في الشيك . كما يختلف التحويل المصرفي عن الشيك في أن الأول لا ينتهي بتسليم نقود للمستفيد بل بمجرد قيده في حسابه ، ويعتبر الوفاء بطريق النقل المصرفي نهائياً بمجرد القيد في حساب المستفيد ، في حين أن الشيك يؤدي بطبيعته إلى الوفاء نقداً لحامله إلا إذا طلب هذا الحامل قيد قيمته في حسابه لدى المصرف وبيراً محرر الشيك والموقعون عليه بالوفاء الفعلي لحامله . ( ١ )

وبعبارة أخرى فإن مجرد إصدار الشيك لا يتم به الوفاء ، وإنما يتم باستلام المستفيد للنقود من المصرف ، وهنا يقع الوفاء بالنقود وليس بمقتضى الشيك ، أما إذا قام المستفيد بتظهير الشيك إلى المصرف للمقبض وطلب إضافة المبلغ إلى حسابه لدى المصرف وقام المصرف بعملية تحويل مصرفي بخصم مبلغ من حساب العميل مصدر الشيك وإضافته إلى حساب العميل المستفيد فإن الوفاء يتم بعملية التحويل المصرفي وليس بمقتضى الشيك . ( ٢ )

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية كوعليات البنوك ، مرجع

سابق ، ص ١٤١

\* التظهير هو عبارة تكتب على ظهر الورقة التجارية تفيد تصرف للمستفيد . ويسمى هنا المظهر . في الحق الثابت فيها بالتنازل عنه أو رهنه أو توكيل الغير في تحصيله ، وهو أنواع كالتظهير الناقل للملكية والتظهير التوكيلي .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عطليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

وعلى ما تقدم نجد أن هناك عطيتين منفصلتين ومتابعتين هما : عطية اصدار الشيك ، وعطية القيد المزدوج ، وأن الوفاء يتم بدفع مبلغ الشيك نقداً أو بعطية القيد المصرفي وفي تاريخ اجراء القيد ، أما الأمر بالتحويل المصرفي فهو شبيه بالشيك إذ أنه تصرف قانوني لا يترتب عليه الوفاء مباشرة وإنما يتم الوفاء بعطية القيد المصرفي ، أي باجراء القيد فسي الحسابين ومن تاريخ اجراء القيد . ( ١ )

#### عملية التحويل المصرفي :

لتنفيذ عملية التحويل المصرفي يجب أن يكون هناك حسابان تنتقل النقود من أحدهما للآخر ، والا فلا تعتبر العطية تحويلاً مصرفياً . وبجانب وجود حسابين لكل من الأمر والمستفيد يجب أن تستهدف العطية نقل مبلغ من حساب إلى حساب آخر وذلك برضا أطراف العطية الثلاثة الأمر والمستفيد والمصرف .

ومن شروط تمام عملية التحويل المصرفي أن يرد التحويل على نقود أو مثليات ، ذلك وإن كان الأصل أن يرد التحويل على نقود إلا أنه يمكن كذلك أن يرد على مثليات أخرى كالأوراق المالية متى كانت غير معينة بذاتها أو كانت لحاملها . ( ٢ )

وتبدأ عملية التحويل المصرفي بأمر يصدره العميل - الأمر - إلى المصرف وليس لهذا الأمر شكل خاص ، فقد يكون بخطاب من الأمر ، وقد يكون الأمر شفويًا أو هاتفيًا ، غير أن المصارف تحرص على أن يكون الأمر على ورقة مطبوعة

( ١ ) د . محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

بصورة خاصة ما تضعه المصارف تحت تصرف عملائها .

والغالب أن يكون أمر التحويل اسما يصدر باسم شخص معين  
كما يجوز أن يكون اذنيا أو لحامله وذلك برضا المصرف . ( ١ )  
وبما أن الأصل أن تسليم أمر التحويل لا يعتبر وفاء ميرثا لذمة  
المدين الا اذا نفذ الأمر فعلا بقيد قيمته في حساب المستفيد ، فانه  
يجب على المصرف عند تلقيه الأمر بالتحويل أن ينفذه دون تأخير ما  
د ام بالحساب رصيد كاف للتنفيذ . وعلى هذا فان عطية التحويل  
المصرفي تتم عملا في الوقت الذي يجرى فيه المصرف القيد في دفاتره ،  
أى بقيد المبلغ المطلوب نقله في الجانب المدين من حساب الأمر ،  
وقيد ذات المبلغ في الجانب الدائن لحساب المستفيد .

#### صور التحويل المصرفي :

تتم عطية التحويل المصرفي اما في مصرف واحد ، وذلك في حالة وجود  
حساب لكل من الأمر والمستفيد في ذات المصرف . أو عن طريق مصرفين اذا  
كان حساب كل منهما في مصرف مختلف .

#### ( ١ ) التحويل بواسطة مصرف واحد :

هناك حالات أو صور للتحويل بواسطة مصرف واحد ، فقد يتم  
التحويل من حساب أحد المملاء لدى مصرف و اضافته الى حساب  
عميل آخر لدى نفس المصرف ،

كذلك قد يتم التحويل بين حسابين في المصرف الواحد لعميل  
واحد ، وفي حالة أخرى يمكن أن يتم التحويل المصرفي بين

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

حسابين في فرعين لنفس المصرف لشخص واحد أو لشخصين مختلفين ،  
الا أن هذا التحويل يعتبر تحويلا أو نقلا داخليا وذلك لأن  
كل فرع من فروع المصرف الواحد لا يتمتع بشخصية مستقلة. ( ١ )

### ( ٢ ) التحويل بواسطة مصرفين :

قد يتطلب التحويل المصرفي تدخل مصرفين ، وذلك عندما  
يكون حساب الأمر بالتحويل في مصرف معين ، وحساب المستفيد  
في مصرف آخر ، ويستوى أن يكون الحسابان لشخص واحد أو  
لشخصين مختلفين ، ويمكن أن يكون المصرفان من بلدين مختلفين .

### تسوية الحقوق والديون بين المصارف :

تسوى الحقوق والديون الناتجة عن عطية التحويل المصرفي إما  
بطريق النقل المصرفي بين المصرفين بأن يقوم المصرف الأول بالقيود في  
الجانب المدين لحساب الأمر ، ثم يضع تحت تصرف المصرف الثاني اعتمادا  
يسمح له بالقيود في الجانب الدائن لحساب المستفيد ، وإما بطريق  
مصرف ثالث يكون لكليهما حساب فيه ، وإما عن طريق غرفة المقاصة. ( ٢ )

### غرفة المقاصة :

غرفة المقاصة توجد في المصارف المركزية ، وهي عبارة عن "اتحاد  
للمصارف والذي تكون وظيفته الأساسية تسهيل عطية تبادل الشيكات  
والأوراق التجارية - وفقا للاتفاق الذي تم بين الأعضاء - بهدف تسوية

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، غلطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع  
سابق ص ١٨٢ .

( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٣٩١ .



الحسابات بين المصارف الأعضاء بحيث يمكن تجنب النقل المادي للأرصدة\* (١) وتوجد غرف المقاصة هذه في البلاد التي بها نشاط مصرفي كبير .

وفي غرفة المقاصة يقدم كل مصرف الي الغرفة مجموع الشيكات والأوراق التجارية ومبالغ النقل المصرفي التي يكون دائئا فيها تجاه جميع المصارف الأخرى المشتركة في الغرفة ، ويكلف الغرفة في ذات الوقت بدفع جميع الشيكات والأوراق التجارية والمبالغ التي يكون مدينا بها لنفس المصارف . وتقوم الغرفة بمعمل مقاصة بين هذه الحقوق والديون . ( ٢ )

والفرق بين مجموع المبالغ المستحقة للمصرف وتلك المستحقة عليه تشمل حقاله على المصارف الأخرى أو دينا لها عليه ، ويقيد في الجانب الدائن أو المدين من حسابه لدى المصرف المركزي . وتجب الاشارة الى أنه يجب أن تتعادل المبالغ التي تقيد لحساب مصرف مع تلك التي تقيد على حساب المصارف الأخرى . وبذلك تتم التسوية عامة للمطيات المصرفية دون حاجة لاستعمال النقود أو نقلها بواسطة غرفة المقاصة . ( ٣ )

---

( ١ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول ، مرجع

سابق ، ص ٢١٠ .

( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ،

ص ٣٩١ .

( ٣ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، نفس المصدر

السابق والصفحة .

## المطلب الثاني

### الطبيعة النظامية للتحويل المصرفي \* تكييفه القانوني \*

لبيان الطبيعة النظامية للتحويل المصرفي ، يجب التفريق بين ثلاث صور للتحويل وهي التحويل بين حسابين لشخصين في مصرف واحد ، والتحويل بين حسابين لشخصين في مصرفين مختلفين ، ثم التحويل بين حسابين لشخص واحد في مصرف واحد أو مصرفين مختلفين .

التحويل بين حسابين لشخصين في مصرف واحد :-

أى اذا تم التحويل بين حسابين لشخصين مختلفين في مصرف واحد في فرع واحد له أو في فرعين مختلفين . وقد قيل في تحديد الطبيعة النظامية لهذه الصورة من التحويل المصرفي بأنه حوالة حق ، وذهب البعض الى تفسيره من طريق بنظرية الانابة ، وقيل بأنه مجرد عملية محاسبية ، وذهب بعض الشراح الى أنه عطيتان مركبتان لا تكونان وحدة قانونية .

#### ١ - حوالة حق :

يرى أنصار هذا الرأي أن التحويل المصرفي هو حوالة حق بحقتضاها يأخذ الأمر وضع المحيل بينما يكون المستفيد هو المحال والمصرف هو المحال عليه ، فالأمر بالتحويل يكون لدينا والمستفيد من الحوالة دائنا ،

\* هذه الصور الثلاث من صور التحويل المصرفي هي في الأصل صورتان هما التحويل بواسطة مصرف واحد ، والتحويل بواسطة مصرفين ، وهذا على حسب ما أوردناه في المطلب الأول من هذا البحث ، الا أننا وتسهيلا للبحث في الطبيعة النظامية للتحويل المصرفي جعلنا التحويل بين حسابين لشخص واحد سواء في مصرف واحد أو في مصرفين مختلفين صورة أخرى وأفردنا له عنوانا منفصلا في هذا المطلب .

فالأول يحيل الثاني على الصرف المأمور بالتحويل فيصبح المصرف بموجب هذه الحوالة مدينا للمستفيد ، والمصرف بدوره قد يحيل المستفيد على مصرف آخر مراسل له في البلد الذي يقيم فيه المستفيد فتتم بذلك حوالة ثانية يصبح بموجبها المصرف المراسل مدينا للمستفيد .

وتجدر الإشارة هنا الى أنه اذا كان للمصرف الأول ( المأمور بالتحويل ) فرع في محل اقامة المستفيد وأمر المصرف فرعه بالدفع فلا يعتبر هذا حوالة ثانية وذلك لأن الفرع هو مجرد ممثل للمصرف المدين وليس له ذمة أخرى ليحال عليها الدين الجديد . ( ١ )

ويعاب على هذا الرأي أن الحوالة تستلزم اجراءات نص القانون المدني على اتباعها ولم يستثن منها الحوالة التجارية . ( ٢ ) كذلك يعاب عليه أن مقتضى الحوالة انتقال الحق من الدائن القديم الى الدائن الجديد - المستفيد - فيصبح للمدين التمسك على الدائن الجديد بالدفع التي كان له أن يدفع بها في مواجهة الدائن القديم - الأمر بالتحويل - وهذا الوضع لا يتحقق بمقتضى التحويل المصرفي ، إذ المسلم به أن المستفيد يكتسب حقا شخصا في مواجهة المصرف .

وأيا فان ما يجريه المصرف من قيود في حساب العميل الأمر بالتحويل وفي حساب العميل المستفيد يعتبر تصرفا قانونيا مجردا عن سبب اصدار الأمر بالتحويل . ( ٣ )

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

( ٢ ) د . على جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ص ٢٠١ .

( ٣ ) د . محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

٢ - انابة كاملة :

يرى أنصار هذا الرأي أن التحويل المصرفي هو عملية انابة كاملة ، فهي عقد ثلاثي الأطراف فيكون من الأمر بالتحويل المصرفي والعميل المستفيد والمصرف ، فيكون الأمر هو المنيب ، والمستفيد منابا له ، والمصرف هو المنساب ( محل الحق ) .

وهذه الانابة كاملة تتضمن تجديدا للالتزام بتغيير المدين ، فينشأ نتيجة للتحويل المعرفي حق جديد للمستفيد - المناب لديه - في مواجهة المناب المصرف حيث يأمر الأمر المصرف بالتحويل يبدأ من التزامه نحو المستفيد ليحل محله المصرف . ولا يجوز للمستفيد بعد تنفيذ التحويل الرجوع على الأمر بالتحويل . وبعبارة أخرى أن الأمر يبرأ من التزامه في مواجهة المناب لديه - المستفيد - ليحل المصرف محله ،

ويؤخذ على هذا الرأي أن هناك فارقا بين مركز المناب والمصرف ، فان المصرف لا يلتزم بالتزاما اضافيا ، بل ان دوره يقتصر على اجراء قيد في الجانب الدائن لحساب المستفيد تنفيذنا لتعهد سابق على المصرف ، والمركز المالي للمصرف لا يتغير لأنه انما ينقل مبلغا من حساب الى حساب آخر ، فضلا عن أن الأطراف ذوى الشأن لم يجتمعوا معا في وقت واحد وهو وضع يتعارض مع الانابة . ( ١ )

كذلك يعترض على هذا الرأي بأنه " لا يفسر تماما عملية التحويل المصرفي فهو لا يفسر كيف أن المناب له يحل محل دينه قبل المنيب لا مجرد دين على المصرف بل دينا ناشئا عن وديعة مصرفية بما تستتبعه هذه الوديعة من آثار وبخاصة فيما يتعلق بالفوائد والخضوع لقواعد الحساب الجارى والتزام المصرف بالوفاء بالشيكات فيما يتعلق بالفوائد والخضوع لقواعد الحساب

( ١ ) د . على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

الجارى والتزام المصرف بالوفاء بالشيكات التي يصدرها العميل . كما أن التحويل المصرفي قد يستخدم لفرض غير الوفاء بدين كئقل مبلغ من موكل الى وكيله أو من واهب الى موهوب له ، وفي هذه الحالة لا جدوى من البحث فيما اذا كانت الانابة كاملة أو ناقصة ، ان لا يوجد ديسن للمتاب لديه قبل المنيب . هذا بالاضافة الى أن التحويل المصرفي قد يستخدم للقيام بعطيات لا تثير مسألة الانابة على الاطلاق ، كما اذا كان للأمر بالنقل حسابان لدى المصرف ويأمر بنقل مبلغ من حساب لآخر ، أو اذا كان لنفس العميل حسابان لدى مصرفين مختلفين ويأمر أحدهما بنقل مبلغ لحسابه لدى المصرف الآخر . ( ١ )

### ٣ - عطية محاسبية :

ذهب رأى الى أن عطية التحويل المصرفي هي مجرد عطية محاسبية يخصم بمقتضاها مبلغ من حساب عميل ويضاف الى حساب عميل آخر .

وهذا الرأى مهجور ، ذلك أنه بالرغم من أن عطية التحويل المصرفي تتضمن عطية قيد محاسبي ، الا أن عطية القيد المحاسبي تتم نتيجة أمر بالتحويل صادر من العميل الى المصرف ، كما أن عطية القيد ترتب أثرا قانونيا هاما هو ابراء ذمة العميل الأمر بالتحويل من التزامه نحو المستفيد . ( ٢ )

### ٤ - عطية مركبة :

يرى بعض شراح القانون أن التحويل المصرفي ليس عطية واحدة ، بل يجب النظر اليها في مراحل ثلاث هي أمر بالدفع يصدره العميل للأمر السى

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ص ٤٨ .

المصرف يدفع مبلغ الى شخص آخر ، ثم وفاء المصرف النقدي للمستفيد بطريقة محاسبية ، وأخيرا ايداع المستفيد للمبلغ المقبوض في نفس مصرف العميل الأمر بالتحويل .

هذا ومتى قام المصرف بالتحويل المصرفي تمت هذه العمليات في لحظات متتالية ولكن ترتب كل عطية آثارها القانونية ، والمرحلة الثانية هي العملية الرئيسية وبقتضاها يتم الوفاء بالالتزام وهي عطية غير منفصلة عن المرحلة الأولى وهي الأمر ، وغير منفصلة عن المرحلة الثالثة وهي ايداع المصرفي ، وهذا التحليل في حالة كون التحويل قد تم لصالح مستفيد دائن ، أما اذا كان هذا المستفيد وكيلًا أو موهوبا اليه زال عن العملية الثانية وصف الوفاء . ( ١ )

ويؤخذ على هذا الرأي صعوبة تصور تجزئة العملية في نظر المستفيد لأنه انما ينشأ حقه عند تمام القيد فعلا في حسابه وليس قبل ذلك .

#### ( ٢ ) التحويل بين حسابين لشخصين في مصرفين :

##### نظرية الوكالة :

ذهب رأى الى أن مصرف الأمر هو الذي يبرم التعهد الأساسي لأنه هو الذي يقدم النقود الى حساب المستفيد ، فيظل لدينا للأمر ما لم يصدر عنه هذا التعهد . ويلزم هذا الصرف بتزويد المصرف الآخر بوسيلة الوفاء - أي النقود اللازمة - للمستفيد حيث لا يستطيع هو تقديمها للمستفيد الا عن طريق المصرف الثاني .

( ١ ) د . على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

سابق ، ص ٢٠٣ .

( ٢ ) أي أن يقوم بتنفيذ التحويل مصرفان مستقلان أو فرعان لمصرف واحد متى كان لهما استقلالهما العالي .

أما مصرف المستفيد فهو وكيل عن مصرف الأمر حيث يصبح مودعا لديه  
لحساب المستفيد بعد اجراء القيد ، وهذا يعني أن التحويل يتم  
بواسطة مصرف الأمر ، أما مصرف المستفيد فيتدخل باعتباره وكيلًا عن  
مصرف الأمر ثم وديعا للمبلغ المنقول . ( ١ )

وينتقد بعض الشراح نظرية الوكالة هذه بقوله \* ان هذا المصرف  
الثاني لا يقدم أبدا بدور الوكيل عن المصرف الأول ، فهو بقيامه بقيد  
المبلغ في حساب المستفيد انما ينفذ التزاما عليه أمامه بخدمة حسابه ،  
وهو كذلك ليس وكيلًا عن المصرف الأول أمام المستفيد ان ليس بين المستفيد  
والمصرف الأول علاقة ، لكن هناك وكالة بين الأمر ومصرفه لأن هذا الأخير  
يطلب وباسم الأمر ولحسابه اجراء القيد لصالح المستفيد . \* ( ٢ )

#### التحويل بين حسابين لشخص واحد :

قد يكون التحويل بين حسابين لشخص واحد في مصرف واحد أو فرعين  
لمصرف واحد ، اذا كان لكل من الحسابين شروط مختلفة وللعميل مصلحة  
في نقل مبلغ أحد الحسابين الى الحساب الآخر ، ففي هذه الحالة يجب  
لتحديد طبيعة هذا الاجراء النظر في اتفاقهما ، وقد يتضح لذيهمما  
قصد تجديد الحق المنقول ، وعندئذ يختفى الحق القديم ويحل محله  
الدين الجديد .

كذلك قد يكون التحويل بين حسابين لشخص واحد في مصرفين  
مختلفين ، وهنا يعتبر البعض أن العطية مزدوجة تضم عطيتي نقل ، تتم

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

سابق ، ص ٢٠٤

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، نفيس

المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

احدهما عن طريق المصرف الأول المنقول منه تنفيذاً لأمر الأمر - العيب -  
ولصالح المصرف الثاني - العيب لديه - ، أما العطفية الثانية فينفذها المصرف  
الثاني لصالح صاحب الحسابين تنفيذاً لأمر المصرف الأول . وتعتبر كل من  
العطيتين اناية تجديدية . ( ١ )

ويجاب على هذا الرأي أنه تمسك بفكرة الانابة والأخذ بها لتفسير  
عملية التحويل المصرفي في كل صورها ، ويعيدا عن الدخول في تعقيدات  
فكرة الانابة والتجديد يمكن ببساطة اعتبار عملية التحويل في هذه الصورة  
مجرد توكيل من صاحب الحساب الى المصرف الموجود به الحساب المطلوب  
التحويل منه في أن يدفع لصالحه وفي الحساب الموجود لدى المصرف الثاني  
المبلغ الثاني المحدد ، ويكون كلا المصرفين وكلياً أمام العميل . ( ٢ )

#### الاتجاه الحديث : النظرية الشكلية :

ذهب الفقه الحديث والقضاء مذها شكلياً بعيداً عن نظريسات  
القانون المدني ، حيث يرى بعض الفقهاء أن التحويل المصرفي عملية مصرفية  
شكلية لا تتم الا بالقيود الكتابية ، وتخضع لقواعد الفن المصرفي وتستخدم  
لنقل النقود من حساب الى حساب .

وتتألف هذه العملية من عنصرين رئيسيين ، أمر صادر من العميل الي  
المصرف ينقل مبلغ من حسابه لصالح حساب آخر ، ثم القيد المزدوج الذي  
يجريه المصرف في حساب الأمر وفي حساب المستفيد وما يترتب على ذلك  
من نقل عنصر من حساب الى حساب آخر . وتعتبر عملية القيد نتيجة للعطفية

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مراجع سابق ، ص ٢٠٥ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق والصفحة .



الأولى ، أى العنصر الأول . ( ١ )

وخلاصة القول أن الآراء اختلفت في تحديد الطبيعة النظامية -  
القانونية - لعملية التحويل المصرفي حيث أنها عملية مصرفية بحتة تستمد  
أصولها وقواعدها من المرف المصرفي ، وهي أقرب الى أن تكون وسيلة  
لنقل النقود بطريق القيد الحسابي أو أداة للوفاء بتسليم نقود كتابية .  
ويمكن القول بأنه عملية فنية لتنفيذ بضعة عمليات قانونية بواسطة المصرف ،  
أو هو أداة فنية للقيام بوفاء الحقوق ونقل النقود . ( ٢ )

---

( ١ ) د. محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٥١ .  
( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق

المطلب الثالث

آثار التحويل المصرفي

تنشأ عن العلاقات بين أطراف عملية التحويل المصرفي الثلاثة -

الآمر والمستفيد والمصرف - آثار هامة يمكن ابرازها فيما يلي : -

في العلاقة بين الأمر والمصرف :

إذا قام المصرف بعطية التحويل وكان للعميل الأمر رصيد كاف في حسابه يسمح بتنفيذ الأمر ، فإن النقل الذي يجريه المصرف يعتبر وفاء نقدياً منه للآمر - أما إذا قام المصرف بالنقل دون أن يكون بحساب العميل الأمر رصيد كاف ، فإن المصرف يكون بمثابة المقرض بالنسبة للآمر وله استيفاء المبلغ الذي قام بتحويله من الأمر ، ولكن لا يجوز للمصرف ابطال التحويل إذا لم يقم الأمر بدفع مبلغ التحويل للمصرف لأن مبلغ التحويل يعتبر حقاً اكتسبه المستفيد من قيد المبلغ في حساب الدائن أى الأمر. ( ١ )

في العلاقة بين الأمر والمستفيد :

من الآثار التي تنشأ عن علاقة الأمر بالمستفيد انقضاء دين الأمر بمجرد قبول المستفيد للتحويل وذلك إذا كان المستفيد دائناً للآمر، ويعتبر قيد المبلغ في حسابه وفاء كاملاً يبرىء ذمة الأمر تجاه المستفيد كما لو أنه قبض نقوداً . أما إذا قصد الأمر من التحويل التبرع للمستفيد ، فإن القيد في حساب الأخير يعتبر تسليمياً لمبلغ التبرع له . أى أن القرض في ترتب الأثر

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

المبريء للتحويل أن يكون المستفيد قد قبل هذه الوسيلة في الوفاء. (١)  
في العلاقة بين المستفيد والمصرف :

يترتب على الأمر بالتحويل المصرفي قيام حق شخص للمستفيد في مواجهة المصرف ، وينشأ هذا الحق بمجرد اجراء القيد في حساب المستفيد وخطاره . وحق المستفيد في مواجهة المصرف مستقل عن حق الأمر ، وبذلك يبدو التحويل كما لو كان عملية وفاء مجردة ، فكثيرا ما يكون سبب التحويل وفاء لدين على الأمر للمستفيد أو هبة أو قرضا مثلا ، ولكن هذا السبب - وهو العلاقة بين الأمر والمستفيد - بعيد تماما عن عملية النقل ذاتها ، ولذا لا يجوز للمصرف أن يحتج على المستفيد بأي دفع مستمد من علاقة المصرف بالأمر كالدفع بالمقاصة لأن قياسه بتنفيذ أمر التحويل يمتد تنازلا منه عن التمسك بهذه المقاصة. (٢)

ويجب على المصرف اجراء القيد فورا وخطار المستفيد وبعد ذلك لا يجوز له الرجوع عن ذلك ، أما اذا لم يتمكن المصرف من اخطار المستفيد باجراء القيد فله أن يرجع في هذا القيد ، وكذلك الشأن اذا رفض المستفيد ذلك القيد . وبناء على طلب الأمر على المصرف الفاء القيد الحاصل لصالح المستفيد شريطة أن يكون الطلب قبل قبول المستفيد اجراء عطية التحويل صراحة أو ضمنا بعد اخطاره (٣)

(١) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

سابق ، ص ١٩٠ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس

المصدر السابق ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس

المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

## البحث الثاني

### التحويل المصرفي العادي وحكمه في الشريعة الاسلامية

يتعين علينا قبل اطلاق الحكم الشرعي على عملية التحويل المصرفي وضع تصور فقهي مناسب . فالتحويل المصرفي قد يقال بأنه شبيه بعطية السفتجة المعروفة في الفقه الاسلامي ، وقد يكون حوالة شرعية ، وقد يكون توكيلا من العميل الأمر بالتحويل للمصرف يدفع المبلغ المحدد في أمر التحويل للمستفيد . وسنبحث في المطالب التالية قواعد وأحكام السفتجة والحوالة والوكالة لنرى أيها أقرب لعطية التحويل المصرفي .

## المطلب الأول

### السفتجة في الفقه الاسلامي

تعريفها :

السفتجة بفتح السين وضمها وسكون الفاء وفتح التاء والجيم لفظة فارسية معربة أصلها سفته ، وهي واحدة السفاتج ، وهي الشيء المحكم. (١)

وعرفها الفقهاء بأنها " الكتاب الذي يرسله المقرض لوكيله ببلد ليه دفع للمقرض نظير ما أخذه منه ببلده " (٢) وقيل هي " أن يقرض انسانا ما لا

(١) ابن عابدين ، حاشية رد المختار... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .

(٢) الدردير ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ، الجزء الثالث ،

ليقتضيه المستقرض في بلد يريده المقرض " وانما يدفعه على سبيل القرض لا على سبيل الأمانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق" (١) وعلى هذا فهسي اقراض لسقوط خطر الطريق ، وهذا نوع نفع أستفيد بالقرض . وسمسي القرض بها لاحكام أمره .

### حكمها :

اختلف الفقهاء في حكم السفتجة ، فذهب بعضهم الى تحريمها وذهب البعض الى جوازها ، وآخرون الى كراهتها . فعند المالكية تحرم السفتجة لأنها مثال لقرض جسر منفعة لأن المقرض ينتفع بحرر مال مسن آفات الطريق ، وتندب اذا غلب الخوف جميع الطرق التي يسلكها المقرض ، وقد تجب تقديما لمصلحة حفظ المال والنفس على مضره سلف جر نفعا . (٢) وذهب الحنابلة في قول (٣) والشافعية (٤) الى أنه اذا شرط أن يكتب له سفتجة أى أن يرد القرض في بلد آخر لم يجز . والى هذا ذهب الشيعة الزيدية (٥) .

ونذهب الحنفية الى أنها مكروهة لأن المقرض ينتفع بها باسقاط خطر الطريق فتشبه قرضا جر نفعا (٦) . وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة

(١) البابرقي ، أكمل الدين محمد بن محمود ، شرح المنية على الهداية

مع شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى  
الباي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٠ م ، ص

٢٥٠

(٢) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

(٣) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

(٤) الرافعي ، فتح العزيز... ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

(٥) ابن المرتضى ، البحر الزخار... ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤ .

(٦) الميرغنياني ، الهداية شرح بدايي القمطدي ، الجزء الثالث ، مرجع سابق

ولا متعارفة فلا بأس. (١)

وروى عن الامام أحمد جوازها لأنها مصلحة لكل من المقرض والمستقرض دون ضرر بواحد منهما ، ولما روى عن عطاء بن أبي رباح أن عبد الله بن الزبير كان يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب بها الى مصعب بن الزبير بالمراق فيأخذونها منه ، فسئل ابن عباس عن ذلك فلم يريه بأساً. وروى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه سئل عن مثل هذا فلم يريه بأساً .  
ومن لم يريه بأساً ابن سيرين والنخعي . (٢)

والواقع أن في السفتجة مصلحة للمقرض والمستقرض ولهذا نرى جوازها ، قال ابن تيمية \* والصحيح الجواز ، لأن المقرض رأى النفع يأمن خطر الطريق الى نقل دراهمه الى بلد المقرض ، فكلاهما منتفع بهذا الاقتراض ، والشارع لا ينهي عما ينفع الناس ويصلحهم ويحتاجون اليه ، وانما ينهي عما يضرهم ويفسد هم وقد أغناهم الله عنه . . \* (٣)

واذا أردنا تطبيق السفتجة على قواعد التحويل المصرفي ، نجد أن السفتجة عولجت على أنها قرض ، واختلف فيها هل هي قرض جر نفعاً أم لا ، وبالتالي اختلف الحكم عليها . أما في التحويل المصرفي فلا يلزم أن يكون المبلغ المحول قرصاً .

(١) ابن عابدين ، حاشية لرد المختار ... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

(٣) ابن تيمية ، شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، المجلد التاسع والعشرون ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد وولده ، مكتبة المعارف - الرباط المغرب بدون ، ص ٤٥٦ .

كذلك تختلف السفتجة عن التحويل المصرفي في أن الأخير يتم عن طريق القيد الحسابي بين مصرفي الأمر والمستفيد ان كان التحويل بين مصرفين ، أو القيد الحسابي بين حسابي كل من الأمر والمستفيد لدى المصرف ان كان التحويل عن طريق مصرف واحد .

ومن مظاهر الاختلاف بين السفتجة والتحويل المصرفي ، أنه يفترض في السفتجة القديمة اتحاد جنس النقد المدفوع عند العقد والمؤدى عند الوفاء ، أما اذا اختلف جنس النقد فلا تكون السفتجة قرضا ان لا يهد في القرض من رد المثل ، أما التحويل المصرفي ، فقد يكون بنقد واحد كما في حالة التحويل الداخلي ، وقد يكون بين جنسين من النقود كما في التحويل الخارجي .

كذلك فان المستفيد من السفتجة سينتفع بالمال في سفره أو اقامته فلا يتقاضى أجرا ، أما في التحويل المصرفي فالمصرف يتقاضى أجرا يسمى عمولة نظير قيامه بعطية التحويل .

وما تقدم يتضح لنا الاختلاف الواضح بين السفتجة والقديمة والتحويلات المصرفي ، وبالتالي لا يمكن تخريج التحويل المصرفي على أساس السفتجة وتطبيق أحكامها عليه .

## المطلب الثاني

### الحوالة في الفقه الاسلامي

#### تعريفها في اللفظة :

جاء في لسان العرب : " يقال : أحال الغريم : زجاه عنه الى غريم آخر ، والاسم الحوالة به ويقال للرجل اذا تحول من مكان الى آخر ، أو تحول على رجل بدراهم ... ويقال : أحلت فلانا على فلان بدراهم : أحيله احالة واحالا ... وأحال عليه بدينه ... " (١)

وجاء في المغرب " أحلت زيدا بما كان له على وهو مائة درهم على رجل فاحتال زيد به على الرجل ، فأنا محيل ، وزيد محال ، والمال محال به ، والرجل محال عليه ومحتال عليه ، وقول الفقهاء للمحال المحتال له لفقو ، لأنه لا حاجة الى هذه الصلة ، ويقال للمحتال حويل قياسا على كفيصل وضمين ... وأصل التركيب دال على الزوال والنقل ، منه التحويل وهو نقل شيء من محل الى آخر .. " (٢)

#### تعريفها شرعا :

عرف المالكية الحوالة بأنها " نقل الدين من ذمة بمثله الى أخرى " (٣)

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ١٩٠

(٢) المطرزي ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي ، المغرب في ترتيب المعرب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الشركة اللبنانية للطباعة والتجليد بيروت ، بدون ، ص ١٣٤

(٣) الدردير ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢



وعرفها الشافعية بأنها " عقد يقتضي انتقال دين من ذمة الى ذمة أخرى .  
وتطلق على نفس الانتقال " ( ١ )

وذهب الحنابلة الى أنها " انتقال مال من ذمة الى ذمة بلفظها أو معناها  
الخاص " ( ٢ ) وعرفها الشيعة الزيدية بأنها " نقل حق من ذمة الى ذمة " ( ٣ )  
أما الحنفية فقد عرفها بعضهم بأنها " نقل المطالبة من ذمة  
المديون الى ذمة الملتزم . ( ٤ ) وعرفها بعضهم بأنها " نقل الدين من ذمة  
المحيل الى ذمة المحتال عليه " . ( ٥ )

فالحوالة على ما تقدم هي تحويل الدين ونقله من ذمة الى ذمة .  
وصورتها أن يكون على زيد دين ، وله على عمرو دين مماثل للدين الذي  
عليه ، ويطالبه بكر صاحب الدين بدينه ، فيقول له : أحلتك على عمرو  
فان لي ديناً مماثلاً لدينك فخذ منه . وقيل ان الحوالة استيفاء حق . ( ٦ )  
مشروعية الحوالة :

الحوالة ثابتة بالسنة والاجماع والعقل ، أما السنة فما روى عن أبي  
هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مطل الفني

( ١ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلي على المنهاج ، الجزء

الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ .

( ٢ ) ابن النجار ، متبهي الارادات ... ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص

٤١٦ .

( ٣ ) ابن المرتضى ، البحر الزخار ... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

( ٤ ) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

( ٥ ) الحمكفي ، شرح الدر المختار ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .

( ٦ ) المحلي ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٣١٩ .

ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع" (١) وبلغظ آخر "مطل الفني ظلم ،  
وإذا أحلت على مليء فاتبعه" (٢) ومعني الحديث أنه إذا أحيل بالدين  
الذي له على موسر فليحتل .

وأجمع أهل العلم على جواز الحوالة في الجملة . أما العقل " فلأنه قادر  
على ايفاء ما التزمه وهو ظاهر ، وذلك يوجب الجواز كالكفالة" (٣) وللحاجة  
اليها فقد أجازها الشارع ، فهي رخصة مستثناة من بيع الدين بالدين (٤)  
وقد ذهب أكثر أهل العلم على ما ذكر النووى - الى أنه يستحب قبول  
الحوالة . وحطوا الأمر في الحديث على الندب ، وقال بعضهم القبول مباح  
لا مندوب ، وذهب داود الظاهري وغيره الى وجوبها لظاهر الأمر في  
الحديث . (٥)

#### أركان الحوالة وشروطها :

أركان الحوالة عند جمهور الفقهاء هي المحيل والمحتال والمحال عليه  
والمحال به - أى الدينان - ثم الصيغة . وأركانها (٦) عند الحنفية

- 
- (١) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٩٧ .
  - (٢) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .
  - (٣) البائرتي ، شرح العناية على الهداية ... ، الجزء السابع ، مرجع  
سابق ، ص ٢٣٩ .
  - (٤) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلى على المنهاج ، الجزء  
الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .
  - (٥) النووى ، أبوزكريا محي الدين بن شرف ، شرح صحيح مسلم ، الجزء العاشر ،  
المطبعة المصرية ومكبتها ، القاهرة ، بدون ، ص ٢٢٨ .
  - (٦) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلى على المنهاج ، الجزء  
الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

الايجاب من المحيل والقبول من المحال عليه بما يدل عليه . ( ١ )  
وتختص الحوالة بالديون لأنها تنفي عن النقل والتحويل ، ولا تصح  
في الأعيان لأن النقل الذي تتضمنه الحوالة نقل شرعي وهو لا يتصور في  
الأعيان والتي يتصور فيها النقل المحسوس فكانت نقل الوصف الشرعي وهو  
الدين . ( ٢ ) ويشترط في الحوالة : -

١ - ثبوت دينين أحدهما للمحيل على المحال عليه ، والآخر للمحتال  
على المحتل . ويشترط تعادل الدينين وتساويهما جنسا وقد را  
وحلولا وأجلا ، ويعتبر اتفاق أجل المؤجلين ، فان كان أحدهما  
حالا والآخر مؤجلا ، أو أجل أحدهما الى شهر والآخر الى  
شهرين لم تصح الحوالة . ( ٣ )

ولو كان الدينان حالين فنشترط على المحتال أن يقضى حقه  
أو بعضه بعد شهر لم تصح الحوالة لأن الحال لا يتأجل عند من  
يقول بذلك . واذ لم يكن الدين المحال به وهو دين المحتال  
على المحيل حالا ، دخله بيع الدين بالدين المنهي عنه . ( ٤ )  
وقيل تصح بالمؤجل عن الحال لأن للمحيل أن يعجل ما عليه . ( ٥ )

( ١ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

( ٢ ) ابن الهمام ، شرح فتح القدير... ، الجزء السابع ، مرجع سابق ،  
ص ٢٣٩ .

( ٣ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٧٧ .

( ٤ ) الخرخشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،  
ص ٣٢١ .

( ٥ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،  
ص ٣٢١ .

٢ - أن تكون بمال معلوم ، أي يشترط العلم بما يحال به وعليه قدرًا  
وصفة. (١)

٣ - يشترط رضا المحيل ، وهو قول الجمهور ، لأن الحق عليه فلا يلزمه  
أداءه من جهة الدين الذي على المحال عليه. (٢) ونذهب  
الحنفية إلى أن الحوالة تصح بدون رضاه ، لأن التزام الدين من  
المحال عليه تصرف في حق نفسه ، وهو لا يتضرر بل فيه نفعه لأنه  
لا يرجع عليه إذا لم يكن أمره\* (٣) وجاء في تعيين الحقائق  
\* وإنما يشترط رضاه - أي المحيل - للرجوع عليه أو ليسقط دينه\* (٤)  
وأما رضا المحتال والمحال عليه ، فقد ذهب الحنفية إلى أن  
الحوالة تصح برضا المحتال لأن الدين حقه وهو الذي ينتقل بها  
والذم متفاوتة فلا بد من رضاه ، كما تصح برضا المحال عليه فلأنه  
الدين يلزمه ولا لزوم بدون التزامه. (٥)

ونذهب الشافعية إلى أنه يشترط رضا المحتال لأنه أحد  
العاقدين ، ولا يعتبر عندهم رضا المحال عليه في الأصح لأنه  
محل الحق والتصرف ، وقيل يشترط رضاه بناءً على أن الحوالة

---

(١) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، نفس المصدر

السابق ، ص ٣٢٠

(٢) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٧٦ .

(٣) الميرغيناني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٩٩ .

(٤) الزيلعي ، تعيين الحقائق ... ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

(٥) الميرغيناني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٩٩ .

استيفاء حق ، كأن المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه ، ويتعذر اقرضه دون رضاه . ( ١ )

وذهب المالكية الى أن الحوالة تصح بدون رضا المحال عليه الا اذا كان بينه وبين المحال عداوة سابقة على وقت الحوالة فلا تصح على المشهور ويشترط رضا المحتال عندهم . ( ٢ ) أما الحنابلة فلا يعتبر عندهم رضاهما . ( ٣ )

ولأن للمحتال أن يحيل على المحال عليه ، وللمحال عليه أن يحيل المحتال على غيره وهكذا ، فلا يشترط في الحوالة قبض أحد الدينين وان اتحدا في علة الربا . ( ٤ )

ولتصوير الحوالة في عملية التحويل المصرفي ، فالأمر بالتحويل مدين ، والمستفيد من الحوالة دائن ، وعلى هذا فالأمر بالتحويل - وهو المحيل - يحيل المستفيد - وهو المحتال - على المصرف المأمور بالتحويل - وهو المحال عليه - فيصح المصرف المحال عليه مدينا - بموجب هذه الحوالة - للمستفيد - المحال عليه - بعد أن كان مدينا للمحيل أي الأمر بالتحويل

( ١ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلي على المنهاج ، الجزء الثاني

مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

( ٢ ) الصاوي ، أحمد بن محمد ، بلفة السالك لأقرب المسالك الى مذهب

الامام مالك ، الجزء الثاني ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي

والإدارة بمصر ، الطبعة الاخيرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م ، ص ١٥٣ .

( ٣ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٧٦ .

( ٤ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المحلي على المنهاج ، الجزء

الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

وقد يحيل المصرف الأمور بالتحويل المستفيد على مصر آخر مراسل له  
- وليس فرعا له - في البلد الذي يقيم فيه المستفيد ، فتتم بذلك حوالة  
ثانية يصبح بموجبها المطرف المراسل لدينا للمستفيد . ( ١ )

والواقع أن التحويل المصرفي يختطف عن الحوالة . بمفهومها الفقهي  
فالحوالة كما عرفناها هي نقل الدين من ذمة الى ذمة ، بمعنى أن يحيل  
المدين دائنة على شخص ثالث مدين للمحيل ، ان يشترط الفقهاء في  
الحوالة وجود دينين وثبوتها في ذمة كل من المحيل والمحال عليه ،  
بحيث يكون المحيل لدينا للمحتال ، والمحال عليه لدينا للمحيل .

أما في التحويل المصرفي ، فالصرف لا يلزم أن يكون لدينا لعميليه  
الامر بالتحويل ، فقد يكون للعميل حساب لدى المصرف ، وقد يدفع مبلغ  
الحوالة نقدا للمصرف . كذلك لا يلزم أن يكون المصرف المراسل - المحول  
عليه - لدينا للمصرف الأول المحول ، فقد يكون فرعا للمصرف الأول وبالتالي  
يمثل ذمة الأول .

وقد ذكر الفقهاء أنه اذا لم يثبت دين للمحيل ففي ذمة المحال عليه ،  
وكذلك دين للمحتال على المحيل ، فان الحوالة تكون وكالة ، وانما لم  
يثبت دين للمحيل ففي ذمة المحال عليه ، وكذلك دين للمحتال على  
المحيل فان الحوالة تكون وكالة ، وانما لم يثبت دين للمحيل في ذمة المحال  
عليه كانت حاملة ان رضي المحال عليه لا حوالة وان وقعت بلفظ الحوالة . ( ٢ )

---

( ١ ) الصدر ، السيد محمد باقر ، البنك اللاروي في الاسلام ، دار المعارف

للمطبوعات . بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨١ م ، ص ١١٤ .

( ٢ ) الدردير ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٢٩١ .

وعلى هذا يفقد التحويل المصرفي أهم شروط الحوالة الشرعية وهو وجود دينين في ذمة كل من المحيل والمحال عليه .

ومن مظاهر الاختلاف بين التحويل المصرفي والحوالة الشرعية ، أن التحويل يرد على النقود ، أما الحوالة الشرعية ، فقد ذكر الفقهاء أنها تصح بكل ما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف من الأثمان والحبوب والشباب . ( ١ )  
وفي قول أنها تصح فيما يثبت في الذمة سلماً غير المثليات كالمذروع والمعدود . ( ٢ )

وعلى ما تقدم من وجوه الاختلاف بين التحويل المصرفي والحوالة الشرعية يتضح أنه لا يمكن تكييف الأول على أساس الثانية .

---

( ١ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٧٩ . وأيضاً

انظر : شرح الجلال المحلي على الصهاج ، الجزء الثاني ، مرجع

سابق ، ص ٣٢٠ .

( ٢ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، نفس المصدر السابق ، ص ٥٧٩ -

### المطلب الثالث

#### التحويل المصرفي وعقد الوكالة في الفقه الاسلامي

ان اقرب تصور للتحويل المصرفي في رأينا أنه توكيل من العميل الأمر بالتحويل للمصرف بأن يسلم المستفيد المبلغ المحول في أمر التحويل . وهو كذلك توكيل من هذا المصرف للمصرف المراسل أو فرعه بتسليم المبلغ المحول للمستفيد .

والوكالة جائزة بالكتاب والسنة والاجماع ، ويجوز التوكيل في سائر العقود كما يجوز التوكيل في قبض الديون واقباضها - وتجوز الوكالة بأجر وبدون أجر . ( ١ )

وقد يقال ان الوكالة يجوز فيها رجوع الموكل ورجوع الوكيل ، وذلك ليس من صفات التحويل المصرفي . ويرد على ذلك بأن الوكالة هنا تعلق بهما حق الغير فلا يجوز فيها رجوع الموكل ولا الوكيل بعد القبول ، كذلك فان المصرف تقاضى عمولة على قيامه بعملية التحويل المصرفي فهي وكالة بأجر فلا يجوز الرجوع فيها ( ٢ ) ، فالوكالة اذا وقعت بموض فهي اجارة فتمسزم الطرفين بمجرد العقد . ( ٣ )

وتجب الاشارة الى أنه اذا كانت الحوالة خارجية ، فان اختلاف نوع العملة المدفوعة يدخل مع الحوالة عملية أخرى ملازمة لها وهي الصرف ( ٤ )

( ١ ) أنظر الوكالة وأحكامها ، ص ٢٤٠ - ٢٤٧ .

( ٢ ) عبده عيسى ، العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية ، دار الاعتصام

القاهرة ، مطبعة النهضة الجديدة ، الطبعة الاولى ١٩٧٧ م ، ص ٢٤٩ .

( ٣ ) الخرشى ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

( ٤ ) راجع الصرف وأحكامه ص ٢٩٠ وما بعدها .



ان قد يضطر المحول للقيام بشراء النقد الأجنبي الذي سيتم به دفع قيمة الحوالة خارج بلده . كذلك قد يكون المستفيد المحلي - فسي الحوالات الواردة - مضطرا لبيع مبلغ الحوالة الواردة للمصرف الذي وردت الحوالة عن طريقه كما في البلاد التي تضع قيودا على عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي والاحتفاظ به خارج القنوات الرسمية - أي المصارف .

هذا ولا يخرج حكم عملية الصرف المنضمة للحوالة عن حكمها كعملية منفردة من حيث ما يشترط فيها من التقايض في المجلس في صرف العملات المختلفة . ففي عمليات التحويل الخارجي يقوم العميل بتسليم المصرف قيمة المبلغ الذي يريد تحويله ، أو لا يسلمه ان كان له حساب لدى المصرف ، ثم يقوم المصرف بقيد المبلغ بالعملة الأجنبية مع احتساب فرق السعر بدون أن يتسلم العميل العملة الأجنبية من المصرف ليدفعها ثانية الى المصرف حتى يتحقق مبدأ خذ وهات أي التقايض في المجلس أي أن ما يحدث هو أن المصرف يقوم باجراء قيود حسابية لعملية التمويل بمجرد اتفاه مع العميل واستلامه المبلغ المراد تحويله والعمل ما زال قائما في لمجلس العقد ، وباعتبار المصرف وكيل للعميل تصبح القيود الحسابية ايجابيا وقبولا عرفا من المصرف بالأصالة عن نفسه ونياية عن العميل بمعنى أن الايجاب والقبول يكونان من طرف واحد ( ١ ) ، وقد أجاز المالكية صدور الايجاب والقبول من طرف واحد ( ٢ ) ، كما أجاز الفقهاء بلا خلاف التوكيل في الصرف والقبض في المجلس بحضرة الموكل . ( ٣ )

( ١ ) مصطفى الهمشري ، الأعتال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

( ٢ ) ابن رشد ، بداية المجتهد ... ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ ، واستدل ابن رشد للمالكية بحديث عروة المذكور .

( ٣ ) انظر : الشرح الصغير للدردير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

وروضة الطالبين للنووي ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .

أما اعتبار الصرف في الايجاب والقبول فيدل عليه ما روى عن عروة ابن الجعد البارقى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا ليشتري له به شاة ، فاشترى له به شاتين فباع احدهما بدينار وجاءه بالشاة والدينار ، فأقره صلى الله عليه وسلم على تصرفه (١) أي أنه ياع فأقبض وقبض نيابة عنه صلى الله عليه وسلم اعتمادا منه على الاذن العرفي .

وبناء على ما تقدم يكون التقابض قد تم في مجلس العقد . ثم يقوم المصرف بدوره بتوكيل مصرف آخر في بلد المستفيد ليدفع له المبلغ المطلوب وقد أجاز الفقهاء أن يوكل الوكيل وكيلا أمينا برضا الوكيل (٢) ، ورضا العميل الموكل هنا ضمنى لأنه يعرف أن التحويل الخارجي يتم عن طريق مصرفين ، أحدهما مصرف العميل العامور بالتحويل ، والثاني المصرف المرسل والذي يقبض المستفيد عن طريقه المبلغ المحول .

ويمكن تصور القبض بصورة أخرى ، فالعميل بعد أن يسلم المصرف قيمة المبلغ المراد تحويله ، أو اخطار المصرف بالتحويل - عند وجود حساب للعميل - وقيام المصرف باجراء القيود الحسابية اللازمة ، يتسلم العميل شيكا يتضمن تحويلا على مصرف عميل في البلد الآخر بما يعادل هذا المبلغ بعملة ذلك البلد ، فيقوم العميل الأمر بالتحويل بعد استلامه الشيك بإرساله الى الشخص المستفيد ليقبضه هناك من المصرف المحول عليه والموكل بالصرف له . فاذا نظرنا الى أن الشيكات تعتبر في عرف الناس وثقتهم بمثابة النقود ، وأنهم يتداولونها بينهم كالنقود بالتظهير

(١) انظر نص الحديث ص : ٢٤٢ .

(٢) الفيروزآبادى ، المذهب في فقه الامام الشافعي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٥١ . أنظر أيضا الهداية شرح بداية المبتدى للميرفتاني ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

والتحويل ، وأنها محمية في قوانين جميع الدول ، يمكن القول بأن تسليم المصرف الوسيط شيكا بقيمة ما قبض من طالب التحويل يعتبر بمثابة دفع بدل الصرف في المجلس ، أي أن قبض ورقة الشيك كقبض مضمونه ، فيكون الصرف قد استوفى شرطه الشرعي في التقايط . ( ١ )

### حكم التحويل المصرفي :

بناء على ما تقدم عرضه ، يكون قيام المصرف بمطية التحويل المصرفي على أساس عقد الوكالة خدمة لعملائه جائزا شرعا ، وما يتقاضاه المصرف نظير هذه الخدمة من المصاريف التي يتكبدها والعمولة أو الأجرة جائزة شرعا ، وكذلك ما يحصل عليه من فرق السعر بين العملات الأجنبية جائزة شرعا لاستيفاء عطية الصرف المصاحبة لمطية التحويل لشروطها الشرعية من التقايط في المجلس .

---

( ١ ) د . عيسى عبده ، العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية ، مرجع

# الفصل الثاني

بَيْعُ وَشِرَاءُ الْعُمَّالِ الْأَجْنَبِيِّ

## المبحث الأول

### التصور المصرفي

تقوم المصارف بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بهدف توفير نقد كاف لتغطية حاجات عملائها وخاصة التجار المستوردين ، كما تهدف أيضا الى تحقيق ربح من هذه العمليات يتثقل في الفرق بين أسعار شراء و أسعار بيع العملات الأجنبية هذا اذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع . وحتى اذا تساوت أسعار البيع مع أسعار الشراء ، فان هذا يوفر للمصرف فرصة الشراء بدون خصم على أقل تقدير ( ١ ) وقد جعلنا هذه الخدمة ضمن خدمات التحويل المصرفي ، لأن المصرف يقوم بها عن طريق قسم الكمبيو ( ٢ ) الموجود به والذي يتولى عمليات التحويل الداخلية والخارجية وبيع وشراء العملات الأجنبية .

وتتارس المصارف عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية اما حاضرة أو لأجل وتعرف الأخيرة بعمليات النقد أو الصرف الآجل .

### عمليات البيع والشراء الحاضرة :

تقوم المصارف بشراء وبيع العملات الأجنبية للسياح والقادمين من الخارج أو المسافرين ، حيث تتشبه المصارف لهذا الغرض مكاتب لها في الموانئ الجوية والبحرية والبرية والنفادق الكبرى لكي تقوم باستبدال النقود بيغا وشراء ، وفاذا قدم سائح مثلا من الخارج ورجب في استبدال جزء من

( ١ ) محمد باقر الصدر ، البنك اللاروى في الاسلام ، مرجع سابق ، ص

( ٢ ) الكمبيو كلمة لاتينية وهي تعني مبادلة العملة المحلية بعملة أجنبية

النقد الأجنبي لديه ، فانه يتقدم الى المصرف أو مكاتبه ويطلب صرف ما لديه من النقد الأجنبي بالعملة المحلية أو صرف القدر الذي يحتاجه ، فيقوم المصرف باستبداله بسعر الشراء السائد في تاريخ الصرف ، كما يأخذ المصرف عمولة لصالحه مقابل قيامه بهذه العملية . هذا مع الأخذ في الاعتبار الاجراءات التي يقوم بها المصرف في مثل هذه الحالة والتي تطبق في بعض الأقطار مثل الاطلاع على جواز سفر القنصل واثبات العملة الأجنبية عليه . ( ١ )

ومن صور عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي الحاضرة ، أنه عند سفر أحد المواطنين الى الخارج واحتياجه الى استبدال العملة المحلية بعملة أجنبية ، فانه يتقدم الى المصرف ويدفع المبلغ المعادل للعملة الأجنبية التي يرغب في شرائها بالاضافة الى عمولة المصرف ، ومن ثم يتسلم العملة الأجنبية بسعرها السائد وقت الشراء .

#### عمليات البيع والشراء الآجلة :

وتعرف بعمليات النقد الآجل أو الصرف الآجل ، ويمكن تعريف الصرف الآجل بأنه " اتفاق بين مصرف وعميل ، أو بين مصرف ومصرف ، حيث يتفق أحد الطرفين على أن يورد ليتسلم الطرف الثاني قدرا من العملة الأجنبية اما في تاريخ منتقل محدد أو في فترة تقع بين تاريخين محددين وذلك بسعر يتفق عليه عند توقيع الاتفاق " . ( ٢ )

( ١ ) أحمد نور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي في المنشآت العالية - البنوك وشركات التأمين ، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ، طبعة ١٩٨٢ م

ص ٢٢٢ .

( ٢ ) ن . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول ، مرجع

سابق ، ص ٢٠٧ .

وصورة عمليات البيع والشراء الأجلة أن يستورد عميل المصرف بضاعة من بلد أجنبي بسعر مؤجل الى أجل محدد ، وهذا السعر محدد بعملة البلد المصدر ، ويخشى العميل أن تتغير أسعار الصرف لغير صالحه كأن يساوى ذلك المقدار المحدد من عملة البلد المصدر الآن ألف جنيه ، بينما قد يساوى في موعد التسليم أكثر من ذلك ، وفي مثل هذه الحالة يلجأ العميل الى مصرفه طالبا منه التعاقد على شراء أجل للعملة البلد المصدر بالكمية التي أتفق عليها بين المصدر والمستورد نظير الألف جنيه حتي يضمن المصرف بذلك عدم اضطراره الى دفع ما يزيد على ذلك المبلغ مهما اختلفت أسعار الصرف بعد ذلك . ( ١ )

ويتقاضى المصرف عمولة نظير قيامه بهذه العملية . ( ٢ )

وما هو جدير بالملاحظة أنه اذا كان سوق الصرف حرا ، فإن المصرف يقوم بعملية الشراء الآجل للعملة الأجنبية دون اللجوء الى المصرف المركزي وذلك خلافا للوضع الذي تسود فيه الرقابة على الصرف حيث لا بد من تعاقد المصرف مع المصرف المركزي على شراء العملة الأجنبية .

وفي بعض الأحيان عندما يطلب العميل من مصرفه أن يبيع له نقدا آجلا ، فإن المصرف يقوم بشراء نقد حاضر ويحتفظ به في حسابه بالخارج حتى ميعاد التسليم .

وفي مثل هذه الحالة الأخيرة التي يحتفظ فيها المصرف بما اشتراه من نقد في حسابه بالخارج ، فانه يحصل على فوائد نتيجة ايداع هذا المبلغ حتى ميعاد التسليم للعميل . هذا بالاضافة الى ما يحتسبه من عمولة

( ١ ) محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوى في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

( ٢ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

مقابل قيامه بهذه العطية .

كذلك تجرى عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عن طريق المصارف على أساس التحويل المصرفي باعتباره أسلم وسائل الأداء ، ويقوم المصرف بهذا التحويل ، فانه عادة يفتح حساباته لدى فروع أو مراسليه ، ويخصم قيمة الحوالة المصرفية من ذلك الحساب ، ويدفع العميل - طالب التحويل - قيمة الحوالة بالعملة المحلية نقداً أو بالخصم من رصيده لدى المصرف . ويأخذ المصرف عمولة على قيامه بعملية التحويل . ( ١ )

من خلال ما تقدم نلاحظ أن عطية بيع وشراء النقد الأجنبي لأجل تبرز لنا صورتين من صور العمليات المصرفية وهي الاعتمادات المستندية والتحويلات المصرفية الخارجية . ( ٢ )

ويمكن القول بأن الهدف من عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي لأجل هو تجنب المخاطر التي قد تنتج عن تقلبات سعر الصرف بتجميده على سعر معين لا يحتمل الريح أو الخسارة ومن ثم يكون العميل على علم بمقدار المبلغ الذي سيقبضه عند الصرف - وعلى هذا فان الصرف الآجل يقصد منه " تحديد في الحال لسعر الصرف لعملة ستسلم في ميعاد مستقبل متفق عليه " . ( ٣ )

ومن صور البيع والشراء الآجل والتي تختلف عما سبق ذكره ،

---

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

( ٢ ) أنظر الاعتمادات المستندية ، ص ٣٧١ وما بعدها .

( ٣ ) مصطفى البهشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .



الصورة التي يتعاقد فيها عميل المصرف الآن على شراء أو بيع عطلية  
أجنبية على أساس تسلمها بعد مدة يتفق عليها . وتختلف هذه  
الصورة عن الأولى في أن الأولى يتم تثبيت السعر على أساس السعر  
الحاضر ، أما في هذه الصورة ، فإن التعاقد يتم على أساس السعر  
الآجل . ( ١ )

---

( ١ ) د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ... ، مرجع سابق ، ص

المبحث الثاني

بيع وشراء العملات الأجنبية في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

التصور الفقهي

تعرف عطية استبدال العملات الأجنبية - بيعا وشراء - بالصرف في  
الفقه الإسلامي .

تعريف الصرف في اللغة :

الصرف في اللغة هو " فضل الدرهم على الدرهم " ، والدينار على  
الدينار ، لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه ... والصرف : بيع  
الذهب بالفضة ، وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر ...  
( ١ ) ويقال : صرفت الدراهم بالدينانير ... وبين الدرهمين صرف : أي فضل ..  
وقال الزمخشري " صرف الدراهم : باعها بدراهم أو دينانير ، واصطرفها :  
اشترها ... تقول لصاحبك : بكم اصطرفت هذه الدراهم ؟ فيقول :  
اصطرفتها بدينار ... " ( ٢ ) . ومن معاني الصرف " والوزن والاكتساب والحيلة " ( ٣ )  
تعريفه شرعا :

الصرف شرعا هو " بيع الأثمان بعضها ببعض " ( ٤ ) أي " بيع الذهب  
والفضة بذهب أو فضة " ( ٥ ) وقيل هو " البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من

- ( ١ ) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد التاسع ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .  
( ٢ ) الزمخشري ، أساس البلاغة ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٤ .  
( ٣ ) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .  
( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .  
( ٥ ) ابن المرتضى ، البحر الزخار ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .

جنس الأثمان\* (١)

ونذهب المالكية الى أن الصرف يطلق تارة بالمعنى الأعم الشامل للمراطة والمبادلة ، وتارة بالمعنى الأخص وهو ما قابل المراطة والمبادلة ، فالصرف عند هم هو بيع العين بعين مخالف ، أي بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بفلوس ، والمراطة هي بيع عين بعين مماثل وزنا ، أي بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة بالوزن ، والمبادلة هي بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة بالعدد . (٢) .

والصرف على ما ذكرناه يشمل استبدال العملات بعضها ببعض فيما وشراء ، وهو من أقسام البيع العام ، الا أنه يشترط فيه شروط زائدة على شروط البيع كما سيأتي .

(١) الميرغيناني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٢) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٣٦ - ٣٧ . وقالوا ان العين خاصة بالمضروب ، أي لا يد أن تكون الدراهم والدنانير مسكوكة ، وفي اشتراط اتحاد السكة قولان والمعتمد عدم اشتراط ذلك - واشتراطوا لجواز المبادلة أن تقع بلفظ المبادلة ، وأن تكون معدودة ، وأن تكون قليلة دون سبعة ، وأن تكون الزيادة في الوزن لا في العدد على أن يكون في كل دينار أو درهم سدسا فأقل ، وأن تكون المبادلة بقصد المعروف لا على وجه المايعة - وهذه الشروط اذا كان هنالك زيادة في أحد الجانبين ، أما اذا كانت الدراهم أو الدنانير متساوية في الجانبين ، فيجوز المبادلة مطلقا .

أما المراطة فيجب أن تكون بوضع صنجة في كفة والذهب أو الفضة في الكفة الأخرى ، أو وضع عين الذهب في كفة وعين الفضة في الكفة الأخرى .

مشروعية الصرف :

الصرف جائز ، ان هو من البيع ، والبيع جائز بالكتاب والسنة ،  
أما الكتاب فقوله تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا " ( ١ )  
أما السنة ، فقد روى عن عبادة بن الصامت أنه قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ،  
والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ،  
يदा بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم اذا كان  
يदा بيد " . ( ٢ )

وروى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
" لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، الا وزناً بوزن ، مثلاً  
بمثل ، سواء بسواء " ( ٣ )

والحكمة من مشروعية الصرف هي رفع المشقة والخرج عن المسلم ،  
ليتمكن من استبدال نقود بنقود أو عملة بأخرى عند الحاجة ، وخاصة  
في هذا العصر حيث كثرت المعاملات والمبادلات التجارية بين الأفراد  
وكذلك بين الدول .

علة الربا في النقدين :

اتفق الفقهاء على أن الذهب والفضة من الأموال التي يجري فيها  
الربا ، فهما من الأصناف الستة التي وردت في أحاديث الرسول صلى الله

( ١ ) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥ .

( ٢ ) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢١١ .

( ٣ ) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، نفس المصدر السابق ، ص ١٢٠٩ .

عليه وسلم . الا أن القمهاء اختطفوا في علة الربا فيهما على ثلاثة آراء :-

الرأى الأول : الوزن مع الجنس :

يرى أصحاب هذا الرأى أن علة الربا في النقدين هي الوزن مع الجنس ، وعلى هذا فان كل الموزونات كالنحاس والحديد والبرونز ، وكذلك القطن وغيره من الموزونات يجرى فيها الربا . فاذا بيع الجنس بجنسه كبيع النحاس بالنحاس مثلا أشترط التساوى في الوزن تجنباً لربا الفضل ، ولا يجوز فيها تأخير تسليم أحد البدلين حتى لا يدخل ربا النساء ، أما اذا اختطف الجنس كالنحاس بالحديد ، جاز التفاضل وامتنع تأخير التسليم في أحد البدلين ضماً لربا النساء .

وهذا هو قول أصحاب الرأى ( ١ ) والشيعه الزيدية ( ٢ ) والامامية ( ٣ )

وأشهر الروايات عن الامام أحمد . ( ٤ )

الرأى الثاني : غيبة الشمنية :

يرى أصحاب هذا الرأى أن علة الربا في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان غالباً ، وهذه العلة قاصرة على الذهب والفضة لا تتعداهما ،

( ١ ) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

( ٢ ) ابن المرتضى ، البحر الزخار . . . ، والجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

( ٣ ) الطوسي ، محمد بن الحسن بن علي ، الخلاف في الفقه ، المجلد الأول ، مطبعة رنكين طهران ، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ ، ص

( ٤ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

ان لا توجد في غيرهما ، والقول بالغلبة احتراز عن الغلوس اذا راجت  
رواج النقدين ، فالثنية طارئة عليها فلا رها فيها ، وهذا قول  
الشافعية (١) والقول المشهور عند المالكية (٢) ، ورواية ثانية عن  
الامام أحمد فقد روى عنه أن العلة في الأثمان الثنية . (٣)

### الرأى الثالث : الثنية المطلقة :

يرى أصحاب هذا الرأى أن العلة في الذهب والفضة هي مطلق  
الثنية ، وهو قول للمالكية على خلاف المشهور . (٤)

### مناقشة الآراء المتقدمة : -

يعترض على الرأى الأول القائل بأن العلة هي الوزن مع الجنس ،  
أن العلماء اتفقوا على جواز اسلام النقدين في الموزونات ، وهذا  
بيع موزون بموزون الى أجل ، فلو كانت العلة لم يجز هذا (٥) . قال ابن  
قدامة " ولأنه لو كانت العلة في الأثمان الوزن لم يجز اسلامها في

(١) النووى ، أبوزكريا محي الدين بن شرف ، المجموع شرح المهذب ،  
الجزء التاسع ، ادارة الطباعة المنيرية ، مطبعة التضامن الأخوى  
القاهرة ، بدون ، ص ٣٩٢ .

(٢) العدوى ، علي بن أحمد بن محمد ، حاشية بهامش شرح الخرشي  
على مختصر خليل ، الجزء الخامس ، دار صادر بيروت ، بدون ،  
ص ٥٦ .

(٣) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٤) العدوى ، حاشية بهامش شرح الخرشي على مختصر خليل ، الجزء  
الخامس ، مرجع سابق ص ٥٦ .

(٥) ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ... ، الجزء التاسع والعشرون  
مرجع سابق ، ص ٤٦٩ .

الموزونات ، لأن أحد وصفي علة ربا الفضل يكفي في تحريم النساء" (١) .  
وردا على ما أوردنا من اعتراض ، فقد ذكر الحنفية أن اسلام  
النقدين في الموزون لا يناقض القول بأن العلة هي الوزن مع الجنس ،  
وذلك أن النقدين يوزنان بالمثاقيل ، بينما يسلم فيه ما يوزن كالقطن  
والحديد فوزنه بالقبان ، فاختلف الميزان فلم توجد العلة فلا يتحقق  
الربا ، ولذا جاز (٢) . ولا يخفى ما في هذا من تكلف ظاهر (٣) .

وإذا نظرنا الى واقع الحياة في هذا العصر ، حيث شاع استعمال  
الورق النقدي في التعامل - بجانب النقود المعدنية من النحاس  
والبرونز والنيكل - وحلت تلك الأنواع من النقود محل الذهب والفضة ، وهي  
تتمتع بقوة الإبراء العام في الوفاء بالإضافة الى أنها تسعر بها الأشياء  
لتبين لنا أن التعليل بالوزن في هذه الحالة ، يقصر عن الاحاطة بالنقود  
المتعارف عليها الآن ، فلا يمكن القول بعدم توافر الربا في النقود الورقية  
كالدينار والجنية مثلا وجميعها من الورق وثن ثم لا تعتبر من الموزونات .

ويؤخذ على الرأي القائل بأن العلة هي غلبة الثمنية وقصرها على  
الذهب والفضة ، أن حكمة تحريم الربا ليست قاصرة على الذهب والفضة ،  
بل تتعداهما الى غيرهما من الأثمان كالفلوس والنقود الورقية وغيرها ، كذلك

- 
- (١) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٧ .  
(٢) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .  
(٣) ابن منيع ، عبدالله بن سليمان ، الورق النقدي - حقيقة - تاريخه -  
قيمه - حكمة ، مطابع الغرزدق ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ -

فان العلة القاصرة لا يصح التعليل بها عند أكثر أهل العلم ، فلا فائدة للعملة اذا امتنع القياس عليها ، ومقصود العلة أن يلحق بالأصل غيره . ( ١ )

وعلى ذلك يتضح لنا أن القول بغلبة الثمنية قاصر أيضا عن الوفاء بالمقصود بالنسبة للنقود المعاصرة ، والتي لم تعد من المسكوكات الذهبية والفضية .

وأما القائلون بأن علة الربا في النقدين مطلق الثمنية ، فقد استخرجوا مناطا جامعا متفقا مع الحكمة في جريان الربا في الذهب والفضة ، فهذا الرأي يفسح المجال لقياس كل ما يستعمل كوسيط للتبادل باعتباره ثمنا للأشياء ومقياسا للقيم لكي يعتبر من النقود فسي الحكم بالنسبة لجريان الربا فيه . وعلى هذا يكون الورق النقدي المتعارف عليه الآن مما يجرى فيه الربا كالذهب والفضة .

وقد قررت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية أن الورق النقدي يعتبر نقدا قائما بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرها من الأثمان ، وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الاصدار ، وعلى ذلك يجرى فيه الربا بنوعيه كما يجرى في الذهب والفضة وفي غيرها من الأثمان والفلوس . ( ٢ ) والمراد بتعدد جهات الاصدار تعدد البلدان أو الأقطار

### شروط الصرف :

والصرف على ما تقدم يدخله الربا من ثلاث وجوه :-

الأول : أن يباع الجنس الواحد بجنسه كالذهب بالذهب متفاضلا .

( ١ ) النووي ، المجموع شرح المذهب ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٣ .

( ٢ ) مجلة البحوث الإسلامية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة بالارشاد بالمملكة العربية السعودية ،



الثاني : أن يباع الجنس الواحد بجنسه متساويا الا أن أحدهما  
غائب .

الثالث : أن يباع الجنسان المختلفان كالذهب والفضة بعضهما ببعض ،  
أحدهما حاضر والثاني غائب .

ففي الوجه الأول يدخل ربا الفضل وهو زيادة أحد البدلين في  
متحد الجنس ، وفي الوجهين الآخرين يظهر ربا النساء وهو الزيادة  
المقدرة بفرق الحلول عن الأجل اذا تأخر تسليم أحد البدلين فسي  
متحد الجنس أو مختلفه . ويظهر ربا اليد اذا تأخر قبض البدلين أو  
أحدهما مطلقا من غير ذكر الأجل .

وعلى ما تقدم يشترط في الصرف شروط حتى لا يدخله الربا ، فاذا  
اتحد الجنسان من النقد اشترط المعاملة ، وانما يجوز التفاضل بشرط  
الحلول والتفاضل في المجلس قبل التفريق .

والأصل فيما ذكرنا ما روى عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة . . . مثلا  
بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف  
شئتم اذا كان يدا بيد " ( ١ ) . وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال : " الدينار بالدينار لا فضل بينهما ، والدرهم  
بالدرهم لا فضل بينهما " . ( ٢ )

وروى عن مالك بن أوس أنه قال : " التمسث صرفا بمائة دينار ،  
فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوضا حتى اصطرف مني ، فأخذ الذهب

( ١ ) انظر الحديث كاملا ، ص : ٢٩٢ .

( ٢ ) صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢١٢ .

يقلبها في يده ثم قال : حتى يأتي خازني من الغاية . وعمر يسمع ذلك فقال : \* والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب ربا الا هاء وهاء ، والبر بالبر الا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا الا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا الا هاء وهاء \* . ( ١ )  
وقد أجمع الفقهاء على أن المتصارفين اذا افترقا قبل أن يتقابضا أن الصرف فاسد . ( ٢ )

ومع اتفاق الفقهاء على أن التقابض في المجلس من شروط الصرف ، الا أنهم اختلفوا في الزمان الذي يحد هذا المعنى ، فذهب الشافعية والحنفية والحنابلة الى أن الصرف يقع تاجزا مالم يفترق المتصارفان تعجل القبض أو تأخر ، فقد قال الامام الشافعي : \* ... لا يفترقان من مقامهما الذي تبايعا فيه حتى يتقابضا ، ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما ، ولا بأس أن يصطحبا من مجلسهما الى غيره ليسوفيه لأنهما حينئذ لم يفترقا \* ( ٣ ) وقال السبكي \* ولا يشترط عندنا أن يكون زمن العقد قصيرا ، بل سواء طال المجلس أم قصر ، للأثر المروى عن عمر رضي الله عنه في مضارفة طلحة ... \* ( ٤ )

وجاء في الهداية \* والمراد منه الافتراق بالأيدان حتى لو ذهب عن المجلس بعشيان معا في جهة واحدة ، أو ناما في المجلس ، أو أغني عليها

( ١ ) العيني ، عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، الجزء الحادى عشر ،

مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

( ٢ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

( ٣ ) الامام الشافعي ، الأم ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

( ٤ ) السبكي ، تكملة المجموع شرح المهدب ، الجزء العاشر ، مرجع

سابق ، ص ١١١ .

لا يبطل الصرف\* (١).

وقال ابن قدامة "يجزئ القبض في المجلس وان طال ، ولو تماشيا  
مصطحبين الى منزل أحدهما ، أو الى الصراف فتقابضا عنده جاز" (٢)

أما المالكية فقد ذهبوا الى أن الصرف يفسد اذا غاب نقد أحد  
المتصارفين عن المجلس وطال ، أي ولم تحصل مفارقة أجسام ، وكذا  
ان غاب نقداهما معا. (٣)

وقال ابن رشد ان الامام مالك قال : " ان تأخر القبض في  
المجلس بطل الصرف، وان لم يفترقا ، حتى كره المواعدة فيه. (١) وجاء  
في حاشية الدسوقي " لا يجوز صرف مؤخر ، ولو كان التأخير - منهما أو  
من أحدهما - قريبا مع فرقة ببدن اختيارا ولو في الخانوت فلا يضر  
الا اذا طال ، وهو المشهور في المذهب، ومذهب المثبية جواز التأخير  
القريب مع تفرق الأبدان اختيارا" (٤)

ذهب الظاهرية أيضا الى عدم جواز تأخر القبض في المجلس ، قال  
ابن حزم : " ولا يجوز التأخير طرفة عين" (٥)

(١) الميرغيناني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ، مرجع  
سابق ، ص ٨٢ .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٣) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،  
ص ٢٨ .

(٤) ابن رشد ، بداية المجتهد ... ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٥) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،  
ص ٢٦ .

وذكر ابن رشد أن سبب الخلاف بين الفقهاء تردد هم في مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم " .. الا هاء وهاء " في الحديث المروى عن مالك بن أوس السابق ذكره ، فيرى البعض أن لفظ " هاء وهاء " يدل على وجوب القبض من المتصارعين على الفور ، وعلى ذلك قالوا ان تأخر القبض في المجلس بطل الصرف (١) . ويرى البعض الآخر أن اللفظ يحتمل أن يعطى بيـد ويأخذ بأخرى فيكون الأخذ مع الاعطاء . ويحتمل كذلك أن لا يفتـرق المتصارفان من مكانهما حتى يتقابضا . ويدل قول عمر رض الله عنه في الحديث " والله لا تفارقه حتى تأخذ منه " على أن مخرج هاء وهاء تقابضهما قبل أن يفترقا " (٢)

ونرجح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من الشافعية والحنفية والحنابلة من أن الصرف يقع ناجزا ما لم يفترق المتصارفان سواء تعجل القبض أو تأخر ويقوى ترجيحنا ما روى عن عبد الله بن عمر رض الله عنهما أنه قال : ( كنت أبيع الابل في البقيع ، فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير ، فوقع في نفسي من ذلك ، فأثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت حفصة .. أو قال حين خرج من بيت حفصة - فقلت : يا رسول الله رويدك أسألك : اني أبيع الابل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير ، فقال عليه الصلاة والسلام : " لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقا وبينكما شيء " (٣)

- 
- (١) ابن رشد ، بداية المجتهد ... ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .  
(٢) العزني ، ابو ابراهيم اسماعيل بن يحيى ، مختصر المزني بهامش الأم ، الجزء الثاني ، كتاب الشعب ، القاهرة ، طبعة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، ص ١٣٨ .  
(٣) البيهقي ، السنن الكبرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

فهذا الحديث يؤيد أن المقصود بالتقايش هو عدم الافتراق عن المجلس وان طال .

الفلوس من غير الذهب والفضة :

الفلوس وغيرها المصنوعة من غير الذهب والفضة كالنحاس والبرونز والنيكل وغيرها ، ذهب الشافعية في الأصح عندهم الى أن الفلوس الرائجة لا يدخلها الربا ، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا والى أجل (١) ، وقال السبكي " اذا راجت الفلوس رواج النقود لم يحرم الربا فيها ، وأما سواها من الحديد والنحاس والرصاص ، فلا ربا فيها فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا . (٢)

وذهب الحنفية الى أن الفلوس المأخوذة من غير الذهب والفضة اذا جعلت ثمنا لا تتعین بالتعین ، فهي مثل النقود المأخوذة من الذهب والفضة ، فيصح بيع بعضها ببعض مفاضلة عند اختلاف الجنسين ، فيجوز بيع فلسين بفلسين بشرط التقايش .

أما اذا باع فلسا بغير عينه بفلسين بأعيانهما فلا يجوز لأن الفلوس الرائجة أمثال متساوية . وذهبوا الى أن الفلوس ان كانت كاسدة فلا يجوز البيع بها حتى بعينها لأنها سلع فلا بد من تعيينها . (٣)

أما المالكية فقد جاء في المدونة في كتاب الزكاة " قال ابن القاسم : وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالدنانير والدراهم نظرة - أى تأخيرا - أو يباع الفلوس

(١) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ١٧٠ .

(٢) السبكي ، تكملة المجموع شرح المهذب ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ،

ص ٣٩٥ .

(٣) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

بالفلسين ، فقال مالك : اني اكره ذلك ، وما اراه مثل الذهب والورق  
في الكراهة\* (١)

وجاء في كتاب الصرف\* وقال لي مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة  
بالذهب ولا بالورق ، ولو أن الناس آجازوا بينهم الجلود حتي يكون لها  
سكة وعين لكرهتها ان تباع بالذهب والورق نظرة ... وقال مالك : لا يجوز  
فلس بفلسين ، ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة\* (٢)

وقال الامام مالك أيضا : ان الفلوس بالفلوس لا تصح جزافا ولا وزنا  
مثلا بمثل ولا كيلا ولا الى أجل ، ولا بأس بها عددا فلسا بفلس ، ولا يصلح  
فلسان بفلس يدا بيد ولا الى أجل ، والفلوس هنا هنا في العدد بمنزلة  
الدارهم والدنانير في الوزن ، وقال : اكره ذلك في الفلوس ولا اراه حراما  
كتحريم الدنانير والدرهم\* (٣)

وجاء في كتاب السلم الأول أن الصغر عرض مالم يضرب فلوسا ، فاذا  
ضرب فلوسا جرى مجرى الذهب والفضة فيما يحل ويحرم وفي الصرف بها\* (٤)  
ومما تقدم يتبين لنا أن الامام مالك يرى أن الفلوس كمروض التجارة ،  
فيجوز شراؤها بالذهب والفضة اذا كان ذلك يدا بيد أي بشرط التقابض  
ولا يصح في الفلوس بيع عاجل بأجل ولا عاجل بعاجل ، ولا يبيع بعضهم

(١) الامام مالك ، المدونة الكبرى ... ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ،  
مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(٢) الامام مالك ، المدونة الكبرى ... ، المجلد الثالث ، الجزء الثامن ، نفس  
المصدر السابق ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) الامام مالك ، المدونة الكبرى ... ، المجلد الرابع ، الجزء التاسع ،  
نفس المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٤) الامام مالك ، المدونة الكبرى ... ، المجلد السابع ، الجزء التاسع ،  
نفس المصدر السابق ، ص ٢٢ .

بيعض الالهاء وهاء .

وزهب الحنابلة الى أنه يجوز شراء الفلوس بالنقدين وبيعضها متفاضلا بشرط التقابض في المجلس ، فقد قال صاحب كشاف القناع<sup>(١)</sup> وكذا يجوز بيع فلس بفلسين عددا ولونافقة لأنها ليست بمكيل ولا موزون<sup>٢</sup> ثم قال " عن مجاهد لا بأس بالفلس بالفلسين يدا بيد ... ونص أحمد : لا يبياع فلس بفلسين " .

وقال ابن تيمية عن صرف الفلوس النافقة بالدراهم هل يشترط فيها الحلول أم يجوز فيها النساء<sup>٣</sup> ان الفقهاء على قولين مشهورين : أحدهما وهو منصوص أحمد وقول مالك واحدى الروايتين عن أبي حنيفة أنه لا يجوز ، وقال مالك : وليس بالحرام البين ، والثاني وهو قول الشافعي وأبو حنيفة في الرواية الأخرى وقول ابن عقيل من أصحاب أحمد أنه يجوز ، ومنهم من يجعل نهى أحمد للكراهة ، فانه قال : هو يشبه الصرف والأظهر المنع من ذلك فان الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان وتجعل معيار أموال الناس<sup>(٢)</sup>

وإذا كنا قد جعلنا الشنية المطلقة علة للربا في النقدين وبالتالي علة للربا في كل ما يستعمل كوسيط للتبادل ومقياسا للقيم كالنقود الورقية والنقود المعدنية المصنوعة من غير الذهب والفضة ، فنقول بأن الفلوس كالذهب والفضة في جريان الربا فيها ، ومن ثم تطبق عليها أحكام الصرف .

(١) البهوتي ، كشاف القناع ... ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

(٢) ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، الجزء التاسع

والعشرون ، مرجع سابق ، ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

الصرف في الذمة :

اختلف الفقهاء في جواز الصرف في الذمة ، فإذا كان الصرف بين دينين في ذمة المتصارفين ، فقد ذهب المالكية الى جوازه اذا حل الدينان معا ، واشترط أن يكون الدينان حالين لثلا يكون من بيع الدين بالدين الضمهي عنه . وقالوا بفساد الصرف ان تأجل الدينان أو أحدهما ، لأنه في الحالتين صرف مؤخر ، لأن من عجل ما أجل عند سلفا ، فإذا حل الأجل اقتضى من نفسه لنفسه . وإذا كان الدين من جهة فقط وأراد أن يصارفه عليه فانه يجوز أن حل ودفع العوض ساعته . ( ١ )

ونذهب الحنفية الى جواز الصرف في الذمة في الحال وفي غير الحال . ( ٢ ) وذهب الحنابلة الى أن الصرف في الذمة مثل أن يقول البائع " بعك ديناراً كويتياً بعشرة ريالات سعودية مثلا ، فيقول المشتري " قبلت " فان البيع هنا يكون صحيحاً سواء كانت الدينان والريالات عندهما أو لم تكن اذا تقابضا قبل الافتراق ، ولأنهما تقابضا في المجلس فصح كما لو كانا حاضرين ، فالقبض في المجلس جرى مجرى القبض حال العقد ، والقبض يجرى في المجلس وكذلك التعيين . ( ٣ )

أما الشافعية ، فقد قال الامام الشافعي أن الصرف في الذمة لا يجوز حل الدينان أو لم يحلا . ( ٤ ) وقال السبكي " اذا قال : بعك أو

- 
- ( ١ ) العدوى ، حاشية بهامش شرح الخرخشي على مختصر خليل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
  - ( ٢ ) البابرقي ، شرح العناية على الهداية بهامش فتح القدير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .
  - ( ٣ ) الامام الشافعي ، الأم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .
  - ( ٤ ) السبكي ، تكملة المجموع شرح المهدب ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .



صارفتك دينارا مصريا في ذمتي بعشرين درهما من الضرب الفلاني في ذمتك ، فقد اتفق اجمهور الأصحاب على جواز ذلك اذا توافقتا العوضين أو أطلقا وكان للبلد نقد واحد لا يختلف أو نقود مختلفة الا أن أحدهما غالب فيرجع الاطلاق اليه ثم يعينان ويتقايضان قبل التفرق ، وان لم يكن معهما فاستقرضا وتقايضا جاز... فان لم يكن للبلد نقد غالب بأن كان فيها نقود مختلفة وليس بعضها أغلب من بعض اشترط تعيين النوع كقبوله عشرة دراهم راضيه أو ناصريه بدينار مطبقي ، فان وقع من غير تعيين فسد الصرف. (١)

وقد أورد ابن رشد حجة من لم يجز الصرف في الذمة فقال "وحجة من لم يجزه أنه غائب بفائب ، وانما لم يجز غائب بناجز كان أخرى أن لا يجوز غائب بفائب". (٢)

ويظهر أن ذلك الخلاف هو نتيجة للخلاف في تحديد المراد بالقبض ، فالقبض عند الشافعي هو القبض بمظهره الشكلي ، ان أنه أخذ بظاهر اللفظ في قوله صلى الله عليه وسلم "يدا بيد" ، أما الحنفية فالقبض عندهم يراد به التعيين ، باعتبار أن اليد في قوله صلى الله عليه وسلم "يدا بيد" ليس مرادا بها اليد وانما تحمل اليد على التعيين لأنها آتية ، ولأن الاشارة باليد سبب التعيين ، أي أن التعيين عندهم يقوم مقام القبض ، وهذا في غير النقود التي لا تتعين بالتعيين عندهم ولذلك لا بد فيها من التقايض. (٣)

(١) السبكي ، تكملة المجموع شرح المذهب ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) ابن رشد ، بداية المجتهد ... ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع... ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

ويترجح لدينا ما ذهب اليه الحنفية من أن المراد بالقبض في حالة  
الصرف في الذمة هو التعيين أى التقابض الحكيم ، وليس المراد شكله  
بالأخذ والاعطاء ، ويؤيد ذلك ما روينا عن ابن عمر رضى الله عنهما  
من أنه كان يبيع الأيل بالمقيع فيبيع بالدنانير ويأخذ بالدراهم ، ويبيع  
بالدراهم ويأخذ بالدنانير ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ،  
فقال له " لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقا وبينكما شيء " فهذا  
تصارف في الذمة وليس فيه تقابض بمظهره الشكلي . وإنما يتم التقابض  
على أساس أن الحق القائم بهيئة دنانير في الذمة يسدد بما يؤدي فسي  
مقابلها من دراهم بسعر ذلك اليوم . ( ١ )

وقد يعترض على ما ذهبنا اليه - بأن حديث ابن عمر معارض بقوله  
صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أبو سعيد الخدرى " ولا تبيعوا منها غائبا  
بناجز " ونص الحديث عن أبي سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : " لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا  
بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا  
بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائبا بناجز " ( ٢ )

ويكمن الرد على ذلك الاعتراض بما نقله السيكي عن ابن عبد البر أنه قال :  
" وليس الحديثان بمعارضين عند أكثر الفقهاء ، لأنه يمكن استعمال كل واحد  
منهما ، فحديث ابن عمر مفسر ، وحديث أبي سعيد مجمل ، فصار معناه :

( ١ ) د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ... ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

( ٢ ) العيني ، عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، الجزء الحادى عشر ،

مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

لا تبيعوا منها غائبا ليس في ذمة بناجز ، واذا حملا على هذا لم يتعارضا " (١) .

ومما تقدم يتبين لنا أن غاية القبض هي اثبات اليد ، ومتى حصل ذلك فلا ينظر للشكل في المبادلة ، ولذا كان الصرف في الذمة جائزا سواء كان المبلغان دينين في ذمة المتصارفين ، أو كان أحدهما دينيا والآخر نقدا .

### التوكيل في الصرف :

التوكيل في الصرف جائز بلا خلاف بين الفقهاء لاجابة الناس الى ذلك ، ولعدم وجود دليل شرعي يمنعه ، وهو يدخل تحت القاعدة العامة في جواز التوكيل في سائر المعاملات والعقود التي يملك الشخص مباشرتها بنفسه الا ما استثني من ذلك ، وليس الصرف منه فكان التوكيل فيه جائزا ، قال صاحب الهداية " لأنه عقد يملكه بنفسه فيملك التوكيل بسسه دفعا للحاجة " . (٢)

وقد حكى ابن المنذر الاجماع على جواز التوكيل في الصرف فقال :  
" أجمعوا على أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلا يصرف له دراهم ، ووكل آخر يصرف له دنانير فتلاقيا وتصارفا صرفا معتبرا بشرطه ، جاز ذلك " (٣) وقوله بشرطة اشارة الى أن يكون الصرف يدا بيد ، وأن لا

(١) السبكي ، تكملة المجموع شرح المهذب ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ص ١١١ .

(٢) الميرغنياني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ١٤٠ .

(٣) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح البخاري ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .

يكون هنالك تفاضل بين الجنس الواحد .

والأصل في اجماع الغنماء ما رواه البخارى عن أبي سعيد الخدرى وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر ، فجاءه بتمر جنيب (١) ، فقال : " أكل تمر خيبر هكذا ؟ " فقال الرجل : انا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة ، فقال : " لا تفعل ، بع الجمع (٢) بالدرهم ، ثم ابتع بالدرهم جنيبا " وروى مثل ذلك في الميزان (٣) .

قال ابن حجر : " تفويضة صلى الله عليه وسلم أمرأىكال ويوزن الى غيره ، فهو في معنى الوكيل عنه ويلتحق به الصرف ... ووجه أخذ الوكالة منه قوله صلى الله عليه وسلم لعامل خيبر " بع الجمع بالدرهم " بعد أن كان باع على غير السنة ، فنهاء عن بيع الري وأذن له في البيع بطريق السنة " (٤) .

(١) تمر جنيب : نوع من التمر .

(٢) الجمع : تمر ردىء ، وقيل هو الخلط - بكسر الخاء - من التمر ، أى المجموع من أنواع مخطفة وإنما خلط لردائه ، فقد روى مسلم عن أبي سعيد الخدرى أنه قال : " كنا نرزق تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخلط من التمر ، فكنا نبيع صاعين بصاع ... " انظر الحديث كاملا صحيح مسلم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢١٦ .

(٣) ابن حجر المصقلاني ، فتح البارى بشرح البخارى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .

(٤) ابن حجر المصقلاني ، فتح البارى بشرح البخارى ، الجزء الخامس ، نفس المصدر السابق ، ص ٣٨٧ .

وروى البخارى أن عمر وابن عمر وكلا في الصرف ، فعن موسى بن أنس  
عن أبيه أن عمر بن الخطاب أعطاه آنية مطوأة بالذهب . وقال له :  
" اذهب فبعها " فباعها من يهودى بضعف وزنه ، فقال له عمر : " أردده "  
فقال له اليهودى : " أزيدك ، فقال له عمر : " لا ، الا بوزنه " (١)

وعن الحسن بن سعد قال : كانت لي عند ابن عمر دراهم ، فأصبحت  
عنده دنانير ، فأرسل معي رسولا الى السوق ، فقال : " اذا قامت على  
سعر فاعرضها عليه ، فان أخذها والا فاشتر له حقه ثم أقضه اياه " . (٢)

#### المواعدة في الصرف :

التواعد في الصرف هو اتفاق على تنفيذ الصرف في موعد معين ،  
حيث يجرى تسليم البدلين في ذلك الموعد ، ومن الطرفين معا . أى لا يوجد  
قبض في المواعدة بالصرف ، فهي ليست مشمولة بشرط التقابض يدا بيد .

وقد أجاز الامام الشافعي المواعدة في الصرف ان يرى أن الرجلين  
اذا تواعدا الصرف فلا بأس أن يشتريا الغضة ثم يقرانها عند أحدهما حتى  
يتبايعاها ويصنعا بها ماشاءا . (٣)

وذهب الامام ابن حزم أيضا الى أن " التواعد في بيع الذهب بالذهب  
أو بالفضة ، وفي بيع الغضة بالفضة ، وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض  
جائز ، تبايعا بعد ذلك أو لم يتبايعا لأن التواعد ليس بيعا ، وكذلك  
المساومة أيضا جائزة تبايعا أو لم يتبايعا لأنه لم يأت نهى عن شىء من

(١) و(٢) ابن حجر العسقلاني ، فتح البارى بشرح البخارى ، الجزء الخامس ،

مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .

(٢) الامام الشافعي ، الأم ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

ذلك " (١) .

واختلف المالكية في المواعدة في الصرف ، فذهب بعضهم إلى جوازها ، وقال البعض بمنعها ويفسد عقد الصرف الناشئ عن مواعدة من غير انشاء العقد (٢) ، وذهب البعض الآخر إلى كراهة الوعد في الصرف على المشهور في المذهب. (٣)

والرأي الراجح لدينا هو جواز المواعدة في الصرف خاصة وأن عملية الصرف سينشأها مجلس آخر يتم فيه التقابض على أساس المواعدة والاتفاق السابق بين طرفي الاتفاق .

---

(١) ابن حزم ، المحلى ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٥٨٣ .

(٢) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٣٨ .

(٣) ابن جزى ، قوانين الأحكام الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

## المطلب الثاني

### حكم بيع وشراء العملات الأجنبية

تقوم المصارف التجارية بعملية بيع وشراء العملات الأجنبية خدمة لعملائها اما مناجزة أى حاضرا ، أو على أساس السعر الأجل أو كما يعرف بالنقد الآجل.

## الفرع الأول

### البيع والشراء مناجزة - حاضرا -

هناك حالتان يقوم فيهما المصرف ببيع وشراء العملات الأجنبية مناجزة ، فالحالة الأولى هي التي يقوم فيها طالب النقد الأجنبي بدفع النقود التي يرغب في بيعها ( جنبيهات سودانية مثلا ) لخزينة المصرف ، ويتسلم النقود التي يريد شراءها ( جنبيهات مصرية مثلا ) ، أى أن طالب النقد الأجنبي هنا ليس لديه حساب لدى المصرف .

ففي هذه الحالة نجد أن طالب النقد الأجنبي يسلم ويستلم يدا بيد ، فشراؤه للنقود مثلا مناجزا ، وهذه الحالة جائزة شرعا لاستيفاء الصرف شرطه الشرعي وهو التقابض في المجلس عند اختلاف الجنسيتين .

أما الحالة الثانية ، فهي أن يكون للعميل حساب لدى المصرف بالعملة التي يرغب في بيعها ، ويرغب في شراء عملة أخرى ، وتظهر هنا عملية صرف في الذمة ، ان أن العميل هنا يريد شراء عملة بعملة أخرى مختلفة في ذمة المصرف باعتبار أن الحساب لدى المصرف دين من العميل صاحب الحساب على المصرف .

والصرف في الذمة جائز على ما ترجح لدينا . ويقوم المصرف هنا بقيد ما يعادل العملة الأجنبية بحسب سعر يوم طلب الشراء في الجانب المدين من حساب العميل لديه بالعملة المحلية المطلوب بيعها ، ويسلم عميله ما اشتراه له من عملة أجنبية ، لأن فيه تعيينا لحق العميل تجاه المصرف . وعلى ذلك فإن شراء وبيع العملات الأجنبية في هذه الحالة جائز شرعا .

وإذا كان للعميل حسابان لدى مصرفه ، أحدهما بالريال السعودي والآخر بالدينار الأردني مثلا ، وأراد أن يصارف من أحدهما ، وضافته الى الآخر ، وطلب من المصرف اجراء عملية المصارفة ، فإن المصرف يجرى القيود بالمصارفة بسعر يوم تنفيذ العملية ، وعلى ذلك تكون العملية تبديل دين بدين بما يشبه مصارفة الدين بالدين<sup>(١)</sup> ، والتي أجازها المالكية اذا حل الدينان معا ، وكذلك أجازها الحنفية في الحال وفي غير الحال كما سبق بيانه .

ويساعد نظام القيد المزدوج المتبع في اجراء القيود على اجراء عملية المصارفة بجانبها الدائن والمدين . وتجب الاشارة الى أن المصرف يكون دائما على استعداد لدفع أو قيد ما يطلبه العميل في أى وقت ، وهذا الاستعداد يعتبر في حكم الدفع من جانب المصرف والقبض من جانب العميل .

وخلاصة القول أن عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية مناجزة باختلاف صورها جائزة شرعا ، والعمولة التي يتقاضاها المصرف جائزة أيضا باعتبارها أجرا مقابل الخدمة التي يقوم بها المصرف لحساب عميله في هذا المجال .

أما اذا قام المصرف بعملية شراء النقد الأجنبي بأمواله

---

(١) د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ... ، مرجع سابق ،



التي أقترضها لعميله لهذا الغرض ، وتقاضى عن هذا القرض فوائد  
بالإضافة الى عمولته ، ففي هذه الحالة تعتبر العطية محرمة شرعا  
لما فيها من الربا ، وهو هنا فائدة القرض .

## الفرع الثاني

### البيع والشراء على أساس السعر الآجل

إذا تأملنا عطايا بيع وشراء العملات الأجنبية أي عطيات النقد الآجل نلاحظ أنها تبرز بصورة واضحة في عطيات الاستيراد والتصدير أي الاعتمادات المستندية . ( ١ )

فإذا قام عميل لمصرف باستيراد بضاعة من الخارج بسعر مؤجل إلى أجل معين ومحدد بعطية بلد المصدر ، وحتى لا تتغير أسعار صرف العملات لغير صالحه خلال الفترة من توقيع العقد وموعد تسليم قيمة البضاعة المتفق عليه ، فإنه يطلب من مصرفه شراء آجال لعملة بلد المصدر بالقدر المتفق عليه بين المستورد والمصدر والاحتفاظ به لديه إلى يوم التسليم .

والعملية بهذه الصورة جائزة شرعا ، فمن ناحية يعتبر المصرف وكيلا لعميله في صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية ، والتوكيل في الصرف جائز بالسنة واجماع الفقهاء ، ثم يقوم المصرف عند حلول أجل الدفع بتسليم المبلغ إلى المصدر باعتباره وكيلا لعميله المستورد .

ومن ناحية أخرى فالعملية جائزة شرعا ما دام الثمن الذي اشترى به المصرف العملة الأجنبية ليس مؤجلا في نفس عقد الشراء ، والا كانت العملة بيع دين بدين وهو باطل شرعا ( ٢ ) ، فقد نهى الرسول صلى الله عليه

( ١ ) انظر الاعتمادات المستندية وأحكامها ، ص : ٣٧١ وما بعدها .

( ٢ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

وسلم عن بيع الكالئء بالكالئء (١) . أو كانت عملية صرف فاسدة لتأجيل قبض أحد البديلين .

وبالنسبة للمصدر ، فإنه قد يلجأ الى تأمين نفسه ومعرفة مقدار المبلغ الذى له لدى مصرف المستورد يوم التسليم ، وهو يلجأ لذلك بسبب ما قد يطرأ على سعر الصرف من ارتفاع أو انخفاض نتيجة ما قد تستغرقه اجراءات شحن البضاعة من وقت ، فيقوم المصدر بمقد اتفاق مع هذا المصرف ببيع المبلغ الذى تحت يده له والاحتفاظ به لديه الى يوم التسليم . فالمصرف هنا وكيل للمصدر في صرف المبلغ بعملة بلده ان كان الاتفاق بينه وبين المستورد على دفع قيمة البضاعة بعملة بلد المستورد ، أو صرفه بالعملة التى يريد .

والمصرف باعتباره بائعا للعملة الأجنبية المطلوبة ، أى أصيلا عن نفسه ، ووكيلا للمستورد في ذات الوقت - في الشراء - أو المصدر في الحالة المذكورة آنفا - وما يجريه من القيود اللازمة لعملية البيع والشراء في حساباته وحسابات عميله المستورد وكذلك المصدر ان يحتفظ المصرف له بالمبلغ وديعة الى يوم التسليم ، يكون القبض قد تحقق في مجلس العقد من المصرف الذى يمثل ارادتين ، وبالتالي تصبح عملية البيع والشراء هنا صحيحة ومن ثم فهي جائزة شرعا . وللمصرف أن يحتسب لنفسه اجرا على قيامه بهذه الخدمة .

ويمكن تخريج عملية النقد الآجل على أنها فقط مواعدة في الصرف بين المصرف وعميله على خلاف الصورة السابقة - أى دون تصور حدود

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار . . ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

تقابض حين المواعدة ، فالتواعد في الصرف لا تقابض فيه ، وإنما هو اتفاق بين طرفين على تحديد سعر الصرف يوم التعاقد ، حيث يجرى عليه الحساب والتسليم مستقبلا من كلا المتعاقدين .

فإذا قام مستورد بضاعة سعودي مثلا بفتح اعتماد بقيمة بضاعة لمصدر انجليزي ، فإنه - أي المستورد - قد يفضل اجراء عملية المواعدة بالصرف ، وإبرام اتفاق للشراء بسعر يوم فتح الاعتماد ، وذلك لكي يتجنب ارتفاع تكلفة شراء الجنيه الاسترليني وهبوطها مقابل الريسال السعودي ، إذ أن سعر الصرف بين هاتين العملتين قد يختلف ارتفاعا أو انخفاضاً من تاريخ فتح الاعتماد الى يوم وصول مستندات البضاعة واستلامها وتسديد قيمة البضاعة . والمواعدة هنا تتم على أساس السعر الحاضر لأنه لا يوجد تسليم من أي من الطرفين ، وإنما يوجد اتفاق على الشراء في تاريخ مستقبل معين بسعر محدد سلفاً . وتسمى هذه العملية عملية تغطية . ( ١ )

والمواعدة في الصرف كما سبق بيانه ، فقد أجازها الامام الشافعي والظاهرية وبعض المالكية ، وهو ما ترجح لدينا . وعلى ذلك تكون عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية عن طريق المواعدة جائزة شرعا ما دام البيع والشراء يكون على أساس السعر الحاضر يوم التعاقد . ويقوى الاتجاه بتأييد المواعدة في الصرف هنا ، وإجازتها إذا كانت منظمة على أساس وجود عملية تجارية حقيقية وليست قائمة على أساس توقع

( ١ ) د . سامي محمود ، تطوير الأعمال المصرفية ... ، مرجع سابق ،

وبجانب العملية السابقة التي بحثناها والتي يتم فيها تثبيت السعر على أساس السعر الحاضر - وهي ما تسمى بعملية التغطية - فهناك عملية يتم التعاقد فيها بالبيع أو الشراء على أساس السعر الآجل للعملية . وتعرف - بالصرف على أساس السعر الآجل - وفيها يستطيع عميل المصرف أن يتعاقد الآن على شراء أو بيع عملة أجنبية على أساس تسلمها بعد مدة يتفق عليها .

وقد تتم أعمال الصرف بالسعر الآجل على أساس العملية المفردة البسيطة وهي لا تتعدى اجراء عقد شراء او بيع آجل ، فاذا حل الأجل المتفق عليه نفذت العملية وينتهي الأمر بذلك ، أو على أساس العملية المركبة والتي تتألف من عمليتين تتمان معا حيث يشتري العميل فيها مثلا دولارات بليرة سورية شراء حاضرا ثم يبيع نفس ما اشتراه بيما آجلا لكن يسلم ما تعاقد عليه عند حلول الأجل ، أو تكون العملية بالعكس حيث يبيع العميل الدولارات - المعينة حاضرا ويشتريها شراء آجلا - والهدف من هذه العملية /<sup>هو</sup> تجنب أن يخسر /<sup>العميل</sup> في الصرف ما يكسبه من فوائد ان كان العميل مستثمرا وأودع أمواله بالفائدة في بلد آخر يرتفع فيه سعر الفائدة على الودائع . (١)

ويعتبر الصرف على أساس السعر الآجل تطورا حديثا بالنسبة للعميل المصرفي ، وتقوم المصارف العالمية بالاعلان في الصحف يوميا عن أسعار الصرف للعملة الرئيسية في قسمين مستقلين أحدهما للصرف بالسعر الحاضر والثاني للصرف بالسعر الآجل ، وقد تكون الاسعار المعلنة للصرف الآجل اما معادلة للسعر الحاضر أو أعلى أو أقل ، فمثلا قد يكون سعر الدولار الأمريكي في قسم الصرف بالسعر الحاضر ٣٢٢٥ ريال سعودي ، أما في قسم الصرف بالسعر الآجل لمدة ثلاثة شهور مثلا ٣٢٢٣ - ٣٢٢١ ريال ، أي ان العميل يقل عن سعر البيع الحاضر . (٢)

(١) د . سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية - مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

(٢) د . سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية . . نفس المصدر السابق ص ٣٢١ .

ويرى الخبراء المصرفيون أن هذا الفرق في السعر سببه وجود فارق في الفائدة بين مركز بلدى العملاتين ، وأن هذا الفرق يظهر في السعر. (١)  
وما تقدم يمكننا معرفة علاقة الفائدة - كريا الديون - بفرق السعر الآجل في الصرف ، حيث تدخل هذه الفائدة كفرق سعرزائد أو ناقص حسب موقف الفائدة وما تزيد به أو تنقص بالنسبة لمركز كل من البلدين - وعلى هذا لا يجوز التعامل في العملات الأجنبية بيما وشراء على أساس السعر الآجل لما يتضمنه هذا التعامل من الربا بالزيادة أو النقصان. (٢)

والواقع أن التعامل بالصرف على أساس السعر الآجل يعتبر أقرب إلى أعمال المضاربة على أسعار العملات والفوائد في المراكز العالمية الرئيسية وليست عملا مصرفيا منتظما قائما على تلبية حاجات الناس وخدمة المجتمع وبما أنها تقوم على الربا المحرم فهي محرمة شرعا .

---

(١) د. سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية . نفس المصدر السابق ص ٣٢٢

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

# الباب الرابع

الاعتمادات المصرفية

تمهيد

تعريف الاعتماد المصرفي وصوره

يستعمل لفظ الاعتماد أو الائتمان بمعنى الثقة ، أي أن المصرف يثق في عميله وفي قدرته على رد ما سيقرضه له المصرف ، وبهذه الثقة يمكن المصرف العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الغير ، بأن يقدم لــــه أدوات للوفاء نقودا أو أدوات أخرى . ويتكّن العميل أيضا بثقة المصرف فيه من الحصول على ثقة السفير فيه . ( ١ )

والائتمان في جوهره هو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعقد بقيمة آجلة تزيد عن القيمة الحاضرة المدفوعة ، وهذه الزيادة هي الفائدة التي يطلبها مانح الائتمان .

ويمكن تعريف الاعتماد المصرفي بأنه " العملية التي يقوم فيها المصرف بوضع مبلغ معين من المال تحت تصرف شخص ، مقابل تعهد هذا الشخص بإعادة هذا المبلغ مع الفوائد في المدة المتفق عليها " . ( ٢ )

عناصر الاعتماد :

يقوم الاعتماد على عناصر أساسية وهي مانح الائتمان أي المقرض ، ومطلقي الائتمان أي المقرض ، والقرض ، وأجل أو زمن ينقضي بين وقـــــوع

( ١ ) د . على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

سابق ، ص ٤٢٣ .

( ٢ ) أنطاكي ، رزق الله ، الحسابات والاعتمادات المصرفية ، دار الفكر

طبعة ١٩٦٩م ، ص ٢٣٢ .



المديونية والوفاء بها ، ثم مخاطرة الدائن بالمديونية ، لأنه من المحتمل عدم تمكن المدين من دفع الدين لأية ظروف أو أسباب. (١)

ويرى بعض الكتاب أن عناصر الائتمان الأساسية هي الزمن والثقة ، وتختلف نسبة المضاربة لدى فاتح الاعتماد ، وهي الهدف المميز للاعتماد ، لأن المصرف لا يقدم على فتح اعتماد إلا إذا كان واثقا من استرداد ما قدمه ، وهذه الثقة محسوبة ، يصل إليها بعد دراسة الظروف الحالية والمستقبلية لطالب الاعتماد ، والضمانات الكافية للاسترداد في الوقت المناسب. (٢)

ويلزم النظر إلى الهدف الاقتصادي لتحديد ما إذا كان العملية اعتمادا ، إذ أن الاعتماد - مهما اختلفت صورته - هو فكرة اقتصادية واحدة تتوافر لها عناصر معينة وهي العناصر التي سبق ذكرها. (٣)

وأهم صور الاعتماد المصرفي ، أي الأدوات الائتمانية التي يقدمها المصرف للمميل للوفاء بالتزاماته هي القرض ، وخصم الأوراق التجارية ، والاعتمادات المستندية ، وهذه الصور يطلق عليها اسم الاعتمادات المصرفية بالوفاء ، كذلك من صور الاعتماد المصرفي ، الكفالة ، وقبول الأوراق التجارية وخطاب الضمان ، وهي ما تعرف بالاعتمادات المصرفية بالضمان. (٤)

(١) د. أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ... ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٦٤ .

(٢) د. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٤٢٤ .

(٣) د. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٤٢٥ .

(٤) تقسيم الاعتمادات المصرفية على هذا النحو ، سار عليه الدكتور غريب

الجمال في كتابه المصارف والأعمال المصرفية ، وقد اعتمدنا هنا التقسيم مع إضافة فتح الاعتماد البسيط للقسم الأول .

# الفصل الأول

الاعتمادات المصرفية بالوفاء

## المبحث الأول

### فتح الاعتماد البسيط

#### المطلب الأول

#### التصور المصرفي والقانوني

#### تعريف فتح الاعتماد البسيط :

يعرف فتح الاعتماد بأنه " عقد يتعهد به المصرف أن يضع تحت تصرف العميل - بطريق مباشر أو غير مباشر - أداة من أدوات الائتمان في حدود مبلغ نقدي معين ، ولمدة محددة أو غير محددة. ( ١ )

ويستفيد العميل من الاعتماد المفتوح كما يشاء ، أما بقبض المبلغ كله أو بعضه نقدا خلال تلك المدة ، أو بسحب شيكات عليه أو بأية كيفية أخرى يتفق عليها كالكيميالات وأوامر النقل المصرفي مثلا . ويتعهد العميل في مقابل ذلك بدفع الفوائد والعمولة والمصروفات التي قد يتفق عليها . ( ٢ )

ويعتبر عقد فتح الاعتماد من بين أهم عمليات الائتمان المصرفية وأكثرها زيوعا بين المصارف وعملائها . وقد أدى تطور ظروف الحياة الاقتصادية الى ظهور هذا العقد خاصة في المعاملات التجارية ، اذ قد يضطر تاجر الى تدبير مبلغ من المال وهو يقوم بالتفاوض لاسرام عملية تجارية ، الا أنه لا يرغب في الاقتراض قبل اتمام صفقة التجارة

( ١ ) د . عي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

سابق ، ص ٤٢٨ .

( ٢ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع

سابق ، ص ٣٦٥ .

حتى لا تسرى فوائد القرض من لحظة توقيع العقد رغم احتمال عدم اتمام الصفقة ، ولهذا يفضل التاجر الاتفاق والتعاقد مع مصرف على فتح اعتماد تجنباً لسريان الفوائد في حالة اقتراضه ، كما أنه يطمئن ويباشر عملياته التجارية وهو يعلم أن يستطيع الحصول على المال عند الضرورة .

#### خصائصه :

تسرى على هذا العقد أحكام القواعد العامة في العقود . وهو عقد رضائي يتم بمجرد التراضي ، وهو من عقود المعاوضات ، وهو أيضا من العقود المستمرة ، أي يستغرق تنفيذه فترة معينة ، وللزمن فيه دور هام ولو كان مفتوحاً لعملية واحدة - كما أنه يرتب التزامات - متقابلة في ذمة طرفيه فور انعقاده .

وعقد فتح الاعتماد من العقود التي تبرم بمراعاة الاعتبار الشخصي حتى ولو كان الاعتماد مضموناً بتأمين عيني ، ومن ثم فهو ينتهي بوفاء العميل أو إفلاسه أو الحجز عليه ، وإذا كان العميل شركة أو مؤسسة فينتهي بتصفية هذه الشركة أو المؤسسة . (١) وكما يكون فتح الاعتماد بسيطاً ، فقد يقترن بفتح حساب جاري ، وفي هذه الحالة تتشابه المدفوعات في الحساب ، ويكون للعميل أن يسحب من الحساب كما يشاء على ألا يجاوز الرصيد المدين للعميل مبلغ الاعتماد المفتوح .

(١) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ،

واقتران عقد فتح الاعتماد بعقد فتح الحساب الجارى ، ووضع المبلغ المتفق عليه كمدفوع في جانب أصول العميل - أى الجانب الدائن - يحقق فائدة كبيرة للعميل ، فإذا أقدم العميل على الوفاء للمصرف ببعض أو كل المبلغ الذى قام بسحبه فعلا بمقتضى الاعتماد المفتوح ، فان هذا الوفاء يعتبر مدفوعا جديدا بمقتضى الحساب الجارى وليس وفاء لدين سابق ، وهنا يستطيع العميل أن يسحب المبلغ المعتمد سواء مرة واحدة أو عدة مرات حسب رغبته طوال فترة فتح الحساب. ( ١ )

كذلك يحقق ارتباط المقدين فائدة للمصرف ، ان أن حق المصرف يكون مضمونا بمدفوعات العميل التى تتناقص باستمرار في الحساب مع البنود الأخرى ، وبالتأمينات المقررة لضمان رصيد الحساب. ( ٢ )

ومن خصائص فتح الاعتماد أن العقد قد يتضمن تعهد المصرف للعميل بوضع مبلغ الاعتماد تحت تصرف شخص ثالث يعينه العميل ، وهو ما يوجد في الاعتمادات المستندية .

ويحدد عقد فتح الاعتماد الحد الأقصى لمبلغ الاعتماد ، والمدة التى يجوز فيها استخدامه . كذلك يشمل العقد بيان ما اذا كان فتح الاعتماد بضمان خاص أم لا ، ونوع الضمان ، ان أن فتح الاعتماد قد يقتصر بضمان عيني يقدمه العميل أو شخصي ، وقد يكتفي المصرف بثقته في عميله .

( ١ ) د . على البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع سابق ،

وقد يكون الاعتماد مكشوفاً ، فيدفع المصرف الى عميله مبالغ على المكشوف دون أن يطلب منه ضماناً ما . وفي مثل هذه الاعتمادات المكشوفة تراعى المصارف أن تكون العمليات المطلوب لأجلها الاعتماد تجارية قصيرة الأجل . ( ١ )

الطبيعة القانونية لفتح الاعتماد :-

يثور الخلاف حول طبيعة عقد فتح الاعتماد ، فقد قيل بأنه قرض ، وهذا القول مردود ، إذ يفترض في القرض تسلم المقرض المبلغ المقرض فور التعاقد ، أما في فتح الاعتماد فلا يلتزم المصرف بتسليم مبلغ من النقود للعميل ، بل يوضع هذا المبلغ تحت تصرفه خلال مدة معينة . ( ٢ )

وقيل بأنه قرض معلق على شرط واقف هو استفادة العميل من الاعتماد فعلاً . ويرد على هذا الرأي بأن "عقد فتح الاعتماد عقد بات منذ إبرامه ، وعدم تحقق الشرط لا يؤثر في صحة العقد ولا في ترتيب آثاره" ( ٣ ) .

وزهد غالبية فقهاء القانون الى أنه وعد بالقرض ، فالمصرف وهو

( ١ ) مرعي عبدالعزيز ، ود . عيسى عبده ، النقود والمصارف ، مطبعة

لجنة البيان العربي ، الطبعة الأولى ١٩٦٢ م ، ص ٢٤٥ .

( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ص ٤٢٥ .

( ٣ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، نفس المصدر السابق والصفحة .

الواعد بالقرض يلتزم بتقديم مبلغ القرض عندما يعلن المستفيد من الوعد  
أى العميل رغبته فى ذلك . وهذا هو الرأى الراجح . ( ١ )  
ومن خصائص الوعد بالقرض أنه يمكن أن يحل محل القرض العيني  
وذلك بالرضا بين أطرافه وينتهي الى ذات النتيجة التى ينتهى اليها  
القرض العيني ، وما على المتعاقدين الا أن يتعاقدوا على وعد بالقرض  
فيعد أحدهما الآخر أن يقرضه شيئاً . ويتم الوعد فى هذه الحالة بمجرد  
التراضي لأن الأصل فى العقود الرضائية ، وعند ذلك يمكن للموعد له أن  
يجبر الواعد على تنفيذ وعده فيتسلم منه الشيء الموعد بقرضه ، فنصل  
بذلك عن طريق الوعد بالقرض الى القرض الكامل . ( ٢ )

ويرى بعض الكتاب أنه عند تكييف فتح الاعتماد ، يجب عدم التقييد  
بفكرة القرض أو الوعد بالقرض ، بل يجب تتبع الهدف ، الاقتصادى لمسند  
فتح الاعتماد باعتباره عطية مركبة يهدف منها العميل الى الاطمئنان الى  
الحصول على مبلغ نقدى ، والاطمئنان الى وجود هذا المبلغ فى مكان أمين  
يستطيع الاستفادة منه عندما يحتاج اليه . ( ٣ )

#### التزامات المصرف والعميل :

يلتزم المصرف بوضع مبلغ الاعتماد المفتوح تحت تصرف العميل أو

- 
- ( ١ ) محمد جسنى عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
  - ( ٢ ) السنهورى ، الوسيط فى شرح القانون المدنى - العقود التى تقع  
على الملكية - المجلد الثانى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ .
  - ( ٣ ) د . على البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

المستفيد خلال مدة الاعتماد المتفق عليها ، ولا يحق للمصرف انهاء  
الاعتماد قبل انتهاء مدته الا بسبب قهري . ( ١ )

ويلتزم العميل برد المبالغ التي سحبها من الاعتماد في الأجل  
المحدد ، بالإضافة للفوائد المتفق عليها في حالة الاستفادة بمبلغ  
الاعتماد - أى السحب ، كما يلتزم بدفع العمولة كما اشترطت في العقد  
حتى ولو لم يستعمل الاعتماد خلافا للفوائد التي تسرى بمجرد السحب  
من الاعتماد . ويعتبر دفع العمولة من جانب العميل وما يعقبه من  
اصدار المصرف خطاب تثبيت الاعتماد ، توكيدا للالتزام المصرف بتنفيذ  
وعده . ( ٢ )

-----  
( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٤٥٣ .

( ٢ ) محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .



## المطلب الثاني

### فتح الاعتماد وحكمه في الشريعة الإسلامية

#### التصور الفقهي :

إذا تأملنا قواعد فتح الاعتماد ، نلاحظ أنه بعد فتح الاعتماد وقبل السحب منه يعتبر الفتح مجرد وعد بالقرض ، أما إذا سحب العميل المفتوح لصالحه الاعتماد أي مبلغ من الاعتماد ، فإن الاعتماد في هذه الحالة يكون قرضاً وتجرى عليه أحكام القرض .

وإذا قلنا إن فتح الاعتماد قبل السحب منه يعتبر وعداً بالقرض ، فهل يكون المصرف ملزماً بتنفيذ وعده أي بتكثين الموعد له من السحب من الاعتماد المفتوح ؟ وبعبارة أخرى هل الوعد ملزم للواعد ؟

اختلف الفقهاء في مدى لزوم الوعد على ثلاثة أقوال نقلها الإمام

ابن حزم ( ١ ) :

#### القول الأول :

يرى أصحابه أن من أوعده آخر بأن يعطيه مالا ، سواء كان معينا أم غير معين ، أو بأن يعينه في عمل ما ، سواء أقسم له على ذلك أو لم يقسم ، لم يلزمه الوفاء به سواء أدخله بذلك في نفقة أم لا ، ويكره له ذلك ، الأفضل أن يوفي به ، والسوى

هذا ذهب ابن حزم وهو قول الشافعي وأبي جنيمة .

#### القول الثاني :

لا يلزم الواعد بوعده إلا أن يدخله بوعده هذا في كلفة

فيلزمه ويقضي عليه . وهو قول الإمام مالك .

( ١ ) الإمام ابن حزم ، المحلى ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

القول الثالث :

وهو قول ابن شبرمة ، فقد ذهب الى أن الوعد كله لا زم  
ويقضي به على الواعد ويجبر . واحتج بقوله تعالى " كبر مقتسا  
عند الله أن تقولوا مالا تفعلون " ( ١ ) وما روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال " أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن  
كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها :  
إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف ،  
وإذا خاصم فجر " .

وإذا تأملنا تلك الأقوال ، نجد أن القول الأول يخالف ما أمر به  
الشارع من الوفاء بالعهود والعقود والحث على ذلك ، إذ يقول الله  
تعالى " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " ( ٢ ) وقول الرسول صلى الله  
عليه وسلم فيما رواه عنه أبو هريرة " آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ،  
وإذا وعد أخلف ، وإذا أوتى ما خان " ( ٣ ) .

أما القول الثاني ، فإنه يقيد لزوم الوعد بما إذا دخل الموعود في  
كلفة بسبب الوعد .

أما القول الثالث فهو الراجح لدينا لأنه يناسب مبادئ الدين الحنيف  
ويتلاقى مع روح الشرع واعتبارات المصالح واستقرار التعامل بين الناس  
وتوطيد العلاقات بينهم . غير أنه تجب الإشارة الى أن من وعد

( ١ ) سورة الصف ، آية ٣ .

( ٢ ) سورة المائدة ، آية ١ .

( ٣ ) العيني ، عمدة القارى بشرح البخارى ، الجزء الأول ، مرجع سابق ،

بمعضية - كمن وعد بيزنا أو شرب الخمر مثلا ، فلا يحل له الوفاء بوعدده لمخالفة ما وعد به لسببىء الشرع . ولأن كل شىء معلق بإرادة الله ، فعلى الواعد أن يعلق تنفيذ وعده بمشيئة الله لقوله تعالى : " ولا تقولن لشىء انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله " ( ١ ) ( ٢ )

وما يجعل القول الثالث أولى بالترجيح هنا أن مجرد إبرام عقد الاعتماد بين المصرف وعميله كاف لأن يعتبر ذلك أنه أدخل العميل فى كلفة لا سيما اذا كان هذا العميل تاجرا أو صناعيا ، ان أنه يبدأ عادة بترتيب أموره وخطته فى العمل على أساس ما سيوفره له المصرف من امكانيات مادية أى مبلغ الاعتماد المتفق عليه .

ومن هنا كان القول بلزوم الوعد مطلقا أولى بالترجيح حفاظا على استقرار التعامل والطمأنينة فى المعاملات الطالية . ( ٣ )

ويعتبر الاعتماد قرضا بعد السحب ، سواء تم سحب كل مبلغ الاعتماد أو سحب جزء منه ، لأنه بعد سحب جزء منه يعتبر الباقي أمانة لدى المصرف لحين السحب منه بعد ذلك .

#### حكم فتح الاعتماد :

اذا فتح الاعتماد ولم يسحب العميل منه أى مبلغ ، وانتهت العدة المحددة لاستعمال الاعتماد ، فلا شىء فى ذلك الا المؤاخذة على الاتفاق على قرض بفائدة لم يتحقق .

( ١ ) سورة الكهف ، الآيات - ٢٣ - ٢٤ .

( ٢ ) ابن حزم ، المحلى ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

( ٣ ) د . سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ... ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

اما اذا سحب العميل أى مبلغ ، فان فائدة القرض تسرى على المبلغ المسحوب ، فيكون حكم الاعتماد حكم القرض الذى جرمنفعة وهى هنا الفائدة التى يتقاضاها المصرف ، وعلى هذا يكون فتح الاعتماد بعد السحب وسريان الفوائد حراما شرعا .

وسواء سحب العميل من الاعتماد أو لم يسحب فيجب تجنب التعامل عن طريق فتح الاعتماد ، ما دام يقوم على أساس التعامل الربوى أى الاقراض بفائدة .

البديل الذى نراه :

اذا كنا نريد تعاملنا صحيحا يتفق مع القواعد الشرعية ، فيلزم الفاء الفائدة على الاعتماد ، واعتباره قرضا حسنا من المصرف لعميله ، مع الابقاء على عمولة المصرف باعتبارها نفقة القرض ، نظرا لما قد يتكبده المصرف من نفقات في اجراءات فتح الاعتماد والقيود الخاصة بذلك .

## المبحث الثاني

### الاقراض المصرفي

#### المطلب الأول

#### التصور المصرفي والقانوني

#### الفرع الأول

#### تعريف القروض وطبيعتها

القرض المصرفي هو أقدم وأبسط صور الاعتماد المصرفي ، والعقد هو عقد قرض عادي يخضع لأحكام القواعد العامة وتعرف بعض التشريعات القرض بأنه " عقد يلتزم به المقرض أن ينقل الى المقترض ملكية مبلغ من النقود ، أو أى شيء مثلي آخر ، على أن يرد اليه المقترض عند نهاية القرض شيئا مثله في مقداره ونوعه وصفته". (١)

ويتضمن العقد بيان الفوائد المستحقة للمصرف والعمولة وأجل القرض ، والضمانات التي يقدمها العميل المقترض ، حيث أن المصرف لا يقدم عادة على الاقراض بلا ضمانات أى على المكشوف (٢) ، غير أنه قد يمنح عميله قرضا غير مضمون اعتمادا على أمانة العميل ويساره ، وهنا يقال أن الضمان شخصي . (٣)

(١) د . السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني - العقود التي تقع على الملكية ، المجلد الثاني - الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤١٩ .

(٢) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

ص ٣٦٣ .

(٣) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

وينفذ الاتفاق على القرض بتسليم المصرف النقود المقترضة فعلا الى العميل أو لمن يعينه العميل ، أو قد يكون بين الطرفين حساب جار مفتوح وقائم قبل تنفيذ القرض ، فيدخل القرض فيه عندئذ ما لم يتفق بينهما على استعادته . ومتى دخل القرض الحساب الجارى ، فإنه يتجدد لصالح المقرض ، بمعنى أن يكون له حرية السحب من المبلغ الكلي للقرض بالقدر الذى يريد ، وله أن يرد ما يشاء ثم يعود فمستحقه ، على أن لا يتجاوز مقدار رصيده المدين في أى لحظة المبلغ الاجمالي للقرض . ويعبر عن الرصيد المدين هنا بلفظ " المكشوف " . ( ١ )

وقد يتم تنفيذ الاتفاق على القرض بقيام المصرف بفتح حساب لصالح العميل المقرض في دفاتره حتى يتمكن العميل من السحب على ذلك الحساب في اطار ما يضعه المصرف من قواعد ، ومن ثم يعتبر هذا تعهدا من المصرف بدفع قيمة ما يسحبه العميل المقرض من صكوك " شيكات " على الحساب النقدي الذى يفتحه المصرف لديه مقابل احتساب فائدة على الأرصدة المدينة الناتجة عن ذلك السحب . وفي مقابل هذا التعهد من المصرف يتعهد المقرض بدفع قيمة الأرصدة المدينة وقت استحقاقها مضافا اليها الفائدة المستحقة للمصرف والمتفق عليها سلفا بين الطرفين . ( ٢ )

وعلى ما سبق ، يمكن القول بأن عمليات الاقراض التي تمارسها المصارف تتخذ احدى صورتين : القروض البسيطة ، وفتح الاعتمادات ، وتختلف القروض عن الاعتمادات المفتوحة في حصول المقرض على مبلغ القرض بمجرد

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٤٦٢ .

( ٢ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

الاتفاق واستحقاق الفوائد عن المبلغ بأكمله وعن المدة المتفق عليها ،  
وقد يندمج القرض في حساب جار فيضيف المصرف القرض الى الجانب  
الدائن لحساب العميل بمجرد التعاقد كما ذكرنا آنفا .

أما فتح الاعتماد فهو عقد يلتزم المصرف بمقتضاه بوضع مبلغ معين  
تحت تصرف عميله لمدة معينة ، فيكون للعميل الحق في سحب أى مبلغ  
يشاء في حدود الاعتماد وفي أثناء مدته ، كما أن له ايداع ما يريد  
خصما على الرصيد المدين فتقل بذلك مديونيته . ولا تحتسب الفوائد  
الا على الأرصدة المدينة من يوم سحبها . وقد يكون الاعتماد مصحوبا  
بحساب جار مما يمكن العميل من استعادة قدرته على السحب مبالغ  
جديدة كلما قلت الأرصدة المدينة برده بعض ما سحب وذلك في حدود  
الاعتماد المفتوح . ( ١ )

وقد ظهرت الحاجة للائتمان مع نمو التبادل وازدياد حجم التجارة ،  
فالتاجر المتخصص تتعدد حقوقه والتزاماته ، فهو دائن حيناً ومدين حيناً  
آخر ، ومن هنا تظهر حاجة التجار الى الائتمان والى سرعة وسهولة  
تداول الحقوق ، وبهذا المعنى فالائتمان والدين هما نفس الشيء ،  
أو هما وجهان لعملة واحدة هي الالتزام بالدفع في المستقبل . ويكون  
هذا الالتزام من وجهة نظر الشخص الذى سوف يتم الدفع له فـي  
المستقبل " ائتماناً " أى حقاً بالدفع له من قبل شخص آخر ، أما من  
وجهة نظر الشخص الذى يلتزم بالدفع في المستقبل ، فان هذا الالتزام  
يكون " ديناً " قبل شخص آخر . ( ٢ )

( ١ ) د . محمد زكى شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

( ٢ ) يونس ، محمود ، د . عبد المنعم مبارك ، مدخل الى اقتصاديات النقود

والصيرفة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، طبعة ١٩٨٢ م ،

وإذا كان الائتمان في المعنى الدارج هو "منح الثقة"، فإنه كاصطلاح اقتصادي يعني "منح المدين أجلا لدفع الدين"، فليست كل عطية ثقة تعتبر بالضرورة عطية ائتمان، فالائتمان له عناصر أربعة - على الأقل - هي: (١)

أولا : علاقة مديونية : حيث يفترض وجود دائن - هو مانح الائتمان - ومدين - هو مطلقي الائتمان - وواضح أنه يفترض هنا بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما .

ثانيا : وجود دين ، وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه للمدين والذي يجب على الأخير القيام برده للأول . وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود .

ثالثا : الأجل أو الفارق الزمني ، وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها . وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهرى في الائتمان والذي يفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية .

رابعا : المخاطرة ، وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه ، فضلا عن احتمال عدم دفع الدين . ولعل هذا من أسباب حصول الدائن على دينه مضافا اليه مبلغا معيناً هو الفائدة . (٢)

وهناك علاقة وثيقة بين الودائع الموجودة في المصرف وبين القروض، إذ تعتبر نسبة القروض الى الودائع مؤشرا لسيولة المصرف، فكلما كبرت نسبة

(١) د . محمود يونس ، مدخل الى اقتصاديات النقود والصيرفة ، نفس المصدر

السابق ، ص ٨٤ .

(٢) د . محمود يونس ، مدخل الى اقتصاديات النقود والصيرفة ، نفس المصدر

السابق ونفس الصفحة .



القروض الى الودائع كلما قلت سيولة المصرف ، والعكس كلما انخفضت هذه النسبة كلما كبرت سيولة المصرف ، فمثلا لو كانت قروض المصرف تمثل ٦٥ ٪ من ودائعه ، فان معنى ذلك أن ٣٥ ٪ فقط من ودائعه - بالاضافة الى الأرصدة التي يمكن الحصول عليها من حسابات رأس المال - تكون متوافرة للاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية واستثمارات رأس المال الثابت. (١)

والواقع أن المصرف لا يقترض عملائه في صورة نقود قانونية وفسي حدود المبالغ المودعة لديه فحسب ، وانما قد تكون القروض في شكل نقود الودائع التي يحدثها ، وهذه النقود " عبارة عن فتح حسابات بقيمة القرض ، يجوز لأصحابها السحب عليها بالشيكات ، ويمكن تداول هذه الشيكات الممثلة للحسابات واستخدامها للقيام بوظائف النقود ، والغالب أن تكون جميع القروض الصادرة من المصارف التجارية في شكل نقود ودائع " . (٢) وهذه النقود تبلغ أضعاف المبالغ المودعة لديه ، ويتوقف ذلك على نسبة الاحتياطي النقدي . (٣)

(١) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول - ، مرجع سابق ، ص ١٤٨١ .

(٢) د . مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق ص ٢٢٤ .

(٣) ويمكن معرفة اجمالي القروض والائتمان الذي تحدته المصارف التجارية على أساس مبالغ الودائع الأصلية لديها باستخدام القانون الرياضي التالي :  
الوديعة الأصلية ( ١ - نسبة الاحتياطي النقدي )  
اجمالي الائتمان =  
نسبة الاحتياطي النقدي

فإذا فرضنا أن مبالغ الودائع الأصلية هي ١٠٠٠٠ ريال ، ونسبة الاحتياطي النقدي هي ٢٠ ٪ فان اجمالي القروض والائتمان الذي تحدته المصارف التجارية هو :  
$$١٠٠٠٠ ( ١ - ٠.٢٠ ) = ٨٠٠٠ \text{ ريال}$$
  
٢٠

الفوائد التي تستحق للمصرف :

يضع المصرف مقدار الفوائد التي تستحق له عن القروض التي يمنحها موضع الاعتبار عند تقرير منح القروض ، هذا اذا لم يكن معدل هذه الفوائد محددًا بواسطة المصرف المركزي .

ويتوقف سعر الفائدة التي تقررها المصارف على عوامل عدة منها درجة المنافسة بين المصارف بعضها البعض ومقدار الطلب على القروض بأنواعها ، ومستوى سعر الفائدة السائد في المجتمع ، ومدة استحقاق القرض - أي أجله - وقوة الضمان المقدم عنه .

وعند وضع جدول الأسعار الفائدة ، يجعل المصرف سعر الفائدة أقل ما يمكن بالنسبة لعملائه الذين يتعمون بمراكز مالية ممتازة عن أولئك الذين يقترضون على الأساس غير المضمون لمدة لا تزيد عن تسعين يومًا ، وسعر أعلى قليلًا عن هؤلاء الذين يقترضون على أساس مضمون لنفس المدة ، وعليه فان سعر الفائدة يرتفع كلما طالت مدة الاستحقاق وكلما انخفضت قيمة الائتمان . ( ١ )

الصفة التجارية أو المدنية للقرض المصرفي :

في تحديد الصفة التجارية أو المدنية للقرض المصرفي الذي يعقده المصرف مع عميله خلاف ، فقد ذهب البعض الى أن القرض الصادر من المصرف يعتبر تجاريًا دائمًا وبالنسبة للطرفين - أي المصرف والعميل - أيًا كانت صفة المقترض وغرضه من القرض ، لأن ذلك يدخل في عطيات المصارف المعشّرة تجاريًا بحكم القانون . ( ٢ )

( ١ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ١٤٧١ .

ونذهب البعض الى أن القرض المصرفي يكون تجاريا دائما بالنسبة للمصرف بوصفه من عطيات المصارف ، أما بالنسبة للعميل المقترض فيكون مدنيا أو تجاريا بحسب صفة المقترض والقرض الذي يخصص له القرض. ويكون القرض تجاريا بالنسبة للعميل اذا كان تاجرا واقترض لحاجات تجارته ، أو كان المقترض غير تاجر ويبريد استخدام النقود المقترضة في عمل تجارى . ويكون القرض مدنيا بالنسبة للعميل اذا كان غير تاجر ولم يكن القرض من القرض استخدامه في عمل تجارى. (١)

والرأى الثاني هو الراجح ان يجب لتحديد الصفة التجارية أو المدنية للقرض البحث عن طبيعة العمل الذي يقوم به ، فلا يكون القرض تجاريا ما لم يكن العمل الذي يقوم به المدين تجاريا أيا كانت طبيعته العمل الذي يقوم به الدائن أى المقرض . ويترتب على اعتبار القرض عملا تجاريا بالنسبة للعميل خضوع القرض للقواعد والمعادن التجارية التي تمنح تقاضي فوائد على متجدد الفوائد ومجاوزه مجموع رأس المال ، وسبب ذلك أن المقترض يحقق عادة من المبالغ المقترضة لأعمال تجارية أرباحا أكثر مما لو استثمرت في أعمال مدنية. (٢)

(١) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

(٢) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

## الفرع الثاني

### أنواع القروض المصرفية

تتعهد أنواع القروض وصورها وفق معايير عديدة ، فوق معيار الشخص الذي يعقد الائتمان ( متلقي الائتمان أو المدين ) يمكن أن نميز بين الائتمان الخاص والائتمان العام ، ووفق معيار أجل القرض يمكن أن نميز بين القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل . وبالنسبة للقرض من القرض يكون القرض استهلاكيا أو تجاريا أو استثماريا . وأخيرا حسب نوع الضمان المقدم لمناح القرض يكون القرض اما شخصا أو عينيا على التفصيل الآتي :

أولا : معيار شخصية متلقي الائتمان "المدين" :

" اذا كان الذي يعقد الائتمان هو أحد أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين أو الشخصيات الاعتبارية ( كالشركات والمؤسسات الخاصة ) يكون الائتمان خاصا . أما اذا كان الذي يعقد الائتمان أحد الأشخاص العامة كالدولة أو أيها من وحداتها المختلفة يكون الائتمان عاما " . ( ١ )

ثانيا : معيار أجل الائتمان :

يكون الائتمان قصير الأجل اذا كانت مدته - أي الفترة التي يستحق في نهايتها رد الدين ثقل عن عام ، ويكون هدفه الأساسي هو تمويل العمليات الجارية .

( ١ ) د . محمود يونس ، مدخل الى اقتصاديات النقود والصرافة ، مرجع

أما إذا تراوحت مدة الائتمان بين عام واحد وخمسة أعوام يكون الائتمان متوسط الأجل وهدف هذا النوع هو تمويل الأفراد للحصول على بعض السلع الاستهلاكية ، وتمويل المشروعات للحصول على بعض الآلات وأدوات الانتاج مثلا .

وهذا النوع من القروض غالبا ما يكون تسديده على أقساط . وهي إما أن تكون مضمونة أو غير مضمونة . ( ١ )

وإذا زادت مدة الائتمان على خمس سنوات بصفة عامة يعد أئتمانا طويلا الأجل ، ومن أمثله القروض لتمويل شراء أراض زراعية أو مشروعات صناعية أو غيرها .

### ثالثا : معيار الفرض من الائتمان :

طبقا للاستخدام الذى توجه اليه المبالغ المقرضة ، يوجد الائتمان الاستهلاكي والائتمان الانتاجي والائتمان التجارى . فالائتمان لفرض الاستهلاك يشمل اقتراض مبالغ توجه لشراء سلع مباشرة يقوم باستهلاكها أى يستخدم ائتمان الاستهلاك فى أغراض غير انتاجية من الوجهة الاقتصادية هذا ويعاب كثيرا من الناحية الاقتصادية توجيه القروض لفرض الاستهلاك ، وهذه الصورة من صور الائتمان ما زالت تشغل مكانا هاما فى بعض المجتمعات فالبيع بالتقسيط احدى صور الائتمان الاستهلاكي ( ٢ ) . وعادة ما يكون هذا

( ١ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول ، النقود

والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

( ٢ ) د . عبد النبي حسن يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ١٢٣ .

الائتمان متوسط الأجل .

أما الائتمان الانتاجي أو الاستثماري فهو الذي تلجأ اليه المشروعات للحصول على جزء من رأس مالها الثابت ، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع وغالبا ما يكون هذا الائتمان طويل الأجل . والأداة المناسبة للحصول على مثل هذا الائتمان هي السندات . ( ١ )

ويسمى الائتمان بالائتمان التجاري في حالة لجوء المشروعات التي الائتمان بفرض تمويل جزء من رأس مالها العامل أو الجاري مثل مشتريات المواد الأولية ومصاريف الصيانة ومدفوعات الأجور وغير ذلك . ونظرا لما تحتاجه المعاملات التجارية من السرعة يكون الائتمان التجاري عادة قصير الأجل ، وأداة تداوله هي الكمبيالات والسندات الاذنية .

#### رابعا : معيار ضمان الائتمان :

إذا تم الائتمان دون أن يقدم المدين أي نوع من الضمانات المعينية الى مانح الائتمان ( الدائن ) وأعتد الدائن هذا فقط على تانة المركز المالي للمدين وحسن سمعته ووعده بإبراء ذمته في الأجل المحدد ، يكون الائتمان في هذه الحالة ائتمانا شخصيا .

أما إذا اشترط الدائن أن يقدم المدين ضمانا عينيا لتسديد دينه ، يكون الائتمان عينيا . وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض ، ويسمى الفرق بين القيمتين باسم " هامش الضمان " ( ٢ ) وترجع أهمية

( ١ ) د . محمود يونس ، مدخل الى اقتصاديات النقود والصرافة ، مرجع سابق ،

( ٢ ) د . محمود يونس ، مدخل الى اقتصاديات النقود والصرافة ، نفس المصدر السابق

الضمان الى أنه في حالة عجز المدين عن سداد الدين يمكن وثاقه من مبلغ الضمان .

وهناك صور عديدة للائتمان العيني تختلف باختلاف نوع الضمان المقدم للحصول على القرض . ومن الصور الشائعة له نجد :

### ١ - القروض بضمان بضائع :

قد يطلب المصرف من عميله المقترض تقديم ضمان عيني مقبول مثل بضاعة معينة أو محصول زراعي لضمان عدم ضياع الأموال التي يقترضها له وضمان سدادها . ويجب أن تكون البضائع التي تقبلها المصارف - كضمان - قابلة للتخزين والتأمين عليها ، وألا تكون معرضة للتلطف أو النقصان أثناء فترة القرض ، كذلك يحرص المصرف على ألا تكون أسعار البضائع معرضة لذبذبات شديدة تؤدي الى هبوط أسعارها هبوطا كبيرا ، بالإضافة الى سهولة تصريف هذه البضائع وجردها وتجانس وحداتها . وفي معظم الأحوال يطلب المصرف من عميله أن يرهن له هذه البضائع رهنا حيازيا من ناحية مكان التخزين ، كما يطلب تعيين مندوب له ووضع لافتة باسمه على مخزن العميل . (١)

### ٢ - القروض بضمان أوراق مالية :

يقوم المصرف بمنح القروض للأفراد مقابل رهن أوراق مالية ويحسد لها قيمة معينة حسب قوة المركز المالي للشركة صاحبة الأوراق المالية وحسب سهولة تداول هذه الأوراق في سوق الأوراق المالية .

وقد يشترط المصرف في هذه الحالة أن تكون مدة القرض قصيرة

(١) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

نسبيا بحيث لا تتجاوز شهرين أو ثلاثة ، ليتفادى المصرف بذلك خطر هبوط أسعار الأوراق المالية أو السندات المودعة لديه الى حد قد يجعل قيمتها أقل من قيمة القرض الممنوح . وزيادة في الاحتياط من جانب المصرف فانه لا يقرض على الأوراق المالية أو السندات سوى ما يقرب من ٧٠ ٪ من قيمتها . ( ١ )

### ٣ - القروض بضمان كميالات :

قد يفتح المصرف للعميل اعتمادا مقابل أن يقدم العميل كميالات مسحوية لأمره من أشخاص آخرين كضمان ومظهرة للمصرف . وهنا يراعى المصرف أن تكون الكميالات مسحوية على أشخاص معروفين للمصرف ويتمتعون بسعة مالية حسنة ضانا لاستحقاقها في موعدها . وعلى هذا الأساس يفتح المصرف لعميله اعتمادا يبلغ يمثل نسبة من قيمة هذه الكميالات عند استحقاقها ، ويضيف ذلك المبلغ لحساب العميل عنده بعد أن يقطع منه عمولة التحصيل . فاذا لم يتمكن المصرف من تحصيل قيمة الكميالة عندما يحل أجلها فانه يجعل العميل مدينا بها مرة أخرى ( ٢ )

### ٤ - اعتمادات المقاولين :

قد يحتاج أحد المقاولين الى تمويل عطية حكومية رست عليه ، وفي هذه الحالة فانه يتفق مع المصرف على أن يفتح له اعتمادا كنسبة من

( ١ ) د . عبدالعزيز مرعي ، النظم النقدية والمصرفية ، مؤسسة الأهرام

القاهرة ، ص ١٦٤ .

( ٢ ) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .



من قيمة العطية ، ونظير ذلك يتنازل العقول للمصرف عن المستخلصات التي يحصل عليها من الجهات الحكومية ، ويقوم المصرف بتحصيل قيمة هذه المستخلصات ثم يخصم منها ما سبق اقراضه للعقول ويصرف له كذلك نسبة من رصيد العطية المتبقي بعد المستخلص أو يسجلها له في الحساب وهكذا حتى اذا ما انتهى المشروع يتم تسوية الحسابات مع العميل (١) ويقوم المصرف بفتح اعتماد بخطاب ضمان مصرفي عندما يتطلبه الجهات الحكومية من العقول حتى يمكن لهذه الجهات الرجوع بقيمة خطاب الضمان على المصرف المصدر له في حالة مخالفة العقول لشروط التنفيذ أو التأخير في تسليم العطية عن موعدها المحدد في العقد . وتطالب المصارف في معظم الأحوال بتأمين نقدي بنسبة معينة من خطابات الضمان التي تصدرها مقابل الالتزام الذي يقع عليها . (٢)

#### هـ - اعتمادات الخصم :

تنقسم اعتمادات الخصم الى نوعين : الخصم العادي الشخصي والخصم التجاري . فالخصم العادي أو الشخصي يوقع العميل بموجب سند اذني لمالك المصرف ( يسمى عرفا بكبيالة رغم عدم انطباق شروط الكبيالة عليه ) ويتعهد فيه العميل بدفع مبلغ معين بعد مضي فترة محددة ، ونظير ذلك يمنحه المصرف قرضا بمبلغ أقل من مبلغ السند الاذني ، ويمثل الفرق الفائدة التي يحصل عليها المصرف .

(١) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(٢) انظر تعريف خطاب الضمان عامة وخطابات الضمان التي تقدم عن

العقول والأحكام الخاصة بها ، ص :

أما في الخصم التجاري فيقوم المصرف بفتح اعتماد للعميل في حدود مبلغ معين لا يتجاوزه بعد أن يقوم بدراسة أوضاع العميل وسمعته ومركزه التجاري ليقرر منحه الاعتماد ، ثم يقدم العميل كميالة بمعناها التجارية - أي تكون موقعا عليها بتوقيمين - وتظهر لحساب المصرف الذي يقوم بخصمها وقيد الصافي لحساب العميل ، وتعتبر الكميالة ضمن أصول المصرف . وقد يكون الخصم التجاري لصالح منشأة وليس لصالح فرد . ( ١ )

وما يجدر ذكره أن الفائدة التي تستحق للمصرف عن اعتماد الخصم تزيد عن تلك التي تستحق له عن الاعتماد الشخصي . ( ٢ ) ، وذلك لأنها في اعتماد الخصم تحتسب على أساس قيمة السند الاذني وليس على المبلغ الذي يقترضه العميل كما هو في حالة الاعتماد الشخصي . ولتوضيح ذلك نقول أنه اذا كان سعر الفائدة ٦٪ ، وقيمة السند الاذني - أي القرض الذي يمثله السند - ١٠٠ جنيه مثلا ، فان المبلغ الذي يقترضه المصرف للعميل يكون ٩٤ جنيها اذا كانت المدة سنة مثلا ، وعلى هذا يكون سعر الفائدة على القرض هي  $\frac{7}{94} \times 100 = 7.45\%$  وليس ٦٪ كما يبدو في ظاهر الأمر .

وسبب ارتفاع سعر الفائدة الفعلي هو أن قيمة القرض الحقيقي الذي حصل عليه العميل هو ٩٤ جنيه وليس ١٠٠ جنيه ، ويتم السداد في نهاية المدة بقيمة السند وهي ١٠٠ جنيه - أي أن العميل دفع

( ١ ) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

( ٢ ) أي الاعتماد الشخصي الذي يقدمه المصرف لعميله دون أن يطلب منه تقديم أى ضمان عيني ، وإنما يكتفي بثقته في عميله وسمعته ومركزه المالي ، انظر ص : ٣٤١ من هذا الفرع .

فائدة مقدارها ٦ جنيهاً على استعمال ٩٤ جنيه . ( ١ )

#### ٦ - قروض بضمان رواتب وأجور :

تعتبر السلف والقروض بضمان رواتب موظفي الحكومة من التطورات الحديثة لوظائف المصارف .، وتتم بموافقة المصلحة الحكومية على تحويل راتب الموظف الذي يستوفي الشروط التي تطلبها المصارف من ناحية مدة خدمة الموظف وعمره الى المصرف ، أى أن الموظف العميل يستلم راتبه من المصرف، ويقوم المصرف بصرف باقي الراتب للعميل بعد خصم القسط المستحق عليه ، وتكون هذه القروض بعد أقصى لا يتجاوز في معظم الأحيان راتب ثلاثة شهور ، وتستحق الدفع على أقساط شهرية تخصم من الراتب خلال سنة .

ويأخذ المصرف فائدة على هذه القروض تتراوح ما بين ٣٪ و ٥٪ . هذا وتجباً بعض المصارف الى أخذ توقيع الموظف على كبيالات تبلغ قيمة الواحدة منها قيمة القسط المستحق دفعه ، وتستحق بتاريخ استحقاق القسط . ( ٢ )

#### ٧ - اعتمادات التجارة الخارجية :

تلعب المصارف دوراً هاماً في تمويل التجارة الخارجية عن طريق ما تفتحه لعملائها من اعتمادات مستندية . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .
  - ( ٢ ) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
  - ( ٣ ) انظر البحث الثالث من هذا الفصل لتعريف الاعتمادات المستندية والأحكام الخاصة بها .

٨ - اعتمادات أخرى :

وهذه تشمل القروض مقابل مصوغات أو حلي التي تمنحها المصارف  
حماية للمحتاجين كي لا يقعوا ضحية للمرابين والمستغلين ، ويفلب على  
هذه القروض الطابع الاستهلاكي .

وقد تقبل المصارف العقارات كضمانات عينية غير منقولة على القروض  
التي تمنحها . وهناك أيضا الشيكات والمسحوبات برسم القبض، حيث  
تمنح المصارف لمن يودع في حسابه لديها من العملاء شيكات مسهولة  
على مصرف آخر تسهيلات بأن تسجل له قيمة الشيك في حسابه الجاري،  
وتضع هذه القيمة تحت تصرفه نورا وقبل أن تحصل قيمة الشيك خلال عمليات  
المقاصة ، وتكون المصارف بذلك قد أقرضت هذا المودع قيمة الشيك  
للفترة الزمنية التي ستنقضي بين ايداع الشيك وتحصيل قيمته . وتشكل  
الأموال المؤنفة على هذا الشكل عبئا على المصرف حيث أنها عبارة عن  
قروض بدون فوائد ، إلا أن المصارف توازن هذا العبء بتوظيف الأموال  
التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الشيك . ( ١ )

وقد يكون قيام المصارف بهذه العملية دون فرض فوائد على قروضها اكتفاء  
بما تحصل عليه من مصاريف تسهيلات وحافزا لعلائها أو فئدة معينة منهم  
ترتبط بالمصرف بعمليات أخرى يستفيد منها المصرف .

خامسا : قروض السوق المفتوحة : ( ٢ )

بالإضافة الى الأنواع السابقة من القروض والتي يقوم المصرف بمنحها

- ( ١ ) زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .  
( ٢ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقد والبنوك - الكتاب الأول - النقد  
والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٥٠١ - ٥٠٥ - بتصرف .

مباشرة لعلماء ، فان هناك قروضا أخرى تقوم المصارف بعقد ها ، وهي تتميز بأن حجمها أقل نسبيا وتشبه الاستشارات في أنه لا يوجد علاقة شخصية بين المصرف وبين المقترض . ويتم هذا النوع من القروض فسي سوق النقد .

ويمكن تقسيم قروض السوق المفتوحة الى الأنواع التالية :

١ - الأوراق التجارية :

وهي تشير هنا الى السندات الاذنية القصيرة الأجل التي تصدرها الشركات الكبيرة - وخاصة شركات التمويل - وذلك للمستثمرين الذين يبحثون عن استثمارات من نوع جيد . وهذا النوع من الاقتراض يعتبر أقل تكلفة . ونظرا لأن الأوراق التجارية تتميز بالأمان ، فان فرق سعر الفائدة لا يكون كبيرا .

٢ - أوراق قبول المصرف :

وتقوم المصارف بشراء أوراق القبول اما عن الموزع أو من سمسرة السندات . وهذه الأوراق تكون متوافرة أيضا للمصارف الموجودة في العواصم والمدن الكبرى . وهي تنشأ أساسا من معاملات التجارة الدولية .

٣ - قروض السمسرة :

وهي التي تقوم المصارف بمنحها لسمسرة متخصصين يعرفون بسمسرة القروض ، وهذه القروض اما أنها تكون قروضا تحت الطلب أو قروضا لأجل .

٤ - أرصدة الاحتياطي :

قد يفضل المصرف اقتراض أرصدة احتياطي من المصارف الأخرى التي يكون لديها مؤقتا فائض احتياطي .  
وتسمى هذه القروض المتعلقة بالاحتياطي أرصدة الاحتياطي .  
ومثل هذه القروض تتم عادة لمدة يوم واحد ، ويكون سعر الفائدة المستحق عليها قريبا من سعر إعادة الخصم السائد في يوم عقد القرض .

## المطلب الثاني

### الفرع الأول

#### حكم الاقتراض المصرفي

القرض من العقود الجائزة في الاسلام ، وقد أقره الاسلام وحث عليه  
ومين فضله لما فيه من اعانة المحتاج ، غير أنه حرم الربا فيه أى الزيادة  
أو المنفعة الزائدة على القرض اذا كانت مشروطة .

وانا تأملنا القروض التي تمنحها المصارف لعلائها سواء كانت  
قروضا استهلاكية أو قروضا انتاجية (١) ، نجد أنها تقوم على الفائدة ،  
فالمصرف يقبل الودائع كقرض ويمنح أصحابها فوائد عنها ، وفي ذات  
الوقت يقوم باقتراض هذه الأموال لعلائها ويتقاضى عنها فوائد ، فالمصرف  
تاجر نقود .

والفائدة على القروض المصرفية هي فائدة مشروطة ، فالعميل المقترض  
يعلم سلفا أنه اذا أراد الاقتراض من المصرف ، فانه ملزم بدفع فائدة  
على ما يقترضه ، ويتفاوت سعر الفائدة بتفاوت مقدار القرض .

وعلى هذا فالفائدة على القروض المصرفية هي فائدة ربوية ، ان تشمل  
منفعة مشروطة يستفيد منها المصرف المقرض ، والقرض اذا جر منفعة فهو  
وجه من وجوه الربا وبالتالي فهو حرام شرعا .

-----  
(١) القروض الاستهلاكية هي ما تصرف في أوجه المعيشة ، أما القروض  
الانتاجية فهي التي تنفق في مجالات الاستثمار المختلفة كالصناعة  
والتجارة والزراعة .

وقد يقال أن القرآن حرم الربا الكثير لقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة... " وما أن الفوائد على القروض المصرفية ليست كبيرة أى مضاعفة ، فيمكن التسامح فيها اذا اقتضت المصلحة ذلك ، وللمحاكم اجازة الفائدة المعقولة التي لا ترهق المقترض بحيث لا تتجاوز الفائدة خلال أجل القرض رأس مال القرض ويصير أضعافا مضاعفة. (١)

ويرد على هذا القول بأن الاسلام حرم الربا قليلا وكثيره ، وأما الآية التي يستدل بها على اباحة الربا القليل ، فهي - كما ذكرنا من قبل (٢) - جاءت في مرحلة من مراحل تحريم الربا في القرآن الكريم ، وجاء بعدها النهي الصريح عن الربا بجميع صورته وأشكاله في قوله تعالى " الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا... " (٣) فكانت هذه الآية وما بعدها تحريما قاطعا للربا ، فلا مجال اذن للاستدلال بتلك الآية على اباحة الربا القليل .

وأما القول باجازة الربا القليل عند الضرورة والحاجة ، فأى ضرورة أو حاجة تبيح الظلم واستغلال حاجة انسان للمال ! وما ذكرناه ينطبق على القروض الانتاجية التي يرى البعض اباحة الفائدة عليها لانعاش الحركة الاقتصادية . ونضيف لما سبق أن علماء الاقتصاد أقرؤا بأن الربا أى الفائدة تساعد على البظالة في المجتمعات وتحد من نموها الاقتصادي اذ يحجم أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار رؤوس أموالهم في المشروعات الاقتصادية اعتمادا على الفائدة التي يحصلون

(١) المخزومي ، محمد باشا ، خاطرات جمال الدين الأفغاني ، المطبعة

العلمية ، بيروت ، بدون ، ص ١٩٥ .

(٢) راجع تحريم الربا في القرآن الكريم ص ٥٣ وما بعدها .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ ، وما بعدها . أنظر تحريم الربا في القرآن الكريم



عليها من اقراض أموالهم (١).

وقد قرر مجمع البحوث الاسلامية بالقاهرة أن الفائدة على كافة أنواع القروض ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين ، وأن كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة " (٢).

وإذا كان الاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، فإن الاقتراض بالربا محرم كذلك ، ولا يرتفع اسمه الا اذا دعت اليه الضرورة ، وكل انسان متروك لدينه في تقدير ضرورته (٣).

---

(١) انظر حكمة تحريم الربا ، ص ٦٣ وما بعدها من البحث .

(٢) مجمع البحوث الاسلاميه بالقاهرة ، الدورة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

(٣) الكفراوى ، عوف محند ، النقود والمصارف في النظام الاسلامي ، دار

الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، بدون ، ص ٤٧ .

## الفرع الثاني

### البديل الاسلامى

يمكننا طرح البديل الاسلامى عن القروض المصرفية العادية حسب تنوع هذه القروض الى قروض استهلاكية وقروض انتاجية . فالبديل الاسلامى للقروض الاستهلاكية - والذي عادة ما يكون بسيطا ويقرض للأفراد ويستخدم فى شراء سلع مباشرة يقوم المقرض باستهلاكها هو القرض الحسن .

أما القرض الانتاجى أو الاستثمارى - وهو الذى يستخدم فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى المجتمع - فهناك العديد من البدائل الاسلامية التى يمكن استثمار القروض فيها بعيدا عن الفائدة ، فالمصرف يمكنه اقراض عملائه على أن يشاركهم فى الارباح التى تنتج عن استثمار تلك القروض ، والبدائل الاسلامية هى كل البيوع الآجلة والمشاركات كالمزارعة والساقاه والمؤاجرة والمرابحة والمضاربة . ولما كان قيام المصرف بالاقتراض لمثل ذلك الهدف - أى استثمار أمواله عن طريق الاقتراض - يعتبر عملا استثماريا يهدف منه المصرف الى تنمية أمواله لا خدمة عملائه بصورة مباشرة ، فلذا يخرج عن نطاق بحثنا ، فى مجال الحديث عن البديل الاسلامى للقروض المصرفى العادى .

### القرض الحسن :

أوردنا فيما سبق أن القرض بدون فائدة آجازه الاسلام وحث عليه لما فيه من تفريج الكرب واعانة المحتاجين من أفراد المجتمع المسلم حتى يكون هذا المجتمع قويا متماسكا تسوده المحبة والتعاون . ولهذا نرى أن تقوم المصارف بعملية الاقتراض بدون فائدة ، على أن تقوم بتحصيل نفقات القرض الحقيقية من مراسلات ومكاتبات وغير ذلك مما تتطلبه طبيعة العملية والتزاماتها .

غير أن تحقيق هذا الهدف لا يتأتى الا اذا كانت المصارف تعارس عملياتها وخدماتها وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية. وعلى هذا نرى أن ينشئ المصرف الاسلامي قسماً يختص بجمع أموال الزكاة وتبرعات المحسنين وما يمكن للمصرف أن يخصصه من أرباحه الكلية لاستخدامها في منح القروض.

وتشكل الموارد السابقة رأس مال القسم ويمكن للمصرف أن ينمي تلك الموارد بما لديه من وسائل مشروعة لتنمية المال. ويمكن هذا القسم تحت اشراف وإدارة هيئة مختصة مؤهلة يتمتع أفرادها بالصلاحيات والتقوى. ثم يقوم هذا القسم من المصرف باقراض من يحتاج للمال لأغراض الاستهلاك، ويمكنه اقراض أصحاب المهن الصغيرة، على أن يقرض من يثبت احتياجه فعلاً للمال. ويجب أن يكون هناك أجل مناسب لسداد القرض حتى لا تضيق على المقترض بالأجل القصير.

ولضمان استرداد القرض فللمصرف أن يرهن لديه ما يراه مما يملكه المقترض نظير القرض، والرهن <sup>توثيقاً</sup> للدين جائز، فقد روى البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه دراً (١). وقال تعالى: «وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة».

وللمصرف أن يحتسب مصاريفه الفعلية التي قد ينقحها في عطية القرض ودون غلو، ولا فقد القرض الحسن صفته ولا نقب الأمر إلى رسا محرم، وقد أجاز الفقهاء تحصيل مؤونة أى نفقة القرض من المقترض. (٢)

(١) صحيح البخاري، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص ١٨٦.  
(٢) سورة البقرة، آية ٢٨٢.  
(٣) الدسوقي، حاشية على الشرح الكبير، الجزء الثالث، مرجع

### المبحث الثالث

## خصم الأوراق التجارية

### المطلب الأول

#### التصور المصرفي والقانوني لعطية الخصم

#### تعريف الخصم :

يمكن تعريف الخصم بأنه " عقد به ينقل حامل ورقة تجارية ملكية هذه الورقة الى المصرف الذي يجعل له قيمتها بعد خصم ما يمثل مائة المبلغ حتى تاريخ الاستحقاق ، ويتعهد به الحاصل ( مقدم الورقة للخصم ) برد القيمة الاسمية للورقة اذالم تدفع عند موعد استحقاقها" (١) وعبارة أخرى تنطص الفكرة الأساسية لعطية خصم الأوراق التجارية في قيام المؤسسات التجارية - وخاصة التي تتعامل بالبيع بالأجل - بخصم الكبيالة التي تحصل عليها من العملاء - مقابل عطية بيع بالأجل - لدى أحد المصارف التجارية ، بمعنى أنها تحصل على النقد الحاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الكبيالة أو بمعنى آخر التنازل عن كل أو بعض الفائدة التي حصلت بها من العميل ، ويقوم المصرف التجاري بالاحتفاظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها ثم يقوم بتحصيل قيمتها إما من العميل مباشرة أو من المؤسسة التجارية التي قامت بالخصم . (٢)

- (١) د . على جمال الدين عوض ، عليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٥٨٣ .
- (٢) د . محمد خليل البرعي ، مقدمة في النقد والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

بالخصم هو وفاء المصرف بقيمة الورقة التجارية التي يحملها عميله مقابل تظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية (١) إلى المصرف بعد خصم مبلغ من قيمة الورقة يعادل الفائدة بين تاريخ هذا الوفاء وتاريخ الاستحقاق ، وعند حلول سيعاد الاستحقاق يطالب المصرف المدين في الورقة المخصوصة فإذا لم يقم بالوفاء ، رجع المصرف على المصرف المدين في الورقة المخصوصة فإذا لم يقم بالوفاء ، رجع المصرف على المظهر بقيمة الورقة كاملة مع المصروفات .

ويسمى المبلغ الذي يتقاضاه المصرف من عملية الخصم بسعر الخصم ، وهو يتكون من الفائدة على قيمة الورقة التجارية خلال المدة من تاريخ تعجيل المصرف قيمتها لعميله حتى تاريخ الاستحقاق مضافاً إليها العمولة التي يراعى فيها قيمة الورقة التجارية المخصوصة والمدة الباقية من أجلها ومدى المخاطر التي قد يتعرض لها ، ويضيف كذلك إلى الفائدة والعمولة مقابل مصاريف التحصيل ويختلف هذا باختلاف مكان الوفاء. (٢)

ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة للأجل القصير السائد في السوق النقدية ، ويتحدد سعر الخصم بواسطة المصرف التجاري بصفة مستقلة وليس نتيجة اتفاق ثنائي بين المصرف وطالب الخصم .

وفي الواقع فإن المصرف المركزي هو الذي يحدد سعر الخصم الذي تتعامل به المصارف ، وذلك عن طريق تحديده لسعر إعادة الخصم ،

(١) انظر تعريف التظهير ، ص : ٢٥٣ بالهامش .

(٢) بركات ، سعيد أحمد ، النشاط المصرفي من الوجهة القانونية في

تشريعات الدول العربية ، من منشورات واتحاد المصارف العربية

دار نافع للطباعة ، ص ٨٤ .

حيث ان المصارف التجارية تقوم بخصم الأوراق التجارية التي سبق أن خصمتها هي لنفسها لدى المصرف المركزي ، أي تكرر عملية الخصم مرة أخرى ، وبالتأكيد فان المصرف المركزي يحصل على مبلغ ما أي على خصم نظير قيامه بخصم الأوراق التجارية التي تتقدم بها اليه المصارف التجارية ، وتسمى نسبة هذا المبلغ أو الخصم الى المبلغ المذكور في الورقة التجارية محسوبة على أساس سنوي بسعراعادة الخصم . (١)

وعلى ضوء سعراعادة الخصم الذي يتعامل به المصرف المركزي معها ، تقوم المصارف التجارية بتحديد سعرالخصم الذي تتعامل به مع عملائها .

#### الأوراق التجارية التي تقوم المصارف بخصمها :

تقوم المصارف بخصم الكمبيالات والسندات الاذنية . (٢) وجانب هذين النوعين هناك أنوات الخزنة ، وهي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة اوذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات والنفقات بميزانية الدولة ، وهو دين لا يتجاوز شهورا قليلة وفيه تلجأ الدولة للمصارف لشراء أغلب هذه الأنوات . وهي نوع من السندات والفائدة التي تنتج منها ضئيلة الا أنها تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة لقصر أجل استحقاقها . (٣)

(١) د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية - الجزء الثاني - مرجع

سابق ، ص ٨٠ .

(٢) لتعريف الكمبيالة والسند الاذني أنظر ص : ٤٧٢ ، ٤٧٤ .

(٣) عجمية ، محمد عبد العزيز ، مدحت العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات

الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، طبعة ١٩٨٠م

كذلك تتمتع الكمبيالات والسندات الاذنية بدرجة سهولة كثيرة - نظرا  
لامكانية بيعها والحصول على نقود حاضرة - فيمكن للمصرف التجارى  
أن يقوم ببيعها قبل ميعاد استحقاقها للمصرف المركزى - أى إعادة  
خصمها - وتتم إعادة الخصم بشروط أقل كلفة من الخصم .  
غير أن المصرف يشق في الكمبيالات التي تقدم اليه لخصمها أكثر  
من ثقته في السندات الاذنية وذلك لأن وجود توقيعين على الكمبيالة  
بالإضافة الى التظهيرات يمثلان ضمانا للمصرف ، كذلك فان الكمبيالة  
تنشأ دائما بناء على عطية بيع وشراء وهي تمثل - من وجهة نظر المصرف  
ضمانا كافيا لاستخدام الائتمان الذى يمنحه لرجال الأعمال . ( ١ )

### مزايا الخصم :

للخصم مزاياه بالنسبة لكل من المصرف والعميل ، فبالنسبة للمصرف  
فانه يحتجز من قيمة الورقة فوائد المدة بين الخصم والاستحقاق بالإضافة  
الى العمولة التي يتقاضاها مقابل الاحتفاظ بالورقة ومصرفات تحصيلها .  
ولما كان المصرف يكتسب ملكية الورقة المخصوصة فان له أن يستعمل  
كافة حقوق الحامل ، فهو الذى يطالب المسحوب عليه أو المحرر فسي  
ميعاد الاستحقاق ، ويأثر الرجوع المصرفي على الموقعين ويوجهه  
خاص من قام بتظهير الورقة اليه . وفي حالة عدم الوفاء أو افلاس العميل  
يحتفظ المصرف لنفسه بالحق في اجراء قيد عكسي بقيمة الورقة فسي  
الجانب المدين لحساب العميل . ( ٢ )

( ١ ) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع

سابق ، ص ١٨٠ .

( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع

سابق ، ص ٤٤٥ .

ويترتب على ملكية المصرف للورقة المخصوصة أن يكون له الحق في التصرف فيها بإعادة خصمها لدى مصرف آخر أو لدى المصرف المركزي إذا احتاج للنقد قبل ميعاد الاستحقاق ، كما يتمكن بذلك من الحصول على نقد لرد المبالغ المودعة لديه أو منح اعتمادات جديدة . كذلك يسمح له الخصم باستغلال الأموال لآجال قصيرة بقبول عملية معينة مع ضمان حق الرجوع على واحد أو أكثر من الموقعين على الورقة المخصوصة .

أما بالنسبة للعميل أو حامل الورقة التجارية ، فإنه يحصل على النقود في الحال بدلا من انتظار حلول ميعاد الاستحقاق . كذلك فإن عملية الخصم يتيح لرجال الأعمال السهولة في تصريف منتجاتهم مقابل الحصول على ورقة تجارية يتعهد فيها المشترك بتسديد القيمة بعد مدة من الزمن ، ويمكنهم خصم ما لديهم من أوراق تجارية لدى المصرف عند احتياجهم الى نقد حاضرة .

#### الطبيعة القانونية للخصم :

اختلفت الآراء في تحديد الطبيعة القانونية للخصم ، فذهب رأى الى أن الخصم هو حوالة حق أو هو شراء المصرف للورقة التجارية . ويترتب على هذا انتقال ملكية الورقة من العميل الى المصرف ، وبالتالي فللمصرف الحق في التصرف في الورقة المخصوصة بإعادة خصمها لدى مصرف آخر . كما يترتب على هذا الرأي أيضا حق المصرف وحيثه في تحديد سعر الخصم دون أن يتقيد بالحد الأقصى للناكدة الاتفاقية إذ أن الفرق بين الخصم والقيمة التي تحصلها ليس إلا ربحا يعود على من يقوم بالشراء من أجل البيع بضمن أعلى . ( ١ )

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٤٤ .



ويعييب الرأي المتقدم أنه لا تنطبق على عملية الخصم قواعد البيع فمن قواعد البيع مثلا أنه في حالة فسخ البيع فان المشتري يرجع على البائع بالشن أما المصرف فانه يرجع بقيمة الورقة كاملة ، ولا قواعد حوالية الحق (١) ، فشاء المصرف لا يرد على الحق الصرفي ، لأنه بالتظهير يكسب حقا خاصا وليس حق المحيل . (٢)

ونذهب رأي آخر الى اعتبار الخصم قرضا مضمونا برهن على الورقة التجارية ، بحيث لا يكتسب المصرف الا حقوق الدائن المرتهن ، فيكون له الحق في حيازة الورقة وتحصيل قيمتها في موعد استحقاقها . (٣) ويعترض على هذا الرأي بأنه من الثابت أن عملية الخصم تؤدي الى نقل ملكية الورقة التجارية الى المصرف ، فالتظهير الذي تتم به هو تظهير ناقل للملكية . (٤)

ونذهب بعض فقهاء القانون الى أن الخصم هو عملية اعتماد مركبة تقوم أساسا على ثقة المصرف في استرداد ما عجله لعميله وتتركب من عقد الاعتماد ومن التظهير الناقل للملكية ، وليس هو عملية مضاربة على هذه الأوراق الا أنه يظل في جوهره قرضا اتفاقيا ويكون ما يقتطعه المصرف الخاص من قيمة الورقة يبلغ الفائدة . (٥)

- 
- (١) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٩٩ .
- (٢) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٥٨٩ .
- (٣) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .
- (٤) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٩٩ .
- (٥) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٥٩٣ - ٥٩٤ .

ونذهب البعض الى أن عملية الخصم لا تخرج عن أن تكون فقط  
تظهيرا ناقلا للملكية تحكم شروطه وآثاره قواعد قانون المصرف. (١)  
وأخيرا فان ما يتضح لنا هو أن عملية الخصم في صورتها العملية  
تستهدف اقراض العميل ، وذلك بتعجيل مبلغ من قيمة الورقة التجارية  
للعميل نظير أن ينقل الى المصرف على وجه التملك حقا مؤجلا  
بالتظهير . وبدل على أن عملية الخصم في جوهرها قرض الفائدة  
التي يقتطعها المصرف من قيمة الورقة التجارية المخصوصة.

---

(١) د . على البارودي ، العقود وعملات البنوك التجارية ، مرجع سابق ،

المطلب الثاني

خصم الأوراق التجارية وحكمه في الشريعة

الاسلامية

الفرع الأول

التصور الفقهي

أولا :

يرى البعض أن علية الخصم هي أشبه بعملية الحوالة بأجر  
بناء على أن مفهوم الحوالة يتضمن أحد معينين أولهما أنها عملية  
بيع دين بدين أو هي عملية استيفاء ، وما أن علية بيع الدين  
بالدين منهي عنها ، فيمكن اعتبار علية الخصم عملية استيفاء بأجر ،  
واعتبار سعر الخصم هو الأجر. (١)

ويعتد هذا البعض في رأيه على أنه لا يوجد نص في الكتاب  
أو السنة يمنع ما ذهب إليه ، " فان المراد من هذه المعاملة أن يقتضي  
المشترى بالحوالة ذلك الدين لأنه أقدر على اقتضائه وليس فيه من معنى  
الرياشي ، ولكن صورته تشبه بعض صورته الخفية غير المحرمة فسي  
القرآن ... ولمن احتاج الى ذلك أن يأخذ ما يأخذ من المصرف أو غيره  
على أنه دين يحوله بقيته على دينه أو بأكثر منه ويجعل الزيادة أجرة  
أو ما شاء". ويعتد هؤلاء أيضا على أن " كل معاملة لا ظم فيها جائزة ،

(١) مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.

وإذا كان فيها ظلم فهي حرام إلا أن تكون برضا السفهون". (١)

ثانياً :

يمكن اعتبار عطية الخصم عطية مركبة من شيئين : قرض بضمنان الأوراق التجارية ، وتوكيل بأجر من العميل للمصرف لاستيفاء قيمة هذا الدين ، ويخصم قيمة الأجر مقدماً من القرض المضمون الذي يسحبه العميل من المصرف. (٢)

ويستأنس من يقول بهذا التخريج أى أن الخصم توكيل واستيثاق في القرض ، بما ذكره ابن القيم تحت الحيل الباحة حيث قال " إذا أحاله بدينه على رجل فخاف ان يتوى " يهلك " ماله على المحال عليه فلا يتمكن من الرجوع على المحيل لأن الحوالة تحول الحق وتنقله ، فله ثلاث حيل احداها :

" أن يقول أنا لا أحتال ولكن أكون وكيلاً لك في قبضة ، فإذا قبضه واستنفقه ثبت له ذلك في ذمة الوكيل وله في ذمة الموكل نظيره فيتقاضى ، فان خاف الموكل أن يدعي الوكيل ضياع المال من غير تفريط ، فيعود يطالبه بحقه ، فالحيلة له أن يأخذ اقراره بأنه متى ثبت قبضه منه فلا شيء له على الموكل ، وما يدعى عليه بسبب هذا الحق أو من جهته ندعواه باطله ، وليس هذا ابراً معلقاً بشرط حتى يتوصل الى ابطاله بل هو اقرار بأنه لا يستحق عليه شيئاً في هذه الحالة". (٣)

(١) مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، نفس المصدر السابق

والصفحة ، نقلاً عن مجلة المنار المجلد التاسع ، الجزء السابع .

(٢) مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، نفس المصدر السابق ،

ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

وما ذكره ابن القيم يقترب منه ما يصنعه المصرف مع عميله في عملية الخصم ، حيث أن العميل يوكل المصرف بأجر ، والمصرف يستوثق لنفسه من عميله بتظهير الورقة التجارية لأمر المصرف ، إذ أن مفهوم حيلة ابن القيم جواز أن يستقرض ( زيد ) من الناس مبلغا من المال من ( عمرو ) ويكون ( زيد ) مدينا بهذا المبلغ (لعمرى) ثم يوكل ( زيد ) ( عمرا ) في الاستيفاء من ( بكر ) ويأخذ ( زيد ) على ( عمرو ) اقرا را مقتضاه أنه إذا تم ( لعمرى) اقتضاء الدين من ( بكر ) فلا شيء (لعمرى) على ( زيد ) . ( ١ )

وعلى هذا تكون عملية الخصم جائزة شرعا ، ويجوز للمصرف أن يأخذ في عملية القرض النفقة والمؤونة ، كما يجوز له أن يأخذ أجرا على الوكالة بالإضافة الى ما قد يتكبده من مصاريف على التحصيل كارسال الاخطارات والانتقال . وهذا تكون هذه العناصر الثلاثة بديلا لما يأخذه المصرف على عملية الخصم من فائدة وهي سعر الخصم .

#### ساقشة التخريجات السابقة :

ان القول باعتبار عملية الخصم استيفاء بأجر وأن الأجر هو سعر الخصم ، يخالف واقع عملية الخصم ، ذلك أن المصرف عند قيامه بهذه العملية فإنه يخضم من العميل العمولة والمصاريف التي ينفقها في العملية بالإضافة للفائدة ، فإذا اعتبرنا العمولة والمصاريف هي الأجر الحقيقي على استيفاء الحق الثابت في الورقة التجارية فماذا نعتبر الفائدة ؟ ومن الثابت في الأعمال المصرفية أن الفائدة تنفصل عن الأجر ، ويحدد كلا منها بنسبة معينة .

( ١ ) مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

وأما القول بأن المشتري في الحوالة هنا أقدر على اقتضاء الدين ، فان المستفيد من الورقة التجارية لم يلجأ للمصرف لخصمها لعجزه عن اقتضاء دينه ، وإنما أراد تعجيل الدين قبل حلول مواعده ، والمدين ليس ملزماً بسداد الدين قبل حلول مواعده ، ولذلك يضطر لخصم الورقة التجارية متنازلاً عن جزء من قيمتها مقابل الأجل المتبقى للسداد . أما القول بأن الربا الموجود في هذه المعاملة يشبه بعض صور الربا الخفية غير المحرمة في القرآن ، فنقول مردود لأنه يخالف القرآن والسنة لأن الربا قليله وكثيره ، الظاهر منه والخفي محرم تحريماً قاطعاً ، والفائدة في عطية الخصم ظاهرة وهي فائدة مشروطة ، إذ لا يقدم المصرف على خصم الورقة التجارية إلا نظير هذه الفائدة ، فهو يستغل حاجة المستفيد من الورقة التجارية للمال فيخصمها له بالفائدة ومن هنا تكون المعاملة فيها من الظلم والغبن الكثير ، وطى ذلك لا يصح تصوير الخصم على أنه استيفاء بأجر .

وأما التصور الثاني فانه وإن كان قد أوجد لعملية الخصم جانباً من الفقه الاسلامي ، إلا أن التحفظ بشأن عطية الخصم يظل قائماً ، إذ أن ارادة طالب الخصم لم تنصرف إلا الى الاقتراض من المصرف قبل حلول أجل استحقاق الورقة التجارية ، وبالمثل لم تنصرف ارادة المصرف إلا الى اقراض عميله طالب الخصم وتحصيل فائدة عن القرض في مقابل تعجيل دفع قيمة الورقة التجارية ، أى أن الفائدة في مقابل الأجل . وتبقى الفائدة الربوية دائماً هي المانع من تخريج أية معاملة على أساس أى عقد من العقود الشرعية .

## الفرع الثاني

### حكم خصم الأوراق التجارية

ان عطية خصم الأوراق التجارية وان حاول البعض بما ذكرناه من تخريجات أن يجعل لها ظللا تتفق مع قواعد الفقه الاسلامي ، الا أن واقع العمل المصرفي يؤكد أن المصارف تتقاضي عن هذه العطية ما يسمى بسعر الخصم ، وهو يتكون من العمولة وهي مقابل الخدمات التي يقوم بها المصرف في عطية الخصم كالمكاتبات والمراسلات وقد اعتبرها بعض فقهاء القانون فائدة مستترة ، ومصاريف تحصيل الورقة التجارية ، بالإضافة الى الفائدة وهي مقابل الأجل الباقي لسوء استحقاق الورقة التجارية وهذه الفائدة محرمة شرعا لأنها ربا .

والربا الذي يدخل في عطية الخصم هو ما اصطلح الفقهاء على تسميته بـ "ضع وتعجل" وهو محرم كغيره من أنواع الربا ، قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين " (٢) قال الجصاص في معنى قوله تعالى " وذروا ما بقي من الربا " "حظر أن يؤخذ للأجل عوض ، فاذا كانت عليه ألف درهم مؤجلة فوضع عنه على أن يعجله فانما جعل الحظ بحدوث الأجل ، فكان هذا هو معنى الربا الذي نص الفقهاء على تحريمه " (٢) .

وقد أورد ابن رشد الخلاف بين الفقهاء في ذلك النوع من الربا ، فنذكر أن من منع "ضع وتعجل" ابن عمر من الصحابة ومالك وأبو حنيفة

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٨ .

(٢) الجصاص ، أحكام القرآن ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٦٧ .

والشورى وجماعة من فقهاء الأمصار ، وأختلف قول الشافعي في أنه جعل للزمان مقدارا من الثمن بدلا منه في الموضعين جميعا ، وذلك أنه هنالك ( أى في أنظرنى أزدك ) لما زاد له في الزمان ، زاد له عرضه ثمننا ، وهنا لما حط عنه الزمان حط عنه في مقابلته ثمننا " الا أنهم أجازوا أن يتعجل الرجل في دينه المؤجل عرضا يأخذه وان كانت قيمته أقل من دينه . ( ١ )

واستدل من أجازوه بما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بإخراج بني النضير ، جاءه ناس منهم فقالوا : يا نبي الله انك أمرت بإخراجنا ولنا على الناس ديون لم تحل . فقال صلى الله عليه وسلم : " ضعوا وتعجلوا " وذكر ابن رشد أن سبب الخلاف معارضة قياس الشبه لهذا الحديث . ( ٢ )

والقول بمنع " ضع وتعجل " هو الراجح لدينا لما ذكرنا من الأدلة ، ولأن بيع الدين لغير من هو عليه منهى عنه ، ومن أجازوه من الفقهاء أجازوه بشروط ، فقد اشترط المالكية ضمن ما اشترطوا أن يكون الثمن من غير جنس الدين أو من جنسه مع التساوى احترازا من الوقوع في الربا . ( ٣ ) وواقع عطية الخصم أن المصرف يسلم العميل المستفيد من الورقة التجارية - طالب الخصم - مبلغا أقل من المبلغ المحدد في الورقة ، ثم عند موعده استحقاق الورقة التجارية ، يتسلم المصرف من المدين محرر الورقة المبلغ كاملا ، أى أنه يستفيد بالفرق بين ما أعطاه للمستفيد وما تسلمه من المدين

- 
- ( ١ ) ابن رشد ، بداية المجتهد... ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .  
( ٢ ) ابن رشد ، بداية المجتهد... ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .  
( ٣ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،



وبهذا تكون علية الخصم علية بيع للدين بشمن من جنسه مع التفاضل ،  
ما يخل بالشرط السابق ذكره .

كما اشترط الشافعية لجواز بيع الدين لغير من هو عليه \* أن يكون  
الدين حالا مستقرا والمدين مقرا مليا أو عليه بينة\* (١) وفي علية الخصم  
يكون الدين مؤجلا والا لما اضطر العميل الى خصم الورقة بأقل من قيمتها .  
وهذا يعني في عدم اجازة علية الخصم .

وطى ما تقدم فان علية خصم الأوراق التجارية حرام شرعا لاشتمالها  
على الفائدة المحرمة شرعا . وازا كان البعض قد حاول أن يجد لها تمهيرا  
في الفقه الاسلامي ، الا أن الذى عليه العمل في المصارف هو تقاضى فائدة  
مقابل تمجيل الدين الذى تمثله الورقة التجارية المخصوصة وهذه الفائدة  
هي المعروفة بسعر الخصم . غير أن يمكن الأخذ بأى تصور له أصل في  
الفقه الاسلامي موافقا للأحكام الشرعية ، على أن يكون المصرف قائما على أصول  
وأحكام الشريعة الاسلامية ولا يمكن أن تصور علية مصرفية ونجيزها لاتفاقها  
مع القواعد الشرعية بينما هي افي الأصل قائمة على التعامل بالفائدة المحرمة  
شرعا .

---

(١) الرطبي ، نهاية المحتاج ... ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

### الفرع الثالث

#### البديل الاسلامي للخصم

يمكن للمصرف اللاربوي - أي الاسلامي - أن يقوم بدفع قيمة الورقة التجارية كاملة عند تقديمها اليه دون أن يخصم من قيمتها ما يخصمه المصرف الربوي أي سعر الخصم وذلك على الوجه التالي :

أولاً :  
بناءً على أن المجتمع الاسلامي يقوم على التكافل وعانة المحتاج ، فيمكن للمصرف أن يدفع للمستفيد من الورقة التجارية قيمتها كاملة على أساس أنه يشتري ديناً ، وحتى يكون المصرف واثقاً من أنه سيسترد ما دفعه لعميله في موعد استحقاق الورقة التجارية فعليه التأكيد من أن هذا الدين مقدور التسليم وذلك بأن يكون المدين ملياً (١) أو أن يطلب ضماناً رهناً أو غيره لاسترداد ما دفعه وذلك . وبالاطمئنان الى استرداد ما دفعه المصرف في شراء الديون التي تمثلها الأوراق التجارية ، يمكنه الاستمرار في هذا المجال تحقيقاً للمبادئ الإسلامية في اشاعة التكافل والتعاون في المجتمعات الإسلامية . أما تحقيق المنفعة والمكاسب للمصرف فيمكنه استثمار أمواله من الودائع في مجالات الاستثمار المختلفة التي تدر عليه أضعاف ما تدره عليه الفائدة على خصم الأوراق التجارية .

ثانياً :

يقوم هذا الوجه على وجود حساب جار للعميل المستفيد من الورقة

(١) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٦٥ وهي شروط جواز بيع الدين لفير من هو عليه ، وأنظر في ذلك أيضاً نهاية المحتاج ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

التجارية ، فيمكن للمصرف أن يدفع له قيمتها كاملة قبل حلول موعد استحقاقها ويجب في هذه الحالة ألا يقل الحساب الجارى للعميل في المتوسط السنوى عن ثلث أو نصف قيمة الورقة التجارية المقدمة للمصرف لصرف قيمتها ، أو أية نسبة يحددها المصرف ، حرصا على سلامة العمليات المصرفية ، وحتى لا تتاح الفرصة لتقديم الأوراق التجارية بكثرة لدفع قيمتها ما قد يؤثر على سيولة الرصيد النقدى للمصرف . ويجب كذلك للتأكد من موضوع الورقة التجارية وجديته ارفاق المستندات الدالة على موضوع الورقة التجارية من فواتير وغيرها معها . ( ١ )

### ثالثا :

يمكن الاتفاق بين المصرف والعميل على اعتبار قيمة الورقة التجارية والتي سيدفعها المصرف كاملة ، بمثابة تمويل يشترك الاثنان في تاريخه ، هذا اذا كان العميل المستفيد من الورقة التجارية يريد استثمار هذا المبلغ في مشروع تجارى أو انتاجي . ويقوم استثمار المبلغ والمشاركة في ناتجه على أساس قواعد وأحكام المضاربة وسواها من وسائل التمويل اللاربوية - كالمرابحة والمزارعة والساقاة .<sup>(١)</sup>  
ومخلاصة ما تقدم أن المصرف لن يخسر بدفع قيمة الأوراق التجارية بدون أن يتقاضى فوائد ، لأنه يحقق أرباحا تفوق تلك الفوائد كاستثماره لودائع عملائه وغير ذلك من وجوه الاستثمار المشروعة . كما يمكنه تحقيق منفعة بدفع قيمة الورقة التجارية بأن يكون شريكا للمستفيد من الورقة التجارية ، ان كان الأخير يرغب في استثمار المبلغ .

( ١ ) التجار ، أحمد ، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ،

دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ م ، ص ١٦٧ .

( ٢ ) أنظر قواعد وأحكام المضاربة في الفقه الاسلامي ، ص ١٧١ وما بعدها .

## المبحث الرابع

### الاعتماد المستندي

#### المطلب الأول

التصور القانوني والمصرفي للاعتماد المستندي

#### الفرع الأول

تعريف الاعتماد المستندي وأهميته

وصوره

#### تعريف الاعتماد المستندي وأهميته :

يعرف الاعتماد المستندي بأنه "الاعتماد الذي يفتحه المصرف بناءً على طلب شخص يسمى الأمر - أي كانت طريقة تنفيذه - أي سواء كان بقبول الكبيالة أو بالوفاء لصالح عميل لهذا الأمر ( يسمى المستفيد ) ومضمون بحياسة المستندات المثلة لبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال. " (١)

ويعرف كذلك بأنه "تصرف قانوني بارادة منفردة ، وهو تصرف مجرد يترتب التزاما في ذمة المصرف الذي يفتح الاعتماد بأن يضع تحت تصرف شخص ثالث يسمى المستفيد مبلغا من النقود بناءً على طلب معطى الأمر ، ويضمن حق المصرف في استرداد المبلغ من العميل حق رهن حيازي يرد على المستندات التي تمثل البضاعة المستوردة". (٢)

ويذهب بعض الشراح الى تعريفه بأنه "مجرد تعهد يقرر فيه المصرف للمستفيد - وهو البائع - كطلب فاتح الاعتماد - وهو المشتري - أنه قد اعتمد

(١) على جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك ، مرجع سابق ،

(٢) محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

تحت تصرف الأول - البائع - مبلغا من المال يدفع له مقابل مستندات محددة تبين شحن سلعة معينة خلال مدة معينة . ويحتوى أيضا على شروط وقيود مثل تحديد أمكنة الوصول وطريقة التسليم وأجراءات التأمين وغير ذلك مما يكون قد اتفق عليه بين البائع والمشتري مسبقا . ( ١ )

وتتم اجراءات الاعتماد المستندى - بعد اتفاق المصدر والمستورد بأن يفتح المستورد لصالح المصدر اعتمادا مصرفيا في المصرف الذى يتعامل معه - بقيام المصرف باخطار مراسله في بلد المصدر - وهذا المراسل هو مصرف يمثل المصرف الأول - بأنه قد فتح اعتمادا لصالح العميل المصدر . ومتى وافق هذا الأخير على شروط الاعتماد التي يبلغه بها المصرف المراسل ، فإنه يقوم بشحن البضاعة ويسلم المستندات المثبتة للشحن والدالة على أن البضاعة مطابقة للمواصفات الى المصرف ، فيقوم المصرف بصرف مبلغ الاعتماد اليه . ثم يبعث هذا المصرف بالمستندات الى مصرف المستورد ليتسنى لهذا الأخير أن يتسلم البضاعة من الناقل بمقتضاها . أى أن المصدر لا يتسلم المبلغ المتفق عليه الا بعد أن تكون البضاعة قد صارت تحت تصرف المستورد .

وما تقدم شرحه نجد أن العملية تتم دون أن يخشى المستورد ألا يوفى المصدر - الذى قبض الثمن مقدما - بالتزاماته الواردة في عقد فتح الاعتماد ، كذلك فإن المصدر يكون مطمئنا على قبض ثمن البضاعة من المستورد دون خوف من احتمال عدم قيام المستورد بسداد الثمن أو أن يطلب من المصدر استعادتها بما في ذلك من نفقات وخسائر يتحملها المصدر .

( ١ ) عامر ، عبدالمعز ، البنوك والاثنان ، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ، مطابع دارالكتاب العربي القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٩ م ، ص

وقد نشأت الاعتمادات المستندية في البلاد الأنجلوسكسونية كوسيلة قانونية مساعدة ، وانتشرت في مجال عقد البيع البحري " سيف CIF " (١) وليس هناك ما يمنع من الناحية النظرية على الأقل من استعمال الاعتماد المستندي في عمليات التجارة الداخلية . (٢)

ويعتبر الاعتماد المستندي الوسيلة الحديثة للمعاملات التجارية الدولية والتي يمكن بواسطتها ضمان حقوق كل من المصدر والمستورد . وتقوم المصارف بدور فعال في ترسيخ قواعد التعامل بهذه الوسيلة استناداً على علاقاتها الدولية وفروعها المنتشرة سواء في داخل البلد الواحد أو خارجه . هذا ويحصل المصرف على عمولة في مقابل قيامه بهذه الخدمة . وخلاصة ما تقدم يمكننا القول بأن الاعتماد المستندي يشل تعهداً من المصرف بأن يدفع للمصدر قيمة البضاعة المشحونة منه ، مقابل تقديم المستندات الدالة على تمام الشحن ، وبعد التثبت من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد . أي أن المصرف ناتج الاعتماد لن يحسب قيمة البضاعة إلى المصرف مبلغ الاعتماد في حالة وجود أية اختلافات في المستندات المقدمة عن تلك المطلوبة في الاعتماد .

#### صور الاعتمادات المستندية :

هناك صور عديدة للاعتمادات المستندية ، ويمكن تقسيمها إلى سبعة أقسام رئيسية تندرج تحت بعضها عدة صور من الاعتمادات على النحو التالي :

- (١) يعرف عقد البيع البحري ( CIF ) بأنه " بيع البضائع مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها من مخاطر النقل البحري نظير ثمن اجمالي شامل ثمن البضاعة المباعة وأجرة النقل وقسط التأمين . "
- (٢) محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

أولاً : تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث قابليتها للإلغاء :

١ - الاعتمادات المستندية القابلة للإلغاء :

وهي التي يجوز للمصرف أن يرجع فيها دون مسئولية عليه قبل الأمر أو المستفيد . فلا يرتب هذا الاعتماد أى التزام في ذمة المصرف تجاه المستفيد ، ولذلك يقتصر دور المصرف على إخطار المستفيد بأنه فتح اعتماداً لصالحه في حدود مبلغ كذا ، ولكنه يصرح بأنه قابل للإلغاء في كل وقت ، فهولاء يعد المستفيد بشيء بل يخطر به بما تم بينه وبين العميل من تفاهم . ولذلك لا يعتبر الاتفاق بين المصرف وعميله على هذا الإخطار اعتماداً بالمعنى الفني الدقيق ، لأن الاعتماد يفترض ثقة المصرف في عميله الأمر وهي ثقة غير متوفرة بدليل احتفاظ المصرف بحق الرجوع فيه في كل وقت . ( ١ )

ويندر استعمال مثل هذا النوع من الاعتمادات لخطورته وما يسببه من مخاطر للمستفيد - المصدر - ، وهذه المخاطر تتلخص في أن سلطة المصدر في هذا النوع من الاعتمادات وقدرته على إلغاء الاعتماد مرتبطة بعدم قيامه بشحن البضاعة المصدرة ، أما في حالة قيامه بالشحن وقيام المستورد في نفس الوقت أو بعده بإلغاء الاعتماد أو تعديله ، فإن المصدر يكون في حالة عدم قدرة على التصرف تجاه الإلغاء أو التعديل الصادر من المستورد .

( ١ ) د . على جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك ، مرجع

سابق ، ص ٢١٣ .

٢ - الاعتمادات المستندية غير القابلة للإلغاء :

---

وهي تعتبر "تعهداً نهائياً لا رجوع فيها حتى انتهاء سريانها ،  
والتعهد مرتبط بتنفيذ الدفع عند تقديم المستندات مطابقة لشروط الاعتماد .  
ولا يجوز إلغاء الاعتماد أو تعديل شروطه الا باتفاق الأطراف المعنية" (١)  
ويسقط عن المصرف الالتزام بدفع قيمة الاعتماد - اذا كان الاعتماد  
محدد الأجل - بانتهاء هذا الأجل . ويعتبر هذا النوع من الاعتمادات  
هو الشائع الاستعمال في معظم الدول .

هذا ويمكن تقسيم الاعتمادات المستندية غير القابلة للإلغاء الى النوعين

التاليين :

أ ( الاعتمادات المستندية غير القابلة للإلغاء المعززة :

---

يمثل التعزيز في الاعتمادات المستندية ضماناً من المصرف المراسل -  
مصرف المصدر - للشروط الواردة في الاعتماد والتي تمثل التزامات على المصرف  
الذي أصدر الاعتماد وهو مصرف المستورد . وبعبارة أخرى يشتمل الاعتماد في  
هذه الحالة على تعهدين : أحدهما تعهد المصرف الفاتح للاعتماد ، والآخر  
تعهد المصرف المبلغ له . وفي هذه الاعتمادات يضيف المصرف مطلقاً الاعتماد  
تعهداً الى تعهد المصرف الفاتح للاعتماد . (٢)

ويعتبر هذا النوع من أقوى الاعتمادات وأكثرها ضماناً للمصدر حيث  
يكون مصرف المصدر على استعداد لسداد قيمة الاعتماد أو قبول الكمبيالات  
المرفقة بالمستندات بمجرد استلامها من المصدر وقبل إرساله الى مصرف المستورد  
على أن تتم تسوية المبالغ المدفوعة أو الكمبيالات المقبولة بين المصرفين بعد ذلك .

---

(١) د . عبد العزيز عامر ، البنوك والاثنان ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٢) د . عبد العزيز عامر ، البنوك والاثنان ، نفس المصدر السابق ، ص ١٥٣ .



ب) الاعتمادات المستندية غير المعززة :

---

وهي الاعتمادات التي يكون فيها مصرف المصدر مجرد وسيط يقوم باخطار المصدر - المستفيد - بفتح اعتماد لصالحه بواسطة مصرف المستورد ، دون التزام منه بضمان هذا الاعتماد أو تعزيره . وقد تكون هذه الاعتمادات قابلة أو غير قابلة للإلغاء. (١)

ثانيا : تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث قابليتها للتحويل :

---

١ - الاعتمادات المستندية القابلة للتحويل :

---

الاعتماد القابل للتحويل هو الاعتماد الذي يستطيع المستفيد الأول تحويله الى مستفيد ( أو مستفيدين ) ثان . ويستخدم الاعتماد المستندي القابل للتحويل اذا كان المستفيد الأول وسيطا أو لديه امتياز تسويق السلع المراد استيرادها ( أى ليس منتجا حقيقيا لها ) . فيستطيع المستفيد الأول بهذا تحويل الاعتماد بعد خصم عمولة وساطته أو تسويقه . (٢)

ولا يجوز تحويل هذا النوع من الاعتمادات أكثر من مرة مالم ينص على غير ذلك صراحة في شروط الاعتماد . وكذلك يجب احاطة المشتري علما باسم الشخص الذي يراد تحويل الاعتماد لصالحه . ويتم هذا التحويل عادة بقيمة أقل من القيمة التي تم بها فتح الاعتماد .

---

(١) محمد السيد عبد المقصود ، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية ،

مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، طبعة ١٩٧٧ م ، ص ٣٥٤ .

(٢) عرفشة ، غازي حسن ، مفهوم الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير

شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع جده ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ -

٢ - الاعتمادات المستندية غير القابلة للتحويل :

---

وهي التي لا يمكن تحويلها من مستفيد الى آخر ، بمعنى أنه اذا صدر اعتماد لصالح شخص معين فيجب أن ينفذ هذا الشخص الاعتماد والا أصبح الاعتماد لاغيا . ( ١ )

ثالثا : تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث طرق سدادها وأجلها : ( ٢ )

---

١ - الاعتمادات المستندية بالاطلاع :

---

وهي ما نصت شروطه على وجوب الدفع عند تقديم المستندات مطابقة لشروط الاعتماد .

٢ - الاعتمادات المستندية بالقبول أو الدفع الآجل :

---

وهي ما نصت شروطها على وجوب تسليم الشحن مقابل توقيعه كميالة أو كميالات آجلة مقدمة من المصدر طبقا لما سبق الاتفاق عليه بين المصدر والمستورد .

ومعبارة أخرى يقوم المصرف الذي أصدر الاعتماد أو مراسله بقبول الكميالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر ، أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد .

---

( ١ ) أحمد نور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي في المنشآت المالية ،

مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

( ٢ ) د . عبدالمزیز عامر ، البنوك والاقتان ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

رابعاً : تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث قابليتها للتجديد : ( ١ )

١ - اعتمادات محدودة القيمة :

وتعرف أيضا بالاعتمادات غير المتعاقبة وهي التي تكون سارية المفعول لعملية تجارية واحدة . وهي أكثر أنواع استعمالها . وتنتهي الاعتمادات المستندية محدودة القيمة عند استنفاد المبالغ المحددة لها .

٢ - الاعتمادات المستندية الدائرية :

وتعرف بالاعتمادات المتعاقبة ، وهي اعتمادات تتجدد قيمتها تلقائياً خلال فترة زمنية معينة . وعلمية تعاقب أو تجدد الاعتماد قد ترتبط بالوقت أو قد ترتبط بحجم التسهيلات المحددة أو كلاهما معاً ، ففي الحالة الأولى يجب توضيح ما إذا كان الاعتماد تراكمياً أو غير تراكمي ، أما إذا ارتبطت عملية التعاقب أو التجدد بحجم التسهيلات فقط فيجب على العميل التقيد بحجم التسهيلات ولا يتعدى هذا الحجم إلا إذا قام بتسديد قيمة التسهيلات السابقة .

ويمكن تقسيم الاعتمادات المستندية الدائرية الى قسمين : ( ٢ )

١ - اعتمادات مستندية دائرية متجمعة : وهذه تتجدد قيمتها دورياً مع تجميع المبالغ التي لم تستخدم من المدة السابقة وإضافتها الى قيمة الاعتماد في المدة اللاحقة . فعلاً إذا كان الحد الشهري للاعتماد عشرة ملايين ريال ، واستخدم العميل خلال الشهر الأول مبلغ ثمانية ملايين ريال ، فإن قيمة الاعتماد المجدد في الشهر

( ١ ) غازي حسن عرفشة ، مفهوم الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير

مرجع سابق ، ص ٢٥ .

( ٢ ) السيد عبد المقصود محمد ، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية ،

مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

التالي تصبح اثنا عشر مليون ريال .

٢ - اعتمادات مستندية دائرية غير متجمعة : وفيها يعتبر كل شهر مستقل عن الشهر التالي ، فإذا لم يسحب المصدر في الشهر الأول مبلغ الاعتماد كله أو جزء منه فإنه لا يمكن أن يضيفه الى الشهر التالي .

خامسا : تقسيم الاعتمادات من حيث امكانية السحب منها : ( ١ )

١ - اعتمادات مستندية نظيفة داخلية :

ويستخدم هذا النوع من الاعتمادات لتمويل التجارة الداخلية ، أى تلك التي تتم بين مدينتين داخل قطر واحد . وفي حالة فتح اعتماد نظيف فإنه يسمح بالسداد منه الى المستفيد دون تقديم مستندات .

٢ - اعتمادات مستندية داخلية :

وهي اعتمادات لا يمكن السحب منها الا بعد تقديم المستندات المطلوبة شأنها في ذلك شأن الاعتمادات الخارجية .

سادسا : الاعتمادات المستندية المساعدة :

قد يكون الاعتماد الصادر لحساب المستفيد الأول غير قابل للتحويل ، أو قد يكون المستفيد الأول أيضا غير قادر على تمويل البضاعة المطلوب تجهيزها لشحنها ، ويحتاج المستفيد الأول الاستعانة بمصدر أو بائع آخر ، ففي مثل هذه الحالة يستطيع استعمال أحد النوعين التاليين من الاعتمادات :

( ١ ) أحمد نور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مرجع

سابق ، ص ٢٩٣ .



ثامنا : الاعتماد المستندي الأحمر : (١)

يحتوى هذا النوع من الاعتمادات على عبارة صريحة تفوض المصرف المتوفر لديه الاعتماد أو المصرف المراسل بدفع جزء أو أكثر من قيمة الاعتماد للمستفيد مقدما قبل شحن البضاعة ( عند التبليغ ) وتقديم المستندات الموجبة للدفع ، وذلك تنفيذا لتعليمات المصرف المصدر لهذا الاعتماد بناء على تعليمات طالب فتح الاعتماد ( المستورد ) .

ويستعمل في كتابة هذه العبارة - التي تفيد السماح للمصرف المراسل بتقديم دفعات من قيمة الاعتماد مقدما - الحبر الأحمر لتمييزه عن بقية الاعتمادات التي لا تجيز تقديم دفعات مقدمة ولا تجيز دفع قيمة الاعتماد الا بعد تقديم المستندات المطلوبة والموجبة للدفع .

وتستخدم هذا النوع بغرض التمويل ليتمكن المصدر للبضاعة من تجهيزها وعادة ما يستخدم كذلك في حالة رغبة المستورد في توفير مواصفات خاصة في البضاعة ، والتي لا يمكن تنفيذها الا بالتمويل السابق قبل التصنيع .

-----  
(١) غازى حسن عرفشة ، مفهوم الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير

## الفرع الثاني

### العلاقات التي ينشؤها الاعتماد المستندي

---

إذا تأملنا في تعريفات الاعتماد المستندي فإنا نجد أن عطيسات

الاعتماد المستندي تتم عادة بين أطراف أربعة :

١ - طالب فتح الاعتماد أو المستورد الذي يلتزم باتخاذ الاجراءات اللازمة لفتح الاعتماد لدى المصرف التجاري الذي يتعامل معه لصالح المصدر وهو غالباً لا يعرف البائع ويفضل عدم دفع القيمة الا عند وصول البضاعة وقد لا تكون لديه أموال كافية لدفع قيمة البضاعة قبل شحنها . ويعرف كذلك بالمشتري .

٢ - المصدر أو البائع : ويلتزم هذا بتصدير البضاعة المتفق عليها وتسليم المستندات المنصوص عليها في عقد الاعتماد الى امصرف المصدر الذي يتولى ارسالها الى مصرف المستورد . والمصدر في أغلب الأحيان لا يعرف المستورد أو المشتري وقد لا يمكنه الاطمئنان اليه ، ولا يستطيع أن ينتظر حتى تصل البضاعة للدفع المستورد منها . ويسمى المصدر في الاعتماد المستندي بالمستفيد .

٣ - مصرف المستورد : وهو الجهة التي تقوم باصدار الاعتماد ، ويقوم بإخطار المصدر بفتح الاعتماد المستندي عن طريق مراسله . ويلتزم هذا المصرف بموجب عقد فتح الاعتماد بسداد المبالغ أو قبـول الكمبيالات المسحوبة بواسطة المستفيد وسدادها عند تقديم المستندات المحددة في المعقد ووفقاً للشروط الواردة به .

٤ - مصرف المصدر : وهو المصرف الذى يتعامل معه المصدر ، ويعتبر مراسلا لمصرف المستورد أيضا ان يتسلم باسمه المستندات من المصدر ويبعثها الى مصرف المستورد . ويسمى هذا المصرف في الاعتماد المستندى بالمصرف المبلغ للاعتماد .  
ولشرح العلاقة القانونية بين أطراف الاعتماد المستندى نستطيع أن نقول أن الاعتماد المستندى يشتمل على علاقات رئيسية :  
١ - العلاقة بين المستورد والمصدر :

أى العلاقة بين معطي الأمر ( المشتري ) والمستفيد ( البائع ) . وهي علاقة مستقلة سابقة على عطية فتح الاعتماد . وتخضع هذه العلاقة للشروط الواردة بالعقد المبرم بينهما .  
وتستند العلاقة بين المستورد والمصدر لاصدار خطاب فتح الاعتماد الى عقد بيع غالبا ما يكون هو العقد البحرى المعروف بعقد ( C I F ) ( ١ ) ، ومقتضاه يلتزم المشتري ( المستورد ) بأن يفتح اعتمادا لدى مصرف فسي بلد المستورد ويكون المشتري مسئولا قبل البائع ( المصدر ) اذا أخل بالتزامه هذا . ( ٢ )  
ولا شأن للمصرف بهذه العلاقة السابقة بين العميل الأمر ( المشتري ) والمستفيد ( البائع ) بل الغرض أنها يجهلها . ( ٣ )  
٢ - العلاقة بين المستورد والمصرف الفاتح للاعتماد :

تستند هذه العلاقة الى عقد فتح الاعتماد المستندى المبرم بينهما ، وقد

( ١ ) راجع تعريف عقد البيع البحرى صفحة ٣٧٨ بالهامش .

( ٢ ) محمد حسني عباس ، عليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

( ٣ ) د . على البارودي ، العقود وعليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ص ٣٧٨ .



يكون بين العميل والسمتور والمصرف علاقة حساب جار ، وقد تكون عطية فتح  
الاعتماد المستندى عطية مستقلة منفردة .

و بموجب هذه العلاقة يلتزم السمتور بأن يرد للمصرف قيمة المبلغ  
أو المبالغ التي دفعها نيابة عنه للغير المستفيد ، وهذا عند تمام تنفيذ  
الاعتماد ، كذلك يلتزم السمتور بدفع العمولة المتفق عليها وهي تستحق  
لصالح المصرف بمجرد فتح الاعتماد ، وهي مستحقة للمصرف سواء استخدم  
الاعتماد أو لم يستخدم . ( ١ )

ويلتزم المصرف مقابل ذلك بتنفيذ العطية وفقا للتعليمات الموجبة  
اليه من للمستفيد وذلك باخطار المصدر ( المستفيد ) بفتح الاعتماد ومدته  
وقيمة وشروطه وما يطلبه السمتور من مستندات ، وأي إهمال من المصرف  
يترتب عليه مسؤوليته عما حدث ولهذا يجب عليه التأكد من مطابقتة  
المستندات الواردة مع تلك المطلوبة في الاعتماد .

### ٣ - العلاقة بين المصرف الفاتح للاعتماد وبين المصدر ( المستفيد ) :

ينشأ على عاتق المصرف التزام مستقل في مواجهة المستفيد بمجرد  
أن يصدر اليه خطاب الاعتماد ، ويصبح هذا الالتزام نهائيا بعلم  
المستفيد به ، فيتعهد المصرف شخصيا بالوفاء للمستفيد ( البائع ) بمجرد  
تقديمه المستندات أيا كان موقف المشتري وذلك تنفيذا للالتزام الذي  
تحمله هو أمام المشتري بمقتضى عقد الاعتماد ، ولكن البائع ليس طرفا  
في هذا العقد ولا يعتبر مستفيدا من اشتراط عقد لمصلحته ، لأن نهائية  
تعهد المصرف واستقلاله عن رغبات المشتري ( السمتور ) اللاحقة على نشأته

( ١ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٣٣ .

لا تستقيم مع اعتباره ناشئا عن عقد الاعتماد بل هو ينشأ من مصدر آخر  
قيل - وهو الراجح - أنه ينشأ من مجرد اصدار المصرف الخطاب. (١)  
أى أن موقف المصرف من البائع (المستفيد) يتميز بخصيصتين  
هامتين هما :

أولا : أن حق المستفيد في مواجهة المصرف مستقل تماما عن علاقة عقد  
البيع السابقة بين المشتري (المقترض) وبين البائع (المستفيد)  
حيث أن المصرف يجهل تماما شروط هذا البيع وظروفه ، ولا يعتد  
الا بالمستندات التي يطلبها العميل والتي يذكرها في خطابه الى  
البائع المستفيد . فاذا حدث أن وجد البائع (المستفيد) أن  
المستندات المطلوبة في هذا الخطاب تخالف تلك التي اتفق عليها  
مع العميل المشتري فليس له أن يرجع على المصرف وإنما يمتنع عن  
استعمال الاعتماد ويرجع على المشتري بمقتضى علاقة البيع التي  
لا شأن للمصرف بها . وكذلك يظل التزام المصرف قائما ولو  
شاب عقد البيع بطلاق نسبي أو مطلق أو نسخ . واستقلال التزام  
المصرف عن علاقة البيع هو الذى يطمئن البائع الأجنبي الى تأكيد  
حصوله على الثمن على وجه يقيني لا يؤثر فيه ما قد يثيره المشتري  
بعد ذلك من أسباب النزاع. (٢)

ثانيا : أن حق المستفيد مستقل عن علاقة المصرف بالعميل (المشتري) وعن  
الظروف الخارجية عن خطاب الاعتماد ، فمتى كان التزام المصرف  
أمام العميل صحيحا لم يستطع المصرف الامتناع عن التنفيذ بحجة

(١) د . على جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك ، مرجع

سابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) د . على البارودي ، المقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع

سابق ، ص ٣٨٢ .

أن عميله (المشتري) أمره بسحب الاعتماد أو بتعديله ، أولاً أن عقد الاعتماد قد فسخ أو أبطل ، لأن التزامه أمام البائع (المستفيد) مستقل في مصدره ومصيره عن التزامه قبل الأمر. (١)

٤ - العلاقة بين المصرف الفاتح للاعتماد والمصرف مطقى الاعتماد :

في هذه العلاقة ينحصر دور المصرف مطقى الاعتماد في أنه يعتبر مثلاً للمصرف الفاتح للاعتماد ، حيث يطقى المستندات المقدمة اليه ويراجعها بدقة ويدفع مقابلها أو يرسل كمبيالات لقبولها. (٢)

وقد يلجأ المصرف الفاتح للاعتماد الى مصرف مراسل في بلد المصدر - البائع - ويوكفه في قبول الكمبيالنة المستندية أو الوفاء بها . وبهذا يكون المصرف المراسل وكيلًا عن المصرف الأصلي وينفذ ما يصدره اليه من تعليمات ، ويكون المصرف الأصلي مسئولًا تجاه المستورد - المشتري - بما قد تقع من أخطاء من قبل المصرف المراسل كما لو قبل من البائع مستندات غير المتفق عليها. (٣)

وقد يكون المصرف المراسل ملتزمًا التزامًا شخصيًا مباشرًا تجاه البائع كالمصرف الفاتح للاعتماد اذا اشترط البائع على المشتري في عقد البيع أن يقوم المصرف المراسل بتأييد الاعتماد غير القابل للإلغاء . والتزام كل من المصرفين تجاه البائع مستقل عن التزام الآخر. (٤)

(١) د . على جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية وعطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) د . أحمد نور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٣٨ .

(٤) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٣٨ - ٤٣٩ .

### الفرع الثالث

#### الطبيعة النظامية للاعتماد المستندي

---

تعددت الآراء في تفسير العلاقة القانونية المباشرة بين المصرف والبايع في الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء . ولما كانت عملية الاعتماد المستندي تتم عادة بين ثلاثة أشخاص هم المشتري مصدر الأمر والمصرف والبايع - المستفيد ، فقد اتجهت هذه الآراء الى رد هذه العملية التجارية الى أحد أنظمة القانون المدني التي تفترض وجود ثلاثة أشخاص ، فذهبت بعض الآراء الى تفسير العملية على أنها كفالة ، فالكفالة تفترض وجود مدين أصلي ودائن وكفيل ، ومن ثم يعتبر المصرف فاتح الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء كفيلا للمشتري في الوفاء بضمن البضائع للبايع. (١)

وذهب بعض فقهاء القانون الى أنه من قبيل الاشتراط لمصلحة الغير ان يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير ان كان له مصلحة شخصية في تنفيذ هذه الالتزامات. (٢)

وقيل هو "انابة اذا حصل المدين ( المنيب ) على رضا الدائن ( المناب لديه ) بشخص أجنبي ( المناب ) يلتزم بوفاء الدين مكان المدين . وعلى هذا ينشأ التزام جديد في ذمة المناب قبل المناب لديه ويكون التزام المناب قبل المناب لديه صحيحا ولو كان التزامه قبل المنيب باطلا أو كان هذا الالتزام خاضعا لدفع من الدفع " والانابة هنا من قبيل

---

(١) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .

(٢) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، نفس المصدر السابق ،

الانابة الناقصة (١) ما لم يتفق صراحة على تجديد الالتزام (٢)

وقيل أيضا بأنه حوالة حق ، وقيل بأنه سند مصرفي ذو طبيعة خاصة ، وأن المصرف يكون في مركز الوكيل بالعمولة ، وقيل بأنه عقد غير سمي أنشأه العرف التجاري. (٣)

وفي مناقشة الآراء السابقة بخصوص تحديد الطبيعة النظامية للاعتماد المستندي من خلال العلاقات التي ينظمها ، ذهب بعض الكتاب إلى أن معظم تلك الآراء يفسر جانبا من جوانب التزام المصرف دون جانب ، وأغلب تلك الآراء يعجز عن تفسير التزام المصرف الذي يعتبر نهائيا مستقلا دون حاجة إلى قبول صريح من البائع الأجنبي ، أو عن تفسير استقلاله التام عن عقد البيع ، أو استقلاله عن إرادة المشتري عميل المصرف والذي لا يمكنه طلب الامتناع عن دفع الثمن للبائع بعد ذلك لسبب أو لآخر ، أو استقلاله عن إرادة المصرف نفسه والذي لا يستطيع الرجوع في هذا الالتزام حتى ولو أظن العميل المشتري أو تصرفا يبرر فسخ الاعتماد المفتوح .

ولهذا يميل هؤلاء الكتاب إلى القول بأن التزام المصرف يصدر عن الإرادة المنفردة . (٤)

(١) للانابة صورتان : انابة كاملة وانابة ناقصة . ويترتب على الأولى تجديد الالتزام بحيث يحل محل الالتزام السابق بين المنيب والمناوب الذي التزام جديد بين المناوب والمناوب لديه . ويترتب عليها براءة ذمة المناوب قبل المناوب لديه . أما الانابة الناقصة فلا يترتب عليها تجديد الالتزام ، بل يقسم الالتزام الجديد إلى جانب الالتزام الأول . أنظر : الوجيز في القانون التجاري ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٤١ .

(٢) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٣) د . على البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .

(٤) د . على البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

## المطلب الثاني

الاعتماد المستندى وحكمه في الشريعة  
الاسلامية  
-----

التصور الفقهي :

ان أقرب تخريج للعلاقة التي ينظمها الاعتماد المستندى بين  
المصرف والعميل هو عقد الوكالة ، فالعميل يوكل المصرف ليقوم مقامه  
في تنفيذ عملية الاعتماد المستندى ، وذلك باستلام مستندات البضاعة  
كوثائق الشحن والفواتير وفحصها للتأكد من مطابقة البضاعة للأوصاف  
التي اشترطها العميل المشتري ، ثم دفع قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي .  
وهذا اذا كان الاعتماد للاستيراد .

وفي حالة الاعتماد المستندى للتصدير ، فالعميل يوكل المصرف في  
تسليم وثائق شحن وفواتير البضاعة التي باعها لمشتري أجنبي للمصرف  
المراسل أو الذي يحدده المشتري في الخارج ، ثم استلام قيمة البضاعة  
عن طريق ذلك المصرف وتسليمها له - أي للمصدر - أو قيدها في حسابه  
ان كان لديه حساب لدى المصرف .

والوكالة من العقود الجائزة ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع .  
ويجوز التوكيل في سائر العقود كالبيع والشركة والعضارية وفي الصرف  
وغيرها ما تصح النيابة فيه من العقود والتصرفات . كما يجوز التوكيل في  
استيفاء الحقوق وقبض الديون واقباضها . ويجوز أخذ الأجرة على  
الوكالة (١) .

(١) انظر الوكالة وأحكامها في الفقه الاسلامي ، ص ٢٤٠ وما بعدها .

حكم الاعتماد المستندي :

الاعتماد المستندي قد يكون مغطى تغطية كاملة ، بمعنى أن رصيد العميل لدى المصرف يغطي قيمة البضاعة التي اشتراها . وقد يكون مكشوفاً أو مغطى جزئياً أى أن رصيد العميل لا يغطي قيمة البضاعة .

وفي الحالة التي يكون فيها الاعتماد مغطى بالكامل ، بحيث لا يقتضى العميل من المصرف لتنفيذ العملية ، فإن المصرف يقوم بتنفيذ عملية الاعتماد وباعتباره وكيلًا ويتقاضى عمولة أو أجراً نظير قيامه بهذه العملية بالإضافة لمصاريف العملية كمصاريف البريد والبرقيات والاشعارات .

ولخلو الاعتماد في هذه الحالة من القرض ، فلذلك لا يتقاضى سوى تلك العمولة والمصاريف . وعلى هذا يكون قيامه بفتح الاعتماد المستندي وتنفيذ العملية على هذه الصورة جائزاً شرعاً ، وما يتقاضاه من أجر ومصاريف نظير ذلك جائز أيضاً ، لأن الأجر - العمولة - ناتج عن عمل يمثل منفعة مقبومة ومقصودة بالنسبة لممليه طالب الاعتماد .

وقد تتكرر العمولة - أى الأجر - التي يستوفيهها المصرف عن الاعتماد لفترات محددة - اذا كان الاعتماد لفترة محددة ويريد العميل تجديده لفترة أخرى - مثلاً عن كل ثلاثة شهور أو ستة شهور ، فيجوز للمصرف تقاضيها ، لأنه ما دامت العملية تخلو من الاقراض بفائدة فلا مانع من تكرار العمولة باعتبارها أجراً عن عمل حقيقي يقوم به المصرف ، فالمصرف بقيامه بتمديد مدة الاعتماد المستندي بعد انقضاءها ، فإنه يقوم فيها بأداء عمل يتشمل في المراسلات والقيود في السجلات مثلاً ، بمعنى أنه يوجد عمل يستحق عليه أجر ، ولذلك يجوز أخذ العمولة عن كل ما يقوم به المصرف من عمل يتعلق بعملية الاعتماد المستندي .

أما في الحالة التي يكون فيها الاعتماد مكشوفاً أو مغطى جزئياً ، فإن المصرف يقوم بدفع مبلغ الاعتماد أو الجزء المكشوف منه على سبيل القرض لعميله طالب الاعتماد ، أى أن المصرف يقرض عميله هذا المبلغ المدفوع ، ولذا يتقاضى المصرف في هذه الحالة فوائد عن ما أقرضه للعميل بجانب العمولة والمصاريف ، ومتى أصبح العميل لدينا نتيجة عدم تغطية الاعتماد ، فإن حساب الفائدة يبدأ بالسريان يوماً بيوم . وهذه الفائدة محرمة شرعاً لأنها ربا ، والقرض إذا كان بفائدة مشروطة فهو حرام ، وعلى هذا يكون الاعتماد المستندي في هذه الحالة حراماً شرعاً .

وقد يدخل المصرف في عملية الاعتماد المستندي ، فالعميل يدفع للمصرف مبلغ الاعتماد - إذا كان الاعتماد مغطى بالكامل - وهو يعادل قيمة البضاعة ، وذلك بأن يطلب من المصرف أن يدفع هذا المبلغ من حسابه لديه ويحوله إلى عملة بلد البائع أى المصدر . وهذا يعني أن العميل يوكل المصرف ليأخذ من حسابه لديه مبلغ الاعتماد ثم صرف ما يعادل هذا المبلغ بعملة بلد المصدر ، فيقوم المصرف باعتباره وكيلاً للعميل وأصيلاً عن نفسه كبائع للعملة الأجنبية بإجراء القيود الحسابية اللازمة لعملية صرف العملة الأجنبية وقبضها . وقد سبق القول بجواز التوكيل في الصرف والقبض بحضور الموكل ، وأنه يشترط في الصرف القبض في المجلس ، وأن من الفقهاء من أجاز صدور الإيجاب والقبول من طرف واحد ، وقد زوى عن عروة بن الجعد البارقي أنه اشترى وباع أى قبض وأقبض بالوكالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( ١ )

( ١ ) انظر الصرف وأحكامه ، وحديث عروة بن الجعد والاستدلال به ص ٢٩٠ وما بعدها .



وعلى ما تقدم من تفصيل فان قيام المصرف بعملية الاعتماد المستندي على أساس الوكالة جائز شرعا في الحالة التي يكون فيها الاعتماد مغطى بالكامل ، وبالتالي يجوز أخذ الأجر والعمولة مقابل هذه الخدمة . أما اذا كان الاعتماد مكشوفاً كلياً أو جزئياً ، ويقرض المصرف عميله كل مبلغ الاعتماد أو جزءاً منه ، ويتقاضى فائدة على هذا القرض ، فالعملية بهذه الصورة حرام شرعاً لما فيها من الاقراض بفائدة محرمة شرعاً .

### البديل الاسلامي عن الفائدة في الاعتماد المستندي :

يمكن للمصرف أن يقوم بدفع قيمة الاعتماد المستندي المكشوف كلياً أو جزئياً دون أن يتقاضى أية فائدة من عميله ، وذلك بأن يجعل هذا المبلغ قرضاً حسناً على أن يقبض من العميل رهناً أو تأمينا لا يزيد عن قيمة الاعتماد ليضمن بذلك سداد القرض اذا تخلف العميل عن السداد . وللمصرف تقاضى المصروفات الفعلية التي يتحملها ، والعمولات التسيبية تتناسب مع ما يقوم به من اجراءات فتح الاعتماد المستندي في هذه الحالة . ويمكن للمصرف أن يقوم بتمويل عملية الاعتماد المستندي على أساس عقد المضاربة أو بالتمويل على أساس المرابحة ، فبالنسبة لعقد المضاربة يقسم الربح بين المصرف والعميل بحسب ما يتفق عليه بالنسبة الشائعة بينهما ، وتحمل الخسارة لرأس المال ، واذا كان التمويل جزئياً يقسم الربح بما يتفق عليه فتقسم حصة الربح المخصصة لرأس المال بحسب مساهمة كل من المصرف والعميل في رأس المال بحسب نسبة مساهمة كل طرف (١) .

(١) أنظر عقد المضاربة في الفقه الاسلامي ، ص ١٧١ وما بعدها .

أما بالنسبة لبيع المرابحة ، فالعميل يطلب من المصرف شراء البضاعة التي يريد ها ويجعل له ربحا يتفق عليه .  
وما تقدم يدخل في نطاق الأعمال الاستشارية التي تقوم بها المصارف ، وبالرغم من أنها تخرج عن مجال بحثنا الا أننا تطرقنا لها في ايجاز دون تفصيل .

المبحث الخامس

خطابات الاعتماد

المطلب الأول

التصور المصرفي والقانوني

تعريف خطاب الاعتماد :

خطاب الاعتماد هو عبارة عن " صك يوجهه مصرف الى فروعه أو مراسليه في الأقاليم أو في الخارج بكل اليهم دفع نقود للمستفيد في حدود المبلغ المبين في الخطاب خلال مدة معينة " (١) .  
ومن التعريف يتبين لنا أن خطاب الاعتماد قد يكون موجها من مصرف العميل - أي مصدر الخطاب - الى مصرف آخر سواء كان فرعاً أو مراسلاً في إقليم داخل قطر المصرف أو قطر آخر . وقد ينص في الخطاب على أن يدفع الى حامله مبلغاً معيناً اما مرة واحدة أو على دفعات حسب طلب العميل على ألا تتجاوز المبالغ المدفوعة المبلغ المحدد في الخطاب .

وتتنوع خطابات الاعتماد الى نوعين ، خطابات الاعتماد التجارية ، وخطابات الاعتماد السياحية أو الشخصية ، ولكل نوع خصائصه التي يتميز بها .

(١) د. محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

### خطاب الاعتماد التجاري :

يرتبط استعمال خطاب الاعتماد التجاري باستعمال الاعتمادات المستندية وبعمليات الاستيراد والتصدير أى التجارة الدولية . وصورة خطاب الاعتماد أن يتفق عميل لمصرف على أن يصدر الأخير خطاب اعتماد باسم شخص آخر في قطر آخر وفاء لقيمة بضاعة تعاقد العميل على شرائها من ذلك الشخص ويسمى البائع أو المصدر . ويقوم البائع بتصدير البضاعة عند استلامه خطاب الاعتماد ، ثم يقدم للمصرف المراسل خطاب الاعتماد ومرفقا به مستندات شحن البضاعة الى بلد المشتري حتى يتسنى له قبض مبلغ البضاعة المبين في خطاب الاعتماد . ثم يرسل المصرف المراسل تلك المستندات مع خطاب الاعتماد مع إيصال استلام المستفيد المبلغ الى المصرف مصدر الخطاب ليقيم بدوره بتسليم مستندات الشحن لعميله المشتري ( ١ ) .

وفي تحديد الطبيعة القانونية لخطاب الاعتماد قيل انه تصرف قانوني بارادة منفردة هي ارادة المصرف . ويرتب القزاما في ذممة المصرف مصدر الخطاب تجاه المستفيد . كما أنه تصرف قانوني ذو طابع شخصي بمعنى أنه غير قابل للتداول وغير قابل للتحويل الى شخص آخر غير المستفيد منه . ويحكم العلاقة فيما بين المصرف المصدر للخطاب والمصرف المراسل عقد الوكالة . ( ٢ )

( ١ ) د. محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

( ٢ ) د. محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، نفس المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

خطاب الاعتماد السياحي ( الشخصي ) :

يمكن تعريف خطاب الاعتماد السياحي أو الشخصي بأنه " خطاب يسلمه المصرف الى العميل الذي يطلبه ، ويتوجه فيه الى فروعه أو مراسليه الموجودين في الأماكن التي سيتردد عليها العميل يطلب اليهم فيه أن يدفعوا لهذا العميل المبالغ التي يريدونها في حدود المبلغ المذكور في الخطاب " (١) .

كذلك يمكن تعريفه بأنه " تفويض من المصرف الذي يصدره بالسحب على حسابه لدى مراسليه الذين يحدد لهم على ظهر الخطاب " (٢) .

هذا ولا يقوم المصرف بتسليم الخطاب لعميله الا بعد أن يتقاضى منه قيمته بالإضافة الى العمولة والمصاريف (٣) .

وتظهر أهمية خطابات الاعتماد السياحية في أنها تفني المسافرين عن حمل النقود ونقلها الى البلاد التي يرغبون في السفر اليها ، مما يجنبهم مخاطر ضياع نقودهم أو سرقتها .

وتتلخص اجراءات اصدار خطاب الاعتماد في الاتفاق على تقديم المبلغ المقابل لخطاب الاعتماد ، وكذلك الاتفاق على تاريخ ومكان الاصدار واسم المستفيد ، ومدة صلاحية الخطاب ، وكيفية السحب من الخطاب سواء على دفعات أو مرة واحدة .

( ١ ) د . على جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

( ٢ ) د . عبدالعزيز عامر ، البنوك والاقتان ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

( ٣ ) د . على جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

وبعد ذلك يصدر المصرف الخطاب متضمنا ما سبق ذكره مسن الشروط مع بيان اسم وتوقيع المصرف المصدر ورقم الخطاب ، هــنذا بالاضافة الى توضيح كيفية احتساب المضاريف وهل يتم تحصيلها مقدما من العميل ، أم عن طريق الخصم بواسطة المصرف المراسل عند السحب من الخطاب . ثم يسلم المصرف العميل دفترا يحمل أنموذجا من توقيع العميل مع بيان بأسماء المراسلين للمصرف في الخارج وموطن كل مراسل اذا كان الخطاب عاما . وعادة يرسل المصرف الى مراسليه في الخارج أنموذجا من توقيع العميل عند اخطاره لمراسليه باصدار الخطاب . وعندما يقدم العميل خطاب الاعتماد للمصرف المراسل للسحب منه ، يقوم الأخير قبل الصرف بالتأكد من صحة وتوقيع المصرف المصدر وصحة توقيع العميل بمضاهاته بالنموذج الموجود لديه بعد التأكد من شخصيته . ( ١ )

ويقوم المصرف المراسل بصرف ما يطلبه العميل من المبلغ المبين في الخطاب ، ويقوم بتقييد ما صرفه في المكان المخصص لذلك في الخطاب ، ويرسل اشعار خصم الى المصرف المصدر لخطاب الاعتماد تسديدا للمسا دفعه الى العميل المستفيد ، وهكذا حتى نفاذ مبلغ خطاب الاعتماد . أما اذا عاد العميل الى وطنه وتبقى له رصيد من مبلغ خطاب الاعتماد فيمكنه تقديم الخطاب الى المصرف المصدر له واستلام الرصيد المتبقي . ( ٢ ) ويتخذ خطاب الاعتماد صورا عدة ، فاذا كان موجها الى عدة فروع للمصرف المصدر ، أو مصارف أخرى ، يسمى الخطاب دائريا ، ويسمى مؤيدا اذا سبقه اخطار من المصرف الذي أصدره الى الفروع المسحوب

---

( ١ ) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤٢-١٤٣ .

( ٢ ) د . عبدالعزيز عامر ، البنوك الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

عليها (١).

ويختلف خطاب الاعتماد السياحي عن خطاب الاعتماد التجارى ، في أن العميل يدفع للمصرف المبلغ المقابل لخطاب الاعتماد السياحي مقدما أى نقدا ، بمعنى أنه لا يقترن بفتح اعتماد على سبيل القرض خلافا لخطاب الاعتماد التجارى والذي يقترن في أحيان كثيرة بفتح اعتماد . ونظرا لأن العميل يقدم مالا حاضرا مقابل مال مستقبل ، فان خطاب الاعتماد السياحي ينطوى على ائتمان قائم من جانب العميل . ( ٢ )

ويختلف خطاب الاعتماد السياحي عن الشيك السياحي ( ٣ ) في أن الأول لا يعتبر ورقة تجارية ، وهو مسحوب على مراسلي المصرف المصدر له أو فروعه ، كذلك فانه - في حدود مبلغ الخطاب - يجوز للعميل الاستفادة من الخطاب سحب ما يشاء من المبلغ المحدد في الخطاب ، أما الشيك السياحي فانه يكون عادة من فئة معينة من النقود ويجوز صرفه لدى أى مصرف أو في المحلات التجارية الكبرى ، وهو لذلك أوسع استعمالا من خطاب الاعتماد السياحي أى من ناحية قابليته للمصرف بسهولة في غير المصارف سواء في الفنادق أو المتاجر وغيرها . ( ٤ )

ما ذكرناه بخصوص تحديد الطبيعة القانونية لخطاب الاعتماد

التجارى ينطبق على خطاب الاعتماد السياحي .

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

( ٣ ) انظر الشيك السياحي تعريفه وخصائصه ص : ٥١٥ ومابعدهما .

( ٤ ) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

## المطلب الثاني

خطاب الاعتماد وحكمه في الشريعة  
الاسلامية

### خطاب الاعتماد التجاري

ينطوى خطاب الاعتماد التجاري على عقد الوكالة ، فهو يتضمن وكالة من العميل للمصرف مصدر الخطاب بأن يسلم البائع - المصدر - مبلغ البضاعة التي اشتراها منه بموجب خطاب الاعتماد . كما يتضمن وكالة من المصرف المصدر المراسل في بلد البائع بأن يدفع للأخير القيمة الواردة في الخطاب بعد أن يتسلم منه مستندات شحن البضاعة مع خطاب الاعتماد . أما اذا كان الخطاب موجها الى فرع للمصرف المصدر ، فلا توجد هنا وكالة لأن الفرع يمثل ذمة الأصل .

والوكالة من العقود الجائزة شرعا ، ويجوز التوكيل في كل ما يقبل النيابة شرعا من العقود والتصرفات . وتجوز الوكالة بأجر وبغير أجر (١) . وكالات اعتماد المستندي يدخل الصرف في عملية خطاب الاعتماد التجاري اذا كان المستفيد من الخطاب في بلد آخر ، ان أن العميل يدفع للمستفيد - البائع - قيمة البضاعة بعملة بلده - أي بلد المستفيد - واشترط الفقهاء في الصرف أن يكون التقابض في المجلس . ولتصوير حدود التقابض نفرق في خطاب الاعتماد بين ما اذا اقترن الخطاب بدفع نقود من العميل للمصرف نقدا أو من حسابه الجاري ، وبين ما اذا اقترن بفتح اعتماد - أي قرض - للعميل .

(١) أنظر الوكالة وأحكامها في الفقه الاسلامي ص : ٢٤٠ وما بعدها .



ففي الحالة الأولى - أي اقتران خطاب الاعتماد بدفع نقود - نجد أن العميل يشتري العملة الأجنبية من المصرف ، فيقوم بدفع ما يعادل العملة الأجنبية المطلوبة بالعملة المحلية للمصرف ، ويتسلم من المصرف خطاب الاعتماد بالعملة الأجنبية . وإذا كان خطاب الاعتماد له قسوة النقود - إذ هو أداة وفاء بين المصرف المصدر له والمصرف المراسل - فيكون العميل قد قبض بذلك بدل الصرف في المجلس . وبهذا يستوفي الصرف شرطه الشرعي في التقابض في المجلس .

وإذا كان للعميل حساب لدى المصرف ، فإن المصرف يقوم كوكيل عن عميله وبالأصالة عن نفسه بعملية المصارفة بإجراء القيود اللازمة فسي حساباته وحساب العميل ويخصم من الأخير ما يعادل العملة الأجنبية المطلوبة ، وقد سبق القول بجواز التوكيل في الصرف وصدور الإيجاب والقبول من طرف واحد ( ١ ) . وبذلك يكون الصرف أيضا قد استوفي شرط التقابض في المجلس .

وبعد ذلك يرسل العميل خطاب الاعتماد للمستفيد ، والذي يقدمه بدوره للمصرف المراسل وكيل المصرف المصدر للخطاب - بموجب التفويض الذي يتضمنه الخطاب - ويتسلم منه المبلغ المبين في الخطاب .

وعلى ما تقدم يكون خطاب الاعتماد في هذه الحالة جائز شرعا لخلوه من القرض بالفائدة ولصحة عملية الصرف التي يتضمنها . وما يتقاضاه

---

( ١ ) انظر في ذلك : حكم التحويل المصرفي ص : ٢٨٣ ، وأيضا  
الصرف وأحكامه ص ٢٩٠ ، وأيضا حكم الاعتماد المستندي في

المصرف من عمولة أو أجرة وما يتكبده من مصاريف في عملية اصدار خطاب الاعتماد فهي جائزة شرعا .

وقد يقترن خطاب الاعتماد بفتح اعتماد للعميل ، بمعنى أن العميل اقترض من المصرف ما يعادل العملة الأجنبية المطلوبة بالعملة المحلية . ففي هذه الحالة يقوم المصرف بإجراء القيود الحسابية اللازمة فيقيس المبلغ المقرض في الجانب المدين من حساب العميل بالعملة المحلية ، ثم يسلم العميل خطاب الاعتماد بالعملة الأجنبية التي تعادل ذلك المبلغ . أي أن المصارفة تجري بالقيود في الحسابات ما يعنى حدوث التقايض في المجلس بتسلم العميل خطاب الاعتماد والذي له قوة النقود كما سبق أن قررنا في الحالة الأولى . الا أن هذه الحالة من حالات خطاب الاعتماد التجارى والتي تتضمن الاقراض بالفائدة حرام شرعا لأن فائدة القرض هي فائدة ربوية محرمة .

#### الهديل عن الفائدة في خطاب الاعتماد التجارى :

يكن للمصرف اصدار خطاب الاعتماد بفتح اعتماد لعميله دون أن يتقاضى منه فائدة تسهيلا له ، أي أن يعتبر القرض قرضا حسنا ، على أن يتقاضى عمولة من العميل باعتبارها نفقة القرض ، ان أن المصرف بما يجريه من القيود والتسجيل في الحسابات بالاضافة لما قد يتكبده من مصاريف الاتصال بعميله هي نفقات حقيقية ويجوز تقاضيها من العميل المقرض . ومن ناحية أخرى يكن للمصرف أن يقوم بتمويل عملية شراء البضاعة لعميله على أن يكون له نصيب من الربح سواء بمقتضى عقد المضاربة أو بيع المرابحة فتكون العملية من الأعمال الاستثمارية ما يخرج عن نطاق بحثنا .

خطاب الاعتماد السياحي :

خطاب الاعتماد السياحي كخطاب الاعتماد التجارى يتضمن توكيلا من المصرف المصدر للمصرف المراسل بأن يسلم المستفيد - أى العميل - المبلغ المحدد في الخطاب . أما العلاقة بين المصرف مصدر الخطاب وعميله فيحكمها عقد الصرف ، فالعميل يشتري من المصرف نقداً أجنبياً بالعملة المحلية .

والوكالة عقد جائز شرعاً ، والصرف جائز أيضاً بشرط التقابض فى المجلس والا فسد - وفي خطاب الاعتماد السياحي يدفع العميل للمصرف قيمة العملة الأجنبية التي يرغبها بالعملة المحلية نقداً أو من حسابه الجارى ، وما ذكرنا من تصور لحدوث التقابض فى المجلس فى خطاب الاعتماد التجارى يمكن تصور حدوثه هنا . ( ١ )

وعلى ذلك فخطاب الاعتماد السياحي جائز شرعاً ويجوز أن يتقاضى عليه المصرف عمولة ما دامت العملية خالية من الاقراض بالفائدة المجرمة شرعاً.

---

( ١ ) تجنباً للتكرار اكتفينا بالإشارة لحدوث التقابض فى خطاب الاعتماد التجارى دون تفصيل ، للرجوع الى ذلك فى محله .

المبحث السادس

البطاقة الائتمانية - بطاقة الاعتماد

المطلب الأول

البطاقة الائتمانية في العرف المصرفي

البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد هي نوع من الخدمات التي استحدثتها بعض المتاجر الكبرى والفنادق وشركات البترول في الولايات المتحدة ، وكان هدفها ضمان اخلاص عملائها باستمرار تعاملهم معها عن طريق اعطائهم تسهيلات في الوفاء . ثم بدأت بعض الهيئات المالية مثل "أميركان اكسبرس" عام ١٩٥٨م في اصدار بطاقات ليتمكن المستفيدون منها من الحصول على سلع وخدمات من الفنادق والمتاجر الكبرى وغيرها . ثم دخلت المصارف مجال اصدار هذه البطاقات في نفس ذلك العام في الولايات المتحدة ، وعام ١٩٦٢م في فرنسا ، ومن ثم بدأت في الانتشار. (١)

وتقوم فكرة البطاقة الائتمانية على منح الأفراد - العملاء - بطاقات مصنوعة من البلاستيك لتحمل كثرة الاستعمال ، وهذه البطاقة تحتوى على معلومات تشمل اسم العميل ورقم حسابه لدى المصرف ، وبموجب البطاقة يكون للعميل الحق في شراء بعض السلع والخدمات من المحلات التجارية أو الفنادق أو المطاعم المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل

(١) د . على جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

البطاقة ، على أن يقوم الأخير بسداد قيمة ما يشتريه للمصرف خلال أجل معين (١) .

وقد جرت العادة على أن يكون السداد خلال خمسة وعشرين يوماً من تاريخ استلام العميل فاتورة ما اشتراه من السلع خلال الشهر المنصرم ، حيث يرسل المحلل التجارى هذه الفاتورة للمصرف ويقوم المصرف بإرسالها للعميل في نهاية كل شهر . هذا ولا يدفع العميل أية فوائد على هذا الائتمان اذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد ، الا أنه يدفع فوائد مقدارها ٥٪ في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد . (٢)

ويدون في البطاقة الحد الأقصى لجملة المشتريات المسموح بها للعميل ، وهي في الغالب تتراوح بين المائة والخمسة آلاف دولار . كذلك تقوم المصارف بالغاء البطاقات كل ستة شهور ، ان لا تتجاوز صلاحية البطاقة تلك المدة وتتجدد باصدار بطاقة جديدة بدلا من التي انتهت مفعولها . هذا ويتفق المصرف مع العميل على ألا يزيد الائتمان الممنوح خلال مدة معينة على مبلغ معين . (٣)

والمصرف وان كان لا يتقاضى مصروفات أو فوائد من العميل اذا قام العميل بالسداد في الأجل المحدد ، الا أنه " يتقاضى عمولة بيع من المحلات التي ترتضي التعامل بهذا النظام على اعتبار أن المحلات تحصل

-----

(١) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية .. ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٢) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(٣) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

قيمة مبيعاتها نقدا وهي لذلك ترحب بهذه العمولة التي تعطىها للمصارف فهي أقل من الفوائد التي تدفعها فيما لو اقترضت هذه الأموال، أو لو قامت بالبيع بالتقسيط\* (١).

هذا وتتراوح هذه العمولة بين ٣٪ و ٥٪ من قيمة المبيعات التي تتم بواسطة هذه البطاقة. (٢)

#### طريقة العمل بالبطاقة الائتمانية :

يمكن القول بأن بساطة طريقة استعمال البطاقة هي من أهم أسباب انتشارها ، وتتلخص طريقة العمل بها في قيام العميل بتقديم طلب للحصول على البطاقة من المصرف مبينا فيه المعلومات الضرورية المطلوبة ، ثم بعد ذلك يتقصى المصرف سمعة العميل ومركزه المالي ، فان كان مشجعا منحه البطاقة. (٣)

وبعد منح العميل البطاقة وتقدمها للبائع عند الشراء ، يقوم البائع بملء نموذج معين معد لذلك توضح فيه قيمة البضاعة المشتراة ونوعها واسم العميل وبيانات البطاقة ، وبعد ذلك يوقع العميل على هذا النموذج اقرارا منه بالشراء بموجب هذه القاتورة. (٤)

وفي نهاية كل فترة دورية يقوم المتجر مثلا بتجميع كافة النماذج التي باع بموجبها ويبعث بها الى المصرف مصدر البطاقة ، أو الى أى فرع له ليقوم المصرف بيقيد القيمة لحساب المتجر بعد خصم مصروفات الخدمة المتفق عليها

- 
- (١) د . سيد الهوارى ، ادارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .
  - (٢) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت العالية .. ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
  - (٣) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .
  - (٤) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت العالية .. ، مرجع سابق ، ص ١١٦ -

معه ، وقد يقوم المتجر بإرسال النماذج يوسيا الى المصرف. ( ١ )  
وبعد وصول النماذج الى المصرف يقوم بقيد قيمة مشتريات كل عميل  
في الجانب المدين من حسابه لدى المصرف من واقع النماذج المقدمة  
من المتاجر ، وبهذا يمكن للمصرف تسجيل الرصيد القائم لكل عميل قام  
باستعمال البطاقة في اليوم السابق ، والأرصدة التي تجاوزت الحد  
الأقصى أو كادت ومن ثم تجب مراقبتها . كذلك يقوم المصرف بتسجيل  
الأرصدة التي استحققت ولم تسدد .  
وفي نهاية المدة المتفق عليها والتي غالبا ما تكون شهر يعمد  
المصرف الى العميل فاتورة بجميع مشترياته طالبا منه سدادها أو سداد  
جزء منها خلال خمسة وعشرين يوما من تاريخها أو أية مدة يتفق عليها ،  
هذا ويقوم العميل بالسداد دون دفع أية مصروفات أو فوائد .

#### مقومات نجاح نظام البطاقات الائتمانية :

من خلال تجارب المصارف التي استخدمت نظام بطاقات الائتمان  
يمكن القول بأنه يشترط النجاح هذا النظام عدة مقومات أهمها ضرورة  
توافر عدد كاف من العملاء للمصرف والذين يقبلون التعامل بهذا النظام  
حيث أن هذا النظام يعتمد على ضخامة حجم العمليات لذا فلا بد من  
توافر العدد الكافي من العملاء والذين يجب اختيارهم بدقة وعلى المصرف  
التأكد من سمعة ومقدرة عملائه لأن هذا النظام يعتمد على الأمانة فسي  
استعمال البطاقة وتسديد الفواتير .

( ١ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية . . ، نفس المصدر

كذلك يجب أن يوافق على البيع وفقا لهذا النظام عدد ملائم من المحلات التجارية ومحلات الخدمة المشتركة ذات النشاط المتنوع الذي يشيخ الكثير من حاجات العملاء ، ومن المهم أن يتم اختيار هذه المحلات بدقة من حيث المواقع وأنواع السلع التي تتعامل بها وسمعتها في هذا المجال . ( ١ )

وبالإضافة الى ما تقدم ينبغي أن يوضع نظام محكم للرقابة على حسابات العملاء والمتاجر لتقليل أو تلافي مخاطر الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها . كذلك يجب أن تكون اجراءات هذا النظام بسيطة وبعيدة عن أى تعقيد لاغراء الجمهور بالاستفادة من هذه الخدمة .

ومن أهم مقومات نجاح هذا النظام ضرورة أن يكون الوعي المصرفي منتشرا في المجتمع ذلك أن ثقة العملاء في المصرف واعتمادهم عليه في أداء أعمالهم المالية وثقة المصرف في عملائه أمران مهمان لتخفيف وتقليل مخاطر وتكاليف البطاقة الائتمانية . ( ٢ )

#### فوائد البطاقة الائتمانية :

أولا : بالنسبة للعميل :

من فوائد نظام البطاقة الائتمانية أن العميل لا يحتاج الى التعامل بالنقود ، وبالتالي يتجنب مخاطر حملها . وفتوق هذا

( ١ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

( ٢ ) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .



فهو يتمتع وفقا لهذا النظام بائتمان مجاني . كذلك يحصل على تخفيض لأثمان بعض السلع في المحلات التجارية التي تتعامل بالبطاقة باتفاق بينها وبين المصرف مصدر البطاقة . ( ١ )

ثانيا : بالنسبة للتاجر :

بالرغم من أن المحلات التجارية تقوم بدفع نسبة مئوية معينة من كل فاتورة لصالح المصرف ، إلا أنها تحقق فوائد ملموسة عن طريق زيادة مبيعاتها زيادة تغطي عوائدها تلك العمولة التي يتقاضاها المصرف . كذلك فهي تستفيد من ضمان المصرف سداد الفواتير ، وهو ضمان قد لا يتوافر بالوفاء نظير شيك يحسره العميل لصالحها ، فقد لا يكون للعميل محرر الشيك رصيد يغطي قيمة ما اشتراه . ( ٢ )

كذلك فإن المحلات التجارية تستطيع تحقيق البيع الآجل مع الحصول على قيمة مبيعاتها نقدا وفور تقديم الفاتورة الى المصرف أو فرعه . ومن ناحية أخرى فإن العمولة التي تدفعها تقل عن أسعار الخصم اذا ما رغب التاجر ببيع بضاعته بالتقسيط ، وخصم الكمبيالات لدى المصرف لتحصيل قيمتها نقدا . ( ٣ )

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص . ٥٥٠ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق والصفحة .

( ٣ ) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

ثالثا : بالنسبة للمصرف :

ان المصرف وان كان يتحمل عبء مصروفات تنظيم البطاقة الائتمانية ، الا أن هذه المصروفات تعتبر قليلة بالنظر الى الفائدة التي يحققها من العمولة التي يتقاضاها عن كل فاتورة يسدها ، كما أنه يتمكن من جذب العملاء للتعامل معه ، فقد تقوم المحلات التجارية بفتح حسابات وذائع لديه لتسهيل أعمالها وبالتالي الاستفادة من الخدمات الأخرى التي يقدمها المصرف. (١) وقد اتضح من تجربة نظام البطاقة الائتمانية بواسطة "بنك أوف أميركا" نجاح هذا النظام ، فقد حقق فوائد ملموسة للأطراف الثلاثة المصرف والعميل وأصحاب المتاجر على السواء ، فقد بلغت المبيعات للمحلات التجارية بمقتضى هذا النظام ما يزيد على ١٤٠ مليون دولار في عام واحد ، وكان عائد المصرف ما يقرب من الأربعة ملايين من الدولارات كعمولة تقاضاها نتيجة هذه الخدمة. (٢)

وتجدر الإشارة الى أن المصرف لن يحقق أية منفعة من نظام البطاقة الائتمانية الا بتوافر شروط معينة في مقدمتها ضرورة استعمال حامل البطاقة لها ، ان أن كثيرين ممن يحطون بها لا يستعملونها . وكذلك يجب أن تكون مواصفات السلع والخدمات ومواقع المحلات التجارية تناسب حامل البطاقة تشجيعا له على استعمالها .

(١) ن . على جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٠ .

(٢) د م محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

مشاكل البطاقة الائتمانية :

بالرغم من الفوائد والمزايا التي توفرها البطاقة الائتمانية لأطرافها الثلاثة ، الا أن هناك بعض المشاكل التي تواجهها المصارف نتيجة التعامل بها ، منها أن البطاقة قد تتعرض للسرقة أو الضياع واستعمالها من قبل الغير بالرغم من أن المصارف تحتاط لمثل هذه المشكلة ، فهي تلزم العميل باخطاره فورا عند ضياع البطاقة أو سرقتها ليتخذ المصرف الاجراءات اللازمة مثل اخطار المحلات بذلك لوقف التعامل بها والا كان العميل مسئولا عن التأخير في الابلاغ عن ضياعها ، وعلى هذا يتحمل ثمن ما اشتراه من سلع وخدمات . ( ١ )

ومن المشاكل كذلك أن المنافسة بين المصارف في هذا المجال تؤثر سلبيا على أسعار العمولة التي يتقاضها المصرف من التاجر ، فضلا عن أن تكاليف توزيع البطاقات التي لا يستعملها حاملوها والخسائر التي قد ينتج عن عدم الأمانة في استعمالها قد تزيد من التكاليف والمصروفات التي تتحملها المصارف . ( ٢ )

ومن المشاكل أيضا أن العميل قد تتجاوز مشترياته رصيده الدائن ، وهنا يضار التاجر ، لأن المصرف لن يدفع له ، ويكون العميل مسئولا عن هذا الاحتيال ، أما اذا كان القدر الذي تجاوزه العميل يدخل في حدود ما يضمنه المصرف ، فان المصرف سيدفع للتاجر قيمة مشتريات العميل وبالتالي فالتاجر لن يتضرر في هذه الحالة ، ويدفع المصرف هنا على المكشوف ، وهذا يكون اعتمادا للعميل اجباريا ولا جريمة فيه قانونا ،

( ١ ) د . على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٥٤٨ - ٥٤٩ .

( ٢ ) د . زياد رمضان ، ادارة الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ١٥٤ .

ويتحمله المصرف باعتباره من مخاطر العملية ، وليس للمصرف في هذه الحالة سوى الغاء البطاقة للمستقبل وعدم تجديد العقد . ( ١ )  
ومن أبرز المشاكل التي قد يواجهها المصرف في مجال التعامل بالبطاقة الائتمانية ، أن كبر حجم التعامل قد يؤثر في سيولة المصرف وبالتالي يضطره الى تخفيض معاملاته واستثماراته في مجالات أخرى .

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية

مرجع سابق ، ص ٥٤٧ .

## المطلب الثاني

### البطاقة الائتمانية وحكمها في الشريعة الاسلامية

اذا أردنا وضع تصور فقهي لعملية البطاقة الائتمانية والتي تقوم - كما ذكرنا - على فتح اعتماد للعميل لشراء ما يحتاجه من سلع وخدمات على ألا تتجاوز قيمة هذه المشتريات مبلغا معيناً وعلى أن يقوم بسداد قيمة ما اشتراه في موعد محدد ، نجد أن المبلغ الذي يشتري به العميل ما يحتاجه بموجب البطاقة هو قرض من المصرف مصدر البطاقة لعميله ، ان أن العميل لا يقوم بسداد قيمة مشترياته من ماله ، بل المصرف هو الذي يقوم بالسداد للتاجر عند استلامه لفاتورة الشراء ، ثم يسترد المصرف من العميل المبلغ المدفوع - أي القرض - في الأجل المحدد .

والمصرف وان كان لا يتقاضى من العميل أية فوائد اذا قام الأخير بسداد القرض في موعد استحقاقه تسهيلاً لعميله ، الا أنه يتقاضى فائدة محددة على ما أقرضه لعميله اذا تخلف العميل عن السداد في مواعده ، أو على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد . والقرض من العقود الجائزة شرعاً ، وقد حث الاسلام عليه ، الا أنه حرم أية منفعة أو فائدة يجرها القرض للمقرض. (١) ولما كان المصرف لا يتقاضى من عميله فائدة على القرض اذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد فالقرض هنا جائز شرعاً لخلوه من الفائدة المحرمة شرعاً . وعلى هذا

(١) انظر القرض وأحكامه . ص : ١٢٥ وما بعدها .

فالبطاقة الائتمانية اذا كانت على هذه الصورة فهي جائزة شرعا ، ويجوز للمصرف القيام بهذه العملية تسهيلا لعملائه .

أما في حالة تقاضي المصرف فائدة اذا تأخر عميله عن السداد في الأجل المحدد ، سواء كانت الفائدة على كامل المبلغ أم على الرصيد المتبقي ، فالقرض هنا محرم شرعا لما فيه من الفائدة المحرمة شرعا ، فقد حرم الاسلام كل قرض جر منفعة ان هو وجه من وجوه الربا . ومن ثم تكون البطاقة الائتمانية على هذه الصورة محرمة شرعا ولا يجوز التعامل بها .

أما العمولة التي يتقاضاها المصرف من المحلات والتاجر التي يتعامل معها العميل فهي جمالة يجعلها التاجر للمصرف اذا قام بترويج عميله عن طريق اصدار البطاقة - في الشراء منه .

والجمالة في اصطلاح الفقهاء هي " أن يجعل جائز التصرف شيئا معلوما لمن يعمل له عملا معلوما أو مجهولا مدة معلومة أو مجهولة" (١) وهي جائزة بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى " ولمن جاء به حمل بعير" (٢) أي ولمن دل على سارق صواع الملك حمل بعير . وأما السنة فما روى عن أبي سعيد الخدري أنه أخذ الجمل على الرقية بكتاب الله وأقرأه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . (٣) وذكر الرطبي أن الأصل فيها الاجماع . (٤)

(١) البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس ، الروض المزيع شرح زاد المستنقع - مختصر المقنع في فقه الامام أحمد - الجزء الثاني ،

مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة ، بدون ، ص ٢٣٣ .

(٢) سورة يوسف ، الآية ٢٢ .

(٣) راجع الحديث ص : ٤٦٥ من هذا البحث .

(٤) الرطبي ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الجزء الخامس ، مرجع

سابق ، ص ٤٦٦ .

ولأن الحاجة تدعو إليها فيما لا يقدر على القيام به ، ولا يجد من يتطوع به ولا يصح الاجارة عليه للجهالة ، فجازت كالاجارة .  
وعلى ما تقدم فان ما يتقاضاه المصرف من عمولة على مبيعات التاجر أو المحلات لعميله جائز شرعا .

### البديل عن الفائدة في عملية البطاقة الائتمانية :

نرى أن يقوم المصرف بتقديم خدمة البطاقة الائتمانية لعملائه بعيدا عن فائدة القرض ، وذلك بخصم قيمة مشتريات العميل من حسابه الجارى لدى المصرف على ألا تتجاوز قيمة المشتريات رصيد العميل الدائن ، وينص على ذلك في عقد الاعتماد ، ويكون المصرف بهذا وكيفا عن عميله في سداد التزاماته تجاه الغير .  
ويمكن للمصرف أن يتقاضى أجرا على إصدار البطاقة الائتمانية ، ويراعى في هذا الأجر أن لا يتجاوز المصروفات والتنفقات الفعلية التي يتكبدها المصرف في عملية الاصدار وما يتبعها من القيد في الحسابات وما قد يجريه المصرف من اتصالات مع التاجر لسداد مدفوعات العميل ، واشعارات الخصم للعميل .

# الفصل الثاني

الاعتمادات المصرفية بالضمان



## المبحث الأول

### الكفالة المصرفية

#### المطلب الأول

#### الكفالة في العرف المصرفي والقانون

##### تعريف الكفالة :

تعرف الكفالة في القانون بأنها "عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام اذا لم يفي به المدين نفسه" (١).

ويؤخذ من التعريف أن أركان الكفالة هي التزام أصلي مكفول وهو التزام المدين الأصلي الذي يضمنه الكفيل ، والركن الثاني هو وجود اتفاق بين الكفيل والدائن لكفالة التزام المدين الأصلي ، وهذا الاتفاق هو عقد الكفالة ذاته ، وعلى هذا فلا بد من رضا الكفيل بالكفالة ، ورضا الدائن بأن يضمن الكفيل حقه . غير أن الكفالة تجوز بغير علم المدين وبدون رضاه . (٢)

وتجوز الكفالة في الدين المستقبل بشرط تحديد المبلغ المكفول مقدما ، كما تجوز في الدين الشرطي . وللکفيل الرجوع في الكفالة في أي وقت اذا لم يعين مدة للكفالة في الدين المستقبل ، ما دام الدين

(١) د . السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني - التأمينات

الشخصية والعينية ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(٢) د . السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني - التأمينات

الشخصية والعينية ، الجزء العاشر ، نفس المصدر السابق ،

المكفول لم ينشأ. (١)

وترتب الكفالة التزاما شخصيا في ذمة الكفيل ، وهذا الالتزام تابع للالتزام الأصلي ، ان أن الكفالة من التأمينات الشخصية ، ولذلك لا تدخل المبالغ أو القيم المنقولة التي تودع ضمانا لدين في نطاق الكفالة وان كانت تسمى كفالة الا أنها تأمين عيني ، والكفيل العيني لا يكون التزاما بضمان الدين والتزاما شخصيا ، وانما الذي يضمن الدين هو الرهن الذي قدمه . (٢)

وتتخذ الكفالة صورا متعددة ، فهي قد تتم بتوقيع المصرف على ورقة تجارية كضامن احتياطي ، ويمكن أن يعطي هذا الضمان الاحتياطي بموجب ورقة مستقلة مما يسمح بضمان عدة أوراق تجارية دفعة واحدة . وقد تتم الكفالة بعقد مستقل ، غير أن الغالب أن تقع الكفالة المصرفية بخطاب يصدره المصرف الى دائن عليه يضمن فيه تنفيذ العميل لالتزامه ، وهذا الخطاب هو ما يصرف بخطاب الضمان . (٣)

ويرى البعض أن تعهد المصرف في خطاب الضمان هذا هو صورة للكفالة ابتكرها العرف المصرفي ولا تخضع لما تعرفه الكفالة من أحكام . (٤)

#### الضمانات التي يطلبها المصرف:

يجب على المصرف عدم التساهل في إعطاء كفالته لمن يطلبها من

- 
- (١) د . على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .
  - (٢) د . السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني - التأمينات الشخصية والعينية ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠ .
  - (٣) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٢٦ .
  - (٤) د . على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .

من عملائه ، ان أنه قد يضطر الى وفاء الدين المضمون ، ولهذا فعلى المصرف دراسة مخاطر هذه الكفالة ومعرفة ما اذا كانت العملية الأصلية مضمونة برهن ، ومعرفة النواحي القانونية لها والمبلغ المستثمر فيها وما قد يتحصل فيها من فوائد . كذلك عليه الاهتمام بشخص طالب الكفالة من حيث يساره وأمانته وكفاءته في ادارة العملية - واذ كان طالب الكفالة مؤسسة أو شركة ، فعليه دراسة المركز المالي لها بالاطلاع على ميزانيتها لثلاث سنوات سابقة ومعرفة حسابات الارباح والخسائر ، والاهتمام بمعرفة ما اذا كان لهذه المؤسسة أو الشركة دائنين آخر ومقدار ديونهم ومدى ضماناتهم. (١)

ويبعد الاطمئنان على سلامة مركز طالب الكفالة ، يسعى المصرف للحصول على ضمانات لما قد يتعرض له من مخاطر أو احتياطا لوقوعها . وقد يكون الضمان نقديا يقدمه طالب الكفالة للمصرف ، وقد يكون رهنا على سأل يملكه ولا يمكنه هو تقديمه الى دائته الذي يشترط كفالة مصرفية ، أو رهنا حيازيا (٢) على مستندات تكون في حيازة المصرف أو يقدمها العميل للمصرف على سبيل الرهن ، وقد يكون الضمان شخصا من مدير المؤسسة أو الشركة طالبة الكفالة ، وفي هذه الحالة الأخيرة على المصرف دراسة طلب الكفالة والتأكد منه لأن ائتمان المدير مرتبط بائتمان مؤسسة أو شركته فهو

(١) د. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٢) الرهن الحيازي عقد يلتزم به شخص ضمنا لدين عليه أو على غيره ، أن يسلم الى الدائن أو الى أجنبي يعينه المتعاقدان شيئا يرتب عليه الرهن حقا عينيا يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين ، وأن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة الى اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون " أنظر في ذلك الوسيط في شرح القانون المدني للسنة ١٩٣٠ الجزء العاشر ، مرجع

سابق ، ص ٧٣٨ .

العارف بظروفها وأحوالها ، وكونه ضامنا يجعله حريصا على سلامة عملياتها (!) ومنعا لأية مخاطر قد تنشأ ، يجب الاحتياط في تعيين نطاق الكفالة أي نطاق الدين المكفول ، وهنا يفرق الفقه والقضاء بين الكفالة المحددة بالتزام أو مبلغ محدد وأقل من التزام المدين الأصلي ، فلا تضمن سوى المبلغ المذكور بها ولا تضمن الفوائد مالم تذكر. (٢)

أما الكفالة غير المحددة ، فهي التي يضمن فيها الكفيل بدون شرط ولا تحديد التزام المدين ، بحيث يمتد الضمان الى أصل الدين وفوائده سواء كان منصوصا عليها في العقد أم لا ، ويترك تحديد نطاق الضمان لقاضي الموضوع. (٣)

- 
- (١) د. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ - ٤٨١ .
- (٢) د. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .
- (٣) د. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٨٤ .

## المطلب الثاني

### الضمان والكفالة في الفقه الاسلامي

#### تعريف الضمان والكفالة في اللغة :

الضمان والكفالة في اللغة بمعنى واحد ، جاء في لسان العرب فسي  
تعريف الضمان :

"الضمين : الكفيل ، ضمن الشيء وبه ضمنا وضمانا : كفل به ، وضمناه  
اياه : كفله ، وفلان ضامن وضمين .. وكافل وكفيل ، يقال ضمننا الشيء  
أضمنه ضمانا فأنا ضامن وهو مضمون ، وضمنته الشيء تضمينا فتضمنه عني :  
مثل غرمته .." ( ١ )

وجاء في تعريف الكفالة " الكافل والكفيل : الضامن ، وجمع الكافل  
كفل ، وجمع الكفيل كفلاء ، وقد يقال للجمع كفيل ، وكفل المال وبالمال :  
ضمنه ، وكفل بالرجل يكفل ويكفل كفلا وكفولا وكفالة وكفل وكفل وتكفل به :  
ضمنه ، وأكفله اياه وكفله : ضمنه ، وكفلت عنه بالمال لغريمه وتكفل  
بدينه تكفلا .. وكفيل وكافل وضمين وضامن بمعنى واحد ، أما الكافل  
فهو الذي كفل انسانا يعوله وينفق عليه .." ( ٢ )

#### في اصطلاح الفقهاء :

عرف الشافعية الضمان بأنه " التزام ما في ذمة الغير من المال " ( ٣ ) وعرفه

الحنابلة بأنه " ضم ذمة الضامن الى ذمة المضمون عنه من التزام الحق " ( ٤ )

- ( ١ ) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثالث عشر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .  
( ٢ ) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الجادى عشر ، نفس المصدر السابق ، ص ٥٩٠ .  
( ٣ ) المحلي ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .  
( ٤ ) ابن قدامة ، المنني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩٠ .

المالكية الضمان هو " شغل ذمة أخرى بالحق " (١) .  
وعرف الحنفية الكفالة بأنها " التزام المطالبة بما على الأصل شرعا لا  
تمليك " (٢) وعرفوها أيضا بأنها " ضم ذمة الى ذمة في المطالبة " (٣) .

### شروعية الضمان :

الأصل في جواز الضمان الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله  
تعالى : " ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم " (٤) قال ابن عباس :  
الزعم الكفيل . (٥)

أما السنة فقد روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال : " توفي  
رجل منا ، ففلسناه وحنطناه وكفناه ، ثم أتينا به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، فقلنا : تصلى عليه ، فخطا خطا ثم قال : عليه دين؟  
فقلنا : ديناران ، فانصرف . فتحملها أبو قتادة ، فأتياه ، فقال  
أبو قتادة : الديناران على ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " حق الغريم  
وبرىء منهما الميت " قال : نعم ، فصلى عليه " (٦) . وفي رواية الشوكاني ..  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قد أوفى الله حق الغريم وبرىء

(١) الخرخشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،

ص ٢١٠ .

(٢) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٣) الزيلعي ، تبيين الحقائق ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

(٤) سورة يوسف ، الآية ٧٢ .

(٥) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩٠ .

(٦) الصنعاني ، سبل السلام .. ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٤٥٠ .

منها الميت " (١) .

وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
يؤتى بالرجل المتوفي عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه فضلا؟ فإن  
حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى والا قال للمسلمين " صلوا على صاحبكم"  
فلما فتح الله عليه الفتوح قال : " أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ،  
فمن توفي من المؤمنين فترك ديننا فعلي قضاءه ، ومن ترك مالا  
فلورثته " . (٢)

وروى عن أبي أمامة أنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول في الخطبة عام حجة الوداع : " العارية مؤداة والرعي غارم والدين  
مقضي " وقال الترمذى : " حديث حسن غريب " (٣)

أما الاجماع فقد أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة واختلفوا  
في الفروع . (٤)

وقسم الفقهاء الضمان أو الكفالة الى كفالة بالمال وكفالة بالبدن وهي  
تعهد شخص باحضار شخص آخر عليه حق . أما الكفالة بالمال فهى  
نوعان :

النوع الأول : كفالة بأعيان تصح الكفالة بها كالمهور وبدل الخلع والصلح

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار .. ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

(٢) العيني ، عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، الجزء الثاني عشر ، مرجع

سابق ، ص ١٢٦ .

(٣) الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، الجامع الصحيح -

سنن الترمذى ، الجزء الثالث ، تحقيق وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي ،

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البالي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة

الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧٢ م ، ص ٥٦٥ .

(٤) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .

عن دم العمد .

النوع الثاني : كفالة بأعيان هي أمانة ، وهي نوعان : كفالة بأعيان هي أمانة واجبة التسليم كالعارية والمستأجرة ، فلا تصح الكفالة بها ، ويتسليمها تصح . وكفالة بأعيان هي أمانة غير واجبة التسليم كالودائع والمضاربات والشركة ، فلا تصح الكفالة بها أصلا . ( ١ )

وهناك ضمان الدرك وهو ضمان المال الباع بأنه خالص من كل حق فيه للغير - ويصح عند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، ولم يجوزه الامام أبو حنيفة كما سيأتي .

### أحكام الضمان :

أركان الضمان عند المالكية ( ٢ ) والشافعية ( ٣ ) هي المضمون - أي الحق - والضامن والمضمون عنه والمضمون له والصفة . وعند الحنابلة كما ذكر صاحب المفني هي الضامن والمضمون له والمضمون عنه ( ٤ ) فلم يرد عندهم أن الصيغة والحق من أركان الضمان التي لا بد من وجودها فيه . وعند الحنفية أركانه هي الإيجاب من الكفيل والقبول من طالب الضمان

( ١ ) الزيلعي ، تبين الحقائق .. ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

( ٢ ) الخطاب ، مواهب الجليل .. ، المجلد الخامس ، مرجع سابق ، ص

٩٨ - ٩٩ . وأيضا التاج والأكليل بهامشه ص ٩٦ . وجاء في شرح

الخرشي على مختصر خليل ، الجزء السادس أن الصيغة تعتبر ركنا

هنا قياسا على البيع وغيره ، أما ان كانت دليل على السهوية

التي الأركان أجزاؤها فهي غير ركن . أنظر ص ٢٢ من الشرح المذكور

( ٣ ) القليوبي ، حاشية على شرح الجلال المطلق على الضمهاج ، الجزء الثاني ،

مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

( ٤ ) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .



عند أبي حنيفة ومحمد (١) ، ولم يجعل أبو يوسف القبول في قوله الأخير  
ركنا . (٢)

ويشترط في الضامن أن يكون أهلا للتبرع ، فلا يصح ضمان الصبي  
والمجنون والمحجور عليه لسفه والعبد بغير إذن سيده وان كان  
مأذونا له في التجارة (٣) ، وعند الحنفية تشترط الحرية مطلقا فلا  
يصح ضمان العبد (٤) . ويصح ضمان المريض والمرأة ، وعند المالكية  
يصح ضمان المريض والزوجة في ثلث مالهما ، وضامهما فيما زاد على  
الثلث يتوقف على اجازة الوارث أو الزوج ، وقيل يصح اذا زاد على  
الثلث بقدر يسير كالدينار وما خف . (٥)

---

(١) الشلبي ، شهاب الدين بن أحمد ، حاشية على تبیین الحقائق  
شرح كنز الدقائق ، الجزء الرابع ، دار المعرفة للطباعة  
والنشر بيروت ، الطبعة الأميرية الكبرى بالقاهرة ، الطبعة الثانية  
بالأوفست ١٣١٤ هـ ، ص ١٤٦ .

(٢) في قول للشافعية يصح ضمان العبد بغير إذن سيده لأنه لا  
ضرر على سيده فيه ، فان صح بان سيده يقرم الضمان بما  
في يده وقت الاذن فيه من رأس مال وريح وما يكسبه بعد الاذن  
وان لم يكن مأذونا له في التجارة فيتعلق غرم الضان بما يكسبه  
بعد الاذن . أنظر المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء  
الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ . وعند المالكية يقيد ضمان  
المأذون بأن لا يكون عليه دين يستغرق ماله . أنظر شرح الخرشي  
على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٤) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع

سابق ، ص ٢٣ .

ويشترط أن يكون المضمون مما يمكن أن يستوفي من الضامن ، فلا يصح الضمان في الحدود والقتل والجراح والتمازير (١) . ويصح الضمان عن كل من وجب عليه حق حيا أو ميتا لحديثي جابر وأبي هريسة المتقدمين .

ولا بد في الضمان من رضا الضامن ، فإذا أكره لم يصح الضمان . ويصح الضمان من غير رضا المضمون عنه ، لأنه لما جاز قضاء دينه من غير رضاه ، جاز ضمان ما عليه من غير رضاه . (٢) أما رضا المضمون له ، فقد ذهب المالكية (٣) والحنابلة (٤) وأبو يوسف (٥) في قوله الأخير الى أنه لا يشترط ، وهو أحد قولي الشافعية (٦) ، وذهب أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف (٧) في قوله الأول الى أنه يعتبر رضاه ، لأنه اثبات مال لا يمي فلم يثبت الا برضاه أو رضا من ينوب عنه كالبيع والشراء . والقول الأول أولى لما روينا من أن أبا قتادة ضمن الدين على ميت بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعتبر عليه الصلاة والسلام رضا المضمون له .

(١) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .

(٣) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٤) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .

(٥) الشلبي ، حاشية علي تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

(٦) المحلى ، شرح منهاج الطالبين .. ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

(٧) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢ .

وفي اشتراط معرفة الضامن للمضمون له والمضمون عنه خلاف بين الفقهاء ، فقد ذهب المالكية (١) والشافعية في قول (٢) والحنابلة في قول (٣) الى أنه لا يشترط معرفتهما . وذهب الحنابلة (٤) في القول الثاني والشافعية (٥) في القول الأصح والحنفية (٦) الى أنه يشترط معرفة الضامن للمضمون له لا للمضمون عنه ، لأن المضمون له اذا كان مجهولا لا يحصل له ما شرع له الضمان وهو التوثيق (٧) . وللشافعية قول ثالث وهو أنه يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه حتى يعرف حاله وهل يستحق المعروف ، كما يشترط معرفته للمضمون له ليعلم ان كان المضمون له يصلح لمعاملته أم لا ، فالناس يتفاوتون في الاقتضاء تشديدا وتسهيلا والأعراض تختلف بذلك . والضمان مع اهماله غرور وضرر من غير ضرورة (٨) .

- 
- (١) الخرشبي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .
- (٢) الرافعي ، فتح العزيز ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .
- (٣) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .
- (٤) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، نفس المصدر السابق والصفحة .
- (٥) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .
- (٦) الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
- (٧) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .
- (٨) الرافعي ، فتح العزيز . . . الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

ويصح ضمان كل دين لازم لأنه وثيقة يستوفي منها الحق فصح .  
ونذهب المالكية أيضا الى صحة ضمان الدين الأيل للزوم الذي يمكن  
استيفائه من ضامنه ، كما اذا قال شخص لآخر : ان أتيت لسي  
بدابتي السروقة فلك مائة دينار ، فيصح ضمانه ، فاذا أتى المخاطب  
بالدابة لزم الضامن المائة دينار. (١)

ويصح الضمان ولو جهل قدر المضمون ، وهو قول المالكية (٢)  
والحنفية (٣) والحنابلة (٤) ، لأن حمل البعير في قوله تعالى " ولمن  
جاء به حمل بعير وأنا به زعيم " (٥) غير معلوم ، لأن حمل البعير  
يختلف باختلافه (٦) أي يحتمل الزيادة والنقصان . ونذهب الشافعية الى  
أنه لا يصح ضمان المجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعقد فلم يجز  
مع الجهالة كالثمن في البيع . وقيل يصح بشرط أن يمكن الاحاطة به ،  
كأن يقول : ضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لأن معرفته متيسره  
بخلاف ما لو قال : ضمنت شيئا معاك عليه ، فلا يصح مطلقا . (٧)  
ولا يصح ضمان مالم يجب ، فاذا قال شخص لآخر : ما تداين فلان  
فأنا ضامن له لم يصح ضمانه ، لأنه وثيقة بحق فلا تسبق وجوب الحق

(١) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٢) الخرشي ، شرح على مختصر خليل ، الجزء السادس ، نفس المصدر

السابق ، ص ٢٥ .

(٣) الزيلعي ، تبيين الحقائق . . ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٤) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩٢ .

(٥) سورة يوسف ، الآية ٧٢ .

(٦) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩٢ .

(٧) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

كالشهادة ، وهو قول الشافعية . ( ١ ) وعن الامام الشافعي في القديم أنه  
يضح ضمان ما سيجب كأن يضمن شخص المائة درهم التي ستجب على  
آخر يبيع أو قرض ، لأن الحاجة قد تدعو اليه . ( ٢ )  
ونذهب الحنابلة الى صحة ضمان ما لم يجب ، واحتمال عدم الزيادة  
في المضمون لا يوضع صحة الضمان بدليل الجعل في الاجارة . ( ٣ )  
ونذهب الحنفية الى أنه اذا قال شخص لآخر : ما حصل لك على  
فلان فعلى ، فأقر فلان على نفسه بألف درهم مثلا ، لزم الكفيل ما  
أقر به المطلوب استحسانا ، والقياس أن لا يلزمه شيء . أما وجه  
الاستحسان " أنه تكفل بما تقرر له عليه في المستقبل وقد تقرر عليه  
باقراره ، وهذا لأنه متكفل بما سيجب له عليه فيشترط الوجوب عليه  
فيما يأتي بأي طريق كان . " ( ٤ )  
ونذهب المالكية الى أنه اذا قال لرجل : دائن فلانا فما دابنته به  
فأنا ضامن ، صح ولزمه ذلك اذا ثبت مبلغه ، وقال بعضهم انما يلزمه  
ذلك ما كان يشبه أن يداين بمثله المحمول عنه . ( ٥ )  
ولا يجوز تعليق الضمان على شرط كما لو قال : اذا جاء أول الشهر  
أو ان هبت الريح فقد ضمنت لك دينك على فلان ، لأنه ايجاب مال

---

( ١ ) النووى ، روضة الطالبين ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ .

( ٢ ) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،

ص ٣٢٥ .

( ٣ ) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٩٤ .

( ٤ ) الزيلعي ، تبیین الحقائق . . . ، المجلد الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

( ٥ ) الحطاب ، مواهب الجليل . . . ، المجلد الخامس ، مرجع سابق ،

ص ١٠٠ .

لأدعي فلا يجوز تعليقه على شرط كالبيع .  
وأجاز الحنفية تعليق الضمان بشروط ملائمة لا بمطلق الشرط ،  
وقالوا : " والملاءمة يكون الشرط سببا لوجوبه كقوله : ان استحق المبيع  
فعلى الثمن ، أو بكونه ممكنا من الاستيفاء كقوله : ان قدم فلان  
فعلى ما عليه من الدين ، أو ان غاب زيد فعلى ما عليه من الدين " (١) .  
ويصح ضمان الدين الحال الى أجل ، فيكون الدين معجلا على  
المضمون مؤجلا على الضامن ، لأنه معروف ورفق فيكون على حسب ما  
يدخل فيه . وأجازه المالكية (٢) بشرطين أولهما " اذا أيسر المدين  
بالدين الحال ولو في أول الأجل ، لأن العبرة بالحالة الراهنة  
للسلامة من سلف جر نغما ، فكأنه بالتأخير ابتداء سلفا بضامنا ،  
وبيسره لم يحصل بالضمان نفع فيكون التأخير محض سلفاً " وثانيهما  
أن يكون المدين معسرا ويستمر عسره الى انقضاء الأجل ، فيجوز ضمانه .  
ويجوز ضمان الدين المؤجل حالا ، وهو قول المالكية (٣) والحنابلة (٤)  
والحنفية (٥) وأحد قولين للشافعية (٦) وقولهم الثاني لا يصح ، " لأن  
الضمان فرع لما على المضمون عنه فلا يجوز أن يكون الفرع معجلا والأصل  
مؤجلا " .

(١) الزيلعي ، تبیین الحقائق .. ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٢) الدردير ، الشرح الكبير بهامس حاشية الدسوقي .. ، الجزء

الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، نفس المصدر

السابق ، ص ٢٩٨ . واشترط المالكية أن يكون الدين ما يعجل .

(٤) ابن قدامة ، المفني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٦٠٠ .

(٥) الكاساني ، بدائع الصنائع .. ، الجزء السادس ، مرجع سابق ،

ص ٣ .

(٦) المطيعي ، المجموع شرح المذهب - التكملة الثانية ج ٣ ، مرجع سابق  
ص ٤٦٤ .

وقد يرد تساؤل : ان الشافعية والحنابلة والحنفية عندهم لا يتأجل الدين الحال ، فكيف يقولون هنا بتأجيل الدين على الضامن ؟ وقالوا ردا على هذا التساؤل ان "الحق يتأجل في ابتداء ثبوته اذا كان بعقد وهذا ابتداء ثبوته في حق الضامن فانه لم يكن ثابتا عليه حالا ، ويجوز أن يخالف ما في ذمة الضامن ما في ذمة الضمون عنه بدليل ما لو مات المضمون عنه والدين مؤجل . . فاذا ثبت هذا وكان الدين مؤجلا الى شهرين فضعفه الى شهر لم يكن له مطالبة الضامن الى شهرين . . " (١) .

ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ، ولا يسقط عن المضمون عنه بمجرد التحمل بالدين بلفظ الضمان ، وانما يبرأ بالقضاء عنه . ويستدل على ذلك بما روينا من حديث أبي قتادة من أنه تحمل دين ميت بعد أن رفض الرسول صلى الله عليه وسلم الصلاة عليه قبل أن يتحمل دينه أحد ، وقد روى الشوكاني أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن قال : " قد أوفى الله حق الغريم وبرئ منهما الميت " وصلى على الميت ، قال بعد ذلك بيوم " ما فعل الديناران ؟ " قال : انما مات أس . قال : فعاد اليه من الفد - أي أبو قتادة - فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم " الآن بردت عليه جلده " .

ويجوز للمضمون له مطالبة الضامن والمضمون عنه لأن الدين ثابت في ذمتها ، وعن الامام مالك أنه لا يطالب الضامن الا اذا عجز عن تحصيله من الأصل - المضمون عنه - لنفيته أو اعساره . (٢)

(١) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٦٠١ .

(٢) الرافعي ، فتح العزيز . . الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

وإذا طالب المضمون له الضامن بأداء المال ، يجوز للضامن مطالبة المضمون عنه بتحصيله إذا كان ضمانه بالان ، كما أنه يفرمه . وليس له مطالبته بالتخليص (١) قبل أن يطالب به لأنه لم يفرم شيئاً ولا توجهت إليه مطالبة . وقيل له مطالبته . (٢)

ويبرأ الضامن إذا قبض المضمون له الحق من المضمون عنه لأنه وثيقة فأنحلت بقبض الحق كالرهن . وإن قبضه من الضامن برئ المضمون عنه إذا كان الضامن بغير إذنه لأنه استوفى الحق من الوثيقة فبرئ من عليه الدين كما لو قضى الدين من ثمن الرهن . (٣)

”وإذا برئ المضمون عنه برئ الضامن لسقوط الحق كما لو أدى الأصيل الدين . . . وإذا أبرئ الضامن لم يبرأ المضمون عنه ، لأن إبراءه إسقاط للوثيقة وذلك لا يقتضي سقوط أصل الدين كفك الرهن“ (٤) .

وفي رجوع الضامن عن الضامن ذكر الرافعي أنه ”إذا ضمن وأدى الضامن دين الغير بغير إذنه لم يكن له الرجوع لأنه مقبوع بما فعل“ خلافاً للإمام مالك والامام أحمد ، وإن ضمن بغير إذنه وأدى بإذنه ليس له الرجوع في الأصح لأن اللزوم بالضامن ولم يأذن فيه ، أما إن ضمنه بإذنه السني المديون وأداه ، بإذنه ، فرجع عليه ، لأنه صرف مال إلى منفعة الغير بأمره . ونقل الرافعي عن أبي حنيفة أنه قال : يرجع إذا قال أضمن عنسي وأدّ عني . . .“ (٥)

- 
- (١) معنى التخليص أن يؤدي دين المضمون له ليبرأ ببراءته الضامن .  
(٢) الرافعي ، فتح العزيز . . ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .  
(٣) المطيعي ، المجموع شرح المذهب - التكملة الثانية ، الجزء الثالث عشر ، مرجع سابق ، ص ٤٦٧ .  
(٤) الرافعي ، فتح العزيز . . ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .  
(٥) الرافعي ، فتح العزيز . . ، الجزء العاشر ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨ .



هل يجوز أخذ الأجر مقابل الضمان ؟

ذهب الفقهاء الى أنه لا يجوز أخذ الأجر على الضمان ، فالضمان لا يكون الا تبرعا . الا أن بعض الفقهاء أجاز أخذ الأجر مقابل الجاه ، والضمان شقيق الجاه . فقد جاء في حاشية الدسوقي " . . قال أبو علي السنائوي : محل منع الأخذ على الجاه اذا كان الانسان يمنع غيره بجاهه من غير مشى ولا حركة ، وان قول المصنف ( وذى الجاه ) مقيد بذلك أى من حيث جاهه فقط ، كما اذا أحترم زيد مثلا بذى جاهه ، ومنع من أجل احترامه ، فهذا لا يحل له الأخذ من زيد ، ولذا قال ابن عرفة : يجوز دفع الضيعة لذى الجاه للضرورة إن كان يحيى بسلاحه ، فان كان يحيى بجاهه فلا ، لأنها من الجاه " ( ١ ) .

ونقل أيضا عن بعض المالكية أن ذاه الجاه ان كان يحتاج الى نفقة وتعب وسفر فأخذ أجر مثله ، فذلك جائز . ( ٢ )

وقال ابن حجر الهيتمي " ان من حبس ظلما فقال لمن يقدر على خلاصة - وان تعين عليه على المعتد - ان خلصتني فلك كذا ، بشرط ان يكون في ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفا ، فهو جائز " ( ٣ )

---

( ١ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٢٠٢ .

( ٢ ) الدسوقي ، حاشية على الشرح الكبير ، الجزء الثالث ، نفس

المصدر السابق والصفحة .

( ٣ ) ابن حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الجزء

السادس ، ٣٦٥ . وأنظر في ذلك أيضا حاشية الدسوقي الجزء الثالث

ص ٢٠٢ .

وجاء في حاشية الشرواني (١) تعليقا على قول ابن حجر "ان في ذلك تفصيل وهو أن المحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز ، كأن تكلم معه على أن ينظره الدائن الى بيع غلاته مثلا ، جاز له ذلك واستحق ما جعل له ، والا فلا .." ثم قال "وأفتى الصنف بأنها جمالة مباحة ، وأخذ عوضها حلال ..".

ونقل النووي في الروضة قول القفال في الفتاوى فيمن أراد استجاره للخروج الى بلد السلطان والتظلم للمستأجر ، وعرض حاله في المظالم ، فقال : يستأجره من كذا ليخرج الى موضع كذا ويذكر حاله في المظالم ويسعى في أمره عند من يحتاج اليه ، فتصح الأجرة ، لأن المدة معلومة وان كان في العمل جهالة" (٢) .

وروى عن الامام الشافعي أنه قال : " وليس من الرشوة بذل مال لمن يتكلم مع السلطان مثلا في جائز ، فان هذا جمالة جائزة" (٣) .  
وذهب الشيعة الامامية فيما نقل عنهم أنه يجوز أخذ الأجرة على الضمان على أساس الجمالة أيضا . (٤)

(١) الشرواني ، عبد الحميد ، حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الجزء

السادس ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، بدون ، ص ٣٦٥ .

(٢) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

(٣) ابن حجر الهيتمي ، احمد بن محمد بن علي ، الزواجر عن اقتراف

الكبائر ، الجزء الثاني ، المطبعة الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة

الأولى ، بدون ، ص ١٥٩ .

(٤) د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية .. ، مرجع سابق ،

ص ٣٠١ .

وخلاصة ما تقدم من أقوال الفقهاء أن ثمن الجاه انما حرم لأنه من باب الأخذ على الواجب ، وأنه يجوز اذا ترتب على استخدامه جهد ولو كان هذا الجهد مجرد حركة أو مشي . والجاه شقيق الضمان .

### حكم الكفالة المصرفية :

وعلى ما ذكرناه من أحكام عقد الضمان في الفقه الاسلامي ، فان قيام المصرف بكفالة عميله في تنفيذ التزامه تجاه الغير ، وتعمده بالوفاء بهذا الالتزام اذا لم يف به عميله ، جائز شرعا ، غير أنه يجب أن يكون الالتزام الذي ضمنه المصرف مشروعاً ، ولا يجوز ضمان الدين وفوائده لأن الفائدة غير مشروعة .

ولا يجوز للمصرف كفالة عميله على أن يتقاضى مقابلاً لهذه الكفالة ، وان كنا قد أوردنا أن بعض الفقهاء أجازوا أخذ الأجر على الجاه وأن الضمان شقيق الجاه ، إلا أن المراجع لدينا قول من منع من الفقهاء أخذ الأجر على الضمان إذ الأصل أن الضمان لا يكون الا تبرعاً . هذا بالاضافة الى أن الكفالة المصرفية قد يترتب عليها التزام المصرف بالدين ، إذ أن أداء المصرف الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعاً على المقرض وذلك محرم شرعاً .

## المبحث الثاني

### خطابات الضمان

#### المطلب الأول

#### خطابات الضمان في العرف المصرفي

#### الفرع الأول

#### تعريف خطاب الضمان وخصائصه

#### تعريف خطاب الضمان :

يعرف خطاب الضمان بأنه "تعهد نهائي يصدر من المصرف بناءً على طلب عميله ( ويسمى الأمر ) بدفع مبلغ نقدي معين أو قابض للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة ودون توقف على شرط آخر." (١)

ومن التعريف يمكن حصر أركان خطاب الضمان في الضامن وهو المصرف الذي أصدر الخطاب ، والمضمون وهو الذي صدر الخطاب بالنيابة عنه أي لحسابه ، والمستفيد من خطاب الضمان فردا كان أو هيئة ، ومبلغ خطاب الضمان ، والفرض الذي من أجله كتب الخطاب ، وأخيرا تاريخ انتهاء صلاحية الخطاب .

وخطابات الضمان تعتبر من وسائل الائتمان المصرفي ، ولها أهمية كبيرة في الحياة العملية في الوقت الحالي . وتتمدد حالات استخدامها ،

(١) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

فهني تستخدم بصورة متكررة لتسهيل مزاولة النشاط الاقتصادي بأقل قدر ممكن من التكاليف ، فنجد أن المؤسسات العامة والهيئات والشركات الكبرى تتطلب ممن يرغب في الدخول فيما تطرحه من مناقصات ومزايدات تقديم مبلغ معين أو نسبة معينة من قيمة العمليات كضمان لجدية العطاءات التي يتقدمون بها .

كذلك يمكن تقديم خطابات الضمان الى مصلحة الجمارك مقابل ارسال البضاعة للخارج لتجهيزها واعادتها ، أو مقابل ارسال تجهيزات آليّة لاصلاحها بالخارج .

وأيضاً يمكن تقديم خطابات الضمان عن الشيكات المفقودة لضمان عدم تقديمها للصرف مرة أخرى . وتقدم كذلك لتحل محل وثائق الشحن لسحب البضائع من الجمارك في حالة تأخر وصول هذه الوثائق .

ومن مهام خطابات الضمان أنه يمكن تقديمها في حالات الشراء بالتقسيط أو الشراء الآجل بالنسبة للسلع مرتفعة الثمن وذلك ضماناً للسداد . وأيضاً يمكن تقديمها الى مصلحة الضرائب في حالة سفر الأجنبي الى الخارج بصفة نهائية وذلك كمقابل للوفاء بأية ضرائب يمكن أن تستحق عليهم لحين التسوية النهائية .

ولما كان ايداع الضمان العالي يؤدي الى حرمان المودع من جزء كبير من رأس ماله مدة طويلة ، الى جانب ما قد يلاقه من صعوبات لاسترداده لذلك يفضل رجال الاعمال الالتجاء الى المصارف للحصول منها على خطابات ضمان يقدمونها الى الجهات المعنية بدلا من الضمان النقدي .

كذلك تقدم خطابات الضمان في حالة الاشتراك في المناقصات الدولية ، ان انها توفر على مقدم الضمان القيام باجراءات تحويل

العملة واستردادها ، وتحميه مما قد يتعرض له من خسائر نتيجة لاحتلال هبوط أسعار العملة عند استرداد مبلغ الضمان . ( ١ )  
وتحصل المضارب على عمولات نظير اصدارها لهذه الخطابات ، وهي تتحمل مسئولية تنفيذ تعهداتها بمقتضاها ، فقد تجد نفسها مضطرة للوفاء بقيمة أى من هذه الضمانات ، وتظهر خطورة ذلك في حالة اعسار العميل الذى صدر الضمان بناء على طلبه ولحسابه .  
وتستحق عمولة المصرف كل ثلاثة شهور ومضاعفاتها ، ويجوز احتساب العمولة على الأرصدة الحالية من خطابات الضمان المتناقضة التى تكفل دفع أقساط دورية معينة . ( ٢ )

وهكذا فان خطابات الضمان تقوم بوظيفة هامة في الحياة الاقتصادية ، فهي مصدر دخل للمضارب من ناحية ، وتمنع تجميد رأس المال من ناحية أخرى ، ان يفني اصدارها عن ايداع أموال نقدية لدى المصالح والهيئات والشركات وحبسها فترات طويلة دون استثمار .

#### خصائص خطاب الضمان :

خطاب الضمان تصرف قانوني بارادة منفردة يعتمد شخصيا للمستفيد ، ولا يجوز تداوله أو التنازل عنه للغير ، وعلى ذلك لا يجوز للمستفيد تظهيره الى غيره خاصة وأنه لا يتضمن شرط الاذن ، ولا يعتبر لذلك ورقة تجارية أى أداة وفاء وانما هو أداة ضمان ويترتب على ذلك عدم

( ١ ) د . حسن محمد كمال ود . حسن غلاب ، البنوك التجارية .. ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

( ٢ ) د . عبدالعزيز عامر ، البنوك والائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

هذا وبجانب العمولة ، قد يتقاضى المصرف فوائد عن المبالغ التسي =

جواز خصمه لدى المصارف الا أنه يمكن توكيل المصرف في تحصيله. (١)  
وليست لخطاب الضمان قيمة ذاتية ، لأنه يمثل علاقة شخصية  
مباشرة ، ولذلك لا يجوز للمصرف دفع قيمته الا لشخص المستفيد أو  
وكيله ، وعلى المصرف - في حالة فقد الخطاب - اعطاء المستفيد بدل  
فاقد أو أن يدفع له ما دامت شروط الدفع متوفرة. وعلى المصرف أن  
يتمتع عن ذلك اذا كان المطالب ليس هو المستفيد. (٢)

ومن خصائص خطاب الضمان ، أن للمستفيد وحده حق طلب  
تنفيذ الخطاب ، لأن المطالبة بالتنفيذ حق شخصي تقديري له ،  
ويتمتع على دائه الحجز على قيمته تحت يد المصرف ، كما يتمتع عليه  
استعماله بدلا عنه أو اجباره على استعماله .

واذا كان الأصل أن يحدد ضمان المصرف مبلغ معين ، الا أنه  
يمكن اصدار الخطاب بغير تحديد مبلغ ، بل يتعهد المصرف أن يضمن  
عميله في كل ما قد يسببه تصرفه من ضرر للغير أى المستفيد. (٣)

-----  
= قد يدفعها المصرف تنفيذ لالتزام عميله عند عجز الأخير عن الوفاء  
بما التزم به ، وهذا اذا كان خطاب الضمان مغطى جزئيا أو  
مكشوفاً ، ان يكون ما يدفعه المصرف لعميله قرضا يستحق عليه  
المصرف فائدة.

(٢) د. محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٣) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٤٨٨ .

(٣) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٤٨٩ .

ومن خصائص خطاب الضمان أنه يصدر لمدة محددة باعتبارها مدة سريان الضمان ، وفي حالة عدم وصول المطالبة بالدفع قبل انتهاء تلك المدة ، فان ضمان المصرف يسقط تلقائيا . ( ١ ) وجرت العادة على أن التزام المصرف يمتد الى خمسة عشر عاما متى كان الخطاب غير محدد المدة . ( ٢ )

اما اذا لم تحدد المدة أعتبر الضمان - كقاعدة - غير محدد المدة ، وهنا يجوز للمصرف - وهو الملتزم - انتهاءه في أى وقت بشرط اخطار العميل قبل ذلك بوقت مناسب . أما اذا كانت العطية مذكورة فـان مدة الخطابات تكون هي مدة تنفيذ العطية ، كما ينتهي مفعول الخطاب برده الى المصرف . ( ٣ )

ويمكن للمستفيد طلب تمديد الضمان ، وعليه أن يتوجه بهـذا الطلب الى عميله الذى أمر المصرف باصدار الخطاب الأول لا الى المصرف ، حيث لا يستطيع المصرف تمديد المدة دون موافقة عميله والا كان ذلك على مسئوليته ، أى أنه لا يستطيع الرجوع عليه اذا وفى هو للمستفيد . ومتى استجاب المصرف لطلب المستفيد فيجب عليه اخطار العميل بذلك فورا . ( ٤ )

---

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ،

ص ١١٩ .

( ٢ ) د محمد حسني عباس ، عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية

مرجع سابق ، ص ٤٩٠ .

( ٤ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية

نفس المصدر السابق ، ص ٤٩٣ .



غطاء خطاب الضمان :

يقصد بغطاء خطاب الضمان " الضمانات التي يقتضيها المصرف من العميل عند الاتفاق بينهما على عقد فتح الاعتماد بالضمان لكي يغطي بهما موقفه فيما لو اضطر المصرف الى تنفيذه تمهده ودفع قيمة الخطاب الى المستفيد. " ( ١ )

ومن تلك الضمانات أن بعض المصارف لا تصدر خطاب ضمان قبيل أن يودع العميل لديها مقابلا للوفاء بكامل مبلغ الضمان - أي غطاء خطاب الضمان - ويتم تجنيبه في حساب خاص لا يختلط بباقي الأموال الخاصة للعميل . أو أن يكون للعميل حساب جار لدى المصرف فيجنب المصرف منه مبلغا مساويا لقيمة خطاب الضمان ، وعندما يتحرر المصرف من التزامه الناشئ عن خطاب الضمان يفرج عن ذلك المبلغ .

ومن الضمانات أنه قد يتفق على تقرير رهن للمصرف على جزء من الأوراق المالية للعميل اذا كانت له أوراق مودعة بالمصرف . وقد يشترط المصرف على العميل أن يتنازل له عن حقوقه الناشئة عن عقد المقاولاة أو التوريد في مواجهة الجهة المتعاقدة معها ، مع توكيل المصرف وكالة لا يجوز له الرجوع فيها في قبض المكافآت ومستحقاته الأخرى لدى تلك الجهة . ( ٢ )

وقد تكفي بعض المصارف في بعض الحالات بقبول ايداع نسبة

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٥١٢ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٥١٢-٥١٣ .

معينة من المبلغ المضمون ، أو بمجرد التحفظ أو " التأشير " على حساب العميل بقدر التزامه عند اصدار خطاب الضمان .

وقد تختلف الاجراءات في المصرف بالنسبة لمختلف العملاء ، فيصدر المصرف الضمان لبعض العملاء بغطاء كامل ، وبغطاء جزئي لبعضهم الآخر ، وبلا غطاء لفريق ثالث . وهنا تجب الاشارة الى أنه في الحالة الأولى والتي يكون فيها غطاء خطاب الضمان كاملا لسدى المصرف وتحت يده فان عملية اصدار الخطاب من المصرف تعتبر خدمة مصرفية يتقاضى عنها المصرف عمولة ، أما الحالتين الأخريين أى اذا لم يكن الخطاب مغطى - جزئيا أو كليا - فان العملية تعتبر من قبيل القرض ويتقاضى المصرف عنها فائدة تتناسب مع قيمة اخطاب الضمان . ( ١ ) ويرجع ذلك الاختلاف الى مدى قوة المركز المالي للعملاء وثقة المصرف في قيام عميله بتنفيذ ما تعاقد على القيام بتنفيذه مع المستفيد .

#### تحديد الطبيعة القانونية لخطاب الضمان :

اختلفت الآراء حول الطبيعة القانونية لخطاب الضمان ، فقيل بأنه كفالة ، وقيل انابة قاصرة ، وقيل انما هو اشتراط لمصلحة الغير ، ويرى بعض الكتاب أن هذا الاختلاف يدور حول الرغبة في تفسير ما نشأ من عمليات تجارية في محيط المصارف ومحاولة الكشف عن طبيعتها على أساس قواعد القانون المدني . ( ٢ )

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ،

ص ١٢٢ .

( ٢ ) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٥٧-١٥٨ .

والواقع أنه اذا نظرنا الى العلاقات التي يرتبها خطاب الضمان ، نجد أن علاقة المصرف مصدر الخطاب بعميله يحكمها عقد الاعتماد بالكفالة أو الضمان ، وعلاقة العميل بالمستفيد الذي صدر لصالحه خطاب الضمان يحكمها عقد التوريد أو المقاولة ، وأخيرا يحكم علاقة المصرف بالمستفيد خطاب الضمان وحده ، وهكذا فان كل علاقة فيه مستقلة تماما عن العلاقات الأخرى . وعلى هذا فضاء المصرف لصالح المستفيد لا يعتبر عقدا بين المصرف والمستفيد ولا بين المستفيد والعميل وليس تنفيذا لعقد بين المصرف والمستفيد من الخطاب. ( ١ )  
ومن هنا يمكن القول بأن المصرف يلتزم نحو المستفيد بأرادته المنفردة . ( ٢ )

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٥٠٤ .  
( ٢ ) د . محمد حسني عباس ؛ عطيات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

## الفرع الثاني

### أنواع خطابات الضمان

#### ١ - خطابات الضمان الابتدائية :

وهي تعهدات موجهة الى المستفيد سواء كان هيئات حكومية أو شركات أو غيرها لضمان دفع مبلغ من النقود يتراوح بين ٢٪ و ٣٪ من قيمة العطاء الذى يتنافس طالب خطاب الضمان للحصول عليه . ويرفق هذا الخطاب - أى خطاب الضمان الابتدائي - مع العرض المقدم الى الجهة المعلنة عن العطاء . ويستحق الدفع عند عجز مقدم الخطاب عن اتخاذ الترتيبات اللازمة للتعاقد على العملية والبدء في تنفيذها عند رسو العملية عليه في خلال مدة معينة ، وهي في الغالب لا تزيد عن عشرة أيام من ابلاغه نتيجة المناقصة .

وتتحدد قيمة خطاب الضمان الابتدائي اما كمبلغ ثابت لكل العطاءات المقدمة ، أو في صورة نسبة مئوية من قيمة العطاء المقدم . ولا تزيد مدة هذا الخطاب عن ثلاثة شهور ولو لم ينص على ذلك صراحة في الخطاب. (١)

#### ٢ - خطابات الضمان النهائية :

وهي تعهدات موجهة أيضا الى جهات حكومية أو شركات لضمان دفع مبلغ من النقود يمثل نسبة مئوية من قيمة العملية محل التعاقد ،

(١) د . عبدالعزيز عامر ، البنوك والائتمان ، مرجع سابق ص ١٢٢ .

ويحل هذا التأمين النهائي محل التأمين الابتدائي السابق تقديمه عند تلقي العطاء، لذلك فان تلك الجهات التي رسا عليها العطاء تقدم خطابات ضمان نهائية بالقيمة المطلوبة مقابل استرداد خطابات الضمان الابتدائية السابق تقديمها .

وتهدف الجهة المعلنة عن العطاء من طلب خطابات اضمنان نهائية الى ضمان تنفيذ العطاءات موضع العطاء بعد أن يرسو عطاؤها على احدى الجهات المقدمة للعطاءات .

ويصبح الدفع واجبا عند فشل العميل عن الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في العقد النهائي للعملية ، وبذلك تضمن الجهة صاحبة المشروع عدم التورط في خسائر عند الاتفاق مع أحد المقاولين أو الموردين ورسو العطاء عليه اذا فشل في الوفاء بالتزاماته . ( ١ )

### ٣ - خطابات الضمان المصرفية أو الكفالات :

وهي "تعهدات تصدرها المصارف المختلفة ككفالة عملائها في دفع مبالغ معينة تحت ظروف خاصة لأشخاص آخرين هم المستفيدون في هذه الخطابات . وهي تصدر اما لضمان سداد الكمبيالات التجارية أو التعهدات تنفيذا للعقود التي يعقدها التجار مع بعضهم البعض . ( ٢ )

### ٤ - خطابات الضمان الملاحية :

وهي الخطابات التي تقدم الى توكيلات شركات النقل البحرية ، في حالة وصول البضاعة من الخارج قبل وصول مستندات شحن تلك

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ١١٦ .

( ٢ ) د . عبدالعزيز عامر ، البنوك والاقتان ، مرجع سابق ص ١٢٣ .

البضاعة . وتتيح هذه الخطابات لأصحاب البضاعة المستوردة فرصة استلام هذه البضاعة دون تقديم مستندات الشحن على أن يتم استرداد تلك الخطابات بمجرد وصول المستندات وتسليمها إلى الوكيل . (١)

#### ٥ - خطابات ضمان عن دفعات مقدمة :

وهي الخطابات التي تقدم في " حالة الدفعات المقدمة التي يحصل عليها الموردون أو المقاولون من قيمة أوامر التوريد التي تصدر إليهم ، أو عقود المقاولات التي تبرم معهم بحيث لا تصرف هذه الدفعات إلا مقابل خطابات ضمان عنها" (٢) أو بعبارة أخرى هي الخطابات التي تقدمها الجهة التي رسا عليها العطاء مقابل حصولها على دفعات مقدمة من قيمة العطاء للاستعانة بها في تنفيذ وتمويل العطاء موضع العطاء .

#### ٦ - خطابات الضمان المهنية :

وهي التي يتم تقديمها إلى جهات معينة مقابل التصريح بغزائلة مهنة تتعلق بتلك الجهات . ومن هذه الأنواع الخطابات التي يقدمها أصحاب المخازن والمستودعات الجمركية كضمان للفرامات عن المخالفات

(١) د . السيد عبد المقصود محمد ، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت

المالية ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .

(٢) د . حسن محمد كمال ، د . حسن غلاب ، البنوك التجارية ، مرجع

سابق ص ١٦٢ .

التي يمكن أن تصدر عنهم ، وكذلك الخطابات التي يقدمها السماسرة  
في سوق الأوراق المالية . ( ١ )

#### ٧ - خطابات الضمان الجمركية :

وهي خطابات تقدم الى مصلحة الجمارك مقابل السماح للمستورد باستلام  
البضاعة لحين اتمام عمليات تقدير الرسوم الجمركية المستحقة عنها .  
وسدادها . وكذلك توجد خطابات ضمان يقدمها الأفراد الى مصلحة  
الجمارك عند خروج الأشياء الثمينة لضمان اعادتها مرة أخرى للبيلان .  
كما تقوم مثل هذه الخطابات عن الادخال المؤقت والتصدير المؤقت  
ضمانا لذلك . ( ٢ )

#### ٨ - خطابات ضمان عن قيمة العمليات المنتهية :

جرت العادة في تنفيذ العطاءات على قيام الجهة المستفيدة من العطاء  
باحتمار نسبة مئوية من قيمة العمليات المنتهية والمسلطة اليها لحين  
الانتهاء من تنفيذ العطاء بأكمله والتحقق من سلامة التنفيذ ومطابقته  
للشروط والمواصفات الواردة بالعقد ، لذلك يمكن أن يتقدم من رسا

( ١ ) سوق الأوراق المالية : هي السوق التي تقوم بوظيفة استثمار رؤوس الأموال  
عن طريق ما يحدث فيها من بيع وشراء للأسهم والسندات بالقيمة  
الحقيقية التي يقررها عرض وطلب تلك الأوراق .

( ٢ ) د . السيد عبد المقصود محمد ، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية

عليه العطاء بخطاب ضمان بهذه القيمة . (١)

---

(١) د . السيد عبدالمقصود محمد ، تصميم النظام المحاسبي في  
المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .



## المطلب الثاني

خطاب الضمان وحكمه في الشريعة الاسلامية

---

### الفرع الأول

التصور الفقهي

---

أولاً : تخريجه على أساس عقد الضمان :

إذا تأملنا تعريف خطاب الضمان وقواعده ، نجد أن الهدف منه ليس دفع نقود للمستفيد تنفيذاً للأمر عميل المصرف، وإنما الهدف منه هو مجرد ضمان العميل لاثبات جديته في تقديم العطاء كما هو الحال في خطابات الضمان الابتدائية ، أو ضمان العميل في تنفيذ ما التزم به عند رسو العطاء عليه كما في خطابات الضمان النهائية ، وعلى هذا يمكن القول بأن المصرف يبساره وجاهه يجعل الناس وخاصة رجال الأعمال والمؤسسات والشركات تقبل ضمانه ومن هنا تظهر فكرة الضمان أو الكفالة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الحنفية قد عرفوا الكفالة بأنها " ضم نمة الى نمة في المطالبة " وكذلك هي " التزام المطالبة بما على الأصيل شرعاً لا تمليك " على ما ذكرنا في تعريف الضمان ، ويتبين لنا من هذين التعريفين أن هناك خلاف في اعتبار هذا الضم من حيث كونه يقتصر على المطالبة فقط ، أم أن الضم يشمل الدين

أيضا . وفي هذا قال صاحب الهداية " .. قيل هي ضم الذمة الى الذمة في المطالبة ، وقيل في الدين والأول أصح .. " (١) وقد قال ابن الهمام تعقيبا على ما ذكره صاحب الهداية " .. فلا يثبت الدين في ذمة الكفيل خلافا للشافعي ومالك وأحمد في رواية .. " ثم قال بعد أن استعرض آراء الفقهاء مقررًا " .. ولكن المختار ما ذكرنا أنه في مجرد المطالبة لا الدين ، لأن اعتباره في الذمتين - وإن أمكن شرعا - لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن إلا بموجب ولا موجب ، لأن التوثق يحصل بالمطالبة .. " (٢) . وعلى هذا يمكن اعتبار الكفالة بأنها ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لأجل حصول التوثق بذلك .

وإذا قارنا ما ذهبنا اليه بما عليه الحال في الغرض المقصود من خطاب الضمان ، فإنه يبدو جليا أن ما أوضحه ابن الهمام هو الأقرب لحقيقة خطاب الضمان ومقصود . (٣)

وإذا كانت الكفالة بالديون أحد نوعي الكفالة بالمال ، فإننا نجد أن الحالات التي يستعمل فيها خطاب الضمان هي من نوع ضمان الدين ، ما عدا خطابات الضمان الملاحية والتي تقدم لشركات النقل البحرية أو وكلاهما في حالة وصول البضاعة من الخارج قبل وصول وثائق شحن تلك البضاعة ، فهي نوع من الالتزام بتسليم عيني وهي وثائق الشحن ، أو من نوع ضمان الدرك حيث يتضمن مسئولية ما قد ينتج عن تسليم شخص آخر غير المشتري للبضاعة .

(١) الميرغيناني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٢) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٣) د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية .. ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

الا أنه يعترض على تخريج خطاب الضمان على أساس عقد الضمان بأن  
المصرف يأخذ أجرا - عمولة على اصداره لخطاب الضمان ، والضمان لا يجوز  
أخذ الأجر عليه ، فهو لا يكون إلا تبرعا ، على ما ترجح لدينا من أقوال  
الفقهاء .

تخريجه على أساس عقد الوكالة :

إذا كان خطاب الضمان بغطاء ، والعلاقة بين طالب الضمان وبين  
المصرف هي الوكالة ، مع بقاء عقد الوكالة لصالح المستفيد ، أي المكفول له  
كذلك في خطاب الضمان يوكل العميل - طالب خطاب الضمان - المصرف  
باقرار حق قد ثبت أو يثبت مستقبلا للمستفيد على العميل - والوكالة جائزة  
بالكتاب والسنة ، والأجماع ، ويجوز التوكيل في كل ما يقبل النيابة شرعا<sup>(١)</sup> ،  
كما يجوز التوكيل في الاقرار بالأموال للغير ، فقد ذهب الحنابلة الى أنه  
"يجوز أيضا التوكيل في القرار لأنه اثبات حق في الذمة بالقول"<sup>(٢)</sup> .  
وعند المالكية يجوز أيضا التوكيل بالاقتران فوض الموكل للتوكيل  
الاقترار عنه بأن يوكله وكالة مفوضة ، أو يجعل له الاقرار عند عقد الوكالة  
وكان الاقرار من نوع الخصومة ، فله الاقرار ويلزمه  
ما أقر به عنه . (٣)

(١) انظر الوكالة في الفقه الاسلامي ص : ٢٤٠ وما بعدها .

(٢) ابن قدامة ، المفتى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٣) الدردير ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، الجزء الثالث ،

مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

وللشافعية وجهان أصحهما لا يصح التوكيل في الاقرار ، والثاني  
يصح التوكيل فيه مع بيان جنس المقر به وقدره . (١) وصورة التوكيل أن  
يقول " وكلتك لتقرعني بكذا " . (٢)

وأیضا يعتبر خطاب الضمان توكيلا من العميل للمصرف بالأداء عنه  
للمستفيد اذا قصر العميل في تنفيذ التزامه تجاه المستفيد ، والمصرف  
عندما أقام نفسه مقام العميل ، استوثق لنفسه بطلب رهن أو ايسد اع  
قيمة ما يقوم به من التزام وهو ما يعرف بخطاب الضمان .

والعميل وان لم يقل وكلتك لفظا أو ما يدل على التوكيل ، فانه  
حاصل ضمنا من واقع عطية خطاب الضمان . وقد قال الامام ابن تيمية  
في بيانه لأقوال الفقهاء في صفة العقود ، وبعد أن ذكر القول الأول  
وهو أن العقود لا تصح الا بالألفاظ الدالة عليها - أي الصيغة ،  
قال : " القول الثاني : أنها تصح بالأفعال فيما كثر عقده بالأفعال ،  
كالمبيعات بالمعاطاة .. وبعض أنواع الاجارة كمن دفع ثوبه الى غسل ،  
أو خياط يعمل بالأجرة .. فان هذه العقود لو لم تنعقد بالأفعال  
الدالة عليها لفسدت أمور الناس ، ولأن الناس من لدن النبي  
صلى الله عليه وسلم والى يومنا هذا ما زالوا يتعاقدون في مثل هذه

---

(١) المحلى ، شرح على منهاج الطالبين ، الجزء الثاني ، مرجع

سابق ، ص ٣٣٩ .

(٢) النووى ، روضة الطالبين ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

الأشياء بلا لفظ بل بالفعل الدال على المقصود . وهذا هو الغالب على أصول أبي حنيفة ، وهو قول في مذهب أحمد ، ووجه فسي مذهب الشافعي . . ( ١ )

وقال أيضا : " القول الثالث : انها تتعقد بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ، فكل ما عده الناس بيعا واجارة فهو بيع واجارة ، وان اختلف اصطلاح الناس في الألفاظ والأفعال ، انعقد العقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم من الصيغ والأفعال ، وليس لذلك حد مستمر لا في شرح ولا في لغة ، بل يتنوع بتنوع اصطلاح الناس كما تتنوع لغاتهم . . وهذا هو الغالب على أصول مالك ، وظاهر مذهب أحمد " ( ٢ ) .

وعلى ما تقدم فخطاب الضمان يتضمن توكيلا من العميل للمصرف بالأداء عنه للمستفيد عند اخلال العميل بالتزامه ، ويتضمن أيضا توكيلا من العميل للمصرف باقرار حق قد ثبت أو يثبت مستقبلا للمستفيد على العميل . وما يتقاضاه المصرف من عمولة على اصدار خطاب الضمان هي بمثابة الأجر على الوكالة ، ان تجوز الوكالة بأجر وبغير أجر .

---

( ١ ) ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، المجلد التاسع

والعشرون ، مرجع سابق ، ص ٠٦ .

( ٢ ) ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، المجلد التاسع

والعشرون ، نفس المصدر السابق ، ص ٠٧ .

## الفرع الثانى

### حكم خطاب الضمان

تقدم فيما سبق أن خطاب الضمان يمكن تخريجه على أساس عقدى الضمان والوكالة ، والعقدان من العقود الجائزة فى الفقه الاسلامى ، وعلى هذا فعملية اصدار خطاب الضمان جائزة شرعا ، الا أنه يبقى الحكم على الأجر الذى يأخذه المصرف فى مقابل الضمان والوكالة .

يرى البعض أن تخريج خطاب الضمان على أنه وكالة لا يبدو متباينا مع نظرة الفقه الاسلامى للموضوع فى نطاق الكفالة بالأمر التى يرجع فيها الكفيل بما يدفع على من أمره بذلك تماما كما يرجع الوكيل ، لأن الكفالة بالأمر ما هى الا وكالة بالأداء ، توبنا على هذا التخرج يرى هؤلاء جواز أخذ المصرف الأجر على قيامه بما وكل به حيث أن الوكالة يمكن أن تكون بأجر خلافا لما اذا بقيت كفالة بمعنى الضمان (١) .

كذلك جاء فى فتوى لشيخ الأزهر أنه يجوز للمصرف أخذ الموضولقاء قيامه بما وكل اليه من اتخاذ اجراءات خطاب الضمان المصرفى بالاضافة الى المصروفات لأن الكفالة هنا كفالة بالأمر ، والكفالة بالأمر ما هى الا الوكالة بالأداء ، ويجوز أخذ الأجر على الوكالة (٢) .

\* الا أننا نعترض على ما سبق بأنه ينطبق على الحالة التى يكون فيها خطاب الضمان مغطى فقط ، وخطاب الضمان قد يكون ايضا مغطى جزئيا او مكشونا ، وفى الحالتين الأخيرتين ، فان أداء المصرف الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذى جر نفعاً - وهو أجر الكفالة - وذلك ممنوع

(١) د . سامى حمود ، تطوير الأعمال المصرفية . . . ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١

(٢) بنك دى الاسلامى ، نشرة الاقتصاد الاسلامى ، العدد الخامس ، ربيع الثانى

١٤٠٢ هـ ، ص ٣٩ وما بعدها .

شرعا على ما ذهبنا اليه ، كذلك فان واقع عملية خطاب الضمان يؤكد أنها ارادة كل من العميل - طالب خطاب الضمان - والمصرف لم تتصرف السي الوكالة وإنما الى الضمان ، هذا بالإضافة الى اننا لا نجد مبررا أو تفسيراً للأجر الذي يحتسبه المصرف لنفسه في الحالة التي يكون فيها خطاب الضمان غير مغطى ولم يدفع المصرف قيمة الضمان سوى أنه أجر على ضمان المصرف لمعيه .

وعلى هذا نرى أنه لا يجوز للمصرف أخذ ضمان عميله ، وإنما يجوز له احتساب مصاريف نظير الخدمات الادارية والكتابية التي يتطلبها اصدار . . خطاب الضمان - وقد قرر مجلس المجمع الفقهي بجدة \* أن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عنه لقاء عملية الضمان ( والتي يراعى فيها عادة مبلغ الضمان ومدته ) سواء أكان بغطاء أم بدونه \* كما قرأن \* المصاريف الادارية لاصدار خطاب الضمان بنوعيه - الابتدائي والنهائي جائزه شرعا مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل . وفي حالة تقديم غطاء كلى أو . . جزئى ، يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لاصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء (٤)

---

(٤) مجلس مجمع الفقه الاسلامي ، منظمة المؤتمر الاسلامي - جدة ، قرار رقم ٥

، دورة المؤتمر الثاني بجدة ، ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ - ٢٢ - ٢٨

ديسمبر ١٩٨٥ م .

### المبحث الثالث

#### الاعتماد بالقبول ( قبول الأوراق التجارية )

#### المطلب الأول

#### الاعتماد بالقبول في العرف المصرفي

يعتبر القبول المصرفي - أي قبول الأوراق التجارية - صورة من صور الاعتماد بالضمان التي تقوم بها المصارف في معرض التوسط بين عملائها وأطراف آخرين . ويمكن تعريف الاعتماد بالقبول بأنه " الاعتماد الذي يقدم فيه المصرف توقيعه وضمانته ليستفيد منها المعتد في الحصول على المال الذي يحتاج إليه " . ( ١ )

فعملية القبول إذن هي قيام المصرف بدور المسحوب عليه ، فيقبل بهنؤه الصفة الورقة التجارية ( كميالة أو شيكا أو سندا اننيا ) ( ٢ ) التي يسحبها عليه عميله أو الطرف الآخر الذي يتعامل معه العميل ، وهنا يلتزم المصرف القابل بدفع قيمة الورقة التجارية التي تحمل توقيعه عند حلول أجل استحقاقها . ( ٣ )

( ١ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

( ٢ ) أنظر تعريف الأوراق التجارية الكميالة والشيك والسند الانني والسند

لجمالتهض . وما بعد ها ويمكن بصفة عامة تعريف الأوراق التجارية المقبولة

بأنها " الأوراق التي يتقدم بها الساحب - أي العميل - الى المصرف

ليوقع عليها بالقبول " وهذا التوقيع يقدم للمستفيد أقصى درجات

الضمان والطمانية بوجود مقابل الوفاء .

( ٣ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .



وتعمل هذه الخدمة المصرفية على اكساب الورقة المقبولة قوة ضمان تيسر تداولها وخصمها لدى المصارف الأخرى ، وتدعم مركزها كوسيلة للتسويات النقدية وسداد الحقوق ، كما تهيئ للعميل فرصة الحصول على ما يحتاجه من مال . ( ١ )

وقد عرفت عملية القبول المصرفي منذ العصور الوسطى في مدينتي فينيسيا وجنوا بإيطاليا ، حيث كان صفار التجار يلجأون الى كبار التجار ذوي السمعة المعروفة والمركز المالي المرموق يطلبون كفالتهم في التزاماتهم المالية مقابل عمولة يتفق عليها ، فكان هؤلاء التجار يقومون بدور الضامن الاحتياطي للورقة التجارية ، ثم تطورت العملية فأصبحوا يقومون بدور المسحوب عليه القابل . ( ٢ )

وفي نهاية القرن الثامن عشر ، اكتسبت عملية القبول المصرفي شهرتها وانتشارها في مدينة لندن والتي كانت في ذلك الوقت عاصمة للإمبراطورية البريطانية . فقد كان التجار الانجليز على صلة وثيقة ومعرفة تامة بالأسواق العالمية ، وكان الجنيه الاسترليني من أقوى العملات وأوسعها انتشارا في التعامل في ذلك الوقت ، وكان كبار التجار الذين يتمتعون بسمعة عالمية ويقومون بعمليات القبول ، ثم تحولوا الى صياغة ، ولذلك كانوا يعرفون باسم " التجار الصياغة " ، الا أنهم تركوا تجارتهم وتحولوا الى مهنة القبول حيث أغرتهم أرباح هذه العملية التي لا تتطلب منهم الا مجرد التوقيع . ( ٣ )

( ١ ) د محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

( ٢ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .

( ٣ ) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، نفس المصدر السابق

ويتطور النشاط الاقتصادي في العالم ، تخصصت مؤسسات في منح القبول تسمى " بيوت القبول " ، وأشهرها تلك التي توجد في مدينة لندن . وتختلف هذه المؤسسات عن المصارف في أنها لا تقبل ودائع وبالتالي لا تقدم شيكات للمودعين للسحب من الودائع . وتفضل بيوت القبول أن تكون مستقلة عن المصارف لها طبيعة خاصة فسي في معاملاتها ، وتعمل في تعاون كبير مع المصارف . وقد أدى نشاط المصارف التجارية وأدائها لعملية القبول الى التقليل من أهمية بيوت القبول في الوقت الحالي . ( ١ )

ويختلف قبول الكمبيالات والسندات الاذنية عن قبول الشيك ، فقبول المصرف للشيك تسهила لتداوله ، يعتبر تأكيدا لوجود مقابل الشيك تحت يده وتمهده بالاحتفاظ بهذا المقابل تحت تصرف المستفيد ، وقبوله خوالة هذا المستفيد عليه . أما قبول المصرف للكمبيالات والسندات الاذنية فلا يعني تأكيد وجود مقابل الوفاء تحت يده ، وإنما هو تمهيد منه وضمان بأداء الدين في موعد استحقاقه ( ٢ ) . وقد يستخدم الاعتماد بالقبول في تسكين العميل من الحصول على قرض وليس فقط من الحصول على أجل من دوائه ، فيتفق العميل مع المصرف على أن يسحب هو عليه كمباله يوقعها المصرف بالقبول ثم

---

( ١ ) البيه ، عبدالمنعم ، النقود والمصارف ودراسة تطبيقية لهما في ليبيا ، منشورات الجامعة الليبية ، مطابع دار الكتب ببيروت ، الطبعة

الثانية . ١٩٧٠ م ، ص ١٠٨ - ١١٥ .

( ٢ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ،

ص ١٢٣ - ١٢٤ .

يخصم العميل هذه الكمبيالة لدى مصرف آخر يرحب بخصمها لأنها تحمل توقيع - أى قبول - المصرف المسحوب عليه . وبذلك يحصل العميل على النقود التي أرادها من مصرف آخر غير الذي يعرفه بطريق غير مباشر ، على أن يقوم هو - أى العميل - لمصرفه المال اللازم لوفاء الكمبيالة قبل حلول موعد استحقاقها . ( ١ )

ويستخدم الاعتماد بالقبول كثيراً في التجارة الخارجية وخاصة في الاعتمادات المستندية . ويلجأ العميل الى الاعتماد بالقبول لأنه قد لا يكلفه ما يكلفه الاقتراض من المصرف نقداً . ( ٢ )

والغالب أن يستخدم الاعتماد بالقبول في التجارة الخارجية بتكئين العميل المشتري من الحصول على الأجل الذي يحتاجه ، وصورة ذلك أن يحرر المشتري للبائع سندا اذنيا بثن البضاعة ، الا أن البائع يرفض منحه الأجل لعدم ثقته من دفع ذلك السند عند حلول أجله ، فيلجأ المشتري الى المصرف ويتفق معه على أن يسحب هو - أى المشتري - كمبيالة ببلغ يعادل الثمن لصالح البائع ويوقعها المصرف بالقبول ، وفي هذه الحالة يقبل البائع تسليم المشتري البضاعة مقابل هذه الكمبيالة وذلك لأن توقيع المصرف بالقبول يجعله مدينا أصليا بقيمتها ما يطمئنه الى استيفاء قيمتها عند حلول أجلها . ويقدم العميل مبلغ وفاء الكمبيالة للمصرف قبل حلول تاريخ استحقاقها ، فاذا تخلف ، كان المصرف ملزماً

( ١ ) د . على جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٥١٩ .

( ٢ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

بالوفاء للمستفيد من الكمبيالة باعتباره المدين الأصلي فيها والملتزم بوفائها ، وله أن يرجع على عميله صاحب الكمبيالة فيما بعد . ( ١ )  
ويلاحظ في تلك الصورة أن قبول المصرف للكمبيالة وإن كان من الناحية القانونية له حكم القبول العادي ، إلا أنه يختلف عنه من الناحية الاقتصادية من حيث أن المصرف هنا ليس مدينا في الأصل ( ٢ )  
وقد يستخدم ائتمان القبول بواسطة الشركات التجارية كوسيلة لتمويل انتاج وبيع السلع المصدرة . وهذا الائتمان الذي يمنحه المصرف عادة ما يكون ببلغ محدد ويمنح بواسطة حوالات لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ التحرير أو من تاريخ الاطلاع تسحبها الشركات على المصرف .  
ويقوم المصرف بقبول هذه الحوالات وتسليمها للشركات التي تقوم بخصمها في سوق النقود . وبهذه الوسيلة تستطيع الشركات الحصول على التمويل اللازم لعملياتها عن طريق استخدام سمعة المصرف واسمه كقابل للأوراق .  
كذلك تعتبر هذه الوسيلة في بعض الأحيان أرخص من الحصول على قرض عادي من المصرف . ويمكن القول بأن قبول المصرف هو بمثابة اقراض لاسمه بدلا من اقراض النقود . ( ٣ )

وتمرتب عملية قبول الأوراق التجارية التزامات في ذمة كل من المصرف وعميله المستفيد . أما المصرف ، فيلتزم ويتمهد بأن يقبل الورقة المسحوبة

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .

( ٢ ) د . جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس المصدر السابق والصفحة .

( ٣ ) د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك . . ، الكتاب الأول ،

عليه من العميل أو من يعنيه العميل متى توافرت الشروط المتفق عليها من حيث حدود المدة والمبلغ . ويكون المصرف قد نفذ تعهده اذا قبل الورقة الا أنه يلتزم - صرفيا - أمام الحاملين بقبوله . ( ١ )

ويلتزم العميل بالوفاء بقيمة الورقة التجارية المقبولة للمصرف قبل حلول الأجل ، سواء بالدفع نقدا أو من حسابه الجارى . وقد يضطر المصرف للسداد لعدم وفاء العميل بالتزامه في ميعاد الاستحقاق ، ومن ثم يعتبر المبلغ الذى قام المصرف بسداده قرضا على عميله طالب القبول يستحق عليه المصرف فائدة . ( ٢ )

كذلك يلتزم العميل بدفع العمولة التي يتفق عليها ، وهذه العمولة هي في مقابل استخدام سمعة المصرف واسمه . وغالبا ما تكون العمولة نسبة معينة من مبلغ الورقة التجارية المقبولة ، ويراعى في تحديدها ما قد يتعرض له المصرف من أخطار . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣ .
- ( ٢ ) د . فريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .
- ( ٣ ) د . علي البارودى ، العقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

## المطلب الثاني

قبول الأوراق التجارية وحكمه في الشريعة

الاسلامية

التصور الفقهي :

إذا تأملنا عملية قبول الأوراق التجارية ، نجد أن محور هذه العملية هو عقد الضمان أو الكفالة . فقبول المصرف للأوراق التجارية هو نوع من التعهد ، إذ يتعهد بالدين ، وهذا التعهد يسمح للدائن - أي المستفيد من الورقة التجارية - أن يرجع على ذلك المصرف المتعهد بالدين إذا أخل المدين - طالب القبول - بالتزامه قبل الدائن بأن تخلف عن وفاء الدين .

ولأنه من الواضح أن المصرف بتعهده هذا لا يقصد نقل الدين من ذمة عميله المدين الى ذمته ، فإن هذا التعهد ليس هو عقد الضمان بمعنى التزام ما في ذمة الغير من المال ، أو ضم ذمة الى ذمة في التزام الحق ، وهو ما يعني أن يجعل الضامن نفسه مسؤولاً عن نفس المبلغ الذي يكون المدين مسؤولاً عنه أما بدلاً عن المدين الأصلي أو منضماً اليه ، وإنما يعني الضمان هنا ضمان أداء الدين مع بقائه في ذمة المدين الأصلي وتحمله لمسئوليته (١) .

وإذا كان المعنى السابق يؤدي الى تحمل المدين والضامن معاً للمسئولية ، إلا أن متعلق المسئولية مختلف ، ذلك أن المدين والضامن هنا

(١) محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوي في الاسلام ، مرجع سابق ، ص

ليسا مسئولين ومشتغلي الذمة بذات المبلغ ، وانما المدين هو المسئول  
والمشغول الذمة بذات المبلغ ، أما الضامن فهو مسئول فحسب عن  
أداء ذلك المبلغ ، وعلى هذا فليس للدائن المستفيد الرجوع ابتداءً  
على الضامن ومطالبته بالمبلغ ، لأن الضامن كما قلنا ليس مسئولاً  
مسئولية مباشرة عن ذلك المبلغ ، وانما هو مسئول ومتعهد بأداء المدين  
للدين . وينتج عن هذا التعهد ضمان قيمة ما تعهد به الضامن اذا  
امتنع المدين عن الأداء . ولأن الأداء بنفسه ذو قيمة مالية ، والمفروض  
أذنه تلف عن الدائن بامتناع المدين أدائه لأى سبب ، فيكون الدين  
مضموناً على من تعهد به فتشتغل ذمة الضامن بقيمة الأداء التى هي  
قيمة الدين . ولدائن المطالبة بأداء الدين من الضامن في هذه الحالة  
ان أن أداء المدين للدين لم يتحقق . ( ١ )

وقد يقال ان الضامن بهذا المعنى الذى ذهبنا اليه لا يمكن  
أن يكون عقداً ان يصعب تصور مضمون معاملي له متقوم بالتزامين ،  
لأن تقسيم العقد يحصل بالربط بين التزامين بحيث يكون أحدهما  
معقوداً بالآخر .

ويمكن الرد على ذلك الاعتراض المتقدم بأنه يمكن اعتبار هذا  
النحو من التعهد والضمان ايقاعاً لتقوم مضمونه المعاملي بالتزام من  
طرف واحد وهو المصرف ، أما المضمون له - أى المستفيد من الورقة  
التجارية - فهو غير ملتزم بشئ ان لم يكن طرفاً في عقد القبول  
الذى تم مع المصرف ، ذلك لأن الضامن بهذا المعنى لا يشتمل على  
التصرف في شئون المضمون له ، فكون الدين الذى يملكه شخص متعهداً

( ١ ) محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوى في الاسلام ، مرجع سابق ، ص

به لا يعتبر تصرفا في مملوكه. ولا يؤدي الى التصرف فيه. (١)  
وخلاصة ما تقدم أن قيام المصرف بقبول الورقة التجارية يؤدي الى  
اشتغال ذمة المصرف بقيمة الورقة على أساس امتناع عميله المدين عن  
أداء الدين الملتمزم به لا على أساس المعنى الفقهي للضمان أي نقل  
الدين من ذمة الى ذمة .

### حكم قبول الأوراق التجارية :

ان قبول المصرف للأوراق التجارية على أساس الضمان بالمعنى الذى  
ذهبنا اليه جائز شرعا ، ولكن هل يجوز للمصرف تقاضى الأجر نظير ذلك ؟  
وإذا كنا قد ذهبنا الى عدم جواز تقاضى الأجر مقابل الضمان على  
ما ترجح لدينا ، فهل يمكننا اجازة الأجر هنا على أساس الجعالة  
باعتبار أن قبول المصرف يُكسب ذمة عميله محرر الورقة التجارية اعتبارا  
ويعزز الثقة بالورقة التجارية مما يعتبر عملا مفيدا لمحرر الورقة ؟  
والجعالة فى اصطلاح الفقهاء هى التزام عوض على عمل معين معلوم  
أو مجهول ، فهى عقد على عمل (٢) وفى اللغة الجعالة مثلة ،  
والجعال ككتاب ، والجعل مثل قفل ، والجميلة مثل سفينة : ما جعله  
له على عمله . (٣)

- (١) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ١٢٦ .  
(٢) الرملى ، نهاية المحتاج الى شرح النهاج ، الجزء الخامس ،  
مرجع سابق ص ٤٦٦ .  
(٣) الزبيدى ، تاج العروس . . و المجلد السابع ، مرجع سابق  
ص ٢٥٧ .



وقد أجاز جمهور الفقهاء أخذ الجعل على الرقية من القرآن لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه ومعهم نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في سفرة فنزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحي ، فسمعوا له بكل شيء فلم ينفعه ، فقبل أحد أصحاب رسول الله أن يرقى على أن يجعل أهل الحي لهم جملاً ، ثم جعل يقرأ عليه بفاتحة الكتاب ، فقام السيد يمشي وما به علة ، وأوفوهم جعلهم . ثم أتتوا النبي صلى الله عليه وسلم وذكروا له ما حدث ليأمرهم بما يرى . فسأل صلى الله عليه وسلم الذي رقى : وما يدريك أنها رقية ؟ ثم قال : " أصبتم ، أقسموا واضربوا لي معكم سهماً " (١) قال ابن حجر : " في الحديث جواز الرقية بكتاب الله ويلتحق به ما كان بالذكر والدعاء .. " (٢) وإذا كان يصح أخذ الجعل على الرقية من كتاب الله ، وصاحب الرقية لا يبذل جهداً كبيراً ، فلماذا لا يجوز أخذ الأجر على قبول المصرف للورقة التجارية .

وعلى ما ذهبنا إليه من عدم جواز أخذ الأجر على الضمان لان الأصل ان الضمان لا يكون الا تبرعاً ، فلا يجوز للمصرف أن يأخذ أجراً مقابل قبوله للورقة التجارية ، وكذلك لا يمكن القول بجواز أخذ الأجر على أساس الجعالة في حالة القبول المصرفي لأنه لا يوجد عقد على عمل وأنا العميل يطلب فقط توقيع المصرف على الورقة التجارية وهذا لا يبرر تقاضي الأجر .

ومن جانب آخر ، فان المصرف قد يضطر لدفع قيمة الورقة التجارية المقبولة للمستفيد ، وفي هذه الحالة فالأجر يعتبر فائدة القرض وهو هنا قيمة الورقة التجارية التي دفعها المصرف عن عميله . ، والقرض

بالفائدة محرم شرعا ، ولهذا لا يجوز للمصرف تقاضي الأجر عن قبوله للورقة التجارية ، غير أنه إذا كان المصرف يتكبد نفقات حقيقية في قيامه بعملية القبول كأن يخصص قسما بإدارته وموظفيه لقبول الأوراق التجارية فيجوز له احتساب مصاريف على هذه العملية على ألا تزيد على ما يتكبده فعلا .

# الباب الخامس

تَحْصِيلُ الْحُقُوقِ وَالتَّوَكُّلُ فِي الْوَفَاءِ

# الفصل الأول

تخصيل الأوراق التجارية

## المبحث الأول

### تحصيل الأوراق التجارية في العرف المصرفي

#### المطلب الأول

#### تعريف الأوراق التجارية وأنواعها

#### تعريف الأوراق التجارية :

تعرف الأوراق التجارية بأنها " صكوك مكتوبة وفقا لأوضاع قانونية محددة ، وتتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود في وقت معين أو قابل للتميين ، وتتنقل الحقوق الثابتة فيها بطريق التظهير أو المناولة ، ويقبلها العرف التجاري كأداة لتسوية الديون بسبب سهولة تحويلها الى نقود". (١)

ويتبين لنا من التعريف أن الأوراق التجارية هي أدوات وفاء لتقابليتها للتحويل الى نقود ، ومن ثم فهي تفني عن نقل النقود ، ولأنها كثيرا ما تمثل قروضا بين المحرر والمستفيد أو بين مستفيد ومستفيد لاحق وكثيرا ما تضاف لأجل ، فهي أدوات ائتمان. (٢)

(١) بدر ، أمين محمد ، الالتزام المصرفي في قوانين الدول العربية - محاضرات في معهد الدراسات العربية العالية بجامعة السودان العربية - القاهرة ، طبعة ١٩٥٦م ، ص ١٢ .

(٢) د . أمين محمد بدر ، الالتزام المصرفي . . . نفس المصدر السابق ،

وقيل في تعريفها أيضا أنها " التزامات تجارية خطية تخول حاملها أو صاحبها قبض مبلغ من النقود في موعد محدد . وهي قابلة للتداول بطريق التظهير أو المناولة ومستقلة عن العلاقات الخاصة بأصحابها " ( ١ )  
والأوراق التجارية هي الشيك والكبيالة والسند الاذني ، والسند  
لحامله .

واشترط الفقهاء لاعتبار الورقة التجارية " أن يكون العرف قد استقر على قبولها في التعامل كأداة وفاء تقوم مقام النقود ، لأن هذا الشرط هو الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها الأوراق التجارية في الوقت الحاضر . ( ٢ )  
١ - الشيك " الصك " :

تستخدم الشيكات التسوية الحقوق فيما بين الأفراد ، ويسحبها عملاء المصارف على المصارف المفتوح لهم فيها حسابات جارية لصالح المستفيدين من هذه الشيكات .  
ويعرف الشيك بأنه " أمر مكتوب وفقا لأوضاع حددها العرف يطلب به الأمر ويسمي الساحب من المسحوب عليه - وهو غالبا مصرف - بأن يدفع بمقتضاه وبمجرد الاطلاع عليه مبلغا معيناً من النقود لاذن شخص معين أو لحامله " ( ٣ ) .

---

( ١ ) بابلي ، محمود محمد ، الأوراق التجارية ، دراسة مقارنة لنظام الأوراق التجارية في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، طبعة ١٣٩٧ هـ ، ص

( ٢ ) يونس ، علي حسن ، الأوراق التجارية ، دار الفكر العربي القاهرة ، دار الحمائي للطباعة - القاهرة ، بدون ، ص ٤ .

( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك ، مرجع

ويسمى الشيك المحرر باسم شخص معين بالشيك الاسمي ، وهو لا يعتبر ورقة تجارية لأنه غير قابل للتداول بالطرق التجارية ، لذلك لا يمكن تداوله عن طريق التظهير . ويجب أن يتقدم به الشخص المعين اسمه في الشيك للمصرف المسحوب عليه لقبض قيمته بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفوض في ذلك . ( ١ )

ويسمى الشيك الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده الشيك المعتمد ، فيقوم المسحوب عليه بوضع توقيعهم على صور الشيك . ويعتبر اعتماد الشيك قرينة على وجود رصيد لدى المسحوب عليه يغطي قيمة الشيك . كما يصبح المسحوب عليه ملتزماً في مواجهة الحامل بالوفاء بهذه القيمة بصرف النظر عن وجود الرصيد أو عدمه . ( ٢ )

ومن خصائص الشيك - كما يتبين مما سبق - أنه أداة وفاء مستحق دائماً لدى الاطلاع . كما أنه يتضمن أمراً بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه المدين للساحب بدين نقدي مستحق الأداة وقت صدور الشيك . ( ٣ )

شروط لانشاء الشيك شروط موضوعية وأخرى شكلية ، والشروط الموضوعية هي الأركان العامة لأي التزام ، وهي الرضا والمحل والسبب والأهلية حيث أن الشيك ينشئ التزاماً في ذمة الساحب فلا بد أن تتوافر الأركان في هذا الالتزام .

---

( ١ ) د . حسين النورى ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

مرجع سابق ، ص ٢٤ .

( ٢ ) د . علي حسن يونس ، الأوراق التجارية ، مرجع سابق ، ص ١٦-١٧ .

( ٣ ) د . حسين النورى ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

مرجع سابق ، ص ١١٤ .

أما الشروط الشكلية فيمكن اجمالها في ضرورة أن يكون الشيك مكتوبا ، وأن يتوفر فيه شرط الكفاية الذاتية مثل صائر الأوراق التجارية ، ويقصد بالكفاية الذاتية " أن لا تكون الاحالة خاصة بالالتزامات والحقوق الثابتة بالورقة التجارية أو بمداها أو أوصافها (١) " (٢)

كذلك من الشروط الشكلية للشيك أنه يجب أن تتوفر فيه بيانات معينة مثل توقيع الساحب واسم المسحوب عليه والمستفيد ، والأمر بالدفع لدى الاطلاع بالاضافة الى تاريخ تحريره والمبلغ المطلوب دفعه مكتوبا مرة بالأرقام وأخرى بالحروف. (٣)

## ٢ - الكميالية :

وهي عبارة عن " شك مكتوب وفقا لأوضاع حددها القانون تتضمن أمرا من شخص معين ( الساحب ) الى شخص آخر ( المسحوب عليه ) بأن يدفع لاذن شخص ثالث ( المستفيد ) أو لحامله مبلغا من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو

(١) فانما أحال المحرر في تحديد الحقوق الثابتة بالشيك أو مداها أو وصفها - الى واقعة خارجة عنه فقد شرط الكفاية الذاتية وبالتالي فقد وصف الورقة التجارية . كذلك اذا تضمنت الورقة التجارية شرطا بعدم جواز وفائها الا متى وصل المسحوب عليه اخطار بذلك من الساحب ، فقدت صفتها كشيك لأن وفائها أصبح مرتبطا بواقعة خارجة عنها وهي حصول الاخطار .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك ، مرجع

سابق ، ص ٦ ، ٧ ، ١٠٢ .

(٣) د . حسين النورى ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

مرجع ، ص ١١٩ .



بمجرد الاطلاع. (١)

ومن ذلك التعريف نجد أن الكمبيالة تتضمن ثلاثة أطراف : الساحب وهو معطي الأمر بدفع المبلغ المذكور فيها ، والمسحوب عليه وهو من صدر اليه الأمر بالدفع ، والمستفيد وهو من صدر الأمر لمصلحته ويسمى حاملا لحين تظهير الكمبيالة فاذا ظهرها سمي مظهرها .

وتقسم الكمبيالة كورقة تجارية بثلاث وظائف وهي ذات وظائف الأوراق التجارية ، فهي وسيلة لنقل الأموال من مكان الى آخر ، حيث تعمل على عدم نقل الأموال بذاتها الى الدائن حيث يقيم . وهذه الوظيفة تظهر أهميتها بوضوح في مجال المدفوعات الخارجية .

والوظيفة الثانية للكمبيالة هي أنها وسيلة لسداد الديون ، حيث يستطيع المستفيد تظهيرها لأمر دائته الذي يمكنه بدوره تظهيرها وهكذا حتى حلول موعد استحقاقها ، فاذا ما قام المسحوب عليه بتفدية تعهده وسداد قيمة الكمبيالة لآخر مستفيد فيها أعتبرت عندئذ وسيلة الوفاء بالدين . واذ فرض أن الدائن احتاج الى نقود قبل حلول أجل الكمبيالة فانه يستطيع خصمها لدى أحد المصارف والحصول على قيمتها مقابل التنازل عن مبلغ معين . (٢) وعن طريق عملية الخصم هذه والتي تعتل فيها الكمبيالة ضمانا كافيا لذلك فانها تعتبر وسيلة للائتمان وهي الوظيفة الثالثة لها .

(١) د . حسين النورى ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٢) راجع خصم الأوراق التجارية ص : ٣٥٥ وما بعدها .

٣ - السند الاذني ( السند لأمر ) :

وهو عبارة عن " صك محرر وفقا لأوضاع حددها القانون ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين من النقود لاذن أو لأمر شخص آخر يسمى المستفيد في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع. " (١)

ولذلك فان السند الاذني يتضمن عند انشائه طرفين بينما تتضمن الكمبيالة ثلاثة أطراف. ويترتب على ذلك أن العلاقات التي تنطوي على الكمبيالة لا توجد كلها في السند الاذني ، فلا محل فيه لمقابل الوفاء الذي يمثل علاقة الساحب بالسحوب عليه لأننا أمام شخص واحد هو المحرر ( فهو الساحب وهو عليه ) ، كذلك لا محل لعملية القبول أي تقديم الورقة السحوب المسحوب عليه ليوقع عليها بأنه سيدفعها عند حلول الأجل المعين ، لأن المقصود بذلك هو ادخال السحوب عليه في دائرة الورقة التجارية وهو هنا في السند الملتزم الأصلي فيها لأنه محررها . (٢)

كذلك فان الالتزام على السند الاذني يعد عملا مدنيا في الأصل الا عند تحريره من قبل تاجر أو حرر تسوية لعملية تجارية ، بخلاف الكمبيالة التي يعتبر الالتزام فيها عملا تجاريا مطلقا .

(١) د . حسين النورى ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ،

مرجع سابق ص ٢٣ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك ،

مرجع سابق ص ١٤ .

ويقوم السند الاذني بنفس الوظائف التي تقوم بها الكمبيالة ، الا أنه أكثر ذيوغا في المعاملات التجارية والمدنية على حد سواء حيث يستخدم كأداة للائتمان ويقوم مقام النقود في الوفاء .

#### ٤ - السند لحامله :

السند لحامله هو عبارة عن "كك مكتوب وفقا لأوضاع حددها القانون ، ويتضمن تعهد محرره ( المدين ) بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعين أو مجرد الاطلاع لمن يحمل الكك ( الدائن )". ( ١ )

هذا ولا يختلف السند لحامله عن السند الاذني الا في خلو الأول من اسم المستفيد واحتوائه على عبارة "لحامله" بسندلا من عبارة الأمر أو الاذن . ( ٢ )

---

( ١ ) د . حسين النورى ، دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

( ٢ ) د . أمين محمد بدر ، الالتزام المصرفي . . ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

## المطلب الثاني

### عمليات تحصيل الأوراق التجارية

يترتب على قبول المصارف التجارية لودائع العملاء ، قيامها باتمام جميع التسويات والعمليات المترتبة على ذلك ، وعلى هذا الأساس تمارس المصارف تسوية الديون عن طريق المقاصة أو الترحيل في الحساب دون حاجة الى تداول مبالغ كبيرة من النقود وما يترتب على ذلك من نقل وتكاليف وتعرض لمخاطر السرقة والضياع .

وتقوم المصارف بأداء خدمات مصرفية أخرى للمودعين تتمثل في إجراء التحصيلات نيابة عنهم وقيداً في حساباتهم ، مستهدفة بذلك زيادة مواردها النقدية بما تحصل عليه من عمولات نظير ذلك . وتشمل عمليات التحصيل تحصيل الشيكات والكمبيالات والسندات الاذنية وتحصيل الحوالات الداخلية بالإضافة الى التحصيلات السنتدية .

والأوراق التجارية أدوات عادية للائتمان بين الأفراد عامة والتجار بصفة خاصة ، ولهذا فان كل من يكون مستفيداً أو حاملاً لعدد من الأوراق التجارية عليه القيام باستيفائها في مواعيد استحقاقها . وقد لا تتوفر لدى الحامل الوسائل الكافية لتحصيل ما لديه من أوراق تجارية بنفسه ، خاصة اذا كان المدين فيها يقيم في مكان بعيد عن اقامة الحامل ، ولأن المصرف تتوفر لديه تلك الوسائل والامكانيات للتحصيل ، يعهد الحامل أو المستفيد الى مصرفه بتحصيل أوراقه التجارية بعد أن يظهرها له

تظهيراً توكلياً (١) ، ويصبح المصرف وكيلاً في تحصيل قيمتها لحساب عميله المظهر. (٢)

وبعد ذلك يقوم المصرف بتحصيل الأوراق التجارية عند حلول مواعيد استحقاقها ، فبعد تظهيرها له يكون ملزماً بتحصيلها في ميعادها ، والا أصبح مسئولاً عن أى إهمال بحقوق عميله المستفيد . أما إذا امتنع السحوب عليه عن الوفاء فيجب على المصرف إثبات ذلك في بروتستوعدم الدفع. (٣)

### تحصيل الشيكات :

من أساليب الأيداع في الحساب الجارى أن يتقدم أحد العملاء إلى المصرف بشيك مسحوب لمصلحته على حساب محرر الشيك في المصرف ، فيقوم المصرف بخصم قيمته من حساب المسحوب عليه وترحيلها إلى حساب المستفيد من الشيك بعد التأكد من وجود رصيد كاف للمسحوب عليه والتثبت من صحة الشيك وسلامته . وفي الحالات التي لا يكون للمسحوب عليه رصيد كاف يغطي قيمة الشيك المسحوب ، فإن المصرف يرد الشيك إلى عميله المستفيد بمذكرة تفيد الرجوع على الساحب . أما إذا كان الشيك مسحوباً على مصرف آخر ، فإن المصرف الذى يقدم إليه لا يقيد قيمة الشيك للعميل المستفيد إلا بعد تحصيله من المصرف الآخر عن طريق القيد بالحسابات المصرفية الخاصة

(١) يعتبر التظهير توكلياً إذا تضمنت عبارته ما يفيد حصول التوكيل ، كما إذا نص فيه على أن التظهير للتوكيل أو أن القيمة للتحصيل وما إلى ذلك ، أنظر الأوراق التجارية . د . حسن يونس ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

(٢) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع سابق ص ٤٠١ .

(٣) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ .

بالمصرفين لدى المصرف المركزي أى عن طريق المقاصة .  
وانا كان الشيك مسحوبا على نفس المركز أو الذى يقوم بتحصيله  
لحساب المستفيد فاننا نواجه هنا بحوالة واحدة من محرر الشيك  
لدائنه أى المستفيد من الشيك على المصرف المدين للمحرر .  
اما اذا كان الشيك مسحوبا على فرع آخر من فروع المصرف فانه  
لا توجد الا حوالة واحدة أيضا لأن مركز المصرف وكل فروعه لها ذمة  
واحدة قانونا .

وفي الحالة التي يكون فيها الشيك مسحوبا على مصرف آخر فهناك  
حوالة من صاحب الشيك على المصرف المسحوب عليه ، والمصرف الآخر  
يحصل قيمة الشيك من المصرف بتسجيل قيمته في الرصيد المدين للمصرف  
الأول في سجلاته كي يستوفي بعد ذلك بالمقاصة . ( ٢ )  
ويحصل المصرف على عمولة مقابل تحصيله الشيكات لحساب عملائه  
وقد يمفي بعض العملاء منها . ( ٣ ) وقد يتقاضى عمولة اضافية زيادة  
على عمولة التحصيل تعوضه عن فرق ربح " الكمبيو " ( ٤ ) اذا كان الشيك  
محررا بعملة أجنبية ، وذلك اذا ما قبل المصرف شيكا مصرفيا سدادا  
لحق موكله - أى عميله . ( ٥ )

( ١ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية .. ، مرجع سابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .

( ٢ ) د . محمد عبد العزيز عجمية وآخر ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية

الدولية ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

( ٣ ) د . عبد العزيز عامر ، البنوك والائتمان ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

( ٤ ) سبق تعريف الكمبيو بأنها كلمة لاتينية تعني سيادة العملة الوطنية  
بالعملة الأجنبية وبالعكس .

( ٥ ) د . حسن محمد كمال وآخر ، البنوك التجارية .. ، مرجع سابق ،

### تحصيل الكمبيالة والسند الاذني :

من الخدمات المصرفية في هذا المجال والتي يؤديها المصرف لعملائه قيامه بتحصيل الكمبيالات والسندات الاذنية لحسابهم وتحت مسئوليتهم عن البيانات التي تشطبها . ويشترط في هذه الحالة أن تكون الورقة التجارية مستوفية للشروط القانونية ومظهرة للمصرف .

ويرفق العميل الأوراق التي يقدمها للمصرف للتحصيل بحافظة تشمل جميع بيانات هذه الأوراق كاسم المدين والقيمة وتاريخ الاستحقاق ، كما يوضح قيمتها تعليماته التي يجب على المصرف اتباعها عند عدم تحصيل القيمة أو ردها للعميل . (١)

وبعد تسلم المصرف تلك الحافظة يقوم قبل حلول موعد استحقاق الكمبيالة أو السند الاذني بإرسال اخطار الى المدين يوضح فيه بيانات الورقة التجارية وطالبا منه سداد قيمتها للمصرف في موعد الاستحقاق . وإذا كانت الورقة التجارية مسحوبة على مدين في مكان آخر فإن المصرف يرسلها الى فرعها أو مراسله في ذلك المكان لتحصيل قيمتها بذات الأسلوب (٢) . وبعد أن يقوم المصرف بتحصيل قيمة الورقة التجارية من المدين يقيدها في الرصيد الدائن للمستفيد من الورقة بعد خصم المصاريف .

ويتقاضى المصرف عمولة عن قيامه بعملية تحصيل الكمبيالة أو السند الاذني ، وهذه العمولة تختلف باختلاف أهمية الورقة ومكان وفائها . ويشترط المصرف أجلا معيناً - قصيراً - بعد ميعاد الاستحقاق ليضع

(١) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .  
(٢) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، نفس المصدر السابق والصفحة .

قيمة الكمبيالة تحت تصرف العميل. (١)

التحصيل المستندي :

من الخدمات المصرفية الهامة التي تقدمها المصارف لعلائقها تيسيرا للمعاملات التجارية بين الأفراد سواء كانت التجارة داخلية أم خارجية .

والمقصود بالتحصيلات المستندية قيام المصرف باستلام المستندات - التي تثبت ملكية البضاعة - من البائع ثم ارسالها الى فرعه أو مراسله في جهة وصول البضاعة لمطالبة المشتري بقيمتها ، ثم تسليمه المستندات بعد سداد تلك القيمة ليتسنى له استلام البضاعة من ناقلها بموجب تلك المستندات. (٢)

وبعبارة أخرى فان المصدر للبضاعة يستغني عن الاعتماد الذي يطلب المستورد فتحه لصالح المصدر عادة ثقة منه بالمستورد وتعويلا على وعده الشخصي بتسليم الثمن عند تسليم مستندات البضاعة . وبعد تسليم المصرف المستندات وارسالها الى مراسله في بلد المستورد ، وقيام المصرف المراسل بتسليم مستندات الشحن الى المستورد مقابل دفع ثمن البضاعة ، يخطر المصرف المراسل مصرف المصدر بما يفيد تحصيل القيمة وقيدها في الحساب الجاري له .

والمستندات المطلوبة هنا تتكون من وثيقة ( بوليصة ) الشحن اذا كانت التجارة قد تمت في الداخل حيث لا يستطيع المشتري - المستورد -

(١) د. علي البارودي ، المقود وعطيات البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص

(٢) د. محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية .. ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .



استلام البضاعة من الناقل الا بموجب هذه الوثيقة ، أما في حالة التجارة الخارجية فان هذه المستندات تشمل وثيقة الشحن والفواتير وشهادات الوزن وشهادة المنشأ للبضاعة وشهادة التأمين - اذا كان التأمين على حساب البائع - المصدر - وشهادة المراجعة التي تثبت سلامة البضاعة المباعه واتفاق مواصفاتها مع ما هو وارد في عقد البيع. (١)

والهدف من عمليات التحصيل المستندي هو اطمئنان البائع - المصدر - الى سداد قيمة البضاعة التي باعها قبل أن يتسلمها المشتري ، وبهذا يتجنب الكثير من المشاكل التي قد تنشأ عن عدم تحصيل الثمن أو تأخره .  
والمصرف يأخذ عمولة نظير قيامه بهذه الخدمة ، وله كذلك أن يقيد على المصدر ما قد يتحمله من نفقات كأجرة البريد .

كذلك فان المصرف الذي يقوم بالتحصيل يتحمل عادة فائدة من قبل المصرف في بلد المصدر خلال الفترة من شحن البضاعة حتي تسليمها للمستورد وهو يقوم بتحصيلها بدوره على المستورد . (٢)

### عمليات التحويل الداخلي :

اذا اتفق أن شخصا في بلد أصبح مدينا لشخص في بلد آخر ، فبإمكانه - بدلا من ارساله شيكا اليه بالبريد مثلا - أن يستعمل طريقة الحوالة المصرفية ، وهي عبارة عن أمر كتابي يصدره العميل المدين الى المصرف لدفع مبلغ من النقود الى شخص آخر في جهة أخرى ، فيتولى المصرف

(١) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية .. ، مرجع سابق ، ص ٩٤ -

(٢) محمد باقر الصدر ، البنك اللارهي في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٢ -

المأمور بالاتصال بفرعه أو مراسله في الجهة المحددة لتنفيذ أمر عميله ،  
ويتصل الفرع أو المصرف المحول اليه حينئذ بالمستفيد طالبا منه الحضور  
الى المصرف لتسلم قيمة الحوالة ، أو يقوم المصرف بنفسه بقيد المبلغ  
في الحساب الجارى للمستفيد - اذا كان هذا الحساب موجودا - وارسال  
اشعار بذلك الى المستفيد . ( ١ )

---

( ١ ) د . محمد عبدالعزيز عجمية وآخر ، النقود والبنوك والعلاقات  
الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .  
هذه العملية تدخل في التحويلات المصرفية وقد عالجتها في  
الباب الثالث ص : ٤٤٩ وما بعدها .

## المبحث الثاني

### تحصيل الأوراق التجارية وحكمه في الشريعة الاسلامية

---

يمكن تصوير عملية تحصيل الأوراق التجارية التي يقوم بها المصرف خدمة لعملائه على أساس عقد الوكالة . فالعميل يوكل المصرف في جمع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدينين بها وتسليمها لدائنتهم العميل .

والوكالة جائزة بالكتاب والسنة والاجماع . ويجوز التوكيل في قبض الديون واقباضها من غير رضا المدين ، وتنفيذ سواء كان الموكل حاضرا ، أم غائبا .

وتجوز الوكالة بأجر وبغير أجر . ويجوز التوكيل في الصرف والقبض في المجلس بحضور الموكل . ( ١ )

والتحصيل قد يكون محليا أي في نفس بلد المصرف ، وقد يكون خارجيا ، وفي الحالة الاخيرة قد يدخل الصرف في عملية التحصيل ، وذلك اذا كانت قيمة الورقة التجارية بعملة أجنبية وطلب العميل من المصرف قيدها في حسابه بالعملة المحلية ، فيقوم المصرف بتحويلها الى العملة المحلية باجراء القيود الدفترية في حساب العميل وإضافة ما يعادل قيمة الورقة التجارية بالعملة المحلية في الحساب الدائن للعميل . وعلى هذا يشترط في هذه الحالة ما يشترط في الصرف من التقابض في المجلس عند اختلاف الاجناس . وقد سبق القول بصحة ما يقوم به المصرف في التحويلات المصرفية وبيع وشراء العملات الأجنبية على أساس أن المصرف يقوم

---

( ١ ) انظر الوكالة في الفقه الاسلامي وأحكامها ص : ٢٤٠ وما بعدها

وأنظر ايضا التوكيل في الصرف ص : ٣٠٨ .

بالمطية بالأصالة عن نفسه وبالوكالة عن عميله . ( ١ )  
وما يتقاضاه المصرف من عمولة نظير قيامه بتحصيل الأوراق التجارية ،  
جائز شرعا باعتباره الأجر على الوكالة ، وعطية التحصيل من المنافع المعتبرة  
التي يجوز أخذ الأجر عليها .

---

( ١ ) انظر حكم التحويلات المصرفية العادية ص : ٢٨٣ ، وحكم بيع  
وشراء العملات الأجنبية ص : ٣١٢ .

# الفصل الثاني

الخدمات المتعلقة بالأوراق المالية

## المبحث الأول

### تعداد وطبيعة خدمات الأوراق المالية

تتكون الأوراق المالية من الأسهم والسندات . ويعرف السهم بأنه  
" الوثيقة المثبتة لملكية حصة من رأس مال الشركة المساهمة " . ويعرف  
السند بأنه " صك يمثل جزءاً من قرض طرح للاكتتاب بواسطة الحكومة  
أو هيئة رسمية أو شركة " . ( ١ )

والأوراق المالية ليست لها قيمة في ذاتها ، بل تمثل حقوقاً حية .  
كذلك لا تعتبر أوراقاً تجارية لأنها لا تقوم مقام النقود في الوفاء ، فالسهم  
لا يمثل التزاماً يدفع مبلغ معين من النقود ، إذ أن الشركة التي أصدرته  
لا تتعهد بدفع قيمته ، وإنما يمثل السهم حصة الشريك في الشركة  
ويعطيه الحق في إدارتها والحق في الأرباح وأقسام موجودات الشركة  
عند تصفيتها . ( ٢ )

وكذلك السند ، فإنه وإن كان يمثل التزام الجهة التي أصدرته  
بدفع مبلغ من النقود ، إلا أنه يستحق بعد مدة طويلة تبلغ عشر أو  
عشرين سنة مما يتعذر معه استخدامه كبديل للنقود ، كما يتعذر في  
أغلب الأحيان تحديد ميعاد استحقاقه حيث يتحدد هذا الميعاد  
غالباً عن طريق استهلاك السند بالقرعة ، هذا فضلاً عن تعرض قيمته  
للتقلبات قبل ميعاد الاستحقاق تبعاً لاختلاف مركز مصدره . ( ٣ )

- ( ١ ) د . محمود عساف ، إدارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .  
( ٢ ) د . حسين النورى ، السندات المصرفية والنشاط المصرفي ، مرجع سابق  
ص ١٢ .  
( ٣ ) د . حسين النورى ، السندات المصرفية والنشاط المصرفي ، نفس  
المصدر السابق والصفحة .

وتصدر الأوراق المالية بقيمة اسمية محددة عند الاصدار ، وتتغير قيمتها بالزيادة أو النقصان وفقا لما يؤثر في أسعارها من عوامل اقتصادية عامة والحالة المالية للشركة أو المؤسسة المصدرة للورقة وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في عرض الورقة المالية والطلب عليها .

وقد انتشر التعامل بالأوراق المالية بالبيع والشراء شأنها في ذلك شأن أية سلعة أخرى نتيجة كثرة المشروعات التي تتخذ أشكال الشركات المساهمة في العديد من الدول وازدياد حاجة الحكومات الى تدبير التمويل الذاتي لمشروعاتها عن طريق القروض .

ويمكن حصر أهم الخدمات التي تتعلق بالأوراق المالية والتي تؤديها المصارف لعملائها في الخدمات التالية :

#### ١ - حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء :

يفضل بعض العملاء الاحتفاظ بأوراقهم المالية لدى المصارف كأمانة ، وتقوم المصارف بحفظ هذه الأوراق وأداء ما يتعلق بها من خدمات مقابل أجر زهيد يدفعه العميل للمصرف يتمثل في مصاريف حفظ تلك الأوراق .<sup>(١)</sup>

#### ٢ - تحصيل و صرف قسائم ( كوبونات ) الأوراق المالية :

يقوم قسم الأوراق المالية بالمصرف بتحصيل قسائم الأوراق المالية سواء كانت هذه الأوراق مملوكة له أو كانت مودعة لديه بصفة أمانة من عملائه .

(١) هذه الخدمة بحثناها بتوسع في الودائع المستندية - الباب الثاني -

وعندما يتسلم المصرف اشعارا بقيمة القسائم يقوم بقيد القيمة لحساب العملاء مع اشعار العميل بتحصيل قيمتها بموجب اشعار اضافة .  
وكذلك يقوم المصرف بصرف القسائم نيابة عن الشركات للجمهور والفروع الأخرى بناء على تكليف منها .

وفي مقابل قيامه بهذه الخدمة يختسب المصرف لنفسه رسما محددًا أو عمولة بنسبة خاصة تحتسب على أساس عدد القسائم التي يقوم بتحصيلها أو صرفها ، أو بنسبة من قيمة هذه القسائم ، أو حسب ما يتفق عليه مع الشركة لصرف قسائم أسهمها . ( ١ )

### ٣ - بيع وشراء الأوراق المالية :

تقوم المصارف التجارية بشراء وبيع الأوراق المالية إما لحسابها أو لحساب العملاء وقد يقوم بها لحساب أفراد غير عملاء ، ويكون ذلك عن طريق سمسار أو سمسرة يقوم المصرف باختيارهم من بين سمسرة سوق الأوراق المالية للتغيير من يوم لآخر ومن لحظة لأخرى ، لذلك يجب مراعاة الدقة في تلميح رغبات المصرف أو عملائه إلى السمسرة من ناحية الكمية والنوع والسعر والمدة التي يكون فيها الأمر بالشراء أو البيع نافذا ( ٢ )  
ويقوم المصرف بشراء وبيع الأوراق المالية لحسابه ، ويحتفظ بها في محفظة الأوراق المالية لديه ، ويقوم ببيعها متى وجد سعر البيع ملائما لتحقيق ربح معقول . ويعتبر هذا النوع من النشاط عملا استثماريا حيث

( ١ ) د . محمود عساف ، إدارة المنشآت المالية .. ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .  
( ٢ ) د . حسن محمد كمال وآخر ، البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .



يستخدم فيه المصرف بعض الأموال الزائدة عن حاجته . (١)  
وعند قيام المصرف بشراء الأوراق المالية أو بيعها لحساب أحد  
عملائه ، فإنه يتقاضى أجرا مثلا في نصف العمولة التي يحصل عليها  
سمسار سوق الأوراق المالية الذي يجرى عملية البيع أو الشراء<sup>(٢)</sup> . أي أنه  
بعد القيام بعملية البيع أو الشراء تخصم من القيمة عمولة المصرف وحصّة  
السمسار ثم تثبت القيمة بعد ذلك لحساب العميل .

#### ٤ - التسليف بضمان الأوراق المالية :

تقوم المصارف التجارية بتقديم قروض لعملائها بضمان الأوراق المالية ،  
ويستفيد العميل من هذه العملية بحصوله على ما يحتاج إليه من نقود  
سائلة مع استمرار ملكيته لتلك الأوراق دون أن يضطر لبيعها إذ قد  
تكون أسعارها منخفضة في سوق الأوراق المالية .  
وتضع المصارف قواعد للتسليف بضمان الأوراق المالية من أهمها  
أن تكون الأوراق مدرجة في سوق الأوراق المالية ، والهدف من هذه  
القاعدة أن يتمكن المصرف من بيع هذه الأوراق بسهولة ليستوفي حقه  
عند عجز المدين عن سداد قيمة القرض في موعده . كذلك يجب أن تكون  
الشركات أو المؤسسات المصدرة للأوراق المالية ذات مركز مالي متين . (٣)

(١) وبما أن قيام المصرف ببيع وشراء الأوراق المالية لحسابه يعتبر عملا  
استشاريا ، تخرج هذه العملية عن مجال بحثنا ويقتصر البحث على  
قيام المصرف ببيعها وشرائها لعملائه كخدمة مصرفية لا عملا  
استشاريا .

(٢) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية .. ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٣) د . حسن محمد كمال وآخر ، البنوك التجارية .. ، مرجع سابق ،

وتختلف النسبة المئوية التي تقبل المصارف تسليفها باختلاف الأوراق ،  
أى تبعا لمدى قوة المركز المالي للشركة أو المؤسسة المصدرة لها . ( ١ )  
ويقوم المصرف بتقيد ما يسحبه العميل من القرض على حسابه الجارى  
ويقيد ما أودع لحسابه . ويلغى اعتماد السلفة اذا قام العميل بسداد  
قيمة السلفة في موعدها ، ويسمح له بسحب أوراقه المالية المضمونة أو  
تحويلها الى وديعة مستندية اذا رغب في ذلك . ويمكن للعميل المدين  
أن يسحب جزءا من الأوراق اذا كانت الأوراق المتبقية كافية لضمان لرصيد  
السلفة غير السدد . ( ٢ )

ويحتسب المصرف فائدة على المبالغ المسحوبة . ويتفق المصرف  
مع العميل على أن يكون السحب من السلفة في حدود مبلغ معين  
وتحتسب الفائدة على المبالغ المسحوبة فقط . ولهذا فقد جرت العادة  
على أن لا يسحب المقرض قيمة السلفة دفعة واحدة ، ولكن يتم  
السحب على دفعات ، وبهذه الطريقة يتفادى دفع فوائد على قيمة  
السلفة بالكامل . ( ٣ )

### ٣ - استبدال الأسهم القديمة بأسهم جديدة :

تتم عملية استبدال الأسهم القديمة بأسهم جديدة للأغراض الآتية :

- 
- ( ١ ) د . عبد النبي يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .
  - ( ٢ ) د . حسن محمد كمال وآخر ، البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .
  - ( ٣ ) د . حسن محمد كمال وآخر ، البنوك التجارية ، نفس  
المرجع السابق ص ٦٤ .

أولاً : استبدال الأسهم لتقسيمها الى عدد أكبر بقيمة اسمية (١) أقل مع بقاء رأس المال الأصلي دون تغيير .

ثانياً : استبدال الأسهم لتجميعها في عدد أقل مع زيادة القيمة الاسمية للسهم وبقاء رأس المال دون تغيير أو كنتيجة لتخفيض رأس المال الأصلي .

ثالثاً : استبدال الأسهم القديمة نتيجة لتصفية بعض الشركات القائمة ، ويحدث ذلك عند تصفية بعض الشركات القائمة واندماجها في شركة أخرى جديدة .

فإذا رغب العميل في استبدال الأسهم القديمة بأسهم جديدة ، فإنه يتقدم الى المصرف طالبا حافظة لاستبدال الأسهم القديمة التي لديه بما يقابلها من أسهم جديدة . وبعد استيفاء البيانات المطلوبة في الحافظة واجراءات الاستبدال يتقاضى المصرف عمولة من الشركة نتيجة قيامه بعملية الاستبدال . كما يقوم بتحصيل مصاريف الاستبدال من العملاء لحساب الشركة . (٢)

#### ٦ - طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام نيابة عن الشركات :

تلجأ غالبية الشركات المساهمة التي تتأسس حديثا الى المصارف التجارية لتتولى نيابة عنها طرح أسهمها للجمهور والاكتتاب فيها .

(١) يقصد بالقيمة الاسمية : القيمة المدونة بالسهم .

(٢) د . أحمد نور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي في المنشآت

المالية .. ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

وكذلك قد تحتاج بعض الشركات القائمة الى زيادة مواردها العالية  
فتقوم بطرح بعض الأسهم الجديدة للاكتتاب العام عن طريق المصارف  
ليبيعها للممولين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في تلك الشركات.

المبحث الثاني

حكم عمليات الأوراق المالية في الشريعة  
الاسلامية

اذا تأملنا العمليات التي تقوم بها المصارف في ما يختص بالأوراق  
المالية فاننا نجد أنها يمكن أن تكيف على أساس العقود الشرعية  
التالية :

١ - الوكالة :

عمليات الأوراق المالية التي يقوم بها المصرف على أساس عقد الوكالة هي :

أ - تحصيل و صرف قسائم ( كوبونات ) الأوراق المالية .

ب - بيع وشراء الأوراق المالية لحساب العملاء .

ج - استبدال الأسهم القديمة بأسهم جديدة .

ففي هذه العمليات المصرف وكيل للعميل في القيام بها ، ويتقاضى  
عن ذلك عمولة . والوكالة جائزة شرعا ويجوز أخذ الأجر عليها (١) ، وعلى  
هذا فهذه الخدمة جائزة شرعا وما يتقاضاه المصرف مقابلها من عمولة  
جائز أيضا .

٢ - القرض :

ويظهر القرض في عملية التسليف بضمان الأوراق المالية ، فالمصرف  
يقرض عميله بضمان ما أودعه لديه من أوراق مالية . والعميل المقترض  
ينتفع بهذا القرض لأنه يتمكن من الحصول على ما يحتاج اليه من نقود

(١) أنظر الوكالة وأحكامها في الفقه الاسلامي ، ص : ٢٤٠ وما بعدها .

سأله مع استمرار ملكيته للأوراق العالية دون أن يضطر لبيعها .  
ويأخذ المصرف فائدة على ما يسحبه العميل من مبلغ القرض .  
والقرض على ما أسلفنا ( ١ ) - جائز شرعا ومستحب لأنه يفك كربسه  
ويقبل عثرة ، غير أنه يكون محرما اذا اقترن بفائدة تعود على المقرض .  
وفي هذه العملية يقرض المصرف العميل ويأخذ منه فائدة نظير  
القرض ، فيكون القرض محرما والفائدة محرمة شرعا فقد نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن كل قرض جر منفعة .

### ٣ - الوديعة :

قد يودع العميل أوراقه العالية لدى المصرف بفرض حفظها ، وتقوم  
المصارف بحفظ هذه الأوراق كوديعة . مقابل أجر زهيد يدفعه  
العميل للمصرف يتحمل في مصاريف حفظ هذه الأوراق .  
والوديعة من العقود الجائزة في الشريعة الاسلامية بالكتاب والسنة  
والاجماع ، وقد أجاز بعض الفقهاء أخذ أجره حفظ الوديعة اذا كان  
قبولها واجبا بأن تعين الشخص لذلك ، وأجازوا كذلك أخذ أجره  
الحسري أي المكان الذي تحفظ فيه الوديعة . وأجاز بعضهم أخذ  
الأجر على الوديعة اذا جرى العرف بذلك أو كان قد اشترط الأجره .  
ونذهب الفقهاء الى عدم جواز استعمال الوديعة للانتفاع بها ( ٢ ) .  
وعلى هذا فان قيام المصرف بحفظ وديعة الأوراق العالية وأخذ الأجر  
عليها جائز شرعا . وقد سبق القول بذلك في الودائع المستندية . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) انظر القرض وأحكامه في الفقه الاسلامي ، ص : ١٢٥ وما بعدها .  
( ٢ ) انظر الوديعة وأحكامها في الفقه الاسلامي ، ص : ٩٨ وما بعدها .  
( ٣ ) انظر الودائع المستندية وحكمها في الشريعة الاسلامية ، ص : ٢٤  
وما بعدها .

# الباب السادس

خَدَمَاتٌ مُتَّوَعَةٌ

# الفصل الأول

إيجاز الخزانة الحديدية



## المبحث الأول

### ايجار الخزائن الحديدية في العرف المصرفي والقانون

تقوم معظم المصارف التجارية باعداد خزائن حديدية بفرض تأجيرها لحفظ مستقاتهم وأشياءهم الثمينة . وتقدم المصارف هذه الخدمة مقابل ايجار سنوى يدفع في أول كل سنة ، الى جانب تأمين نقدى يعادل قيمة ايجار السنة . وتختلف القيمة الايجارية السنوية تبعاً لحجم الخزينة. (١)

وفي معظم الأحيان يكون لكل خزينة مفتاحين ، أحدهما يحمله العميل ، والآخر يحتفظ به المصرف ، وقد دأبت بعض المصارف على وضع هذا المفتاح في مظروف يختم بالشمع الأحمر بخاتم المصرف ، ويوقع على أطرافه الأربعة لضمان عدم فتحه ، ولا يستعمل هذا المفتاح الا اذا ضاع الأول من العميل . (٢)

وعلمية تأجير الخزائن الحديدية مفيدة للمصرف وللعميل ، فهي لا تكلف المصرف كثيراً لأن الخزائن توجد في غرف أو صالات محصنة وغالبا في الدور الأرضي تحت مبني المصرف ، كذلك فان تأجير الخزائن للعميل يدفعه الى الدخول مع المصرف في عمليات أخرى . وتبيد و الفائدة للعميل في ضالة الأجر الذي يدفعه ، كما أنه يستعملها في سرية تامة فيضع فيها ويستخرج منها ما يريد دون أية رقابة عليه .

(١) د . عبدالعزيز عامر ، البنوك والائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(٢) د . مصطفى الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ،

ويمكن القول بصفة عامة أن عقد ايجار الخزانة الحديدية هو "عقد بمقتضاه يتفق المصرف مع العميل على أن يضع المصرف تحت تصرفه خزانة حديدية في سني المصرف، على أن يستأثر العميل باستعمال هذه الخزانة مقابل أجر يتناسب وحجم الخزانة ومدة استعمالها." (١)

طبيعة عقد الخزانة الحديدية :

اختلفت الآراء حول طبيعة عقد الخزائن الحديدية على النحو التالي :  
الرأى الأول : يرى أنصار هذا الرأى بأن "العقد وديعة لأن العميل يودع أشياءه لدى المصرف في الخزانة التي يحتفظ الأخير بها في حيازته ويتولى حفظها . فالهدف الأساسى من العقد هو الحفظ ، ولذلك فالعقد وديعة ، لأن ما يميز الوديعة هو أن يكون هدف العاقدين هو حفظ المال الذى يسلم للوديعة." (٢)

ويعترض على هذا الرأى بأن وصف الوديعة يتعارض مع طبيعة هذا العقد وذلك لأن المودع لديه يلتزم بحفظ الأشياء المودعة كما يلتزم بردها بينما أن التزام المصرف يقتصر على حراسة الخزانة فقط دون التزام برده الأشياء المودعة ولأن العميل يضع الأشياء في الخزانة في سرية تامة ولا علم للمصرف بهذه الأشياء ، هذا مع احتمال

(١) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع

أن تكون الخزانة خالية . ( ١ )

الرأى الثاني : وهو الرأى السائد فقها وقضاء ، فقد ذهب الى أن العقد

هو عقد ايجار أشياء يلتزم المصرف بمقتضاه أن يكمن

عمله المستأجر من الانتفاع بالخزانة مدة معينة مقابل

أجر معلوم . ( ٢ )

وقد انتقد وصف العقد بأنه عقد ايجار بأنه " لا ينطبق

على عقد الخزانة الحديدية لأن الايجار يقتضى أن يكون

للمستأجر حق استعمال الأشياء من غير حاجة لتدخل

المؤجر وهو أمر يخالف ما جرى عليه العمل بالنسبة

للخزائن الحديدية حيث يمنع على العميل استعمال

الخزانة من غير تدخل المصرف والتوقيع في دفتر خاص ،

وفضلا عن ذلك فإن الالتزام الرئيسي للمؤجر هو وضع

الأشياء المؤجرة تحت تصرف المستأجر بينما أن الالتزام

الرئيسي في عقد الخزانة الحديدية هو التزام المصرف

بحفظ الخزانة . ( ٣ )

الرأى الثالث : يرى أصحابه أنه وان كان العقد ايجارا فان لفكرة

الأمان أهمية خاصة لا توجد في غيره من صور الايجار

----- و -----

( ١ ) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

( ٢ ) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ، مرجع سابق ،

ص ٤٥٣ .

( ٣ ) د . محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

فالمصرف لا يعطي العميل مجرد تعهد بالعناية والحفظ بحيث لا يسأل الا اذا ثبت خطأه ، بل هو يتعهد بنتيجته فهو ضمن للمستأجر استرداد الأشياء الموضوعة بالخزانة بحالتها ، فهو التزام ينصب على حد ما على الاسترداد ذاته وليس فقط على الرقابة . وعلا ، هذا التحليل يطابق الواقع لأن الخزانة تظل ماديا في حراسة المصرف الذي له وحده السيطرة عليها ، ولهذا لاحظ البعض هذا الخلاف بين الايجار العادي وايجاز الخزانة فسي الأخير عقد حراسة . (١)

وعلى الرغم من اعتراض البعض (٢) على اعتبار عقد الخزانة الحديدية من عقود الحراسة بأنه لا يحل الاشكال القائم بين فقهاء القانون في تحديد الطبيعة النظامية لعقد الخزانة الحديدية ، الا أننا نميل الى القول بأنه أقرب الى كونه عقد ايجار يتضمن التزاما خاصا على المصرف بالحراسة واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحفظ الخزانة وما تحتويه من أشياء خاصة بالعميل .

#### التزامات المصرف "المؤجر" :

ويترتب على عقد ايجار الخزائن الحديدية التزامات تقع على كل من المصرف والعميل . ويمكن تلخيص التزامات المصرف في الآتي :

١ - يلتزم المصرف بتكثيف العميل من استعمال الخزانة والانتفاع بها وذلك بتسليمه مفاتيح الخزانة . ويلاحظ أن هذا الانتفاع حق شخصي للمستأجر بحيث يجب على المصرف أن يتحقق من

(١) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٨٠٢ .

(٢) د . علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

من شخصية العميل أو وكيله كلما أراد الدخول الى الخزنة وضع  
الغير من الدخول اليها بحكم التزام المصرف بتحقيق الأمان  
للعامل وحفظ الخزنة .

وإذا كان المستأجر عدة أشخاص يعقد واحد وبالتزامن ،  
يكون لكل واحد منهم منفردا حق استعمال الخزنة ، ولهذا  
الأمر خطورته ان أنه اذا أصيبت محتويات الخزنة بضرر أو  
سزقت كان من السهل على المصرف أن يدعي حصول الضرر من  
أحد المستأجرين ، ويتمذر على كل منهم اثبات العكس ، وهنا  
لا تقوم مسئولية المصرف الا ثبت في جانبه خطأ أو إهمال (١)

٢ - يلتزم المصرف بالمحافظة على الخزنة ووضعها في أماكن خاصة  
في المصرف غير ظاهرة ، وحراستها من الأسباب التي قد  
تؤدي الى ضياع محتوياتها أو تلفها كالحريق أو السرقة . وليس  
للمصرف أن يفتح الخزنة مهما كانت الظروف الا في حالة  
الضرورة مثل وجود مواد خطيرة داخل الخزنة ، حيث للعميل  
الحق في بقاء محتويات الخزنة سرا ولا يجوز للمصرف محاولة  
معرفة ما فيها .

على أنه يحق للمصرف مراقبة الأشياء المراد وضعها في  
الخزنة اذا تشكك في أنها قد تسبب أي خلل أو خطراً أو تلف ،  
وهو حق مقرر ولو لم ينص عليه في العقد ، ان يفرضه التزام  
المصرف بالمحافظة على سلامة الخزائن . (٢)

(١) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

(٢) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس

المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .

التزامات العميل "المستأجر" :

أهم التزامات العميل دفع الأجر الذي يحدده العقد أو المصرف ، وقد يقوم المصرف بخصم الأجر من حساب العميل اذا كان لديه حساب لدى المصرف . وقد يدفع مقدما عن كل مدة يسرى فيها العقد . ومن التزامات العميل كذلك استعمال الخزانة طبقا لشروط العقد مثل الدخول اليها في أوقات عمل المصرف وبعد التوقيع على دفتر يثبت دخوله اليها ، واتباع أية اجراءات أخرى يقررها المصرف . كذلك يجب على العميل استخدام الخزانة بحسن نية فلا يضع فيها شيئا يهدد سلامتها . ( ١ )

ومن التزامات العميل تسليم الخزانة سالمة عند انتهاء العقد بمعد تفريغها من محتوياتها وتسليم المفتاح للمصرف . وتقضي العقود بحق المصرف في تسلّم الخزانة وحقه في فتحها وحفظ محتوياتها مع حقه في التعويض عن الأضرار التي تنشأ عن كسر القفل أو أية أضرار أخرى ، وذلك اذا انتهى العقد ضمنا أو فسخ ولم يسلمها العميل ولم يرد مفتاحها . وفي الواقع لا يصل المصرف الى تعويض ولا ينازع العميل المستأجر في ماهية ومقدار محتويات الخزانة لأن هذا الشرط لا ينفذ عملا الا انا ترك العميل الخزانة وأهبطها ، ولا يكون هذا الا اذا كانت فارغة . ( ٢ )

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع لسابق ، ص ٧٩٢ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٧٩٣ .

## المبحث الثاني

### ايجار الخزائن الحديدية وحكمه في الشريعة الاسلامية

تبرز لنا هذه الخدمة صورتين من صور التعامل الاسلامي هما عقد الوديعة وعقد الاجارة .

#### الصورة الأولى : عقد الوديعة :

يعتبر ايجار الخزائن الحديدية عقد وديعة حقيقية ، وذلك لأن العميل يهدف الي حفظ ما يريد من أوراق ومستندات وأشياء ثمينة مثلا بايداعها في الخزانة ، والخزانة تحت يد المصرف. كذلك فان الخزانة بما فيها لا تختلط بغيرها ولا يتصرف فيها المصرف، كما أن العميل لا يمكنه الوصول الى الخزانة الا في مواعيد عمل المصرف الرسمية ، أي يعلم المصرف . وكل ذلك دليل على أن العقد عقد وديعة حقيقية .

#### الصورة الثانية : عقد الاجارة :

يمكن أن يعتبر العقد عقد اجارة بالنسبة لاستئجار العميل الخزانة من المصرف لحفظ ما يريد حفظه ، والعميل يحمل مفتاح الخزانة ، وله حق فتحها متى شاء . ووضع ما يريد وضعه ما يسمح به نظام المصرف . فالمصرف لا يتلقي الأشياء من العميل ويضعها في الخزانة ، وانما يجعل الخزانة تحت تصرف العميل للانتفاع بها في الغرض المخصصة له . ويمكن القول بأن كلا من العقدين السابقين عقد اجارة ، فالأول - أي الوديعة - اجارة على الحراسة وحفظ ما تحويه الخزانة ، والثاني

اجارة للخزانة . ( ١ )

وسواء كان العقد وديعة أو اجارة ، فالمعقدان جائزان شرعا ،  
وهما ثابتان بالكتاب والسنة والاجماع ، ويجوز أخذ الأجر على الاجارة ،  
كما يجوز أخذ الأجر على الوديعة وعلى حرزها . ( ٢ )

وعلى ما تقدم ، فان قيام المصرف بتأجير الخزائن الحديدية لعملائه  
جائز شرعا وما يتقاضاه من أجر على ذلك جائز شرعا باعتباره أجرا على  
الوديعة ، أو أجرا على استعمال الخزانة .

ويترتب على ما تقدم ضمان المصرف اذا هلكت الخزانة بتعديده أو  
بتقصيره في توفير الأمان واتخاذ اجراءات السلامة المعتادة . ، فالوديعة  
وكذا الأجير يضمنان ان هلكت العين أو تلفت في يدهما بتعديدهما .  
وكذلك الأجير للحراسة فانه يضمن بالتعمد أو التفريط ، فقد جاء في الشرح  
الكبير على حاشية الدسوقي أن الأجير للحراسة " كحارس لدار أو بستان  
أو طعام أو ثياب أو غيرها فلا ضمان عليه ، لأنه أمين الا أن يتعمد  
أو يفرط " . ( ٣ )

---

( ١ ) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء ، بحث في المعاملات المصرفية ،

مرجع سابق ، ص ٧٠ .

( ٢ ) أنظر الوديعة وأحكامها في الفقه الاسلامي ، ص : ٩٨ ، والاجارة

وأحكامها ص : ١٦١ .

( ٣ ) الدردير ، الشرح الكبير على حاشية الدسوقي ، الجزء الثالث ،

مرجع سابق ، ص ٢٣ .



# الفصل الثاني

تقديم المعلومات المصرفية

## المبحث الأول

### تقديم المعلومات في العرف المصرفي

يقوم المصرف بحكم وظيفته بجمع معلومات كثيرة عن عملائه ، وعن السوق وعن المتعاملين فيه . وهناك مصادر عديدة يستقي منها المصرف تلك المعلومات ، فهو يعرف المعلومات عن عملائه من سير حساباتهم لديه ، والاعتادات التي قد يظليونها منه والأوراق التي يقدمونها اليه لخصمها . أما غير العملاء فتصله أخبارهم عن طريق المصارف الأخرى أو عن طريق وسائل الاعلام الخاصة التي تملكها المصارف . كذلك تصل للمصرف المعلومات عن الغير الذين يدخلون في علاقات مع عملائه كالأشخاص المسحوب عليهم في أوراق يقدمها علاؤه للخصم .

وبناء على ما تقدم يلجأ بعض الأفراد وفي ظروف مختلفة إلى طلب معلومات من المصرف تتعلق بمركز أو حالة شخص أو أشخاص معينين مثل أن يكون تاجراً يريد التعاقد مع آخر على توريد بضاعة اليه فيلجأ إلى المصرف يستفسر منه عن مركز ذلك المصدر وسلوكه ، سواء كان ذلك بعلم هذا المصدر أو باقتراح منه أو بغير علمه ، ليطمئن بذلك على قدرة المصدر على الوفاء بما تعاقد عليه معه .

وقد يكون طلب المعلومات موجهاً إلى المصرف من عميله يطلب اليه أن يزوده بمعلومات عن عميل آخر أو عن شخص آخر غير عميل للمصرف يريد الدخول معه في معاملات. (١) ومن الطبيعي أن يلجأ البعض لمشـ

(١) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ،

هذا التصرف في هذه الظروف تشجيعا للائتمان النظيف وحماية لسلامة  
التصرفات المالية والتجارية .

وقد جرت العادة المصرفية في معظم البلاد على قيام المصرف  
بتقديم المعلومات لمن يطلبها منه ، لأنه خير من يستطيع تجميعها  
لديه لحاجته اليها في اختيار عملائه ومتابعة أحوالهم ، ولهذا فإنه وان  
لم يكن اعطاء المعلومات من أعمال المصرف - كالكاتب المتخصصة فسي  
المعلومات - الا أن العادة جرت على الافادة من امكانيات المصرف  
في هذا الشأن وعلى قبوله تقديم المعلومات فيما بين المصارف وللمعملاء  
وللفير ممن يطلبونها . وعلى هذا يمكن اعتبار تقديم المعلومات المصرفية  
احدى الخدمات المصرفية العديدة التي تقدمها المصارف لعملائها  
ولغيرهم . ( ١ )

وقد ذهب الفقه والقضاء الى أنه يجب أن تتعلق المعلومات فقط  
بالنواحي المالية والاقتصادية دون غيرها . ( ٢ )

وإذا اعتبرنا تقديم المعلومات خدمة مصرفية ، فهل يجب على المصرف  
تقديم المعلومات التي يعرفها متى طلبت منه ما دامت هذه المعلومات  
لا تدخل فيما يمكن اعتباره سرا من أسرار المهنة التي يلتزم المصرف  
بالمحافظة عليها وعدم انشائها ؟

وللاجابة على هذا التساؤل نقول بأن طلب المعلومات اذا كان شخصا  
من الفير أى ليس عميلا للمصرف - ويطلب تقديم معلومات عن شخص  
آخر من الفير - ونظير أجر أو بدون أجر - فللمصرف حرية اتخاذ

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٨١٢ .

( ٢ ) د . جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، نفس

المصدر السابق ، ص ٨١٩ .

القرار الذي يبراه ، فان رأى الامتناع فهو حر ، وان رأى الافضاء بشيء ، وجب عليه أن يكون حريصا فيما يدلي به ( ١ )  
أما اذا كان طالب المعلومات عميلا للمصرف وطلب منه احاطته بمعلومات يعرفها المصرف عن غيره ، ومن مصلحة عميله أن يعلم بها والا أصيبت مصالحه بالضرر ، فيجب على المصرف تقديمها له والا كان مستولا أمام هذا الميل عن امتناعه . ( ٢ )

وفي المقابل فان من حق المصرف أن يرفض الادلاء بشيء مما يعرفه اذا كان طالب المعلومات شخصا من الغير يسعى للحصول على معلومات عن عميل للمصرف ، ويفلب أن يكون على المصرف واجب الامتناع عن الادلاء بشيء والا كان ذلك منه افشاء لسر المهنة . ( ٣ )  
وما تقدم نجد أن المصرف قد يكون ملزما بتقديم ما طلب منه من معلومات ، وقد يكون حرا في رفض تقديمها ، وقد يمتنع عليه الادلاء بشيء في حدود الالتزام بحفظ سر المهنة .

والغالب أن يتقاضى المصرف أجرا أو عمولة على قيامه به—ذو الخدمة ، وحتى اذا لم يتقاض شيئا اطلاقا فهو يقوم بذلك رغبة منه في جذب العملاء أو مكافأة لعملائه عن عطيات أخرى أو عن استمرارهم في التعامل معه ، انما الغالب في ذلك هو تقاضيه أجرا أو عمولة .

- 
- ( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٨١٢ .  
( ٢ ) غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .  
( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ص ٨١٣ .

مسئولية المصرف عن المعلومات المقدمة :

يجب على المصرف أن يكون صادقا متى كان عليه أن يقدم معلومات  
والا كان مثولا لعام الغير الذي أصابه الضرر بسبب ما قدمه له من  
معلومات كاذبة أو مضللة ، اذا اشترط المصرف عند الاتفاق أو عند  
تقديم المعلومات عدم مسئوليته عن صدق المعلومات . وتتعقد مسئولية  
المصرف هنا اما على الأساس التقصيري أو على الأساس التعاقدى وذلك  
متى توافرت شروط كل منهما بأن وقع من المصرف خطأ تسبب في  
وقوع الضرر على المدعي . ( ١ )

وتقوم المسئولية التقصيرية في مواجهة الغير الذي لا تقوم بينه  
وبين المصرف علاقة تعاقدية موضوعها تعهد المصرف باعطاء معلومات  
معينة . وتقوم هذه المسئولية متى وقع من المصرف غش ، أى متى قصد  
الاضرار بشخص معين ، أو مجرد حماية شخص معين باعطاء معلومات  
طيبة كاذبة عن مركزه المالي ، أو وقع من المصرف خطأ يسير ، أو مجرد  
اهمال وعدم احتياط كما لو أعطى معلومات طيبة كاذبة ولولم يعلم  
أنها كاذبة . ( ٢ )

ويعتبر في معنى الغير كل شخص ليس عميلا للمصرف ولكنه اعتمد على  
معلومات أذاعها المصرف عن شخص معين . كما يعتبر في معنى الغير

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٨١٤ .

( ٢ ) د . فريب الجمال ، العصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

وأنظر أيضا عمليات البنوك من الوجهة القانونية المرجع السابق ، ص

عميل المصرف الذي لم يطلب المعلومات الا أنه اعتمد على معلومات صادرة من المصرف بمناسبة عمل آخر ، كما اذا كان العميل يقدم أوراقا تجارية للخصم وأعطاه المصرف معلومات كاذبة عن مركز المسحوب عليه ، أو أن هذا الغير استفسر موظفا بالمصرف عن مركز أحد العملاء فأعطاه الموظف معلومات كاذبة طيبة عن مركز ذلك العميل . ( ١ )

أما مسئولية المصرف التعاقدية ، فتكون متى كان الفعل أو الامتناع عن الفعل المسبب للضرر اخلايا بالتزام ناشيء عن عقد ، سواء كان هذا الالتزام بلا مقابل - أي جانبا - أو نظير مقابل ضعيف ، أو كان معقولا بالنظر الى الخدمة التي يقدمها المصرف لطالب السبب المعلومات ، فلا يؤثر وجود المقابل ومقداره في قيام المسئولية ولكنه قد يؤثر في مدى التمييز أو في نطاق المسئولية . ويمكن للمصرف اذا كانت المسئولية تعاقدية ، أن يشترط اعفاءه منها ، فتقتصر مسئوليته بهذا على تعويض الضرر المتوقع وقت العقد دون الضرر غير المتوقع . ( ٢ )

وانا كان الأصل أن يكون المصرف مسئولا مسئولية كاملة عن كل الضرر المباشر المتوقع وقت التعاقد ، الا أن هناك أسباب قد تحد من هذه المسئولية مثل أن يشترط المصرف العقد اعفاءه من المسئولية عن أسباب أو اضرار معينة ، أو يكون الطرف الآخر الذي اعتمد

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٨١٤ .

( ٢ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ،

على هذه المعلومات قد وقع في خطأ معين ساهم في وقوع الضرر عليه . ومن الأسباب كذلك أن يشترط المصرف أنه غير مسئول عن صدق المعلومات ولا يسأل عن عدم صحتها ، ولا يرتب هذا الشرط أثره الا اذا ثبتت قبول المعيل له ، وأن المصرف لم يكن يعلم بالكذب في المعلومات التي قدمها . ( ١ )

وفي تحديد الطبيعة القانونية لعملية تقديم المعلومات المصرفية ، يمكن القول بأنها "عملية ذات طبيعة خاصة، ويمكن اعتبارها مسنن العقود غير المسماة ذات الطبيعة الخاصة" . ( ٢ )

---

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٨٢٢ - ٨٢٣ .

( ٢ ) د . غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ،

ص ٨٢ .

## المبحث الثاني

### تقديم المعلومات المصرفية في الشريعة الاسلامية

---

يمكن تصوير قيام المصرف بتقديم المعلومات المصرفية لمن يطلبها من عملائه على أساس عقد الاجارة ، فالعميل يستأجر المصرف ليقوم بعمل معين يتطلب من المصرف بذل الجهد من جمع للمعلومات ودراسات تفصيلية ، وقد يكون بالمصرف قسم خاص مجهز بالامكانيات التي تمكنه من أداء هذه الخدمة لعملائه .

والاجارة ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع . (١) وما وصفه الفقهاء من أركان وشروط لجواز الاجارة نجده ظاهرا في هذه الخدمة ، فالنسبة للمنفعة فالعميل ينتفع بهذه الخدمة ، وأيضا المنفعة هنا متقومة أي لها قيمة ، وهي معلومة ان أن العميل يطلب معلومات معينة لههدف معين . وهي كذلك مقدور على تسليمها .

وكذلك الحال بالنسبة للأجر فهو معلوم ، ان أن المصرف يحدد لعملائه ما يتقاضاه من أجر نظير هذه الخدمة . والأجر مقدور على تسليمه ان يتقاضى المصرف أجره بالخصم من حساب العميل لديه .

وانا كان الفقهاء قد أجازوا استئجار ناسخ لينسخ الكتب المباحة (٢) ، واستئجار شخص أو جماعة لتعليم مسألة أو مسائل مضبوطة (٣) ، وأخذ

---

(١) انظر الاجارة وأحكامها في الفقه الاسلامي ، ص : ١٦١ وما بعدها .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣ .

(٣) النووي ، روضة الطالبين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .



الأجر نظير ذلك ، فلا بأس من القول بجواز استئجار المصرف لتقديم المعلومات المصرفية لكونها تقترب مما ذكره الفقهاء ، فهي تتضمن النسخ واعلام العميل وتبصيره بمسألة معينة مضبوطة .  
وعلى ما تقدم فان قيام المصرف بتقديم المعلومات لعملائه جائز شرعا ، وما يتقاضاه من أجر نظير ذلك جائز شرعا لأنه مقابل عمل معلوم .

# الفصل الثالث

خدمات حديثة



وقد بدأت هذه الخدمة في الانتشار في البلاد العربية والاسلامية عن طريق شركات وطنية أو شركات وكيله مثل الشيكات التي تصدرها شركة الزاجحي للتجارة والصرافة في المملكة العربية السعودية ، وشيكات شركة " اكسبريس العربية " ومؤسسة " سيتيكورب " في البحرين . ( ١ )

وتيسر الشيكات السياحية كثيرا على المسافرين خارج بلادهم ، ان تفنيهم عن حمل النقود وتعريضها لمخاطر السرقة والضياع . وهذه الشيكات تكون مقبولة بصفة عامة من الفنادق والمحلات التجارية الكبرى والشركات السياحية وغيرها سدادا لمستحقاتها ، متى كانت صادرة من مصرف أو مؤسسة لها شهرتها ومركزها المالي الممتاز .

وتصدر الشيكات السياحية بوحدات معينة من العملة . والقيمة التي ترد عليها غالبا ما تكون بالدولار الأمريكي أو الجنيه الاسترليني بسبب القبول العام الذي تتمتع به هاتان العملاتان في كافة انحاء العالم . ويحتوى الشيك السياحي غالبا على بيان بسعر صرف العملات الأخرى التي يرغب المستفيد منه في صرفه بها ، والهدف من ذلك تثبيت تلك القيمة حتى لا يتعرض المستفيد لمخاطر تقلبات أسعار الصرف ، وبهذا يتحمل المصرف الذى أصدر الشيك هذه المخاطر ان حدث انخفاض في سعر الصرف مقابل ان يستفيد من الفروق الناتجة عند حدوث ارتفاع في سعر الصرف . ( ٢ )

( ١ ) الشركة السعودية للأبحاث والتسويق " لندن " مجلة " المجلة " ، العدد

٣٣٤ السنة السابقة ، ١١ - ١٢ يونيو ١٩٨٦ م - ٤ - ١٠ شوال ١٤٠٦ هـ

ص ٣٤٠

( ٢ ) د ، محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع اسبق ، ص ١١٣ .

غير أن بعض الشيكات السياحية التي تصدرها المصارف لا تقرر سعر صرف ثابت ، مما يعني عدم وجود ضمان للمستفيد من مخاطر تقلبات اسعار الصرف ، وبالتالي فالمستفيد يكسب عند ارتفاع السعر ويخسر عند انخفاضه . ( ١ )

ويوجد على الشيك السياحي مكان يوقع فيه العميل عند استلامه للشيك ، ومكان آخر يوقع فيه عند قبض قيمته أمام المصرف او الجهة التي تدفع هذه القيمة وذلك للثبوت من صحة التوقيع بمغاهاته مع التوقيع السابق للعميل ، والتأكد ايضا من أن الذي يقبض قيمة الشيك هو نفس المستفيد الذي استلم الشيك من المصرف الذي أصدره ، وتسوى العملية بين المصارف المشتركة في إصدار الشيك السياحي وتنفيذه بطريق المقاصة بعد الوفاء بقيمته . ( ٢ )

#### طبيعة الشيك السياحي :

اختلفت الآراء في طبيعة الشيك السياحي ، فقد ذهب القضاء في رأي الى أنه يعتبر شيكا كاملا ولو كان مسحوبا على فروع المصرف الذي أصدره ، ولا يمنع من اعتباره شيكا كاملا تخلف بيان تاريخ السحب في الصك .

وفي رأي آخر ذهب القضاء الى أن الشيك السياحي الذي يتخذ مظهر الشيك ولكن لا يتضمن وكالة أو امرا بالدفع بل مجرد تعهد من المصرف الذي أصدره لا يحق شيكا . ( ٣ )

( ١ ) د . عبد العزيز عامر ، البنوك والائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

( ٢ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

( ٣ ) د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ،

نفس المصدر السابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

ويستبعد كثير من الشراح الشيك السياحي من تعريف الشيك ، لأنه لا يتضمن تاريخ السحب ومكان اصداره واسم المسحوب عليه ، وهذه من البيانات اللازمة للشيك ، كما يستبعدون عنه وصف السند الاذني أو السند لحامله كما يعرفه القانون التجارى ، لأنه لا يتضمن أمرا للمسحوب عليه ، فلا يكفي تعهد الساحب ضمنا بالوفاء عند تخلف المسحوب عليه لاعتبار الورقة سندا تجاريا صرفا ، وهذا بالاضافة الى أنه يستهدف مجرد نقل النقود ولا يستخدم كأداة للائتمان وهي الوظيفة الأساسية للسندات التجارية ، ولذلك يمكن القول بأن الشيك السياحي هو " ورقة ابتكرها العرف وأجاز أحكامها بعيدا عن الأحكام التي وضعها التشريع للأوراق التي قد تشبه بها " . ( ١ )

## ٢ - ادارة اعمال العميل :

قد يوكل بعض العملاء مصارفهم للقيام بادارة اعمالهم أو ممتلكاتهم في ظروف معينة كسفرهم خارج بلادهم لفترة ، أو لظروف صحية تمنعهم من ادارة أعمالهم ، ولأنه قد لا يتيسر احيانا وجود وكيل مناسب يتتبع بالخبرة والدراية الكافية لأداء هذا العمل ، ولهذا يعهد العميل بذلك الى مصرفه اذا كانت سياسة المصرف وطبيعة نشاطه تشمل أداء مثل هذه الخدمة لعملائه عن طريق قسم أو جهاز خاص ، ويتقاضى المصرف أجرا على هذه الخدمة يتفق عليها مع العميل . ( ٢ )

( ١ ) د . علي جمال الدين عوض ، عطيات البنوك من الوجهة القانونية ،

مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

( ٢ ) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

٣ - سداد المدفوعات نيابة عن العميل : (١)

من الخدمات التي تقدمها بعض المصارف لعملائها ، قيامها بسداد المبالغ التي يلتزم بها عملاؤها تجاه الغير وذلك خصما من حساباتهم الجارية لدى المصارف . ومن أمثلة هذه الخدمات سداد فاتورة الهاتف والكهرباء والمياه ، وإيجار المسكن ، ودفع الضرائب وغير ذلك من الخدمات .

ويحصل المصرف على عولة مناسبة نظير قيامه بهذه الخدمة . وقد تحقق له هذه الخدمة زيادة مقدار الودائع عنده بتوسيع نطاق معاملاته مع الجمهور . ويتحقق للعميل سداد مدفوعاته في مواعيد استحقاقها ، وتوفير الكثير من الوقت والجهد .

غير أنه - ليتمكن المصرف من القيام بهذه الخدمة - يجب ان يتوافر لديه عدد كاف من المتعاملين الذين يحتاجون لمثل هذه الخدمة حتى يضمن العائد المناسب الذي يغطي نفقاتها ان هذه الخدمة قد تستلزم تخصيص جهاز او قسم خاص للقيام بها .

(١) د . محمود عساف ، ادارة المنشآت العالية ، مرجع سابق ،

## المبحث الثاني

### الخدمات الحديثة وحكمها في الشريعة الاسلامية

#### الشيكات السياحية :

عملية اصدار الشيك السياحي هي عملية تحويل مصرفي خارجي فالعميل يريد تحويل مبلغ معين من عملة بلاده على أن يتسلمه خارج بلاده بعملية البلد الذي يرغب في السفر اليه . فالعملية تنطوي على عقدى الوكالة والصرف .

أما الوكالة ، فالمصرف يوكل المصرف المراسل أو الجهة التي يعينها كالمخالات التجارية والشركات السياحية وغيرها ، بأن يدفعوا لحامل الشيك السياحي - أى المستفيد منه المبلغ المحدد . والوكالة كما سبق بيانه من العقود الجائزة ويجوز أخذ الأجر عليها .

ويدخل الصرف أيضا في عملية الشيك السياحي ، فالعميل يشتري من المصرف المبلغ الذى يحتاجه خارج بلاده .، أى يشتري نقدا أجنبيا وإذا كان من شروط الصرف التقاوض في مجلس العقد ، فيمكن تصور حدوث التقاوض بأن العميل - طالب النقد الأجنبي - يدفع للمصرف قيمة النقد الأجنبي الذى يريد شراءه ، فيقوم المصرف في مجلس العقد بتحرير الشيك وتسليمه للعميل بعد أن يتسلم منه القيمة المعادلة للنقد الاجنبي المطلوب . ويقبض العميل للشيك السياحي من المصرف يكسبون التقاوض قد تم في مجلس العقد ، فالعميل قبض بدل الصرف في المجلس إذ أن الشيك السياحي يقبل في كثير من الأحيان بدلا عن النقود .



وتجب الاشارة الى أنه اذا كانت القيمة التي ترد على الشيك السياحي بعملة معينة كالدولار أو الاسترليني مثلا ، وسافر المستفيد الى قطر له نقد مختلف بحيث يتعين عليه صرف قيمة الشيك بعملة ذلك البلد ، فيجب في هذه الحالة تحديد سعر الصرف بين العملة الواردة في الشيك السياحي - الدولار أو الاسترليني - وبين عملة البلد الذي يرغب المستفيد في السفر اليه في مجلس العقد.

وعلى ما تقدم فقيام المصرف باصدار الشيكات السياحية جائز شرعا وما يتقاضاه من عمولة أو أجر نظير ذلك جائز أيضا ، إلا أنه لا يجوز أن تباع بأكثر أو أقل من قيمتها الاسمية .  
إدارة أعمال العميل وسداد مدفوعاته :

قيام المصرف بإدارة أعمال وممتلكات عميله وسداد مدفوعاته يحكمه عقد الوكالة ، فالعميل يوكل المصرف للقيام بتلك الأعمال نظير أجر معلوم . والوكالة جائزة شرعا وتجاوز بأجر وبغير أجر . وقيام المصرف بهذه الخدمات نيابة عن عميله جائز شرعا وما يتقاضاه من أجر - عمولة - جائز أيضا ، وجواز هذه الخدمة يعتمد أيضا على مشروعية أعمال ومدفوعات العميل ، فان كانت مباحة مشروعة جاز للمصرف القيام بها ، اما ان كانت محرمة فلا يجوز للمصرف القيام بها وتقاضى الأجر نظيرها .

الخاتمة

خاتمة

- ١ - ان المصارف هي مؤسسات مستحدثة تقوم أساسا على الاتجار بالنقود اقراضا واقتراضا ، وهذه الوظيفة الأساسية تقوم على الفائدة الربوية المحرمة .
- ٢ - ان الربا بجميع صوره وأشكاله ، كثيرة وقليله ، الصريح منه والخفي ، محرم تحريما قاطعا القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واجماع المسلمين .
- ٣ - ان معاملات المصارف وان كانت تعتبر معاملات مستحدثة ، الا أننا نجد لها ظللا في الفقه الاسلامي الواسع تتثل في بعض العقود الشرعية المشابهة لها رغم الاختلاف في التسميات والاختلاف في بعض القواعد والأحكام .
- ٤ - ان خدمات الايداع بالفائدة والاقراض وخصم الأوراق التجارية ، هي خدمات محرمة شرعا لأنها تقوم أساسا على الفائدة الربوية المحرمة شرعا . وان محاولة تخريجها على أساس بعض العقود الشرعية الصحيحة تمهيدا لباحة الفائدة عليها وجعلها أجرا كما في الايداع والخصم ، أو اباحة الفائدة على القروض المصرفية سواء على أساس القول بأن الربا المحرم هو الربا الكثير أو على أساس اباحة الفائدة على القروض الانتاجية دون القروض الاستهلاكية ، هي محاولة تخالف الأصول والقواعد الشرعية ، فتحريم الاسلام لربا القروض واضح وقاطع ، فكل قرض يرتب منفعة

أيا كانت هو وجه من وجوه الربا .

٥ - ان الخدمات المتمثلة في الحسابات الجارية والبطاقة الائتمانية وقبول الأوراق التجارية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية وخطابات الاعتماد قد تشتمل في بعض حالاتها على الفائدة المحرمه شرعا واذ كنا قد قررنا أن الحكم الشرعي يجب أن يتناول الخدمة في جميع حالاتها ككل لا يتجزأ وبالتالي القول بتحريم كل خدمة توجد بها شبهة الربا ، الا أننا نرى أنه يجوز التعامل مع المصرف في هذه الخدمات في حالاتها الجائزة شرعا وعدم التعامل معه في الحالات التي تنطوي على الفائدة ، وهذا اذا اضطر الفرد وخاصة في هذا العصر الذي اتسعت فيه دائرة المعاملات التجارية والاقتصاديه - الى التعامل مع المصرف في نطاق تلك الخدمات ، اما اذا - انتفت الضرورة او وجد المصرف اللاربيوي الذي تقوم معاملاته على الشريعة الاسلاميه فلا يجوز التعامل مع المصرف الربوي في أي من المعاملات ، لأن تعامله يقوم أساسا على الربا المحرم شرعا .

٦ - ان خدمات التحويل المصرفي ، وبيع وشراء العملات الاجنبية ، وتحصيل الأوراق التجارية ، وتأجير الخزائن الحديدية ، وتقديم المعلومات ، وادارة أعمال العملاء وسداد مدفوعاتهم ، وخدمات الشيكات السياحية ، وخدمات الأوراق المالية - عدا التسليف بضمان تلك الأوراق - هي خدمات جائزة شرعا لخلوها من الاقتراض بالفائدة وما دامت تسير وفق القواعد الشرعية للعقود الحاكمة لتلك الخدمات .

٧ - يجب على السلم عدم التعامل مع المصارف الربوية بصورتها القائمة ، وهذا يقتضي القول بعدم شرعية التعامل أيضا حتى وان ترك المتعامل الفائدة للمصرف ولم يأخذها تورعا منه ،

لأن في ذلك اعانة للمصرف الربوي وتقوية موارده المالية وتشجيعاً له على المراباة. وهذا اذا انتفت الضرورة ووجد المصرف الاسلامي.

٨ - يمكن للمصارف اللارهبوية - أي الاسلامية - القيام بجميع الخدمات المصرفية مع الغاء الفائدة الربوية المحرمة ، وذلك بممارستها على أساس العقود الشرعية الصحيحة كعقود الاجارة والوكالة والوديعة والضمان والقرض والصرف والجعالة . كما يمكن للمصرف - اذا كان المودع لأمواله يبتغي المنفعة بجانب تمتعه بخدمة الايداع - أن يستثمر أموال عميله المودع عن طريق عقد المضاربة .

غير أنه يجب أن تطبق قواعد وأحكام تلك العقود تطبيقاً صحيحاً ، وأن يراقب أداء المصرف - عن طريق هيئة أو جهاز للرقابة الشرعية - للاطمئنان على أن أعمال المصرف تسير وفق القواعد الشرعية المقررة .

٩ - وأخيراً فان شريعة الله سبحانه وتعالى الذي خلق كل شيء وقدره تقديراً تستوعب كل جديد مفيد ، ولا تضيق به على مدى الزمن اذا أحسن فهمها وتطبيق قواعدها .

وبعد ..

فهذا ما وسعني الالمام به وتقديمه بهذه الصورة ، ولا أدعي الكمال فان الكمال لله وحده ، كما لا أدعي أنني أتيت بجديد ، فان السابق لم يترك لللاحق شيئاً ولكنه اجتهاد مني ، فان أصبت فمن الله ، وان أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان وحسبي أنني أجتهدت وما التوفيق الا من عند الله وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

قائمة المراجع\*

القرآن الكريم وتفسيره

القرآن الكريم :

الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي ،

— أحكام القرآن ، دار الكتاب العربي بيروت ، مطبعة الأوقاف

الاسلامية بيروت ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، بدون

تاريخ .

الرازي ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ،

— التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية طهران ، الطبعة

الثانية ، بدون تاريخ .

السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد ،

— الدر المنثور في تفسير المشهور ، دار الفكر للطباعة والنشر

بيروت ، بدون تاريخ .

الصاوي ، أحمد ،

— حاشية على تفسير الجلالين ، المطبعة العامرة الشرفية ،

الطبعة الأولى ، ١٣١٨ هـ .

-----  
(\*) بترتيب الحروف الهجائية .

الطهري ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد ،

— جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تحقيق محمد وأحمد

محمد شاکر ، دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ .

القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري ،

— النجام لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية

القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

السنة النبوية وشروحه

ابن حجر المسقلاني ، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ،  
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى

الباي الحلبي وأولاده بمصر ، طبعة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

القسطلاني ، شهاب الدين أحمد بن محمد ،

- ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، دار الكتاب

العربي بيروت ، الطبعة السابعة ١٣٢٣ هـ .

ابن ماجه ، الحافظ أبي عبد الله بن يزيد القزويني ،

- سنن ابن ماجه ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي ، شركة

الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، الطبعة الأولى

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري ،

- السنة النبوية ، تقديم وتعليق طه عبد الرؤف سعد ، مكتبة

الكلية الأزهرية القاهرة ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ،

طبعة جديدة منقحة ، بدون تاريخ .

أبو داود ، أبو داود بن الأشعث بن اسحق السجستاني ،

- سنن أبي داود ، تعليق الشيخ أحمد سعد علي ، شركة

مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة

الأولى (١٣٧١ - ١٩٥٢م) .



البخارى ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل ،

- صحيح البخارى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي

وأولاده بمصر ، بدون تاريخ .

البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ،

- السنن الكبرى ، مطبعة مجلس ادارة دائرة المعارف

العثمانية ، حيدرآباد - الهند ، الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ .

الترمذي ، أبو عيسى بن محمد بن عيسى بن سورة ،

- الجامع الصحيح - سنن القروظي ، تحقيق وتخريج محمد

فؤاد عبد الباقي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي

وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

الصنعاني ، محمد بن اسماعيل ،

- سهل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، المكتبة

التجارية الكبرى القاهرة ، الطبعة الرابعة ، بدون تاريخ

العيني ، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد ،

- عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، ادارة الطباعسة

المنبرية ، نشر محمد أمين دمج ، بيروت ، بدون تاريخ .

مالك ، الامام مالك بن أنس ،

- الموطأ ، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء

الكتب العربية ، مطبعة عيسى الباي الحلبي وأولاده

بمصر ، بدون تاريخ .

مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ،  
- صحيح مسلم ، تحقيق وتصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ،  
دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ، طبعة ١٤٠٣ هـ -  
٠١٩٨٣ م

النسائي ، الحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب بن علي ،  
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الامام  
السندی ، دار الثقافة بيروت ، المكتبة التجارية الكبرى  
القاهرة ، المطبعة المصرية بالأزهر ، بدون تاريخ .  
النووي ، أبو زكريا محي الدين بن شرف ،  
- شرح صحيح مسلم ، المطبعة المصرية ومكتبتها القاهرة ،  
بدون تاريخ .

### كتب اللغة

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري ،  
- لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر بيروت ، طبعة  
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .  
انيس ، ابراهيم ( الدكتور ) ،  
- المعجم الوسيط ، بالاشتراك مع آخرين ، مجمع اللغة  
العربية القاهرة ، مطابع دار المعارف ، الطبعة الثانية  
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

الجوهري ، اسماعيل بن حماد ،

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد

الففور عطار ، دار العلم للملايين بيروت ، توزيع الشركة

الليبنانية للموسوعات العالمية بيروت ، الطبعة الثانية

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

الزبيدي ، محمد مرتضي الحسيني الواسطي ،

- تاج العروس من جواهر القاموس ، منشورات دار مكتبة

الحياة بيروت - صيدا ، بدون تاريخ .

الزمخشري ، جارالله أبي القاسم محمود بن عمر ،

- أساس البلاغة ، مطبعة دار الكتب القاهرة ، الطبعة

الثانية ١٩٧٣ م

الفيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ،

- القاموس المحيط ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي

الحلي وأولاده بمصر ، طبعة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

المطرزي ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي ،

- المغرب في ترتيب المغرب ، دار الكتاب العربي بيروت ،

الشركة الليبنانية للطباعة والتجليد بيروت ، بدون تاريخ .

المقري ، أحمد بن محمد بن علي ،

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، تصحيح مصطفى

السقا ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلي وأولاده

بمصر ، بدون تاريخ .

الفقه الاسلامي وأصوله

المذهب المالكي :

ابن جزى ، محمد بن أحمد الفرناطي المالكي ،  
- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، دار العلم  
للعلماء بيروت ، طبعة جديدة ١٩٧٤م .

ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ،  
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، المكتبة التجارية الكبرى  
بمصر ، بدون تاريخ .

الخطاب ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي ،  
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، مكتبة النجاح - طرابلس  
ليبيا ، بدون تاريخ .

الخرشي ، محمد ،  
- شرح على مختصر خليل - وبهامشه حاشية العدوي ، دار  
صادر بيروت ، بدون تاريخ .

الدردير ، أبو البركات أحمد بن أحمد ،  
- الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ،  
ضبط وتحقيق د . مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف بمصر ،  
طبعة ١٩٧٣م .

- الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ، المكتبة التجارية ،  
دار الفكر بيروت ، بدون تاريخ .

الدسوقي ، محمد عرفة ،

— حاشية على الشرح الكبير للدردير ، المكتبة التجارية  
الكبرى ، دار الفكر بيروت ، بدون تاريخ .

الصاوي ، أحمد بن محمد ،

— بلفة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ،  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ،  
الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م .

العدوي ، علي بن أحمد بن محمد الصعیدی المالكي ،

— حاشية على كفاية الطالب الرياني لرسالة أبي زيد القيرواني ،  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ،  
طبعة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .

— حاشية يهاشم الخرشي على مختصر خليل ، دار صادر  
بيروت ، بدون تاريخ .

عليش ، محمد ،

— شرح منح الجليل على مختصر خليل ، مكتبة النجاشي  
طرابلس - ليبيا ، بدون تاريخ .

القرافي ، شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي ،

— الفروق ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، بدون تاريخ .

الكشناوي ، أبو بكر بن حسن ،

— أسهل المدارك شرح ارشاد المسالك في فقه الامام مالك ،  
مطبعة عيسى الباي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ، بدون  
تاريخ .

مالك ، الامام مالك بن أنس ،

- المدونة الكبرى ، رواية سحنون عن ابن القاسم عن الامام

مالك ، مطبعة السعادة القاهرة ، الطبعة الأولى

١٣٣٣ هـ .

المواق ، أبو عبد الله محمد بن يوسف العبادي ،

- التاج والاكليل شرح مختصر خليل - بهامش مواهب الجليل

للخطاب ، مكتبة النجاح طنزابلس - ليبيا ، بدون تاريخ .

### المذهب الشافعي :

ابن حجر الهيتمي ، أحمد بن حجر ،

- تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، مع حواشي الشرواني وابن

قناسم العبادي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة محمد

مصطفى القاهرة ، بدون تاريخ .

- الزواجر عن اقتراف الكبائر ، المطبعة الأزهرية القاهرة ،

الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .

الخطيب ، محمد الشربيني ،

- مغني المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج ، مكتبة ومطبعة

مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ، طبعة ٢٧٣ هـ -

١٩٥٨ م .

الرافعي ، أبي القاسم عبد الكريم بن محمد ،

- فتح العزيز شرح الوجيز - مطبوع بذييل تكلمة المجموع شرح

المهذب للسبكي ، ادارة الطباعة النبرية القاهرة ، مطبعة

التضامن الأخوي ، بدون تاريخ .

الرملي ، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن شهاب الدين ،  
- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، شركة مكتبة ومطبعة  
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة  
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

السيكي ، تقي الدين علي بن عبد الكافي ،  
- تكملة المجموع شرح المهدب ، ادارة الطباعة المنيرية ،  
مطبعة التضامن الأخوي القاهرة ، بدون تاريخ .

الشافعي ، الامام محمد بن ادريس ،  
- الأم - المطبعة الأميرية - بولاق - القاهرة ، الطبعة  
الأولى ١٣٢٥ هـ .

الشرقاوي ، عبد الله بن حجازي بن ابراهيم ،  
- حاشية على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ، شركة  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، طبعة  
١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .

الشرواني ، عبد الحميد ،  
- حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر ، المكتبة  
التجارية الكبرى ، مطبعة محمد مصطفى - القاهرة ، بدون  
تاريخ .

الفيروزآبادي ، أبي اسحق ابراهيم علي بن يوسف ،  
- المهدب في فقه الامام الشافعي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي  
القاهرة ، بدون تاريخ .

القليوبي ، شهاب الدين أحمد بن سلامة ،

- حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ، شركة

مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد النبهان - أندونيسيا ، الطبعة

الرابعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

المحلي ، جلال الدين محمد بن أحمد ،

- شرح على منهاج الطالبين للنووي - مع حاشيتي القليوبي

وعميرة ، شركة مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد النبهان -

أندونيسيا ، الطبعة الرابعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

المزني ، أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى ،

- مختصر المزني - بهامش الأم ، كتاب الشعب القاهرة ، طبعة

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

المطيعي ، محمد نجيب ،

- المجموع شرح المهدب - التكملة الثانية ، مكتبة الارشاد -

جدة ، مطبعة الحضارة العربية القاهرة ، بدون تاريخ .

النووي ، أبو زكريا محي الدين بن شرف ،

- روضة الطالبين ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .

- المجموع شرح المهدب ، ادارة الطباعة المنيرية ، مطبعة

التضامن الأخوى القاهرة ، بدون تاريخ .



المذهب الحنفي :

ابن عابدين ، محمد أمين ،

- حاشية رد المختار على الدر المختار ، شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية

١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- مجموعة رسائل ابن عابدين ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ،

بدون تاريخ .

ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي السكندري ،

- شرح فتح القدير على الهداية ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى

الباي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

البايرتي ، أكمل الدين محمد بن محمود ،

- شرح العناية على الهداية - مع شرح فتح القدير ، شركة

مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة

الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

الحصكفي ، محمد علاء الدين ،

- شرح الدر المختار ، مطبعة الواعظ بمصر ، بدون تاريخ .

الزيلعي ، فخر الدين عثمان بن علي ،

- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة للطباعة

والنشر ، المطبعة الكبرى الأميرية - القاهرة ، الطبعة الثانية

بالأوفست ١٣١٤ هـ .

السرخسي ، شمس الدين محمد بن أحمد ،

— المسوط ، مطبعة السعادة ، المطبعة الأولى ١٣٢٤ هـ .

الشلي ، شهاب الدين بن أحمد ،

— حاشية على تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ،

دار المعرفة للطباعة والنشر ، المطبعة الكبرى الأميرية -

القاهرة ، الطبعة الثانية بالأوفسب ١٣١٤ هـ .

قاضي زادة ، شمس الدين أحمد بن قودر ،

— تكملة فتح القدير على الهداية ، شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى الباهي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى

١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود ،

— بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتاب العربي

بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

الميرغيناني ، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر ،

— الهداية شرح بداية المبتدى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى

الباهي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ، بدون

تاريخ .



الميهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس ،

- كشف القناع عن متن الاقناع ، تعليق هلال مصيلحي ،  
مكتبة القصر الحديثة الرياض ، بدون تاريخ .
- الروض المرعب ، شرح زاد المستنقع - مختصر المقنع فسي  
فقه الامام أحمد ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ،  
بدون تاريخ .

#### المذهب الظاهري ومذاهب الشيعة :

ابن حزم ، الامام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ،

- المحلى ، منشورات المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع  
بيروت ، بدون تاريخ .

ابن المرتضى ، أحمد بن يحيى ،

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، مؤسسة  
الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م .

الحلي ، جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد ،

- شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام ، تقديم محمد تقي  
الحكيم ، المكتبة العلمية الاسلامية - طهران ، مطبعة  
الآداب - النجف الأشرف ، الطبعة الأولى المحققة  
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

السيافى ، شهاب الدين بن أحمد ،

- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ، مكتبة الوفاء -  
الطائف ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م .

الطوسي ، محمد بن الحسن بن علي ،

— الخلاف في الفقه ، مطبعة رنكين - طهران ، الطبعة الأولى

١٣٢٢ هـ .

العاطي ، محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني ،

— مفتاح الكرامة ، مطبعة الفيحاء - دمشق ، بدون تاريخ .

مغنية ، محمد جواد ،

— فقه الامام جعفر الصادق - عرض واستدلال - أحكام

المعاملات ، دار العلم للملايين بيروت ، الطبعة الأولى

فبراير ١٩٦٦ م .

### أصول الفقه :

الشافعي ، الامام محمد بن ادریس ،

— رسالة الامام في علم أصول الفقه ، مطبعة المعاهد ، د ر ب

الأترک القاهرة ، بدون تاريخ .

مؤلفات اقتصادية ومصرفية من الوجهة الاسلامية

ابن منيع ، عبدالله بن سليمان ،

— الورق النقدي - حقيقته - تاريخه - قيمته - حكمه ، مطابع

الفرزدق - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٤ م

الأمين ، حسن عبدالله ( الدكتور ) ،

— الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الاسلام ، دار الشروق

للنشر والتوزيع والطباعة جدة ، مطابع سحر ، الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

التركي ، منصور ابراهيم ( الدكتور ) ،

— الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق - مترجم ، المكتب

المصري الحديث للطباعة والنشر ، مطابع روزاليوسف القاهرة ،

بدون تاريخ .

الجمال ، غريب ( الدكتور ) ،

— المصارف والأعمال المصرفية ، مؤسسة الرسالة ، دار الشروق

للنشر والتوزيع والطباعة - جدة ، بدون تاريخ

— المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، دار الشروق للنشر والتوزيع

والطباعة جدة ، الطبعة الأولى للبلاد العربية ، بدون تاريخ .

حمود ، سامي حسن أحمد ( الدكتور ) ،

— تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية ، مطبعة

الشرق ومكتبتها ، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان - الأردن ،

الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

الصدر ، محمد باقر ،

— البنك اللاربوي في الاسلام ، دار التعارف للمطبوعات

بيروت ، الطبعة السادسة (١٩٨١م).

عبدالرحمن ، رمضان حافظ ( الدكتور ) ،

— المعاملات المصرفية والبديل عنها في الشريعة الاسلامية -

بحث مقارن ، دار الهدى للطباعة - القاهرة ، بدون

تاريخ .

عبده ، عيسى ( الدكتور ) ،

— العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات الطالية ، دار الاعتصام -

القاهرة ، مطبعة النهضة الجديدة ، الطبعة الأولى (١٩٧٧م).

الكفراوي ، عوف محمد ( الدكتور ) ،

— النقود والمصارف في النظام الاسلامي ، دار الجامعات

المصرية الاسكندرية ، بدون تاريخ .

المصري ، رفيق ( الدكتور ) ،

— مصرف التنمية الاسلامي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق ، الطبعة الثانية

( مزيدة ومنقحة ) ( ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م )

المودودي ، أبو الأعلى ،

— أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة - ترجمة محمد عاصم

الحداد ، مطبعة الجمعية التعاونية لعمال الطباعة - دمشق ،

بدون تاريخ .

النجار ، أحمد (الدكتور) ،

- المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ، دار

الفكر ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ م.

الهمشري ، مصطفى عبدالله ،

- الأعمال المصرفية والاسلام ، من مطبوعات مجمع البحوث

الاسلامية - القاهرة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر القاهرة ،

بدون تاريخ .

### مؤلفات حديثة عن الربا

أبوزهرة ، محمد ،

- بحوث في الربا ، دار البحوث العالمية ، الطبعة الأولى

١٩٧٠ م.

دراز ، محمد عبدالله (الدكتور) ،

- الربا في نظر القانون الاسلامي - مترجم عن اللغة الفرنسية ،

مطبعة الأزهر - القاهرة ، بدون تاريخ .

عبد الرحمن ، رمضان حافظ (الدكتور) ،

- الربا - أصوله وعلته في الشريعة الاسلامية ، دار الكتاب الجامعي

للنشر والتوزيع ، القاهرة ، دار الطباعة المحمدية القاهرة ،

الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .



عبد، عيسى ( الدكتور ) ،

- وضع الربا في البناء الاقتصادي ، دار البحوث العلمية

الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م.

النبهان ، محمد فاروق ( الدكتور ) ،

- مفهوم الربا في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية

المعاصرة ، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء -

المغرب ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

مؤلفات في الاقتصاد والمصارف والأعمال

المصرفية والقانون

ابراهيم ، عبدالرحمن زكي ( الدكتور ) ،

- مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية

الاسكندرية ، بدون تاريخ .

ابواسماعيل ، أحمد ( الدكتور ) ،

- أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية - القاهرة ، طبعة

١٩٧٩ م.

أبوعلی ، محمد سلطان ( الدكتور ) ،

- محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الجامعات

المصرية - الاسكندرية ، مطبعة م. ك - الاسكندرية ، طبعة

١٩٧٢ م.

أحمد ، نور ( الدكتور ) ،

- تصميم وإدارة النظام المحاسبي في المنشآت العالية -  
البنوك وشركات التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ،  
طبعة ١٩٨٢ م .

أنطاكي ، رزق الله ،

- الحسابات والاعتمادات المصرفية ، دار الفكر ، طبعة  
١٩٦٩ م .

بابللي ، محمود محمد ،

- الأوراق التجارية ، الرياض ، طبعة ١٣٩٢ هـ .

البارودي ، علي ( الدكتور ) ،

- العقود وعمليات البنوك التجارية ، منشأة المعارف -  
الاسكندرية ، بدون تاريخ .

بدر ، أمين محمد ( الدكتور ) ،

- الالتزام المصرفي في قوانين الدول العربية - محاضرات في  
معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية -  
القاهرة ، طبعة ١٩٥٦ م .

البراوي ، راشد ( الدكتور ) ،

- النظام الاشتراكي من الناحية النظرية والعملية ، مكتبة  
النهضة - القاهرة ، بدون تاريخ .

النوعي ، محمد خليل ( الدكتور ) ،

- النقود والبنوك ، مكتبة نهضة الشرق ، طبعة ١٩٧٧-٧٦ م .

بركات ، سعيد أحمد ،

- النشاط المصرفي من الوجهة القانونية في تشريعات  
الدول العربية - من منشورات اتحاد المصارف العربية ،  
دار نافع للطباعة ، بدون تاريخ .

بوليو ، بول لروا ،

- الموجر لعلم الاقتصاد - ترجمة حافظ ابراهيم وخليـل  
مطران ، مطبعة المعارف - القاهرة - بدون .

البييه ، عبدالمنعم ( الدكتور ) ،

- النقود والمصارف ودراسة تطبيقية لهما في ليبيا ، منشورات  
الجامعة الليبية ، مطابع دار الكتب بيروت ، الطبعة  
الثانية ١٩٧٠م .

جامع ، أحمد ( الدكتور ) ،

- النظرية الاقتصادية ، دار النهضة العربية - القاهرة ،  
الطبعة الثانية ١٩٧٥م .

خليل ، سامي ( الدكتور ) ،

- اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الأول - النقود والبنوك ،  
شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، الطبعة  
الأولى يناير ١٩٨٢م .

- اقتصاديات النقود والبنوك - الكتاب الثاني - النظريات  
والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة  
والتوزيع - الكويت ، طبعة ١٩٨٢م .

رمضان ، زياد ( الدكتور ) ،

— ادارة الأعمال المصرفية - دراسة تطبيقية عن الأردن ، طبعة

٠م١٩٧٧

السامرائي ، سعيد عبود ،

— الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية ، مكتبة

الآداب - النجف ، طبعة ٠م١٩٨٣

السنهوري ، عبدالرازق أحمد ( الدكتور ) ،

— الوسيط في شرح القانون المدني - العقود الواردة على

العمل ، دار احياء التراث العربي - بيروت - مطبعة

لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، طبعة

٠م١٩٧٣

شافعي ، محمد زكي ( الدكتور ) ،

— مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية القاهرة ،

المطبعة العالمية القاهرة ، طبعة ٠م١٩٦٤

شيحة ، مصطفى رشدي ( الدكتور ) ،

— الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة

والنشر - بيروت ، طبعة ٠م١٩٨١

صدقي ، كمال الدين ،

— بنوك الودائع ، بدون طبع وبدون تاريخ .

عامر ، عبدالعزيز ( الدكتور ) ،

— البنوك والائتمان ، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ،

مطابع دار الكتاب العربي القاهرة ، الطبعة الأولى ٠م١٩٥٩

عباس ، محمد حسني ( الدكتور ) ،  
— عمليات البنوك ، دار النهضة العربية - القاهرة ، طبعة ١٩٧٢ م  
عبيد ، ادوار ،

— العقود التجارية وعمليات المصارف ، مطبعة النجوى ، بدون تاريخ

عجمية ، عبدالمعز ( الدكتور ) ،

— النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية بالاشتراك مع

دار مدحت العقاد ، دار النهضة العربية - بيروت ،

طبعة ١٩٨٠ م .

عرفشة ، غازى حسن ،

— مفهوم الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير ،

شركة مكاتب عكاظ للنشر والتوزيع - جدة ، الطبعة

الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

العريني ، محمد فريد ( الدكتور ) ،

— القانون التجارى ، دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية ،

الطبعة الأولى ٧٦ - ١٩٧٧ م .

عساف ، محمود ( الدكتور ) ،

— ادارة المنشآت المالية - البنوك - منشآت التأمين —

البورصات ، دار الناشر العربي القاهرة مطابع شركة النصر

للتصدير والاستيراد القاهرة ، دار الاتحاد العربي للطباعة

طبعة ١٩٧٥ م .

عوض ، على جمال الدين ( الدكتور ) ،

— الأوراق التجارية وعمليات البنوك التجارية ، دار النهضة

العربية - القاهرة ، دار الاتحاد العربي للطباعة - القاهرة ،

طبعة ١٩٧٣ م .

- عطيات البنوك من الوجهة القانونية ، دار النهضة العربية

- القاهرة ، دارالاتحاد العربي للطباعة - القاهرة ،

طبعة ١٩٨١م .

- الوجيز في القانون التجارى ، دار النهضة العربية -

القاهرة ، دارالاتحاد العربي للطباعة ، طبعة ١٩٧٥م .

الفضالي ، عبدالحمد ( الدكتور ) ،

- مقدمة في الاقتصاديات الكلية - النقود والبنوك ، بالاشتراك

مع د . محمد خليل العربي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، دار

وهدان للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٧٣م .

قريصة ، صبحي تادرس ( الدكتور ) ،

- النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية -

الكاتب المصرى للطباعة والنشر - الاسكندرية ، طبعة ١٩٧٨م .

كمال ، حسن محمد ( الدكتور ) ،

- البنوك التجارية - دراسة في التنظيم المحاسبي ، بالاشتراك

مع د . حسن غلاب ، مكتبة عين شمس - القاهرة ، طبعة

١٩٧٩م .

محمد ، السيد عبدالمقصود ( الدكتور ) ،

- تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مؤسسة شباب

الجامعة - الاسكندرية ، طبعة ١٩٧٧م .

مرعي ، عبدالعزيز ( الدكتور ) ،

- النظم النقدية والمصرفية ، مكتبة الأنجلو - القاهرة ، مطبعة

الرسالة - القاهرة ، بدون تاريخ .

النورى ، حسين ( الدكتور ) ،

— دروس في السندات المصرفية والنشاط المصرفي ، مؤسسة

دار التعاون للطبع والنشر - القاهرة ، بدون تاريخ .

نور ، محمود محمد ( الدكتور ) ،

— أسس ومبادئ النقود والبنوك ، مكتبة التجارة والتعاون —

القاهرة ، مطبعة دار البيان ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٣ م .

الهندي ، عدنان حسن ( الدكتور ) ،

— نشأة وتطور التشريع المصرفي في الأردن ، معهد الدراسات

المصرفية التابع للمصرف المركزي الأردني ، طبعة ١٩٨٢ م .

يوسف ، عبدالنبي حسن ( الدكتور ) ،

— اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة عين شمس - القاهرة ،

مطابع دياب - القاهرة ، طبعة ١٩٨١ م .

يونس ، على حسن ( الدكتور ) ،

— الأوراق التجارية ، دار الفكر العربي - القاهرة ، دار

الحمامي للطباعة - القاهرة ، بدون تاريخ .

يونس ، محمود ( الدكتور ) ،

— مدخل الى اقتصاديات النقود والصيرفة ، بالاشتراك مع

د . عبدالمنعم مبارك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية

طبعة ١٩٧٢ م .

## مؤلفات عامة

- البستاني ، بطرس بن بولس بن عبد الله بن كرم بن محفوظ ،  
- دائرة المعارف ، مطبعة دار المعارف - بيروت ، بدون تاريخ .  
دراز ، د . محمد عبد الله .  
- دراسات اسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية ، دارالعلم الكويت  
الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .  
رضوان ، أبو الفتوح ( الدكتور ) .  
- أصول العالم الحديث - بالاشتراك مع د . محمد القنم ، ود . محمد  
الهادي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ، بدون  
تاريخ .  
على ، جواد ( الدكتور ) ،  
- تاريخ العرب قبل الاسلام ، مطبعة المجمع العلمي - بغداد ،  
بدون تاريخ .  
المخزومي ، محمد باشا ،  
- خاطرات جمال الدين الأنفاني ، المطبعة العلمية - بيروت ،  
بدون تاريخ .  
ويلفنسون ، اسرائيل ،  
- تاريخ اليهود في بلاد العرب ، مطبعة الاعتماد - القاهرة ،  
بدون تاريخ .



## البحوث والدوريات

- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ،  
- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الطبعة الأولى ١٣٩٢-  
٠م ١٩٧٧  
اتحاد المصارف العربية ،  
- مجموعة قوانين المصارف والنقد والائتمان بالدول العربية ، بدون تاريخ  
رئاسة ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد .  
- مجلة البحوث الاسلامية ، الرياض ، الأول ١٣٩٥ هـ .  
الشركة السعودية للابحاث والتسويق ، مجلة " المجلة - لندن ، العدد  
- ٣٣١ ، السنة السابعة ٤ شوال ١٤٠٦ هـ - يونيو ١٩٨٦ م  
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء ،  
- المعاملات المصرفية ، شعبان ١٣٩٥ هـ .  
مجلس المجمع الفقهي ،  
- قرار بشأن خطاب خطاب الضمان ، منظمة المؤتمر الاسلامي - جده ، الدورة  
الثانية ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ - ٢٢-٢٨ ديسمبر ١٩٨٥ م  
مجمع البحوث الاسلامية ، القاهاهه ،  
- قرار بشأن القروض المصرفية ، الدورة الثانية بالقاهاهه ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م  
مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي .  
- قراءات في الاقتصاد الاسلامي ، بحث " لماذا المصارف الاسلامية ؟ " .  
للدكتور نجاة الله صديقي ، كلية الاقتصاد والادارة جامعة الملك عبد العزيز  
جده ، مطابع جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م  
هويدى ، عبد الجليل ،  
- نشأة بنوك الادخار وأغراضها في الدول الأخرى ، بحث مستخرج  
من مجلة مصر المعاصرة - العدد ٣٤٦ ، السنة الثانية والعشرون اكتوبر  
٠م ١٩٧٧

مراجع أجنبية

- The Oxford English Dictionary , Volume 1,  
Oxford University Press, 1961 - 1970.

فهرس محتويات الرسالة

-----

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ	شكر وتقدير
ب	مقدمة
ج	تمهيد
١	الباب الأول " تمهيدى " الجهاز المصرفى - الريا
٢	الفصل الأول : الجهاز المصرفى
٣	المبحث الأول : تعريف المصارف :
٣	فى اللغة
٦	فى الاصطلاح المصرفى والقانون
٩	مدى تخصص المصارف التجارية
١٠	العوامل التى يتوقف عليها تخصص المصارف التجارية
١٢	المبحث الثانى : نشأة المصارف وتطورها :
١٢	الصارفة
١٥	الصاغة
٢٢	المبحث الثالث : أنواع المصارف ووظائفها :
٢٣	أولا : المصارف التجارية :
٢٣	المصارف ذات الفروع
٢٤	مصارف السلاسل
٢٤	مصارف المجموعات
٢٥	المصارف الفردية
٢٥	المصارف المحلية

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٦	ثانيا : المصارف المتخصصة :
٢٧	المصارف الصناعية
٢٧	المصارف العقارية
٢٨	المصارف الزراعية
٢٨	مصارف التجارة الخارجية
٢٩	ثالثا : مصارف الادخار
٣٠	رابعا : مصارف التسليف الشخصي
٣٠	خامسا : المصارف المركزية
٣٧	الفصل الثاني : الربا :
٣٨	المبحث الأول : تعريف الربا وأنواعه :
٣٨	تعريف الربا في اللغة
٣٩	تعريفه شرعا
٤٠	أنواع الربا
٤٤	المبحث الثاني : الربا في الديانة اليهودية والمسيحية وعند العرب
٤٤	المطلب الأول : الربا في الديانة اليهودية
٤٦	في الديانة المسيحية
٤٩	المطلب الثاني : الربا عند العرب
٥٣	المبحث الثالث :
٥٣	المطلب الأول : حكم الربا ودليله :
٥٣	أولا : القرآن الكريم
٥٧	ثانيا : السنة النبوية
٦٠	ثالثا : الاجماع

رقم الصفحة

الموضوع

- ٦٢ المطلب الثاني : حكمة تحريم الربا
- ٦٧ المطلب الثالث : الأجناس الربوية
- ٧٦ الباب الثاني : قبول الودائع المصرفية
- ٧٧ الفصل الأول : الودائع المصرفية النقدية
- ٧٨ المبحث الأول : الودائع المصرفية النقدية في العرف المصرفي والقانون
- ٧٨ المطلب الأول : تعريف الوديعة المصرفية النقدية وأنواعها :
- ٧٨ النوع الأول : الودائع تحت الطلب
- ٨٤ النوع الثاني : الودائع لأجل
- ٨٦ النوع الثالث : الودائع الادخارية (ودائع التوفير)
- ٨٩ النوع الرابع : الوديعة المخصصة لغرض معين
- ٩١ المطلب الثاني : التكيف النظامي للودائع المصرفية النقدية :
- ٩٢ ١ - وديعة بالمعنى الدقيق
- ٩٣ ٢ - وديعة شاذة أو ناقصة
- ٩٤ ٣ - عقد قرض
- ٩٥ ٤ - عقد وديعة مصرفية
- ٩٨ المبحث الثاني : الودائع المصرفية النقدية في الشريعة الاسلامية :
- ٩٨ المطلب الأول : التصور الفقهي :
- ٩٨ الفرع الأول : الوديعة في الفقه الاسلامي :
- ٩٨ تعريف الوديعة في اللغة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٩	تعريفها في اصطلاح الفقهاء
١٠٤	مشروعية الوديعة
١٠٥	الوصف الشرعي
١٠٧	أركان عقد الوديعة
١١٠	أجرة حفظ الوديعة
١١٢	التصرف في الوديعة واستعمالها
١١٨	حفظ الوديعة
١٢٥	الفرع الثاني : القرض في الفقه الاسلامي
١٢٥	تعريف القرض في اللغة
١٢٥	تعريف شرعا
١٢٦	الفرق بين القرض والدين
١٢٧	مشروعية القرض
١٢٩	فضل القرض
١٣٣	الأجل في القرض
١٣٨	محل القرض
١٤٢	القرض بفائدة مشروطة
١٤٤	رد القرض بأكثر مما أو أجود صفة
١٤٨	القرض بزيادة غير مشروطة قبل الوفاء
١٥٢	وفاء القرض بأقل منه
١٥٤	للفرع الثالث : التصور الفقهي
١٥٨	حكم الودائع المصرفية النقدية
١٦٠	المطلب الثاني : البديل الاسلامي للفائدة على الودائع
١٦١	الفرع الأول : الاجارة في الفقه الاسلامي
١٦١	تعريف الاجارة في اللغة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٦١	تعريفها شرعاً
١٦٢	مشروعية الاجارة
١٦٥	أنواع الاجارة وأركانها
١٧١	الفرع الثاني : المضاربة في الفقه الاسلامي :
١٧١	تعريف المضاربة في اللغة
١٧٢	تعريفها في اصطلاح الفقهاء
١٧٢	مشروعية المضاربة
١٧٦	حقيقة المضاربة
١٧٨	شروط صحة المضاربة
١٧٨	الشروط المتعلقة برأس المال
١٨٣	الشروط المتعلقة بالربح
١٨٨	الشروط المتعلقة بالعمل
١٩٧	تأقيت عقد المضاربة
١٩٩	فسخ المضاربة
٢٠٠	عمل المصرف في المضاربة
٢٠٣	المبحث الثالث : الحسابات الجارية :
٢٠٤	المطلب الأول : في العرف المصرفي والقانون
٢٠٤	الفرع الأول : تعريفها وطبيعتها
٢٠٦	مزايا وفوائد الحساب الجارى
٢٠٨	صور الحساب الجارى
٢٠٨	التفرقة بين الحساب الجارى وحساب الودائع
٢٠٩	طبيعة الحساب الجارى

- ٢١٣ الفرع الثاني : المدفوعات في الحساب الجارى :
- ٢١٣ تعريف المدفوعات
- ٢١٤ أنواع المدفوعات
- ٢١٥ شروط المدفوعات
- ٢١٧ متى يدخل المدفوع في الحساب الجارى
- ٢١٨ الفرع الثالث : آثار الحساب الجارى :
- ٢١٨ أولا : الأثر التجديدي للمدفوعات
- ٢٢٠ ثانيا : عدم تجزئة الحساب الجارى
- ٢٢٤ الفوائد والعمولة
- ٢٢٦ المطلب الثاني : الحسابات الجارية وحكمها في  
الشريعة الاسلامية :
- ٢٢٦ الفرع الأول : التصور الفقهي
- ٢٢٩ الفرع الثاني : حكم الحسابات الجارية
- ٢٣١ الفصل الثاني : الودائع المستندية ( ودايع المستندات )
- ٢٣٢ المبحث الأول : ايداع المستندات في العرف المصرفي والقانون
- ٢٣٢ المطلب الأول : تكييفه النظامي
- ٢٣٥ المطلب الثاني :: آثار عقد ايداع المستندات :
- ٢٣٥ أولا : التزامات المصرف
- ٢٣٨ ثانيا : التزامات العميل
- ٢٤٠ المبحث الثاني : ايداع المستندات في الشريعة الاسلامية
- ٢٤٠ المطلب الأول : التصور الفقهي :
- ٢٤٠ تعريف الوكالة في اللغة
- ٢٤١ تعريفها في اصطلاح الفقهاء



<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٤١	مشروعية الوكالة
٢٤٣	أحكام الوكالة
٢٤٩	المطلب الثاني : حكم ايداع المستندات
٢٤٩	الباب الثالث : التحويلات المصرفية
٢٥٠	الفصل الأول : التحويل المصرفي العادي
٢٥١	المبحث الأول : التحويل في العرف المصرفي :
٢٥١	المطلب الأول : تعريف التحويل المصرفي وصوره
٢٥٢	التحويل المصرفي والشيك
٢٥٤	عملية التحويل المصرفي
٢٥٥	صور التحويل المصرفي
٢٥٦	تسوية الحقوق والديون بين المصارف
٢٥٦	غرفة المقاصة
٢٥٨	المطلب الثاني : الطبيعة النظامية للتحويل المصرفي :
٢٥٨	التحويل بين حسابين لشخصين في مصرف واحد :
٢٥٨	حوالة حق
٢٦٠	انابة كاملة
٢٦١	عملية محاسبية
٢٦١	عملية مركبة
٢٦٢	التحويل بين حسابين لشخصين في مصرفين :
٢٦٤	الاتجاه الحديث : النظرية الشكلية

- ٢٦٦ المطلب الثالث : آثار التحويل المصرفي :
- ٢٦٦ العلاقة بين الأمر والمصرف
- ٢٦٦ العلاقة بين الأمر والمستفيد
- ٢٦٧ العلاقة بين المستفيد والمصرف
- ٢٦٨ المبحث الثاني : التحويل المصرفي والعادة وحكمه في الشريعة  
الاسلامية
- ٢٦٨ المطلب الأول : السفتجة في الفقه الاسلامي :
- ٢٦٨ تعريفها
- ٢٦٩ حكمها
- ٢٧٢ المطلب الثاني : الحوالة في الفقه الاسلامي :
- ٢٧٢ تعريفها في اللغة
- ٢٧٢ تعريفها شرعا
- ٢٧٣ مشروعية الحوالة
- ٢٧٤ أركان الحوالة وشروطها
- ٢٨٠ المطلب الثالث : التحويل المصرفي وعقد الوكالة في الفقه  
الاسلامي
- ٢٨٣ حكم التحويل المصرفي
- ٢٨٤ الفصل الثاني : بيع وشراء العملات الأجنبية :
- ٢٨٥ المبحث الأول : التصور المصرفي :
- ٢٨٥ عمليات البيع والشراء الحاضرة
- ٢٨٦ عمليات البيع والشراء الآجلة
- ٢٩٠ المبحث الثاني : بيع وشراء العملات الأجنبية في الشريعة الاسلامية
- ٢٩٠ المطلب الأول : التصور الفقهي :
- ٢٩٠ تعريف الصرف في اللغة

- ٢٩٠ تعريفه شرعا
- ٢٩٢ مشروعية الصرف
- ٢٩٢ علة الربا في النقدين
- ٢٩٦ شروط الصرف
- ٣٠١ الفلوس من غير الذهب والفضة
- ٣٠٤ الصرف في الذممة
- ٣٠٧ التوكيل في الصرف
- ٣٠٩ المواعيد في الصرف
- ٣١١ المطلب الثاني : حكم بيع وشراء العملات الأجنبية
- ٣١١ الفرع الأول : البيع والشراء مناجزة - حاضرا -
- ٣١٤ الفرع الثاني : البيع والشراء على أساس السعر الآجل
- ٣١٨ الباب الرابع : الاعتمادات المصرفية :
- ٣١٩ تمهيد : تعريف الاعتماد المصرفي وصوره
- ٣٢١ الفصل الأول : الاعتماد المصرفي بالوفاء
- ٣٢٢ المبحث الأول : فتح الاعتماد البسيط :
- ٣٢٢ المطلب الأول : التصور المصرفي والقانوني :
- ٣٢٢ تعريف فتح الاعتماد البسيط
- ٣٢٣ خصائصه
- ٣٢٥ الطبيعة القانونية لفتح الاعتماد
- ٣٢٦ التزامات المصرف والعميل
- ٣٢٨ المطلب الثاني : فتح الاعتماد وحكمه في الشريعة الاسلامية
- ٣٢٨ التصور الفقهي
- ٣٣٠ حكم فتح الاعتماد البسيط

- ٣٣١ البديل الاسلامي الذي نراه
- ٣٣٢ المبحث الثاني : الاقراض المصرفي :
- ٣٣٢ المطلب الأول : التصور المصرفي والقانوني :
- ٣٣٢ الفرع الأول : تعريف القروض وطبيعتها
- ٣٣٩ الفرع الثاني : أنواع القروض المصرفية
- ٣٥٠ المطلب الثاني : الاقراض المصرفي وحكمه فني  
الشريعة الاسلامية
- ٣٥٠ الفرع الأول : حكم الاقراض المصرفي
- ٣٥٣ الفرع الثاني : البديل الاسلامي
- ٣٥٥ المبحث الثالث : خصم الأوراق التجارية :
- ٣٥٥ المطلب الأول : التصور المصرفي والقانوني لعملية  
الخصم :
- ٣٥٥ تعريف الخصم
- ٣٥٧ الأوراق التجارية التي تقدم للمصارف لخصمها
- ٣٥٨ مزايا الخصم
- ٣٥٩ الطبيعة القانونية للخصم
- ٣٦٢ المطلب الثاني : خصم الأوراق التجارية وحكمه في  
الشريعة الاسلامية
- ٣٦٢ الفرع الأول : التصور الفقهي
- ٣٦٦ الفرع الثاني : حكم خصم الأوراق التجارية
- ٣٦٩ الفرع الثالث : البديل الاسلامي للخصم
- ٣٧١ المبحث الرابع : الاعتماد المستندي
- ٣٧١ المطلب الأول : التصور المصرفي والقانوني للاعتماد  
المستندي

- ٣٧١ الفرع الأول : تعريف الاعتماد المستندي وصوره :
- ٣٧١ تعريف الاعتماد المستندي وأهميته
- ٣٧٣ صور الاعتماد المستندي
- ٣٧٤ تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث قابليتها  
للالغاء
- ٣٧٦ تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث قابليتها  
للتحويل
- ٣٧٧ تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث طرق سدادها  
وأجلها
- ٣٧٨ تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث قابليتها  
للتجديد
- ٣٧٩ تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث إمكانية السحب  
منها
- ٣٧٩ الاعتمادات المستندية المساعدة
- ٣٨٠ الاعتمادات المستندية القابلة للتجزئة
- ٣٨١ الاعتماد المستندي الأحمر
- ٣٨٢ الفرع الثاني : العلاقات التي ينشؤها الاعتماد المستندي
- ٣٨٧ الفرع الثالث : الطبيعة النظامية للاعتماد المستندي
- ٣٨٩ المطلب الثاني : الاعتماد المستندي وحكمه في الشريعة الإسلامية :
- ٣٨٩ التصور الفقهي
- ٣٩٥ حكم الاعتماد المستندي
- ٣٩٢ البديل عن الفائدة في الاعتماد المستندي
- ٣٩٤ المبحث الخامس : خطابات الاعتماد
- ٣٩٤ المطلب الأول : التصور المصرفي والقانوني
- ٣٩٤ تعريف خطاب الاعتماد
- ٣٩٥ خطاب الاعتماد التجاري
- ٣٩٦ خطاب الاعتماد السياحي ( الشخصي )

- ٣٩٩ المطلب الثاني : خطاب الاعتماد وحكمه في الشريعة الاسلامية
- ٣٩٩ خطاب الاعتماد التجارى
- ٤٠١ البديل الاسلامي عن الفائدة في خطاب الاعتماد
- ٤٠٢ خطاب الاعتماد السياحي
- ٤٠٣ المبحث السادس : البطاقة الائتمانية - بطاقة الاعتماد -
- ٤٠٣ المطلب الأول : البطاقة الائتمانية في العرف المصرفي :
- ٤٠٥ طريقة العمل بالبطاقة الائتمانية
- ٤٠٦ مقومات نجاح نظام البطاقة الائتمانية
- ٤٠٧ فوائد البطاقة الائتمانية
- ٤١٠ مشاكل البطاقة الائتمانية
- ٤١٢ المطلب الثاني : البطاقة الائتمانية وحكمها في الشريعة الاسلامية
- ٤١٤ البديل عن الفائدة في عملية البطاقة الائتمانية
- ٤١٥ الفصل الثاني : الاعتماد المصرفي بالضمان :
- ٤١٦ المبحث الأول : الكفالة المصرفية
- ٤١٦ المطلب الأول : الكفالة في العرف المصرفي والقانون :
- ٤١٦ تعريف الكفالة
- ٤١٧ الضمانات التي يطلبها المصرف
- ٤٢٠ المطلب الثاني : الضمان والكفالة في الفقه الاسلامي :
- ٤٢٠ تعريف الضمان والكفالة في اللغة
- ٤٢٠ في اصطلاح الفقهاء
- ٤٢١ مشروعية الضمان
- ٤٢٣ أحكام الضمان

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٣٢	ضمان الدرك
٤٣٣	هل يجوز أخذ الأجر مقابل الضمان ؟
٤٣٥	حكم الكفالة المصرفية
٤٣٦	المبحث الثاني : خطابات الضمان
٤٣٦	المطلب الأول : خطابات الضمان في العرف المصرفي
٤٣٦	الفرع الأول : تعريف خطاب الضمان وخصائصه :
٤٣٦	تعريف خطاب الضمان
٤٣٨	خصائص خطاب الضمان
٤٤١	غطاء خطاب الضمان
٤٤٢	تحديد الطبيعة القانونية لخطاب الضمان
٤٤٤	الفرع الثاني : أنواع خطاب الضمان :
٤٤٤	خطابات الضمان الابتدائية
٤٤٤	خطابات الضمان النهائية
٤٤٥	خطابات الضمان المصرفية ( الكفالات )
٤٤٥	خطابات الضمان الملاحية
٤٤٦	خطابات ضمان عن دفعات مقدمة
٤٤٦	خطابات الضمان المهنية
٤٤٧	خطابات الضمان الجمركية
٤٤٧	خطابات ضمان عن قيمة العمليات المنتهية
٤٤٩	المطلب الثاني : خطاب الضمان وحكمه في الشريعة الاسلامية
٤٤٩	الفرع الأول : التصور الفقهي :
٤٤٩	أولا : تخريجه على أساس عقد الضمان

- ٤٥١ ثانيا : تفريجه على أساس عقد الوكالة
- ٤٥٤ الفرع الثاني : حكم خطاب الضمان
- ٤٥٦ المبحث الثالث : الاعتماد بالقبول ( قبول الأوراق التجارية )
- ٤٥٦ المطلب الأول : الاعتماد بالقبول في العرف المصرفي
- ٤٦٢ المطلب الثاني : قبول الأوراق التجارية وحكمه في الشريعة  
الاسلامية
- ٤٦٢ التصور الفقهي
- ٤٦٤ حكم قبول الأوراق التجارية
- ٤٦٧ الباب الخامس : تحصيل الحقوق والتوكيل في الوفاء
- ٤٦٨ الفصل الأول : تحصيل الأوراق التجارية :
- ٤٦٩ المبحث الأول : تحصيل الأوراق التجارية في العرف المصرفي
- ٤٦٩ المطلب الأول : تعريف الأوراق التجارية وأنواعها :
- ٤٦٩ تعريف الأوراق التجارية
- ٤٧٠ الشيك ( الصك )
- ٤٧٢ الكمبيالة
- ٤٧٤ السند الاذني ( السند لأمر )
- ٤٧٥ السند لحامله
- ٤٧٦ المطلب الثاني : عمليات تحصيل الأوراق التجارية
- ٤٧٧ تحصيل الشيكات
- ٤٧٩ تحصيل الكمبيالات والسند الاذني
- ٤٨٠ التحصيل المستندي
- ٤٨١ عمليات التحويل الداخلي
- ٤٨٣ المبحث الثاني : تحصيل الأوراق التجارية وحكمه في الشريعة الاسلامية



رقم الصفحة

الموضوع

- ٤٨٥ الفصل الثاني : الخدمات المتعلقة بالأوراق المالية
- ٤٨٦ المبحث الأول : تعداد وطبيعة خدمات الأوراق المالية
- ٤٨٧ حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء
- ٤٨٧ تحصيل وصرف قسائم الأوراق المالية
- ٤٨٩ بيع وشراء الأوراق المالية
- ٤٨٩ التسليف بضمان الأوراق المالية
- ٤٩١ طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام
- ٤٩٣ المبحث الثاني : حكم عمليات الأوراق المالية في الشريعة  
الاسلامية
- ٤٩٣ الوكالة - القرض
- ٤٩٤ الوديعة
- ٤٩٥ الباب السادس : خدمات متنوعة
- ٤٩٦ الفصل الأول : ايجار الخزائن الحديدية
- ٤٩٧ المبحث الأول : ايجار الخزائن الحديدية في العرف  
المصرفي والقانون
- ٤٩٨ طبيعة عقد الخزانة الحديدية
- ٥٠٠ التزامات المصرف ( المؤجر )
- ٥٠٢ التزامات العميل ( المستأجر )
- ٥٠٣ المبحث الثاني : ايجار الخزائن الحديدية وحكمه في  
الشريعة الاسلامية
- ٥٠٣ الصورة الأولى : عقد الوديعة
- ٥٠٣ الصورة الثانية : عقد الاجارة

رقم الصفحة

الموضوع

٥٠٥ الفصل الثاني : تقديم المعلومات المصرفية

٥٠٦ المبحث الأول : تقديم المعلومات في العرف المصرفي

٥٠٩ مسئولية المصرف عن المعلومات المقدمة

٥١٢ المبحث الثاني : تقديم المعلومات المصرفية في الشريعة الاسلامية

٥١٤ الفصل الثالث : خدمات حديثة :

٥١٥ المبحث الأول : تعداد الخدمات وطبيعتها

٥١٥ الشيكات السياحية

٥١٧ طبيعة الشيك السياحي

٥١٨ ادارة أعمال العميل

٥١٩ سداد المدفوعات نيابة عن العميل

٥٢٠ المبحث الثاني : الخدمات الحديثة وحكمها في الشريعة الاسلامية

٥٢٠ الشيكات السياحية

٥٢١ ادارة أعمال العميل وسداد مدفواته

٥٢٢

الخاتمة

٥٥٥

فهرس محتويات الرسالة